

رمز الحقائق في شرح كنز الدقائق للنسفي - ٥٧١٠ هـ،  
تأليف محمود بن أحمد العياشي (٥٨٥٥ هـ) . بخط علي  
بالي بن مراد سنة ١٠٧٨ هـ.

ج ١ (٢١٢) ٢٥-٢٨ س ٢١ × ١٥ سم  
نسخة حسنة ، خطها تعليق ، مجدولة بالحمرة ،  
باخرها مقابلة ، طبع .

٢٤٦

الازهرية ١٧٨٠: ٢ ، اوقاف بغداد ٤٥٩: ١  
١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلامية  
٢- بدر الدين العيني ، محمود بن أحمد - ٥٨٥٥ هـ  
ب- تاريخ النسخ ج - النسخ د - شرح كنز  
الدقائق للنسفي .



قد نلت كتاب الله به / في إله المرحوم  
 به محمد الفقير الحقير الراغب في الله به  
~~المدرسة المحمدية~~  
 الحمد لله القصة

نور

وصف من شرح الدرر

٢٩١٢١٦  
 ٢٩١٢١٦

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	شرح كثر المقاييس الرقم ٢٤٦
اسم المؤلف	أبو محمد محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين
تاريخ النسخ	١٠٧٨
عدد الأوراق	٢١٣
ملاحظات	(فقہ حنفی) القياس ٢١٥٨
	٢١٧, ٤
	شرح



البيان الياس عن مقبول  
 وتوبه الياس الخ  
 انه مقبول  
 خلاصه  
 (

الشيخان  
 الرضا في بيان  
 ويلحقه كبرون  
 عليا علي بن كبر  
 ههنا كذا مستدع  
 خلاصه

لوقا القاوله على كلكاي ملك الموت قال الامام الحكيم  
 عبد الرحمن بن كبر الموت لكفر وان بعد اوه  
 كذا الموت كبر

من يقض علامه عن كبر  
 حقيق عليه الكفر  
 منه

وفي العيون لوان رجل اخباثا ثلما الرجل ثم سال عزيبي  
فاقربه واهم يرويه ويسمعون كلامه ولا يراهم  
هو جازت سهادتهم واداسمعو كلامه ولم  
يرويه لا يجوز انهم خلاصه

كل ما دام فيه واغنيه  
وما كان فيه واغنيه

وفي التتمة لا ينقش محمد رسول الله وكان ذلك نقش خاتم رسول الله عليه وسلم  
 بتلك التتمة لا ينقش كل كلمة من ذلك نقش خاتم النبي صلى الله عليه وسلم وغيره  
 كقوله يا محمد يا علي وعثمانه تصبروا ولن تدركوا علي  
 الملك وخاتم النبي خاتم النبي خاتم النبي خاتم النبي خاتم النبي  
 من عمل بها فقد ندم ومحمد من طهر انتهى لا يسكننا

الجزء الثاني من "عقيدتين"  
شرح كنز الدقائق

ما انعم الله به على عبده  
الراعي عضو وجوده  
عن قلم من احمد  
عفي عاقله  
امين

قال في البزازيه واجمعوا انه لا يقضي ما جدد  
في ديوان قاض قبله وان محسوما ذكرها  
في كتاب ادب القاضي انتهى

صبره التقدر الى نوبة الكفر سلاعه حولا  
القدر السعد محمد بن المنصور له  
العتبة السعد المعنى بالمدية  
وفاز

يعلم انه لم يكن من العلماء الاضلاع  
لاوضو عليه باقائه

ثم قسمه السيد بن عبد  
مصطفى بن الحسين  
السيد محمد  
داود

قاي لهما المراد من الاصول هذه الاربع وهي ظاهر في  
الجامعان والزيادات والبسوط  
والمراد بغير ظاهر الرذائل  
الملي والنوادر والرفيات والمارونيا والكيسانيا  
الهي

كتابه فقير السلك  
 في الفقير الفقير  
 ابن محمد علي  
 اربع ٥٦  
 في سنة





هذا باب في بيان أحكام البيع وفي بعض النسخ البيع وحصل ان لا يبيع البائع له منه مصدر  
فيما لا يقبل والكبير والذي يحجه بنظره في نوع التي تحت وهو في اللغة مطلق المبادله وفي  
الشرع هو اي البيع بمبادله المال بالمال بالتراضي فان وجدت المبادله بلا تران  
لا يكون بيعا شرعا لقوله تعالى الا ان يكون بخلاف عن نراض ويلزم اي ينعقد البيع انعقادا  
لا زما **باب وقول** بصيغته المضي كقوله لا يبيع بعث وقول المشتري اشترى لا يبيع  
اعتبر بخلافه في جميع العقود فيصعد به وفان الشاخي رحمه الله لا يبيعه  
بل الجانيان المجلس لقوله عبده الصلح والسلام المتبايعان بالخيار ماله يغير قايده قال  
وايه ولان العقد تم من الجانبين وفعل البيع في ملك الشري وانما بخلافه ما يسهل  
ابطال من كثر في بيعه بقوله عليه الصلح والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وكذا  
محمول على بزار كقول فانه اذا اوجب احدهما ففعل منها الخيار ما دام في المجلس ولم يخرجه  
عمل لخرق لفظة اشارة اليه فانه من مبادله حاله البيع خفيفه وما بعد او ثقله  
مجازا كسائر اسماؤه فقال مثل النجاشي والنفار بين فيكون كغيره في هذا بالاقوال  
هذا ما قبل محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله هو الفرق بالابدان بعد ايجاب  
قبل القبول وينعقد البيع ايضا بكل بدل على معنى ايجاب والقبول مثل قوله في ايجاب  
خذه هذا بال او اعطيتك او هذا لك بكذا وكذا في قبول الشرب وقيل ورويت لوت  
واخذت وما شبه ذلك ولا فرق بين ان يكون البادي للمشتري او البائع ويلزم ايضا  
**بسطا** سواء كان في ثياب السبع او خسايسها في جميع وعن الكرخي حين ذلك في الخسائر  
دون الثياب من ذلك لا ينعقد بالتعاقد مطلقا لثقله من جماعته به

هذا باب في بيان أحكام البيع وفي بعض النسخ البيع وحصل ان لا يبيع البائع له منه مصدر في اللغة مطلق المبادله وفي الشرع هو اي البيع بمبادله المال بالمال بالتراضي فان وجدت المبادله بلا تران لا يكون بيعا شرعا لقوله تعالى الا ان يكون بخلاف عن نراض ويلزم اي ينعقد البيع انعقادا لا زما باب وقول بصيغته المضي كقوله لا يبيع بعث وقول المشتري اشترى لا يبيع اعتبر بخلافه في جميع العقود فيصعد به وفان الشاخي رحمه الله لا يبيعه بل الجانيان المجلس لقوله عبده الصلح والسلام المتبايعان بالخيار ماله يغير قايده قال وايه ولان العقد تم من الجانبين وفعل البيع في ملك الشري وانما بخلافه ما يسهل ابطال من كثر في بيعه بقوله عليه الصلح والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وكذا محمول على بزار كقول فانه اذا اوجب احدهما ففعل منها الخيار ما دام في المجلس ولم يخرجه عمل لخرق لفظة اشارة اليه فانه من مبادله حاله البيع خفيفه وما بعد او ثقله مجازا كسائر اسماؤه فقال مثل النجاشي والنفار بين فيكون كغيره في هذا بالاقوال هذا ما قبل محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله هو الفرق بالابدان بعد ايجاب قبل القبول وينعقد البيع ايضا بكل بدل على معنى ايجاب والقبول مثل قوله في ايجاب خذه هذا بال او اعطيتك او هذا لك بكذا وكذا في قبول الشرب وقيل ورويت لوت واخذت وما شبه ذلك ولا فرق بين ان يكون البادي للمشتري او البائع ويلزم ايضا بسطا سواء كان في ثياب السبع او خسايسها في جميع وعن الكرخي حين ذلك في الخسائر دون الثياب من ذلك لا ينعقد بالتعاقد مطلقا لثقله من جماعته به

التمام



التعاقد قبل يتم من الجانبين واما محمد رحمه الله فيمن يكتفي بتسليم البائع له ولعله المتعاقد  
فان المجلس قبل القبول بعد ايجاب احدهما **باب** لا يبيع البائع له منه مصدر  
والزوج فينقل به كسائر عقود المبادله بخلاف الخلع والعتق على مال حيث لا يبطال بتمام  
الزوج والموتى وعند الشافعي رحمه الله ضمان لا ينعقد الى غير المجلس بل هو على  
القول فلو انه يحتاج الى التزوي والنفق ففعل ساعات المجلس كساعة واحدة وفيما  
قاله حرج بين وهو مد فوج بالنفس **باب** لا يبيع من ماله من ماله مبيع ومن  
**باب** ومن غير مشارة اليد لا ينعقد لهما يفتي الى النازعة في السلم فان ماله  
فقد المسلم فيه شرط لجزا العقد والحاصل ان لا ينعقد من غير مشارة اليد اسو كات  
غنا ان مشارة يشترط فيها معرفة لا قدر في البيع ومعرفة مقدار الثمن في صفة واما اذا كانت  
مشارة اليد فليست بشروط ذلك اشار اليه بقوله لا يحتاج الى معرفة القدر في البيع ولان صفة  
في الذي هو مشارة اليه لعدم كفاية الى المنازعة لكن هذا في غير الاموال الربوية اما في الاموال  
الربوية اذا اقبلت بحسبها فان العقد لا يجوز مع جهالة القدر فيها لا اتم الا الربو **باب** البيع غير حال  
ليست به الامم **باب** باجل معلوم او بيع بخلاف جنسه ولم يحكمها قدر لاطلاق النص وان كان الاجل مجهولا  
فسد البيع **باب** اي ملحق الثمن راوان يكون مطلقا من غير قيد البلد ومن قيد ومن الثمن بعد ان سمي قدره  
بان قال عشرة دراهم مثلا **باب** في البلد لان المعلوم بالعرف كالمعلوم بالنص **باب** في البلد  
في البلد ولكن كان الحل في الرواج سواء وفي المالمية فختلفت **باب** في المالمية  
فان كانت في الرواج فختلفت فيعرف الى غالب نقد البلد وان كانت في المالمية سواء اجاز البيع كيف كان  
ان كان له مما روج انفسه اليه وان كانت في الرواج سواء اجاز له او لا والتالي والثلاث  
جاز لان ماله كله واحد درهم لان الشاخي كل اثنين منه درهم والثلاث كل ثلاثة منه درهم فاستوي

هذا باب في بيان أحكام البيع وفي بعض النسخ البيع وحصل ان لا يبيع البائع له منه مصدر في اللغة مطلق المبادله وفي الشرع هو اي البيع بمبادله المال بالمال بالتراضي فان وجدت المبادله بلا تران لا يكون بيعا شرعا لقوله تعالى الا ان يكون بخلاف عن نراض ويلزم اي ينعقد البيع انعقادا لا زما باب وقول بصيغته المضي كقوله لا يبيع بعث وقول المشتري اشترى لا يبيع اعتبر بخلافه في جميع العقود فيصعد به وفان الشاخي رحمه الله لا يبيعه بل الجانيان المجلس لقوله عبده الصلح والسلام المتبايعان بالخيار ماله يغير قايده قال وايه ولان العقد تم من الجانبين وفعل البيع في ملك الشري وانما بخلافه ما يسهل ابطال من كثر في بيعه بقوله عليه الصلح والسلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وكذا محمول على بزار كقول فانه اذا اوجب احدهما ففعل منها الخيار ما دام في المجلس ولم يخرجه عمل لخرق لفظة اشارة اليه فانه من مبادله حاله البيع خفيفه وما بعد او ثقله مجازا كسائر اسماؤه فقال مثل النجاشي والنفار بين فيكون كغيره في هذا بالاقوال هذا ما قبل محمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله هو الفرق بالابدان بعد ايجاب قبل القبول وينعقد البيع ايضا بكل بدل على معنى ايجاب والقبول مثل قوله في ايجاب خذه هذا بال او اعطيتك او هذا لك بكذا وكذا في قبول الشرب وقيل ورويت لوت واخذت وما شبه ذلك ولا فرق بين ان يكون البادي للمشتري او البائع ويلزم ايضا بسطا سواء كان في ثياب السبع او خسايسها في جميع وعن الكرخي حين ذلك في الخسائر دون الثياب من ذلك لا ينعقد بالتعاقد مطلقا لثقله من جماعته به











عظمی

فمن استقر ما يتسارع اليه الفساد ولم يقبض المستقر ولم ينفذ العن حتى غاب كان للبايع السهم  
من خرد المستقر الثاني ان يستقر به وان كان يعلم بالحال فان المستقر الاول رضى بهذا القدر  
ولا له فحل للبايع يدفعه وكل المستقر الثاني ان يقبض به وانما كسبت هذا العرج انه لا تغير  
ما يتبع في الاسواق فتح القدير



تبرہ

والبعضل

ثم جازوه من السيرة  
بعيب الكرافة  
واختاروا الواقف  
الحاصل المشرب

والبعض

خيار العزم وخيار الغرور

المجاز

الحمد لله



بناء على أصله ولكن أبو يوسف اجاز في شرط الخيار علة بالاثار هو ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 انه اجاز الخيار في ثلثين وعشر في هذه المسألة بالقياس **فان تعد المشتري الثمن في ثلاث** اي في ثلاثة  
 ايام فيما اؤتمرها اكثر من ثلاثة ايام **بيع** البيع لانه اسقاط للعقد قبل تفرده وقابل زفر الحق فاسدا  
 فلا يتقلب جازا وبه قال في هذه المسألة وقال في كرايم هذا بالاجماع عليه صحيح في هذه المسألة على وجه  
 اما ان لا يبين الوقت او يبين وقتا محض ولا بان يقول على انه ان لم يفعده اياما او يبين وقتا معلوما وهو  
 اكثر من ثلاثة ايام او في هذه الصور كلها فاسد الا ان يتعد في الثلاث لما قلنا وان يبين وقتا معلوما  
 وهو ثلاثة ايام او دونه فانه يجوز **خيار البائع مخرج خروج المبيع عن ملكه** اي ملكه البائع لان عام  
 البيع لا يكون الا بالراض ولا يتم الرضى مع الخيار وفائدة هذا انه اذا اعتق عبده المبيع بالخيار  
 يعتق وبذلك التصرف في المبيع دون المشتري وان قبضه بان البائع عن الشاخي رحمه الله ان المشتري  
 عليه بالعقد **وقبض المشتري** المبيع الذي في فيه خيار البائع اذا ملكه في يده فمعه الخيار  
**بملك القيمة** حتى يبرم المشتري قيمته يوم القبض ان كان من روات القيمة والافق ضمان مسئلة  
 ان كان ثلثا وعند الشاخي واحد وملكه رحمه الله عليك بالثمن حطانا ولو ملكه في يد البائع انفسه البيع  
 ولا شئ على المشتري كان البيع الصحيح المطلق ولو قبض في يد المشتري فلهما خيار ان يبرم البيع ان شأنا  
 وان شأنا فبيع البيع ومنه الفقهاء ولو قبض في يد البائع فهو خياره ولكن المشتري في غير  
 ان شأنا فبيع الثمن وان شأنا فبيع كان البيع المطلق واذا كان العيب بفعل البائع ينقص البيع  
 فيه بقدره لان ما حوت بفعله يكون مضمونا عليه ويستطرح حصة من الثمن **وخيار المشتري**  
**المخرج** خروج المبيع عن ملك البائع ولا يملك المشتري عند أبي حنيفة يعني لا يملك في ملكه وعند ما يذكر لانه  
 لم يذكر الحان زايلا لا الى مالك ولا نظير له في الشرع وبه قال في ثلاثة وله ان الخيار شرع للدارك فلو دخل  
 في ملكه يبرم امتناع البديلين في ملك واحد لان الثمن لم يخرج عن ملكه ولا نظير لهذا اما المملوك بلا مالك

ان يقول عشرة بشرا  
 الخبز زرع

لشروى

فانه

فانه نظير كالعبد المشتري فله الكسبة ثم قال في من بيت المال وكذا الذمة المستحقة بالدين يخرج من ملك  
 الميت ولانه خلاف ذلك لورثته **وقبض** اي وبسبب قبض المشتري المبيع الذي فيه خياره او اهلكه في يده  
**بملك المشتري** يعني يلزمه الثمن لانه لما قرب الى الحلان عجز عن رده فلزم البيع فعليه ثمنه وعند الشاخي في رحمة الله  
 في قول لزمته القيمة لانه عجز عن الرد قبل عام الملك **المشتري** اي كاي لزمه الثمن اذا دخله وعلية عيب لا يبرم كقطع اليد  
 وان كان يرتفع كالمريض فهو على خياره فان ارتفع في المدة لا يلزمه والا لزمه وعند الشاخي ايضا يلزمه القيمة في العيب  
 ايضا ثم ذكر سبيل من السائل التي تقتضي على الاصل المذكور انما بان يقول **فان اشتري زوجة** بان كانت امه  
 لرجل **بالخيار** يعني **بملكها** لان خيار المشتري يمنع دخول المبيع في ملكه **فان دليها** اي الامه المذكورة **فان يرد**  
 لان الوطى حكم الخلع لا حكم ملك اليمين اذا لا يملكها فجاء المشتري اذا اؤتمرها الوطى لانهما تحت وطى وليس  
 لان يرد ما عليه بعد ما تميت عنده وهذا عند أبي حنيفة وعليه وعند ما ليس له ان يرد ما مطلقا لان الخلع  
 انفسه بملكه اياها فيكون الوطى حكم ملك اليمين فيمنع الرد كما اذا اشترى بغير زوجته فوطيها وقد ذكرنا ان  
 المستحب في شرح الحج عشر مائة مائة على الاصل المذكور وحسنا ما فعلنا استثنى عن خمسة  
 الثلاث في الامه اذا اشترى بها بشرط الخيار وكانت زوجته وهي التي ذكرها الشيخ **التي من الاشتر**  
 اذا اشترى بها وحاصرت في مدة الخيار لم يحسب من الاشترى عنده خلافا لما الحان المحرم اذا اشترى  
 عبدا او جارية وكانت دارم محرم منه لم تعتق عليه وخيارها بان عنده خلافا لما الحان من الزمان اذا  
 اشترى بها وفي رواية الشراوي ثيب لم يصح قابضا فلا يسقط الخيار خلافا لما الحان من الزمان  
 اذا اشترى بغيره ثم لو عهده بالخيار في مدة الخيار فملكه في يده في المدة فلهما خياره **فان يرد**  
 القبض بالرد لعدم الملك وعند ما من مال المشتري لصح لا يرد باعنا رقيام الملك الزاني من الزوم  
 اذا اشترى زوجته فولدت في مدة الخيار لم تصر له ولد عنده خلافا لما الحان من الكسب او اشترى  
 عبدا فكب عنه في مدة الخيار فالكسب للبائع او اشترى بغيره خلافا لما الحان من الكسب او اشترى

استثنى عن خمسة مائة مائة

ويعني ان يفسد كذا وكذا  
 في المدة المذكورة  
 في المدة المذكورة







فاما كبري ذكر المدخل معلوما ومثله معلوما لا يجوز اوجماله المبيع والتمن مفسده للمبيع  
 ولم يكون معلوما الا بالتفصيل والتعيين **والا** اي وان لم يفصل التمّن ولم يبين الذي  
 فيه الخيار **لا** يبيع المبيع للجهاز وكذا لو عين التمّن ولم يبين الاخر او بالعكس لا يبيع اما لجهالة  
 التمّن او لجهالة المبيع فمده اربع انواع ولو اشترى كلبا او وزيا او عبدا او احد علي انه  
 بالخيار في نفسه جاز فصل التمّن او لا لان النصف في الشيء الواحد لا يتفاد والفرق بين  
 يكون الخيار للمبيع او للمشتري **وصح خيار التعيين** للمشتري بان يبيع لحد العبد بن او لحد الثوب  
 علي ان المشتري ايها شاتبعينه او يبيع لحد العبد الثلاثة او لحد الثوب الثلاثة علي ان ياخذ  
 المشتري واحدا منها بتعيينه ولا يجوز ذلك في الاربع من العبد والشياب او ثوبها فلهذا  
 قيد بقوله **فيما دون الاربع** وهي الثلاثة او الاثنين كما قلنا وهذا في معنى خيار الشرط  
 والجهالة التي فيه لا تغني في المنازعة لتعين من له فلا يمنع الجواز غير ان الجهة تندفع بالثلاثة  
 والاثنين لوجود الجيد والوسط والري فلا حاجة الى الاربع حتي لو باع احد الثوب الاربع  
 علي ان ياخذ منها لا يجوز هو القياس ايضا فيما دون الاربع ولكن يجوز ان يبايع دون الاربع لما  
 ذكرنا من رفر واثبت في جميعها انه لا يجوز في الكل لجهالة المبيع ثم قيل بشرط ان يكون في هذا  
 العقد خيار الشرط مع خيار التعيين وهو المذكور في الجامع الصغير قال شمس الائمة هو الصحيح و  
 لا يشترط وهو المذكور في الجامع الكبير قال في الاسلام هو الصحيح فعليه قول هذا الغايير اذا لم  
 يشترط خيار الشرط يلزم العقد في لحد ما حتي لا يرد الا احدهما ويقتول الكرخي له ان يردهما  
 لان هذا الخيار عنده بمنزلة خيار الشرط وان شرط خيار الشرط مع خيار التعيين جاز فكل منهما  
 فان ردها بخيار الشرط في المدة او ردها بخيار التعيين كان له ذلك واذا مضت المدة  
 بطل خيار الشرط فلا يجوز ردها جميعا ويقتل خيار التعيين في ردها وان مات المشتري  
 في مدة الخيار بطل خيار الشرط ويقتل خيار التعيين لو اوتت فلذلك لا يرد لحدها ولو شرط

يكون

خيار

يخبر

خيار التعيين للمبيع اختلف المشايخ فيه ذكر الكرخي في حقه انه يجوز استحسانا وذكر ابن المجدد انه لا  
 يجوز لانه جود للمشتري الحاجة فان القياس والاعادة اليه للمبيع واذا كان خيار التعيين للمشتري  
 وقبضها فلهذا لحدها او قبض لزمه المبيع فيه بثمنه لا منافع الرد باليب وتعين الاخر للمدانة  
 لان المدخل تحت العقد احدهما والذي لم يدكر تحت العقد قبضه باذن مالكه لا علي سؤم الشرا  
 ولا بطريق الوثيقة فكان امانة في يده وهذا اذا اهلك احدهما قبل الاخر وان اهلكا معا يلزمه نصف  
 ثمن كل واحد منهما الشيء المبيع والاعادة فيهما لعدم الاولوية بجعل لحدهما مبيعا او امانة والفرق  
 بين ان يكون التمّن متفقا او مختلفا وكذا لو ملك الي التعاق ولا يبيح الاول منهما يجب نصف ثمن  
 كل واحد منهما لما قلنا بخلاف ما اذا تعاقبوا لم يملك احدهما بيع خياره علي حاله وان يرد  
 لانها محل لا يتبدل المبيع فلهذا التعيين بخلاف الهالك وليس له ان يرد ما وان كان فيه خيار  
 الشرط له لان العيب يمنع من رد خيار الشرط **ولو اشترى اي ولو اشترى اثنان علي انهما**  
**الخيار في رضى لحدها** المبيع بان اسقط خياره **لا يرد الاخر** عنه اي حنيفه وقال له ان يرد  
 لانه لو لم يملك فليس كان الزام عليه ابرضاه وفيه ابطال لما ثبت من حقه لان كلام الاचार في  
 حقه وبه قالت الثلاثة وكذا ان ردها دون الاخر بموجب عيبا في المبيع لم يكن عيبا في  
 ان يبيع التمّن كونه عيبا في هذا الخلاف خيار الردية وخيار العيب **ولو اشترى رجل عبدا**  
**اي علي ان العبد جازا واكتب فكان اي العبد** خلاف ما ذكره بان غير خيار الردية كانه  
**احد كل الثمن** المسمى ان شاء **او تزل** لوصف الموعوب فيه خلاف ما لو باع شاة علي انها  
 حامل ارجل كذا او كذا او كذا عيب يفسد المبيع لانه ليس من قبيل الوصف وانما هو من قبيل الشرط  
 الفاسد او الايعاف فكذلك حقيقة لانه محتمل ان يبين او يحل او استغنى عن الشرط انما يفسد او يكون  
 لا يفسد لانه وصف ولو كان خيرا كذا كذا اما لو كتب كذا كذا ففسد ما ذكرنا وشرطه



واما ما ذكره في  
 قوله في حال  
 العوقه في البيع  
 واما ما ذكره في  
 قوله في حال  
 العوقه في البيع  
 واما ما ذكره في  
 قوله في حال  
 العوقه في البيع

[illegible][illegible]



هذا هو الأصل الذي لا يختلف فلا بد من رويته ذلك كله وما ذكر الشيخ من غير ما هو  
 الكيفية فان ذكر الزمان دورهم كانت على عيطه ولحد واما اليوم في خلافه ولا يتغير به **ونظروا**  
 اي كبر المشتري **القبض** اي قبض المبيع الذي اشتراه ولم يره **كنظر** اي كنظر المشتري الموطر  
 عند اي حنيفة لان تمام القبض بالروية وقد وجدت وقالوا لا بد من ثلوه هو لان الوكيل  
 مأمور بالقبض دون الروية وبه قالت الثلاثة **لا يكون** **نظر** **رسوله** **نظره** بالاتفاق  
 انه لا يملك شيئا وانما اليه تبليغ الرسالة ولهذا لا يملك القبض وان تسليمه وان كان رسولا  
 في الشراء او البيع والتفريق بين التوكيد والارسال ان يقول في التوكيد كن وكمل في  
 القبض وفي الارسال كن رسولي فيه اذا امرت بقبضه ونظر الوكيل بالشراء **نظره**  
 باختلاف **ومع عقد الاعي** انه مكلف فحتاج حثا فالتا فمع رمله في فوك  
**ويسقط خياره** اي خيار الاعي **اذا اشترى من البيع** اذا كان فاعرف بالحس  
 اذا وجد الحس منه قبل الشراء واما اذا اشترى قبل الحس لا يسقط خياره به بل يثبت باتفاق  
 الروايات ويقتضي ان يوجد منه ما يدل على الرضي من قول او فعل في الصبح  
**وكذا اذا اشترى بجائته ذوقه** ان كان يعرف بالذوق **وكذا اذا اشترى بجائته**  
**اشترى** ان كان فاعرف باسمه كان البصير **يسقط خياره في العقار** الذي اشتراه **يوجد**  
 اي يثبت العقار له لانه لا سبيل الى معرفته الا به حتى يسقط خياره بعد ذلك وعن ابي  
 انه اشترط مع ذلك ان يوقف في مكان لو كان بصير الراية منه وقال الحسن يوكل وكليدا  
 بقبضه له وهو يره وهو اشبه بقول ابن حنيفة وقال بعض اهل الجلس لا يسقط خياره من  
 الخيطان والاشجار مع الوصف وان ابعده الوصف وبعد ما وجد ما يدل على الرضي  
 فلا خيار له لان العقد تم به ولو اشترى البصير ثم قبل الروية **عقار الوصف** لو وجد  
 قبل

الفرق بين الوكيل والرسول

هذا هو الأصل الذي لا يختلف فلا بد من رويته ذلك كله وما ذكر الشيخ من غير ما هو  
 الكيفية فان ذكر الزمان دورهم كانت على عيطه ولحد واما اليوم في خلافه ولا يتغير به  
 اي كبر المشتري **القبض** اي قبض المبيع الذي اشتراه ولم يره **كنظر** اي كنظر المشتري الموطر  
 عند اي حنيفة لان تمام القبض بالروية وقد وجدت وقالوا لا بد من ثلوه هو لان الوكيل  
 مأمور بالقبض دون الروية وبه قالت الثلاثة **لا يكون** **نظر** **رسوله** **نظره** بالاتفاق  
 انه لا يملك شيئا وانما اليه تبليغ الرسالة ولهذا لا يملك القبض وان تسليمه وان كان رسولا  
 في الشراء او البيع والتفريق بين التوكيد والارسال ان يقول في التوكيد كن وكمل في  
 القبض وفي الارسال كن رسولي فيه اذا امرت بقبضه ونظر الوكيل بالشراء **نظره**  
 باختلاف **ومع عقد الاعي** انه مكلف فحتاج حثا فالتا فمع رمله في فوك  
**ويسقط خياره** اي خيار الاعي **اذا اشترى من البيع** اذا كان فاعرف بالحس  
 اذا وجد الحس منه قبل الشراء واما اذا اشترى قبل الحس لا يسقط خياره به بل يثبت باتفاق  
 الروايات ويقتضي ان يوجد منه ما يدل على الرضي من قول او فعل في الصبح  
**وكذا اذا اشترى بجائته ذوقه** ان كان يعرف بالذوق **وكذا اذا اشترى بجائته**  
**اشترى** ان كان فاعرف باسمه كان البصير **يسقط خياره في العقار** الذي اشتراه **يوجد**  
 اي يثبت العقار له لانه لا سبيل الى معرفته الا به حتى يسقط خياره بعد ذلك وعن ابي  
 انه اشترط مع ذلك ان يوقف في مكان لو كان بصير الراية منه وقال الحسن يوكل وكليدا  
 بقبضه له وهو يره وهو اشبه بقول ابن حنيفة وقال بعض اهل الجلس لا يسقط خياره من  
 الخيطان والاشجار مع الوصف وان ابعده الوصف وبعد ما وجد ما يدل على الرضي  
 فلا خيار له لان العقد تم به ولو اشترى البصير ثم قبل الروية **عقار الوصف** لو وجد  
 قبل

هذا هو الأصل الذي لا يختلف فلا بد من رويته ذلك كله وما ذكر الشيخ من غير ما هو

قبل العلم به **ومن راي** **احد التوبين** **فأشترها ثم راي** **التوبين** **لله** **رد** **ما** **اي** **الروية**  
 ان شاء لان رويته لهما لا تغني عن رويته الاخر للثبوت في بيع خياره فيما لم يره وليس له  
 ان يره وحده لثبته على الصلح والسلام عن تغريق الصفقة فيه دما جوبا ضرورية **ولا**  
**يؤثر** خيار الروية **لخيار الشراء** لان الجيا وصف فلا يجري فيه الارث **ولو اشترى ما**  
**راي** قبل الشراء **ان تغير** الشيء الذي اشتراه عن الصفقة التي رآه عليها قبل ذلك لان العقد  
 وقع على مجهول الوصف **والا** **اي** **وان لم يتغير** عن الصفقة التي رآه عليها **لا** **اي** **لا يخير** لان  
 العلم بالمبيع قد حصل بالروية الاولى وقد رضي به ما دام على تلك الصفقة الا اذا لم يعلم  
 عند العقد انه راي من قبل فحينئذ يثبت له الخيار لعدم رضاه **وان اختلفنا في**  
**التغية** **فالقول للمبايع** اي مع عينه لان الاصل تمام ما كان على ما كان الا اذا بعدت المدة لان  
 الظاهر شاهد له الا ترى ان الجارية تكون مجوزة بطول المدة **والقول للمشتري لو**  
**اختلفنا في الروية** لانه امر حادث والمشتري يتكبر فيكون القول لبيع عينه **ولو اشترى بعد** **لا**  
**من القماش** **وباع منه ثوبا** **ووجد** ثوبا منه ثم وجد به عيبا **رد** **بجيب** **لا يرد** **خياره**  
**او خيار شرط** لان الرد قد قدر فيما اخرج من ملكه ولا يعلنه ان يرد الباقي خيار الروية والشرط  
 سواء كان قبل القبض او بعده لما فيه من تغريق الصفقة قبل تمام وفي خيار العيب على المشتري  
 بعد القبض فلو عاد اليه بسبب هو فبيع فهو على خيار الروية لارتفاع المانع من الرد وهو  
 تغريق الصفقة ومن ابي يوسف انه لا يعود عليه اعتمه القدوري **هذا باب**  
**في بيان احكام خيار العيب** هو ما جله امنه اصل الفطرة السليمة **من وجد بالمبيع عيبا**  
 ينقص الثمن وكان عند ابايع وقبضه من غير ان يعلم به ولم يوجد منه ما يدل على الرضي به بعد  
 العلم بالعيب فهو مخير ان شاء **اخذ** اي المبيع المعيب **بكل الثمن** **اورده** **على ابايع**

هذا هو الأصل الذي لا يختلف فلا بد من رويته ذلك كله وما ذكر الشيخ من غير ما هو

هذا هو الأصل الذي لا يختلف فلا بد من رويته ذلك كله وما ذكر الشيخ من غير ما هو  
 الكيفية فان ذكر الزمان دورهم كانت على عيطه ولحد واما اليوم في خلافه ولا يتغير به  
 اي كبر المشتري **القبض** اي قبض المبيع الذي اشتراه ولم يره **كنظر** اي كنظر المشتري الموطر  
 عند اي حنيفة لان تمام القبض بالروية وقد وجدت وقالوا لا بد من ثلوه هو لان الوكيل  
 مأمور بالقبض دون الروية وبه قالت الثلاثة **لا يكون** **نظر** **رسوله** **نظره** بالاتفاق  
 انه لا يملك شيئا وانما اليه تبليغ الرسالة ولهذا لا يملك القبض وان تسليمه وان كان رسولا  
 في الشراء او البيع والتفريق بين التوكيد والارسال ان يقول في التوكيد كن وكمل في  
 القبض وفي الارسال كن رسولي فيه اذا امرت بقبضه ونظر الوكيل بالشراء **نظره**  
 باختلاف **ومع عقد الاعي** انه مكلف فحتاج حثا فالتا فمع رمله في فوك  
**ويسقط خياره** اي خيار الاعي **اذا اشترى من البيع** اذا كان فاعرف بالحس  
 اذا وجد الحس منه قبل الشراء واما اذا اشترى قبل الحس لا يسقط خياره به بل يثبت باتفاق  
 الروايات ويقتضي ان يوجد منه ما يدل على الرضي من قول او فعل في الصبح  
**وكذا اذا اشترى بجائته ذوقه** ان كان يعرف بالذوق **وكذا اذا اشترى بجائته**  
**اشترى** ان كان فاعرف باسمه كان البصير **يسقط خياره في العقار** الذي اشتراه **يوجد**  
 اي يثبت العقار له لانه لا سبيل الى معرفته الا به حتى يسقط خياره بعد ذلك وعن ابي  
 انه اشترط مع ذلك ان يوقف في مكان لو كان بصير الراية منه وقال الحسن يوكل وكليدا  
 بقبضه له وهو يره وهو اشبه بقول ابن حنيفة وقال بعض اهل الجلس لا يسقط خياره من  
 الخيطان والاشجار مع الوصف وان ابعده الوصف وبعد ما وجد ما يدل على الرضي  
 فلا خيار له لان العقد تم به ولو اشترى البصير ثم قبل الروية **عقار الوصف** لو وجد  
 قبل



لان مطلق العقد يقتضي اليقظة من العيب فخذوا هذا بخير ولا ينقص من الشيء لان الاوصاف  
 لا يتاهاى شي من الاثنان خلاف ما اذا صادت محضه بالاتلاف بان حدث العيب بفعل المشتري  
 بعد البيع قبل القبض حيث يسقط من الشيء خطته اذا انقضى العقد او حدث عند المشتري  
 عيب اخر حيث يكون له الرجوع بنقصان العيب على ما يحى ان شاء الله تعالى وما ايجزى  
**واجب نقصان العيب عند التجار فهو عيب** لان الضرر الدائم بسبب العيب هو النقصان  
 في المالىة فيرجع فيه الى اهله ثم شرع في بعض العيوب التي توجب النقصان في المالىة عند التاجر  
 بقوله **لا يبايع** وهو ريب العبد او الجارية **والبول في النقصان والرد** لاننا نوجب نقصان  
 القيمة عندهم ثم اذا وجدت هذه الاشياء من صغير غير مبيع لا يكون عيبا وان كان عيبا يكون  
 ويرزول بالبلوغ فان عاود بعد البلوغ يكون عيبا حاد ثانيا الاول لان البول قبل القبض في المنة  
 وبعده لانه باطل والابق قبله حب الحب والشرقة لقله المبالاة وبعده يكونان حبس  
 في الباطن حتى لو وجد شي منها عند ابياب قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري بعده ليس له ان  
 يرد الى الاول بالبلوغ ولو وجد عند ابياب قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري ايضا قبله يرد به مالم  
 يبيع ان ستره اعطى من النقصان لا في السبب وكذا اذا وجد عند ابياب بعد البلوغ ثم عند المشتري ايضا بعده يرد به والشرقة  
 والشرقة لا تختلف بين ان يكون من المولى او من غيره الا اذا اسرق من المولى شيئا للاكل فانه ليس  
 بعيب وان شرق على ما يبيعه فهو عيب ولو شرق شيئا سيرا نحو النسل والنسلين لا يكون  
 عيبا ولو نقتب العيب يكون عيبا وان لم يبايع شيئا والابق اذا خرج من البلد يكون عيبا  
 بالاتفاق وان لم يخرج لاختلاف فيه والاشبه ان يقال ان كان البلد كبير اشترى القامة يكون  
 عيبا وان كان صغيرا حبس لا يحصى عليها لانه لا يكون عيبا وحاص الجواب فيها ما قال  
 في المحقق ان هذه الاشياء من الصغير الذي لا يعقل ولا ياكل وحده لا تكون عيبا فان كان صاحبها  
 عاقلا

وهو سبيل محقق في الكفاية  
 وهو ان المشتري عيب صغيرا  
 هو ان يترش في عيبه بعيب  
 كما ان يترش في عيبه بعيب  
 فلو وجد عند المشتري عيبا  
 يبيع ان ستره اعطى من النقصان  
 لانه لا يكون عيبا بالبلوغ  
 بقوله لا يبايع

عاقلا تكون عيبا ولكن عند اتمامه الى المالك يثبت حق الرد لا عند الاختلاف بان يثبت لانه  
 انما عند ابياب ثم انما عند المشتري كلاهما في حالة الصغر او كلاهما في حالة الكبر لان سبب وجود  
 هذه الاشياء في حالة الصغر عيب وهو قلة المبالاة وقصور العقل ونقص الخبرة  
 وفي الكبر يكون السبب سوء اختياره ودان الباطن فاذا انتفى الى ان علم ان الباطن واحد  
 هذا العيب ثابتا عند ابياب فاما اذا اختلف فلا يرد لان يجوز ان يزول الذي كان عند  
 ابياب ثم حدث النوع الاخر عند المشتري فلا يكون له حق الرد كالعبد او احم عند ابياب ثم حم عند  
 المشتري فان كان هذا الثاني غير ذلك النوع لا يثبت حق الرد وان كان من نوعه يثبت حق  
 الرد فانهم **الحجون** لانه فساد في الباطن وهو لا يختلف باختلاف السن حتى لو وجد عند  
 ابياب في صغره وعادوه عند المشتري بعد الكبر يرد ومقداره ان يكون اكثر من يوم طيلة  
 وما دونه لا يكون عيبا وقيل المطلق عيب وما دونه لا وفي الجامع الصغير اذ لم يمت وهي صغرة  
 فخذ عيب ابا وقال صاحب المحقق الحجون اذ ثبت وجوده عند ابياب لم يمتط ان  
 يوجد ثانيا عند المشتري ليس فيه رواية ثم قال لاختلاف المساج قال بعضهم قالوا لا يشتط لان  
 محمد اقول الحجون يجب لانه لا يشتط وجوده ثانيا عند المشتري بخلاف العترة والاباة  
 والبول في الفراش فانه لم يوجد عند المشتري لا يثبت حق الرد وقال بعضهم لا يكون له حق الرد مالم  
 يوجد ثانيا عند المشتري كافي الابق ونظايره الا ان الفرق ان في الحجون لا يشتط اتي الى حاله  
 فان جن عند ابياب وهو صغير عاقل ثم جن عند المشتري بعد البلوغ فانه يثبت حق الرد وفي الابق  
 ونظايره لا يثبت حق الرد لا عند اتمامه الى حاله وقال الشيخ ابو المعين الشيخ في شرح الجامع الكبير  
 وحكي عن الشيخ ابن بكير الاسكاف البجلي ان الحجون ايضا يثبت البول في الفراش والابق والعترة فلا  
 عيب على المشتري ان يرد بالحجون اذ جن عنده في حالة الكبر اذ كان الحجون عند ابياب في حالة الصغر ولما

في المحقق ان هذه الاشياء من الصغير الذي لا يعقل ولا ياكل وحده لا تكون عيبا فان كان صاحبها عاقلا







ويعتبر من حيث الظاهر دون الباطن والثاني ما يوجب نقصان من حيث المعنى دون الصورة  
 اما الاول فكل من كثر في العور والعمى والشلل والزمان والآفة الناقصة والسن السوداء  
 او السن الساقطة والظفر الاسود والحدس والحام والتموج والسجاج والارواح والامراض كلها  
 التي في سائر البدن واما الثاني فهو السعال القديم وارتفاع الخفيف في رمان طويل اذناه يشار ان  
 قصا عدان الجواني ومنها صهوب الشحم والشمط والشيب في العجيد والجواني والجلد في الجارية  
 لان الهيام والحكم في الجارية والظلام في وفي العيون قال هشام سمعت ابا يوسف يقول  
 لو ان رجلا اشترى عبدا فاحتكم او جارية فاحتكت ولم يفتن العبد ولم يفتن الجارية قال ان كان  
 مولده فهو عيب وان كان جليبا فليس عيب وان كان صغيرا فليس عيب وفي النكاح  
 وعرف الحروف في المعنى او في بعض عيب لانه يوجب نقصان الثمن **فلو عيب**  
**المرغوب المشتري** بعد اطلاقه على عيب كان عند البائع **رجوع** **بنقصانه** لانه تعذر الرد بسبب  
 العيب الحادث وطريق معرفة ان يقوم به هذا العيب ثم يقوم وهو سالم كذا عرف  
 الفقهاء بين العتيدان يرجع عليه خصته من الثمن حتى اذا كان عيبا لقيمة مثله يرجع بعينه  
 وان كان ثلثه قتلته وقال مالك رحمه الله ان يرد المشتري مع نقصان العيب الذي عيبه عنده  
**اورد** المشتري المبيع الذي حدث فيه عيب اخر **برضى بايه** لانه رضى بالتزام العذر  
 ويذون رضاه لا يرد له دفع الضرر عنه وقال مالك رحمه الله في رده ايه ان يرد ويرد  
 مع نقصان العيب الحادث عنده لقيام الجوز للرد وهو الاطلاق على العيب **ومن اشترى ثوبا**  
**فقطعه فوجبه** اي بالتوريب **ايه** قطع **رجع** **بالعيب** اي بنقصان العيب لتعذر الرد بالقطع  
 فكل ما اذا اشترى بغيره فوجبه فاسدة حيث لا يرجع بالنقصان عند اي حصة لان  
 الخواص والمالية كما اذا كان عبدا فقتله **فان قبل** اي فان قبل الثوب المذكور **كذلك** اي بقطع

شطب يا من شغل الراس  
 سوان صحاح  
 وحيات  
 ما قولهم شغل الراس  
 فقولهم والحيات

فقره

ابن جوم

له اي للبائع **ذلك** اي القول لان الانتفاع لحقه وقد رضى به **وان باعه** اي الثوب المذكور  
 المشتري لم يرجع على البائع **بشي** لانه صار حاسبا له بالبائع اذ اذ روى عن عيبه بالقطع برضى البائع  
 فكان معقولا للرد بخلاف ما اذا خطه ثم باعه حيث لا يسطر الرجوع بالنقصان لانه لم يصر  
 حاسبا للبائع لا منتفع الرد قبله بالخطا من غير علم بالبائع وبمع بعد اعتنا الرد لا تأثير له  
**فلو قطع** فلو قطع المشتري الثوب **خاطا او بغير** اي حين كان **اول** اي قبل ان يقطع المشتري  
**السوق** **سمن** **فاطع على عيب** في الثوب او السوي بعد هذه الاشياء **رجع** على البائع **بنقصانه**  
 لتعذر الرد بسبب الزيادة بخلاف الزيادة المتصلة كالسمن والجلد حيث لا يقع الرد بالبائع  
 في ظاهر الرواية وبما نوعان متولدة من الاصل كالحال وغير متولدة منه كالصنع وقد ذكرناه بالتفصيل  
 ايضا نوعان متولدة من المبيع كالولد والتمر واللبن وفوق ذلك فانه يمتنع الرد وغير متولدة منه كالسكر  
 فانه لا يمتنع الرد بالبائع والصنع فاذا وضع يسلم المشتري فانا **رجع** بالنقصان **لو باع** اي الثوب  
 بعد القطع والخطا والصنع والسوي بعد ذلك بالثمن وكل ذلك **بعد** **ولو باع**  
 لتعذر الرد ولا تأثير للمبيع المنتفع الرد قبله فلا يعقبه حاسبا بخلاف القطع من غير حاسم  
**اومات العبد** بعد اطلاقه على العيب فذلك يرجع بالنقصان لا منتفع ارجع حقيقة  
**او اعتقه** اي العبد قبل اطلاقه على العيب فذلك يرجع بالنقصان لا منتفع الرد على وكذا اذ رده  
 او استوله الجارية والمراد من الاعتناق ان يوجد منه قبل العلم وان اعتقه بعد العلم لا يرجع بالنقصان  
 لان اقراره عليه لا له الرضى والقياس ان لا يرجع به وان كان قبل العلم به وهو قول الشافعي  
 كالقتل **ولو اعتقه** **على مال** لم يرجع بشي لانه حينئذ لم يصر حاسبا له ومن اي حصة ارجع والكاتب مثل  
 الاعتناق قل مال **او قتل** اي او قتل العبد بعد اطلاقه على عيب فذلك لم يرجع لان  
 الرد امتنع بفعله وهو مضمون عليه وعن ابي يوسف انه يرجع بالنقصان لان قتله لا يتعلق

فانه يمتنع الرد على اذ باعه منتفع من ثوب  
 فانه يمتنع الرد على اذ باعه منتفع من ثوب  
 يمتنع الرد على اذ باعه منتفع من ثوب  
 يمتنع الرد على اذ باعه منتفع من ثوب  
 يمتنع الرد على اذ باعه منتفع من ثوب



بحكم خلاف امتناع الرد بفعله في موضع الثوب ان هناك امتنع الرد بسبب زياده  
 المبيع على الثمن والعين قائمه على حالها **او كان المبيع لها ما فاكل** بعد طلاء على العيب فذلك  
 لا يرجع بشئ عند ان حيفه للمقدروا لا يرجع بالنقصان كالموت وبه قالت الثلاثة **او كان المبيع طوما**  
**فاكل حيفه** فذلك لا يرجع بشئ عند ان حيفه ولا رد بانه منه وفي لا يرجع بالنقصان فيما كالم فكل  
 ابو يوسف يرد ما يبيع ان دعى البايع لان استحقاق الرد في البعض دون الكل فيوقف على زمان  
 وقال محمد رد البا في مطلقا لان رده محل حيث لا يضر البعوض ورجع بالنقصان فيما كالم  
 لعدم رده في قوله **لا يرجع المشتري على البايع بشئ** جواب المسائل الاربع **ولو اشترى شخص**  
**بعضا او قنارا او جوزا او لوزا او نبدقا او فسقا او قنوقا فاكل** **وهو جده فاسدا يفتع به**  
 فان التفتا فيه لب ياكل بعض القنقرا ويصلح للعلف او كان بعض لب الجوز وفوه ياكلها وما  
 البعض فلا يتصور فيه ذلك لان قشره لا يقيه الا في بعض النعمان فان المطلوب فيه  
 قشره فيجوز مثل هذا **رجع بالنقصان العيب** لان الكسر عيب حادث الا اذا رضى البايع  
 وقال اشافه به اذ الكسر عيبا لا بد له من العلم بالعيب يرد لان البايع سلمه عليه قلنا  
 رضى بكسر في تلك المشتري لانه ملك نفسه فيجب رعايته فيها **والا** وان لم يفتع بها  
 به بان مجد البعض مدرة والقنار مر والجوز وفوه خاليا او فكل **بكل الثمن** لانه ليس  
 فكان البيع باطلا وهذا يستقيم كما ذكرنا في البعض لانه لا يقيه قشره للبعض النعمان  
 لان ما يقيه باعتبار القشر وكذا في الجوز اذا لم يكن قشره فيتمه واما اذا كان له قيمه بان كان في  
 موضع يوقد فيه قشره كما في مواضع الزجاجين فقل يرجع خصه اللب ويصح البيع في القشر  
 فخصه لان مال متقوم وقل يرد القشر ويرجع بكل الثمن هذا اذا قد تركه فان تنازل منه  
 شيئا بعد ما ذاقه فلا يرجع عليه بشئ وهذا ايضا اذا كسره من غير علمه ولو كسره بعد العلم بالرد  
 ولا يرجع

ترجاء

ولا يرجع بالنقصان وان وجد البعض فاسدا وهو قليل جاز البيع استحسانا لانه لا يخلو عن قليل  
 من العاسد عاده فلا عيب التجر عنه وذلك مثلا الواحد والثلاثين من كل ما به فليس له ان يحاكم البايع  
 بسببه وان كان اكثر من ذلك فيه فقل البيع باطل عند ان حيفه رده له وعندهما يجوز خصصت  
 الصحيح منه وقيل العقد لا يجوز عند الكل لانه لم يفصل الثمن والاول اصح وفي فتاوى الولوالجي المشتري  
 التمر فوجده مائة بعد الكسر ان يرجع بجميع الثمن قليلا كان او كثيرا لانه لا يقيه لها بعد الكسر **ولو اشترى المبيع**  
**الذي اشتراه فرد المشتري اليه اي على المشتري الاول** **عيب** اي بسبب **بعضا** القامني **رده**  
 اي رد المشتري الاول المبيع للمبى **علي بايعه** لان الرد بالتقصير في حق الكل فيكون كانه لم يبعه  
**ولو كان الرد برضى اي بالتراضي من غير قضا القامني** لا يرد على بايعه وقيل في عيب لا يحد مثله لا يبيع  
 الزايدة يرد لليقين به عند البايع الاول والاصح انه لا يرد عليه في الكل وهذا اذا كان الرد بعد القبض وان  
 كان قبله لم يرد ان يرد على بايعه وان كان بالتراضي في غير العقد لان العقد قبل القبض لا يجوز فلا عيب  
 جعله يباعه يداني حتى غيرهما فعمل فسخ في حق الكل وفي العقد لاختلاف المشايخ على قول اي حسم به  
 والظاهر انه بيع جديد في حق البايع الاول وعند محمد فسخ وعند اي يوسف بيع في حق الكل ولا فرق بين ان  
 يكون قضا القامني بينه او باقراره يكون وقال محمد لا يرد على بايعه ان رده عليه بينه لانه انكر قيام  
 البيع فيكون اقراره عليه ان سلم فله ان يرد عليه بايعه او يرد على بايعه وقال زفر لا يرد على بايعه  
 او كان القضا باقراره يكون **ولو قبض المشتري المبيع واودعه بايعه لم يرجع المشتري على دفع الثمن**  
 اي البايع لاعتقال ان يكون صادقا في عواه **ولكن** **المشتري يرد** اي يقيم البينة لاثبات العيب  
 بانه وجد بالمبيع عنده اي عند المشتري لانه اذا لم يوجد العيب عنده ليس ان يرد به بالمعيب وان كان به  
 عند البايع لاحتمال انه زال فان برهن انه وجده عنده فحتاج ان يبرهن ايضا ان هذا العيب كان  
 به عند البايع لاحتمال انه حدث عنده فلا يصح عليه الرد فاذا ثبت انه كان فيه عند البايع فسخ العقد

الفتاوى

فصل في الرد  
 رد المشتري  
 رد البايع  
 رد المبيع  
 رد الثمن  
 رد العيب  
 رد القدر  
 رد الكسر  
 رد الفساد  
 رد التلف  
 رد الخلل  
 رد النقص  
 رد الزيادة  
 رد النقصان  
 رد العيب  
 رد القدر  
 رد الكسر  
 رد الفساد  
 رد التلف  
 رد الخلل  
 رد النقص  
 رد الزيادة  
 رد النقصان



ثبوت في الحالين عنده وعند البائع **أو خلف** ما يبيع أو الم يكن للمشتري بغيره على وجه العيب  
 عنده وقيامه في الحال على قولها لأنه لو اقرب لزمه فان انكره خاف فاذل خلف بري وان نكل بئس قبل ان  
 الحال ثم خلف ثانيا ان هذا العيب لم يكن فيه عنده فان خلف بري وان نكل فبطل الثاني العقد بينهما وان خلف  
 على قول البائع فيه بغيره فقبل الخلف وقيل بالخلف والاصل لان الخلف يترتب على عيوب صحيحة ولا يصح العيب  
 الا من ختم ولا يصبر خلفا الا بعد قيام العيب عنده ولا يلزم من ترتب اليه ترتب العيب كان له و  
 والاشياء الستة **فان قال المشتري** **محمدي** **التمن** **ان خلف** **بما يبيع** لان في الانتظار ضم البائع  
 وليس فيه كسر ضمير المشتري لانه على جهة من اقامه عليه البيع ولهذا التمن وان نكل البائع لم يفسد  
 لان التكرار حجة فيه خلافا لحدود حيث لا تكون فيه حجة ولهذا لم خلف فيما كان **ادعي** المشتري ابا  
 اي ابا في العبد الذي اشتراه فانكر البائع واراد المشتري خلفه **لم يخل** **بما يبيع** **اي** **العبد** **محمدي**  
 اي يقيم اليه **المشتري** **انه** **ان** **بان** **العبد** **اي** **عنده** **اي** **عند نفسه** **ان** **بري** **اي** **المشتري** **اي** **اي** **قام** **بغيره**  
**خلف** **بما يبيع** **عنده** **لان** **البائع** **لم** **يتكلم** **بغير** **من** **يب** **المشتري** **ان** **العيب** **وجد** **في** **عنده** **المشتري**  
 عنده اي بغيره وعنده ما خلف وقد مر انما لم يفسد الخلف **ان** **خلف** **بما يبيع** **اي** **العبد**  
**انقطع** **والاحوط** **ان** **خلف** **بما يبيع** **ما** **ابق** **نقط** **او** **بما** **ما** **يتحقق** **عليك** **الرد** **من** **الوجه** **الذي** **ذكره**  
 او بانه لقد سلمه وما به من العيب لانه تخلف ان باعه وقد كان ابق عنده غيره ويبر عليه وفيما ذكره  
 فمؤلفه ولو كانت الدعوى في ابا العبد الكبير خلف بانه مندم جميع الرجال لان الباقي في الصغير  
 يزول بالبيع ولا يخلف بانه لقد باعه وما به هذا العيب ولا يابسه لقد باعه وسلمه وما به هذا العيب  
 هذا في العيوب التي لا تعلق للعاصي ولا يبرق اي حادثة عند المشتري ام لا واما العيوب التي لا يبرق  
 مثلها كالاصب الزايد او الناقصة فان العاصي يرضى بالرد من غير خليف ليقبضه بغيره عند البائع  
 الا اذا دعي البائع رضى المشتري به وانتمت بطريقه فالاصل ان العيوب انواع الاول ان يكون ظاهرا  
 لما حكمه ما ذكرنا وان كان لا يعرفه الا الاطباء كوجع الكبد والطحال فمرقه اذا انكر البائع بغيره لم  
 فيقبل في قيام العيب للحال وتوجه الخصومة قول ولهم منهم عمول ثم لا بد من عدلين لاثباته

الحليم  
العبد

العتق  
محمدي  
محمدي  
محمدي

عند البائع فيه وعليه ان الم يبيع الرضوي به وانما ثلث عيوب لا يعرفها الا النساء كارتق والفقيل  
 فيقبل في قيامه في الحال قول امرأة واحدة ثمة ثم اذا كان بعد القبض لا يرد بغيره بل لا بد من خليف  
 البائع وان كان قبله فذلك عند محمد وعند ابي يوسف يرد بغيره من غير عيب البائع والراجح عيوب  
 غير ظاهري للعاصي ولا يخلف بغيرها الا الاطباء ولا النساء كالباق وقوله في كونه ما ذكرناه والقول **في** **قوله**  
**القبول** **من** **البيع** **للعاصي** **لانه** **هو** **المكره** **لذا** **وارد** **المشتري** **في** **جارية** **يعيب** **او** **عبد** **بعد** **القبض** **فقال**  
**البائع** **كنت** **بجنتك** **عنه** **غيره** **وقال** **المشتري** **بجنته** **وحده** **فالقول** **قول** **المشتري** **كما** **ذكرنا** **ولو** **المشتري**  
**شخص** **عبد** **محمدي** **محمدي** **في** **قوله** **واحد** **قبض** **لما** **اي** **احد** **العبد** **محمدي** **محمدي**  
 فهو خير ان شاء الله ما اي العبد جميعا **لورد** **ما** **جميعا** **وليس** **له** **ان** **يرد** **العيب** **وحده** **لان** **فيه** **تفرق**  
 الصفقة قبل التمام وعن ابي يوسف رحمه الله انه اذا العيب بالمقبوض له ان يرد وحده لان الصفقة  
 فيه تمت لتساها في حقه ولو قبضها ثم وجد بغيرها ما عيبا رد العيب وحده خلافا لغيره فحده  
 ليس له ان يرد وحده لان فيه تفرق الصفقة قلت انه تفرق الصفقة بعد التمام فلا يمنع الرد  
 وحده **لورد** **المشتري** **ببعض** **الكل** **مثل** **البه** **والشعير** **والوزني** **مثل** **الزيت** **وقوله** **بما** **رد** **كل**  
**واحدة** **اي** **احده** **كل** **بعينه** **لانه** **كان** **اشي** **الواحد** **فليس** **له** **ان** **يرده** **ياخذه** **البعض** **سواء** **كان** **قبض** **العبد**  
 كالشوب الواحد او وجد بعضهم عيبا بخلاف العبدين ولا فرق بينهما بين ما اذا كان في وعاء واحد  
 او في وعاءين وقيل لو كان في وعاءين يكون بغيره عيبين حتى يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده  
**لراستي** **بعض** **اي** **بعض** **اي** **بعض** **الوزن** **المشتري** **في** **رد** **ما** **بقي** **لان** **الشركة** **منه** **لا** **تعد** **عيبا**  
 لان التبعض لا يبرهما **لو** **كان** **الذي** **اشي** **بعضه** **ثوب** **المشتري** **في** **رد** **ما** **بقي** **لان** **التبعض** **في** **عيب**  
 هذا اذا كان بعد القبض اما اذا اشترى بعض الكل او الوزني قبل القبض فلان يرد ما بقي لتفرق الصفقة  
 عن المشتري قبل التمام **والليس** **اي** **ليس** **الشوب** **بعد** **اطلاعه** **على** **العيب** **والركوب** **اي** **ركوب** **الواحدة**











قسم

العقد  
والرطب العلم ساكنه الهمزة الصلابة  
والرطب النعج القفص فاصه  
صحا

بسم الله الرحمن الرحيم

المضاهيه  
صلى الله عليه وسلم  
المرسلات

المعروف أيضا  
بأنه في طر

فريد انكاسم محمد الخضر المصطفى

[illegible]

206

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة  
والله اعلم بالصواب















۱۰۰

فانظر كيف جسد

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام  
أو أعبدك أو أؤمرك أو أطيعك  
أو أغفر ذنبي

والله اعلم

۲۰۰

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً والعبادة  
سجدةً والقرآن كتاباً  
والجنة داراً

تسعة



واطلع على عيب كان عند ابي ابيح الاول فاراد ان يرد عليه بالعيب ليس له ذلك لأنه بيع في حق الثالث  
 الثالث اذ اشترى شيئا وقبضه ولم ينقذ الثمن حتى باع من آخر ثم تقايلا وعاد الى المشتري فاشتره ابيح  
 ابيح باقل من الثمن قبل نفعه فالشرا جازي فكان في حق ابيح كما ملك بسبب حديد الرابع لو وهب  
 لرجل شيئا وقبضه ولم يعو منه حتى باع من آخر ثم تقايلا ليس الواهب الرجوع فيها الا اذا باع في حق  
 الواهب غير له المشتري الخامسة اذ اشترى لرجل من التجارة بعد ابدته بعد ما حال عليها المالك  
 فوجبه غسافره بغير قضاء واسترد العوض فملك في يده فانه لا يسقط عنه الزكاة لأنه بيع حديد  
 في حق الثالث وهو الفقير **ونقص** **الاتا لا عقل الثمن الاول** **ونشرط الاكثر** من الثمن الاول  
**ونشرط الاقل** منه **بلا تعيب** عند المشتري فيده اذ يجب عنه يجوز بالاقل فيجعل الخط  
 يارضا فاقات بالعيب **ونشرط جنس اخر** من خلاف الثمن الاول **لغو** اي باطل عند ان جيفه  
 لانها منسبة في الفسخ والازالة فيقتضي رفع الموجود واذا كان كذلك **لزمه الثمن الاول** وعند ابي  
 يوسف رماه يزرعه ما شرط وعند محمد يزرعه ما شرط في صورة الزيادة وخلاف الجنس في صورة النقص  
 الاقل يزرعه الثمن الاول ويلغو الشرط **وهلاك الثمن لا يمنع الاقالة** لان قيام العقد ليس بالثمن  
 بل بالعقد وعليه **وهلاك المبيع يمنع** من الاقالة لان قيام العقد لقيام العقد وعليه **وهلاك بعضه**  
 اي بعض المبيع يمنع **بقدره** ويعبر في بقية قيام المبيع في الباقي وهذا بالايجاب الثاني وجه فيه  
 توضيح ذلك ما ذكره في شرح الخاوي انه اذا باعنا بعينا بعين ما تعين كل منهما للعقد  
 وتنا ايضا ثم هلك احدهما في يد مشتريه ثم تقايلا فالاقالة صحيحة وعلى المشتري قيمته لانه  
 لو مثله ان كان شيئا سلمه الى صاحبه ويسمى العيني منه وليت لو تقايلا والمقصود عليهما  
 قايان ثم هلك احدهما ولو اشترى بعينا ما يتعين للعقد ثمنين كما اذا اشترى لرجل من الجوز  
 بعينه بدراهم او بدنانير وعين الدراهم والدنانير او لم يعينها لانما لا يعينان في البيعة  
 وان حينا ولم تكن النلوس وليت الحيد والوزن اذا كان موصوفا بغير مينة والحدودي  
 لا الحيد والوزن او مضافا من واسياهما سلم ثم تقايلا فانه ينظر ان كانت العيني قايمة  
 في يد المشتري محض الاقالة سواء كان الثمن قايما في ايديهم او ما كان لان الثمن وان كان قايما فهو  
 في حكم الهالك لانه لا يتعين للعقد ولو كان العتق وعليهما عوضا مني وتنا ايضا ثم هلكا ثم تقايلا  
 لا يصح الاقالة وكنه ذلك لو كان احدهما ما لم يوافق العقد والبر قيام في حق الاقالة ثم هلك  
 الثمن قبل ارجاء ملك الاقالة ولو عقد العقد السلم وراس المال عرض يتعين للعقد او دراهم

الحمد لله الذي جعلنا من عباده  
مؤمنين بالقرآن

وہو اب

المسحوق الناعم

25







فعدم الدين اول لوجود ملك المول فيه بالاجماع والخالف كالجهد المودون له **وكذا**  
**الحكم** وهو ان يشتري المول بخداثة باعته ثم باعه من بعد المادون له في التنازل **عشر** ببيع  
البعيد من عشرة لا غير لما ذكرنا **ولو كان** ان يملك هذا الجهد **مصارف** بان كان موعنة  
ودانهم مفسدة بالقبض فاشتريه بوجوه **ما اشتري بعثته من رب المال عشرة**  
وهما **اربع** رب المال **باني عشر ونصف** ان نصف البعث وهو دورمان ونصف سائر  
المال وطرز من ملكه في حيز من التمن فيبني اشترى من نصف مائة على ما قال زفر لا يجوز هذا  
البيع من رب المال لانه يبيع ماله بما لا يملكه يستفيد كل منهما هذا العقد ملك البع  
والنصف وان كان لا يستفيد ملك الرقبه فكان في حيزها لا فادته **وراجع** من يتركه  
**بلا بيان** بالقبض اي يبيع المبيع عنده من غير قبضه ومعنى بلا بيان من غير بيان  
ان اشترى اه سلبا بكذا من التمن ثم اشترى العيب عنده احد ذلك وامام يبيع  
العيب فلا بد منه لقوله عليه السلام والامام من غشينا فليس منا فلا يجوز اخذوا  
**وكذا** **اربع** بلا بيان في **وطي** الجارية **الثيب** لانه لم يحنس عنده شي يتقابل التمن  
لان الغايه وصف وهو لا يتقابل شي من التمن في العقد لكونه بغير قبضه  
حدث بالبيع عيب قبل القبض لا يسقط شي من التمن على ان المشتري يحرم من اخذه  
بكل التمن وتركه وعن ابي يوسف في العيب انه لا يبيع من غير بيان كذا في الجهد  
بفعله وبه قال الشافعي وزفر **براهم بيان** بالقبض منه سواء كان له قبضه  
او بفعله غيره ولقد اشرى لانه صار مقصودا بالانكشاف فيقال له شي من التمن وكذا  
**براهم** بيان في **وطي** لانه يبيع لانه العذرة جزء من العين فياخذها بغير قبضها  
فيقال له التمن وان تعيب بفعله الكل في نفسه كما اذا اقبض على نفسه فهو غير ماله  
تعيب باق سواويه في ازان يبيع من اخذ بلا بيان ثم في كل موضع ليس له ان يبيع  
من اخذ الابيضان فان لم يبيع فلا يشتري ان يرقه عليه او اعلم حيا بته وعلى هذا  
لو اشتري ثوبا فاصابه قرض فاراد حرق نار يبيع من اخذ من غير بيان ولو  
تدبر بشرة وطيه لا يبيع من اخذ حتى يبين وفي الغايه وفي قول زفر اذا اخذت  
بما فيه سواويه لا يبيع من اخذ من غير بيان لانه لا يملكه تغيرت عن حالها الذي  
اشترى اما قال الفقيه ابو الليث وفول زفر اجموده قال وبه نأخذ **ولو اشترى**

شخص

شخص **بالف** **د** **نسيمة** اي لاجل وبيع **ببيع مائة ولم يبين** انه اشترى الى  
اجل **المشتري** من يبعده او يتركه لانه يراو على التمن لاجل الاجل ولذا في التولية او اعلم ان التمن  
كان يوجلا بته له خيار **فان اشترى** المبيع في هذه الصورة **فعله** اي في علم ان التمن  
كان موجد **لزم** المبيع **بالت** **واما** لانه لاجل ليس مال متقدم فلا يقابل التمن في التمن وكذا  
الحكم في ملكات المبيع **وكذا التولية** فكل المالك فيها ذكرا من خيار ما دام المبيع قائما وبعد الهلاك  
او الاستهلاك لا خيار له بل يلزمه جميع التمن لما ذكرنا وعن ابي يوسف انه يرد قيمته  
ويسترد كل التمن وقال الفقيه ابو جعفر الخزاز في التمن ان يقوم المبيع في حال  
وغيره موجد ف يرجع عليه بغير ما بينهما المتعارف **ومن ولي رجلا شيئا** اي باع له التمن  
**بما قام عليه** والحال انه **يعلم** **المشتري** **بما قام عليه** اي في المول **فسد** المبيع فصار له  
التمن **فلو علم** **المشتري** **بما قام عليه** **من الجلس** قبل الاقتراق **خبر** بين لعله وتركه  
لان محله لانه في ذم ملك العقد الا انه في مجلس العقد غير متقرر فاذا علم فيه  
ارتفعت الحاله وانما يخبر الخلف في رضاه لان الرضى بالشئ لا يتم قبل العلم به  
وان علم بعد الاقتراق لا يبيع المبيع لانه الفساد **فصل** في بيان الحكم  
المبيع قبل قبض المبيع والنصف في التمن بالزيادة والنقصان وغير ذلك **مع بيع**  
**العقار** الذي اشترى قبل قبضه عندهما وعند محمد لا يبيع لقوله عليه السلام والهدام  
او اشترى قبل قبضه حتى يقبضه رواه احمد وبنه قال الشافعي ولها ان عدم العلم  
في المنقول خطر الغشاق يبيع بطلان المعقود عليه وهذا لا يتحقق في العقار وما  
رواه معلول لغرض الغشاق يبيع بطلان المعقود عليه وهذا لا يتصور في العقار وما  
قبل القبض قبل علم هذا الخلاف وقبل انه لا يجوز بلا خلاف وهو الصحيح **لا**  
**يبيع مع المنقول** قبل القبض لما روينا وعند مالك بيع الطعام بالطعام قبل القبض  
لا يجوز وبيع ما سواه من المنقولات يجوز قبل القبض وبه قال احمد ولو كانت  
العبد المبيع قبل القبض توقفت كتابته وكان البايع يحنس به بالتمن وان غدر  
التمن فغدت الكفايه ولو وهب المبيع قبل القبض او بعت به او اقترض  
او رهنه من غير البايع لم يحنس عند ابي يوسف ويجوز عند محمد وهو الاصح  
لا يجوز بيعه قبل القبض لا يجوز اجارته ولا يجوز بيع الاجرة العتيد

شخص



كل عوض ملك بالعقد وتصح  
العقد للملك بغير النقص  
وبالائتمار

الصالحان

مُحَمَّدُ بْنُ

الاصول







والتحليل من كتابه في الحساب

نفس

لاكانم

عن كتاب زاده في الرطب والرب شملوا واما



مجلس

مفتاح و مفتاح

۷۰

نقد

او ای که می بیند و ان کا عالم  
می بیند او احد عالم الاکبر  
و ان باغ الدقیق بالدقیق

على كل من لا يباين كان النخالة والحمص  
الشر من النخالة من الدقيق

مقاله در

الاضيق

من النخود  
ق















تفسير الفتاوى والآحاد

والله اعلم بالصواب



لانه يتوهم موت المسلم في الجلاء منقطع فنقصر راسه فلو انقطع عن ايدي الناس بعد الجلاء  
قبل ان يوفى المسلم بغير اسم الجلاء ان شئت العقد واخذ راسه وان شئت استظهر وجوده وقال في  
بطل العقد ويستمر راس المال **والا** في السلم لا ينقطع عن ايدي الناس في الشك لا الجلاء حتى  
حتى لو كان في بلد لا ينقطع فيه لمكان جاز وزنا لا عدد او عن ايدي حبيبه انه لا يجوز في الكفاة التي تقطع كالم  
في السلم وفي مخرج الطلاق في السلم في المسكن لا يجوز ان يكون طريا لو كان لا يجوز ان يكون طريا  
فان اسم فيه عدد طريا كان او ماليا لا يجوز لانه متفاوت وان اسم فيه وزنا فانه ينظر ان كان عمله جاز  
وان كان طريا ان كان العقد في حينه والاحل في حينه ولا ينقطع في ايدي ذلك فانه يجوز ولا افلا  
**ومع اسم وزنا** اي من حيث الوزن لو كان السلم **مالا** ان المالك وهو الذي لا ينقطع عن ايدي الناس  
وفي الايقاع الصحيح من الصغار من جود وزنا وفلا في الكبار روايان **ولا** يصح ايضا في السلم عند الخصم  
وفي الجوز اذا ادين حينه ونوعه ونسبه وموصفه وقدره كشاة مفعية بنى بيمين كل من اؤتمن  
ما به رطل لانه موزون مضبوط الوصف نصا وكالا ليه والشك في خلاف لم الطور فانه لا يقدّر على وصف  
موضع منه وبه كانت الثلاثة لانه مختلف باختلاف كبر العظم وصغره فيوي ال المنارة  
وفي مخرج العظم روايان عن ابن حنيفة في رواية الحسن بن زياد جورد في رواية ابن شجاع  
لا يجوز لانه مختلف باليمن والحق ان قلت اللحم مثله او قل في قلب فم عند اخيه  
الاربي قال في الجامع الكبير لو ان رجلا نصب من رجل حاشوا ثم جأ انسان واستحق  
ذلك لا يقطع ضمان العصب و كان المحضونه ان يحنه فمعه اللحم وقال ابو المعين النسي في مخرج  
الجامع الكبير في الجوز في هذه المسألة كان للعصب منه ان يحنه فمعه اللحم فلو ان اللحم مضمون بالحق  
دون الثقل والابود الرواية انه من دوات القيم وليس في الاثر من الموضع يعني في الجامع الكبير ولهذا  
قال صاحب الفتاوى الصغرى تضمن اللحم بالمثل فلو انهم قال ورائه سطر غضب المشتري روي  
عن ابي يوسف عن ابن حنيفة اذا استهلك كما قال عليه فحنه ويح للاسقف ارض وزنا اقيم وكر  
في القنمة عن اختيار شيخ الاسلام على الاسبيح ان اللحم مضمون بالمثل واسد اعلم **لا يصح** اي **مكال**  
معين لا يعرف قدره **او** **دراغ لم يد** **رقد** لانه لا يجوز ان يصنع قيو في الكسارعة بخلاف  
البيع به حلا واذا كان معلوم في المقدار جورد ويشترط ان يكون المكيال ما لا ينقص ولا يكثر  
كالقصاص مثلا والارباب والتمثيل فلا يجوز في الكيل بها وعن ابي يوسف الجوز من غير ان يتناول  
ولا يجوز ايه في **تقريبه** يعنيها **او** **مقرب** **فمنه** لا يحتمل ان تعتبر بها افة فلا يقدّر على تسليمها  
**وشروط** اي بشرط حوار السلم تسعة اشياء ذكر الشيخ منها ثمانية **الاول بيان المجلس** كالحطه والتمر

وتيل بيان

وتيل بيان المجلس كقوله فمعه صعدى او عرى هذا ليس صحيح بل بيان المجلس ما ذكرنا والذي ذكره هذا  
الغالب هو النوع **والثاني بيان النوع** كالمسلمية والتمكية في الحنطة والبرقي والمكشوف في التمر  
بين **الصنف** كالحديد والردى والوسط **والاربع** بيان **القدر** كقوله عشرة اكرار في المكيالات وعشرة  
ارطال في الموز وثلاث وعشرة اعداد في العدودات **والخامس** بيان **الاجل** كقوله الشهر وخمسة  
وقال ان في الاجل ليس بشرط لانه عليه الصلح والسلام رخص فيه مطلقا وقوله عليه الصلح  
والسلام في آخر الحديث الاجل معلوم وانما تقديره قال المتأقدين وقيل ثلاثة ايام روى الطحاوي  
عن اصحابنا اعتبارا بشرط الخيار وقيل اكثر نصف يوم وعز الكوفي انه ينظر الى مقدار المسلم  
فيه والعرف الناس في التاجيل في مثله فان اجله قدر ما يوجب الناس في مثله جاز ولا افلا  
والفتوي على ما ذكره الشيخ بقوله **واقبل** اي اقل الاجل في اسم شهر روي في ذلك عن محمد بن  
لان ما دونه اجل والشهر واقبل اجل **والسادس** بيان **قدر راس المال** اذا كان العقد يتعلق  
على راسه مقداره **كما في المكيال والموزون والعدود** هذا عند ابن حنيفة وقال لا يحتاج الى ذلك  
اذا كان معينا لانه صار معلوما بالاشارة كما في الثمن والاجارة ولما ذكرنا راس المال قد نفى  
الاجل لانه ليس فيه بان ينفق بعضه ثم يرد الباقي فانه لا ينفق له الاستدال في المجلس  
العقد فينفسخ العقد في الردود ويقتضيه غيره ولا يدري قدره فيفنى ان راس المال المسلم فيه  
فيجب الجوز في مثله **والسابع** بيان **مكان الايقاع** اي انما المسلم فيه فيما اي في الذي **الاجل**  
ومونه **من الاشياء** هذا عند ابن حنيفة وقال ليس بشرط ويؤتيه في موضع العقد كالم  
وبه قالت الثلاثة ولما ذكرنا قد يخرج من ادا المسلم فيه فينفعان على الفسخ وفي الاشياء تختلف باختلاف  
الاماكن فاذا لم يتعين المكان ففي المنارة **وما** اي الذي **لا عمل له** كما لمسك وان عرف ان  
**يؤفيه** المسلم اليه حيث **شأ** لعدم الاحتياج الى بيان مكان الايقاع فنه بالاجماع **والشروط** **الاول**  
**قبض راس المال قبل الافتراق** اي قبل افتراق المتأقدين لان السلم هو اخذ اجل عاجل وذلك  
بالقبض قبل الافتراق كما في الفرق ولا فرق بين ان يكون راس المال مما يتعين اولاه وهذا  
لا يجوز اشتراط الخيار فيه لانه يمنع تمام القبض وكذا لا يثبت في السلم فيه خيار الروية  
لانه غير مفيد لانه دين في الذمة بخلاف خيار العيب في راس المال وخيار الروية فيه  
حيث يثبتان فيه اذا كان مما يتعين التبعين وعند مالك لو ترك قبض راس المال  
بوما او يومين جاز لانه بعد اجلا عفا **والشروط** **الثاني** الذي لم يذكر الشيخ هو القدر على الجليل



وغيره من غير ما ذكره

المسلم فيه وفي الغاية شرطا صحيحا المسلم عشرة عشر في المال واحد عشر في المسلم فيه اما الذي في المال  
فاحد ما يمان الخس انه درهم او دنانير او من سائر الكوزونات كالحدود والقطر او من الكمالات  
كالخضرة والشعير اثنتان بيان النوع انما يجازيه او ستم فقدم اذا كان في البلد فقدر في ثلثه الثاني  
بيان الصنف من الحوذة والرداة والوسط الرابع اعلام قدر رأس المال وقد مر بيان ان يكون  
الدراهم والدنانير منقوده عند ابن حنيفة وعند من ليس بشرط وهذا على مسلمة اخرى وهي ان  
المسلم اليه اذا وجد التراسر المال زبوا فزده وكسده في المجلس الذي ليسد المسلم في المرفوع  
عند ابن حنيفة بخلافها واستراط الانتقاء واختار اعراف الفساق وما لم يشترطه والسادس  
تجديد رأس المال وقبضه قبل الافتراق بايديها سواء كان رأس المال عينا او دينا وقال مالك  
لا يشترط تجديده ان كان عينا وان كان دينا يشترط في قول وفي قول يجوز لهما او يملين وفي  
الصرف يشترط قبل الافتراق بايديها اجماعا سواء كان عينا او دينا كما لا يشرط في المصنوع او دينا  
كالدرهم والدنانير واما التي في المسلم فيه فلهذا ما يمان الخس والثاني بيان النوع والثالث  
بيان الصنف والرابع اعلام قدر رأس المال المسلم فيه انه لزم او تغير بحمل معروف عند  
الناس والخامس ان لا يشمل البدلين احد وصيغة ربا الفضل وهو القدر المتيقن  
او الخس لان حرمه النساء يتحقق به وان كان يكون المسلم فيه مما يتعين تغيره  
حتى لا يجوز السلم في الدائم والدنانير وفي التبر لا يجوز على قياس كتاب الصرف لانه الحق  
بالمضروب ويجوز على قياس رواية كتاب الشركة لانه الحق بالعرض وهو روي عن  
ابن يوسف وانما الجمل والقائم ان لا ينقطع والتاسع ان يكون العقد باتا ليس فيه  
خيار الشرط والعاشر بيان مكان الاتفاقية له حمل وموئنه والحادي عشر كون السلم  
فيه مضبوطا بالوصف كالاجناس الاربع المكي والمزبون والعدي المتقارب وانه سلم  
**فان سلم قبل ان يخرجه من كونه** والكره في الحاف وتشد يد الراشدين في غير  
والقبض ثمانية مكان الملك وصاع ونصف وقيل اكثر اربعون قبض او نصف  
وانتصاب **ما على الحال** وقوله **وبما عليه** صفة المايه اي على المسلم اليه **وما على**  
عليه وقوله **نقد** صفة اي مائة منقودة وهذا من قبيل قوله عند هذا المال  
فانقسموا درهمها درهمي فهو هذه الصفة وكذلك التقدير هنا اسمان درهم  
في كل منقسمه هذه الصفة وكذلك التقدير اعني مائة منها دين في ذمة المسلم اليه  
ومائة

والدراهم

ومائة نقد ما راس السلم وفي عامة النسخ مائة دين عليه ومائة نقد بالرفع فيها فوجه ان يكون  
خبر مبتدأ محذوف اي منها مائة دين ومنها مائة منقودة واذا كان كذلك **قال في حصة**  
**الدين بالمال** لانه دين به مزرع وحصة النقد لوجود قبض رأس المال في المجلس نقد  
ولا يشيع الفساد لانه طار اذا سلم وقم محض في الحال فلهذا لو نقد مائتين قبل الافتراق  
صح في الكل وعند من راس السلم باطل في الكل السريان ان ادولما مائتين **والبيع المنقوف** للمسلم اليه  
**في رأس المال** ولارسل السلم في المسلم فيه قبل القبض اي قبل قبض المسلم اليه رأس المال وقيل  
قبض رأس السلم في المسلم فيه بشرطه **او تولى** لان المسلم فيه يبيع والصرف فيه قبل القبض  
لا يجوز ورأس حقه بالبيع فلا يجوز الصرف قبل القبض في التولية عليك لعموم وفي  
الشركة عليك بعضه فلو جاز في الشركة ان يرب السلم والمسلم اليه **ان بعد**  
عقده ثم اراد رب المال ان يشتري برأس المال شيئا قبل القبض لا يجوز وهو معنى قوله  
**لم يشتر** اي رب المال من المسلم اليه **رأس المال** في حكم الاتاكه وفي ان في راسه وفي قوله  
قاسا لانه كما يطل السلم برأس المال دينا في ذمته فيقع الاستبدال به كسائر الدون ولما  
هو الاحتسان قوله **لانه عليه** ولم لا تاحد الاسلام او راس كذا اي الاسلام حال تمام  
العقد او راس كذا حال انفسه فامنع الاستبدال **وان اشترى المسلم اليه كرا من الخط**  
وكان رب السلم السلم اليه في كونه **وامر** **المسلم فيه لم يبيع** اي قبض الكرا الذي اشتراه ولم يقبض  
**فما** اي لاجل الصفا على مزاك **المسلم فيه لم يبيع** لان من صفتان صفة  
بين المسلم اليه وبين الذي اشترى منه وصيغة يبيع وبين رب السلم وكلها ما شرط الكرا فيه  
فلم يوجب فلا يبيع **وصح** لو كان الكرا **فرضا** بان اقضه كرا من الخط ثم ان المستقرض اشترى  
كرا من غيره وامر المستقرض بقبضه فضا حقه فانه يبيع وان لم يجد الكرا لان العرض اعارة فكان  
فكان القبض عين حقه فقدر ان يبيع استبدال او امر اي او امر المسلم رب السلم بقبض  
اي بقبض الكرا اي لاجل المسلم اليه **ثم يقبضه ثانيا** **كخس** اي بنفس رب السلم بالقبض  
الكرا **ثانيا** **ففعلا** اي رب السلم ذلك بان الكرا لاجل المسلم اليه ثم ان الكرا ثانيا  
لنفسه فانه يبيع ويكون ذلك فضا حقه لوجود شرط الصفتان وهو الكرا فيما **اول**  
**امره** او المسلم اليه **رب السلم ان يملكه** اي المسلم فيه **في طرفه** اي في طرف رب السلم  
**ففعلا** المسلم اليه ان كانه في طرفه **والحال** انه هو اي رب السلم **فان يبيع** **فما** حقه



وفي بعض النسخ لم يكن قبضا اي يكون ذلك قبضا لرب المصلحة لان حقيقة في الذمة ولا يملك الا بالقبض  
 فلم يصرف امره ملكه فلا يصح فيكون المسلم اليه مستغفر الطرف فحق فيه ملك نفسه كالمدين اذا  
 دفع كيسا الى المدين وامره ان يرضه منه وجعله فيه فانه لا يصح ولو كان رب المصلحة او كالمسلم اليه  
 كحضرة وحمل بينه وبين الطعام يصير قابضا لان الخلية تسليم **خلاصة المصلحة** بان اشترى ببرا  
 معناه ودفع اليه اربابا طرفا وامره ان يحمله ويجعله في الطرف ففعل اربابا ذلك والمشتري قابض  
 صح و يكون قبضا لحقيقة لان المشتري ملك اربابا في نفسه امره بملكه فملكه ففعل قابضا  
 وجعله في الطرف ويكون اربابا وكيل في اربابا الطرف فيكون الطرف في يد المشتري حقا فكان  
 الواقع فيه واقعا في يده حقا وطبقا لثبوت ذلك الكيد في الاصل لانه لو امر بالبيع او بالقبض  
 في البيع ففعل يكون على الامر في الشراء ويقيم رغبته عليه وفي ذلك على الامور لما قلنا فان قلنا  
 اربابا لا يصح ان يكون وكيل في القبض حتى لو وكل به اليه لا يصح لو وكل به ولا يكون قابضا لانه  
 يتصور ان يكون وكيل له هنا قلنا لما يصح امره لكونه مالكا صار وكيله ضرورة وكذا في  
 يثبت معناه وان اريدت قصدا وان امره ان يحمله ويجعله في طرف اربابا ففعل لم يصح قابضا  
 لان المشتري صار مستغفر الطرف من اربابا ولم يقبضه فلا يصح العارية لانه لا يتم بدون القبض  
 فلا يكون الواقع فيه واقعا في يد المشتري فصار كالمو امره ان يحمله ويجعله في الخلية في يده  
**ابايع ولو اسلم رجل الى رجل امته** كمن مثله **وقبض الله** يعني قبضا للمسلم اليه  
 فتقابل الله اسلم **فانت** اي غرمت الامته قبل ان يقبضها رب الله في الاقالة **اوقات**  
 الامته قبل الاقالة ثم تقابل بعد موتها في الثانية **بمع** التقابل الى الاقالة عليها  
 في المسلم الاول **وصح** اي التقابل الى الاقالة بعد موتها في الثانية **وعلى** اي على  
 المسلم اليه **فبقي** اي قيمة الامته يوم قبضها لان شرط صحة الاقالة قبض العقد وهي بتأنيقا  
 المعقود عليه والمعقود عليه في الاصل هو المسلم فيه وهو باق في ذمة المسلم اليه بعد هلاك  
 الامته فصحت الاقالة ابتداء وكذا انبسط بعد الهلاك لان التقابل من الامته كفاذا انقضت  
 العقد بحسب عليه رد الحاربه وقد خرج بموتها فيجب عليه قيمتها لقيامها مقامها **او** اي  
 عكس الحكم المذكور في بعض النسخ **عكسها** اي عكس مسلمة **اسلم** **شرا** اي شرا الامته  
**الف** فالحق فيها كومات الامته بعد الاقالة قبل ان يقبض بملك الاقالة ولو تقابل بعد  
 هلاكها ابتداء لا يصح لان المعقود عليه في الامته فلا يقع الاقالة بعد هلاكها ابتداء  
 ولا يصح

٣٤  
 ولا يصح لانعدام الحركات فكس الاول خلاف مع المتأنيضة في الاقالة فيه ابتداء بعد هلاك  
 احداهما ولا يظلم لان كل واحد من المعقودين فيه معقود عليه لكونه مبيعان وجه في العقد  
 بيقا احداهما المتأنيض ان هذا الجنس ينقسم على اربعة اقسام الاول الاقالة في السلم الثاني الاقالة  
 في بيع المتأنيضة الثالث الاقالة في بيع العين بالخبر وقد ذكرنا حكم هذه الثلاثة والاربع الاقالة  
 في الصرف وحكمها اذا تقابل فيها بعد هلاك احد البدين او كلاهما او هلك البدين او  
 احداهما بعد الاقالة قبل الترادى صح الاقالة لان المعقود عليه في الصرف ما وجب كماله  
 منها في ذمة الآخر وذلك غير مومن فلا يتصور هلاكه والمعقود من غيره فلا ينعى هلاكه صحة  
 الاقالة **التمسك في الرواية** بان قال هو شرطنا طعاما رديا وقال لاخر لم تشتط شيئا  
**والمعنى** **التمسك** بان قال هو شرطنا التاجيل وقال لاخر لم تشتط شيئا لانه يدعي الصحة  
 اذا التمسك لا يجوز الامور جملها موافقا كان نظا وشاهدا **اي ليس القول** **لنا في الوصف**  
 وهو الرواية **ولنا في الاجل** والاصل فيه انها اذا اختلفت في الصحة فان خرج كلام احدهما مخرج  
 الصحة كان باطلا وكان القول قول من يدعي الصحة وان خرج مخرج الخصومة فلكل واحد عند  
 ابن حنيفة ما ان اتفقا على عقد ولعدو عند ما القول للمتكلم ثم تفاصيل المسئلة ان تقول  
 لو اسلم دراهم الى رجل في كسفة فقال لا المسلم اليه شرطنا رديا وقال رب الله لم تشتط شيئا  
 كان القول قول المسلم اليه لان رب الله متعنت في الصحة وفي عكس بان دعي رب الله  
 شرط اربابا وانكر المسلم اليه الشرط اسلا كان القول قول رب الله عند ابن حنيفة  
 لانه يدعي الصحة وعند ما دعي القول للمسلم اليه لانه متعنت في الصحة ولم يكن تجارا وقال  
 رب الله لم اجل كان القول لرب الله عند ابن حنيفة لان المسلم اليه متعنت في الصحة ما ينفع  
 وهو الاجل وهو حق له كان باطلا وفي عكس بان دعي المسلم اليه الاجل وانكر رب الله القول  
 للمسلم اليه عند ابن حنيفة وعند ما القول لرب الله لانه يتعنت في الصحة وهو الاجل كان  
 القول قول له **وفى المسلم** بالاطاع في **الاستعانة** خلافا لغيره والثلاثة وهو ان  
 يطلب من الصانع ما يصنع له شيئا بغير معلوم وصورة ما قاله صدر الاسلام ابو ذر في  
 ميسرة وهو ان ياتي الصانع بغير معلوم له اخر له خيالن ويدين له صفتهما وقدر  
 وبين التمر او ياتي الصانع بغير معلوم له ائنة من صفه ويدين له قدره وصفته  
 وجبته ونوعه وبين التمر من الاستعانة على نوعين استعانة فيما ليس فيه تعامل



وهو ناسد بالاتفاق كما اذا اطلب من الحائك ان ينسج له ثوبا يجزل من عنده او يطلب من الخياط  
 ان يجبط له قميصا بكم من عنده واستصناع فيه تعامل كما اذا استصنع **في نوح**  
**ولست** وقم وغير ذلك من الاوان اما العلم فلا يملك منبسط مسقته ومعرفة قدره فوجب  
 القول بجواره اذا اجتمعت شرائطه فيه والما الاستصناع فلا يجمع التثبت بالتعامل من لدن  
 التي صلا عليه ولا يوثق بها وهذا هو من اقوى الحجج وقد استصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خاتما ومثرا والناس ان الجوز لا يجمع المعذور وبه قال جمهور الفقهاء ولكن ترك العلماء في  
 ذكره الصريح ان الاستصناع يجوز بشرط وقال الحاشي السديد انه وعد وليس يبيع وانما  
 يتعقد بهما اذا اتى به من غير غائب التمسك به ولما ثبت اخباره في كل من هذا والمعذور عليه  
 من العاين دون العاين عند الجمهور وقال ابو محمد البرقي هو ان لا يملك منبسط مسقته  
 والاولا يصح له لا يشترط ان يملك بعد العقد حتى لو جابه الامر ببيعته او من صنعته قبل العقد  
 فاحذره جاز ولو باع الصانع قبل ان يراه المستصنع جاز والمستصنع الخيار وهو لا يملك  
 الا في العاين وانما يملك الموت احدها لان له شيئا بالاجارة وفي الفتاوى وفي الصغرى  
 لا خيار للصانع على المحل ولا المستصنع على اعطاء الاجرة وان شرط المحل استحصال فان قبض الصانع  
 المرام ملكها فبطل الاستصناع عوت الصانع وتعلقه عن بيعه خزانة زاده شمس الائمة  
**وله** اي المستصنع **اخباره** اي اذ اراد المستصنع ان يشتري بالمره بخلاف ما  
 لانه دين في الذمة ولا خيار للصانع لانه باع بالمره وعز ابن حنيفة في انه له الخيار ايضا  
 وعز ابن يوسف لانه لا خيار لو لم يملكها والصحيح ان للمستصنع الخيار دون الصانع  
**والصانع يبيع** اي يبيع المصنوع **بما ان يره** المستصنع لانه لا يبيع الا باختيار المستصنع  
 فقبل ان يراه كان له ان يبيع لعدم تعيينه واذا رآه ورهني به ليس له بيعه لانه ثبت الكرم  
 من جهة **وجله** اي جزل الاستصناع **سما** عند ابن حنيفة وقال ابن قسطل الاجل فيما فيه تعامل  
 فهو استصناع وان شرط فيها لا يملكه فهو لانها عقدان مختلفان اسماء وحكم فلا  
 يتعقد احدهما بالآخر وله ان يملكه في بيعه على ما يمكن يصح استصناعا وجعله سلبا  
 اول لانه عقد جات به السنة والاستصناع باصطلاح الناس لا بالحدث وقايل للام  
 انه يشترط عنده فحينئذ لا يقبض راس المال قبل الاقتراف وغيره من المروا يصح ان يكون  
 اجلا في العلم وقد بينا قدره فيما مضى وان لم يصح فهو استصناع ان جرى فيه التعامل والافاض

وهذا اذا

وهذا اذا ذكر الاجل على سبيل الاستعمال وان ذكره على سبيل الاستعمال بان قال اريد ان يفرغ عنه  
 عند الوعد يكون استصناعا لانه يفرغ لالتاخير المطالبة وقيل ان ذكره في مدة ليتمكن  
 فيها من العمل فهو استصناع وان كان اكثر من ذلك فهو سلم وعز الحنفية وان ذكر الاجل ان كان  
 من قبل المستصنع فهو للاستعمال فلا يصح سلبا وان كان من قبل الصانع فهو للاستعمال فيكون  
 سلبا **هذه مسائل متفرقة** من ابواب سفي **بيع الكتاب** لانه مال متقوم بالاصطلاح  
 كالباري وعند ابن قسطل يجوز بيعه اصلا للهبة قبل ان يملكه عليه وسلم عزم بيع الكتاب وبه قال عامة  
 ولما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم باع كتابا لآكل صدقوا ما شئوا رواه ابو الطيف  
 وفي رواية الا كتاب الفارسي هو المجلد وبارواه محمول على الاستلام حتى كان عليه الصلاة  
 واللام امر بقتل الكتاب ولا فرق في ذلك بين جميع انواع الكتاب المجلد وغيره بشرط تنقش  
 الاعمه لجوار بيع الكتاب ان يكون معلما او قبالا للتعليم وعن ابن يوسف رحمه الله بيع الكتاب العقود  
 لانه لا يتلف به فيضار كالاوام المودية ولو تلف رجل كتاب رجل بغير علمه بقتله جازا قال  
**وصح** **بيع العهد والسابع** **والله** لانها حيوان يجوز الاستصناع بها شرعا وكذا بيع بيع الفيل لانه يتلف  
 به جمل او كويا وفي بيع التورود روايتان عن ابن حنيفة في رواية الحسن عنه جواز لانه للعاين وهو  
 مخصوص والعهد الاول وبيع الدابة جاز لانه يتلف به وكل ذي ناب من السباع وذي خلب  
 من الطير يجوز بيعه لما ذكرنا الا الحنفي فانهم يحسب العاين فلا يجوز الاستصناع به فلا يجوز بيعه وعن  
 ابن حنيفة لا يجوز بيع الاسد الكبير ويجوز بيع الجرو وخيل بعض اهلنا وقيل في بيع الجمل  
 عن كتاب الحنابلة تحسب من زيادة ولا يبيعه لاحد ان تحم كلبا في دارة الا ان يخاف من الضوض  
 او غيرهم فلما باس ان يخذه وتكون الاسد والهد والضع وقيل السباع غير لانه الحلب في جميع  
 ذلك **والله في العلم** **بيع** **الحمار** **والخنزير** لقوله عليه الصلاة والسلام فاعلموا ان لهم ما لا يحلون يعلم ما يعلمهم  
 فكل ما جاز لنا من السباع كالصوف والسم وخواتم انواع النقرات جاز لهم وما لا يجوز من الربا  
 وغيره لا يجوز لهم الا في الخمر والخنزير فان عقدهم فيها العقد المسمى على العصب وان كان لانه لا يفسد  
 الاموال عندهم وقد امرنا بتركهم وما يدعون **وله قال** شخص الغنم **بيع** **عبدك** **من ربه** مثلا  
**الثالث** درهم **علاءي** **فان** **كف** **بائة** درهم **سوي** **الثالث** الثمن **جاء** ارجل عنده هذا الشرط  
**بيع** **الثمن** **دراهم** **وبطل** **الضمان** بالماية لانها ليست من الثمن بل هو التزام المال ابدا  
 وهو رهنه لان يبيعه وهو عارم فلما يبيع **وان** **ذا** هذا القائل **من الحق** بان قال

الذي يمكن الاستصناع بجلده وفي رواية  
 لا يوصف انه لا يجوز بيعه

يعلم ما يعلمهم



لغيره بعد ذلك من زيد مثلاً بالف درهم على أن ضامن مائة من الف من البيع  
**فالف** يجب على زيد والمائة يجب على الضامن كان الزيادة كما يجوز من المشتري وإن لم يسلم  
 بها بل من شيء يجوز من الاجنبي إذا لم يسلم له شيء فصار كبدل الخلع حيث يجوز اشتراطه على الاجنبي  
 كما يجوز اشتراطه على الملة أو لم يسلم له شيء فصار كبدل الخلع حيث يجوز اشتراطه على الاجنبي  
 فإذا قال في البيع قد وجد من شرطها في نفسه وإذا لم يقل لم يوجد فلا يقع وهذا في ورث لا يجوز الزيادة أصلاً  
 ولا يلزمه وقد مر أصله إذا جازت الزيادة من الاجنبي لا يرجع بها على المشتري ولا يظن في حق البائع  
 وفي حق الرقيق والراثة على إذا أخذ البائع الف من المشتري لا يفسد البيع لأجل المائة ويرجع على الف لأنه لا يقع  
 عليه به ويلحق الف بالالف ولو قال لا فلا يجزى أن يثبت الزيادة لأنها من الثمن وفي قول أبي يوسف لا يسترد  
 لأن الألف عنده بيع جديد وكذا الورثة بعيت بغير قبض وان كان قبضاً يسترد كونه فسخاً بالاجاز ولو  
 من الزيادة بامر المشتري ظهرت الزيادة في حق الفل حتى يرجع الف على المشتري ويرجع عليها  
 وعلى الف ولا يابط المشتري بالزيادة وإن كان بامر وكورده بعيت أو قال لا رد الزيادة  
 على الف من قبض لأنه لا يفسد منه دون المشتري وهذا كله مما إذا كانت الزيادة في العقد وأما إذا  
 زاد الاجنبي بعد الافتراق فإنه لا يجوز الإجازة المشتري أو يعطى الزيادة من عند ولو قبض  
 أو قبضها أي قبضه وإن زاد بامر المشتري جاز ولا يلزمه شيء وأما إذا كان لازم للمشتري **ووط**  
**روح** الأمانة **المشترية قبض** للأمانة صورة اشتري أمانة وروحها المشتري قبض القبض في الحال  
 لوجود الملك في الرقبة على الحال بخلاف البيع حيث لا يجوز فإجازة الكساح فإن وطها كانت  
 قبضاً لها لأن الوط من الزرع حصل بتسليم المشتري فصار قبضاً عليه كأنه قبضه بنفسه  
 وإن لم يطها لا يكون قبضاً وهو معنى قوله **لا قبض** يعني ليس عقد زرع الأمانة المشتري  
 قبض لأنه لا يتصل به من المشتري فلو جرت قبضاً في الذات وإن كان القياس أن يكون قبضاً  
 بنفس الزرع لأنه لا يعب على خلاف التدبير والاتفاق لأن المالية قد بلغت به ثبوت حقيقة  
 الحريم أو حقه ومن ضرورية تصير فإجازة **المشتري قبض** أي المشتري قبض القبض في الحال  
**البائع** أي إقامته على بيعه أي على أنه باع هذا العبد من فلان وأنه غاب فلان فيقتد الثمن والحال أن  
**حيث** مرفوعة وتطلب من القاضي أن يبيع بدينه **لم يبيع** العبد أي لم يبيع القاضي **لدي البائع** لأنه  
 يوصل إلى حقه بالدين إليه فلا حاجة إليه ببيع لأن فيه إبطال حق المشتري في العبد **والأ** أي وإن لم  
 يكن غيبته معروفة بأن لم يدركه **لم يبيع** أي العبد أي باع القاضي **لدي** أي لم يبيع البائع القاضي  
 لنفس العاجزين ونظيرهما في بيعه لأن البائع يبيع إلى حقه والمشتري يبرأ منه من دينه ومن

ترك

نظر

تركه فقصته فإن قلت القضاة الغائب لا يجوز قلت ليست بيمينه البائع هذا القضاة على  
 الغائب إنما هي لغير الرقبة وانكشف الحال فإن قلت هذا بيع قبل القبض وهو غير جائز فكيف  
 تباع قلت هذا البيع ليس بمقصود هذا لأن المقصود إحياء حقه وفي نفسه بيعه والذي قد يبيع  
 صتما وإن لم يبيع قصداً أو قبالاً يوطر القاضي من بيعه من بيعه وفيه نظر لما فيه من إبطال بيع البائع قبل  
 أي الغائب ثم إذا بيع وأو في عنه فإن قبضه من دينه فسكت للمشتري الغائب لأنه بدل للملك وإن  
 لم ينف بالدين ويبيع من يمينه البائع إذا طفر به **ولو عاب أحد المشتريين** بأن اشترياً فغاب  
 بعد ما قبل القبض يجوز **الحاضر من الثمن وقبضه** أي قبض المبيع كله وله أي قبضه **أبو يوسف**  
 المبيع عن شريكه إذا حضر **في يده** أي قبضه **أبو يوسف** إذا قبض الحاضر ثم  
 لا يأخذ الأجنبي به من المباشرة وكان متعدياً أي عن صاحبه والخلاف في مواضع أحداً  
 من قبض جميع المبيع على قدر ما في الثمن كله وإن كان في قبض يمين الغائب عند أحضر وإثبات  
 في الرجوع عليه عما أدى والراجح في إيجاب البائع على قبول ما أداه الحاضر من قبض الغائب عندهما  
 تجزى عنه لا والخامس في إيجاب البائع على تسليم قبض الغائب من المبيع إلى الحاضر عند إيفاء  
 الثمن كله فحينئذ يباح وعنده لا لا يوجب أن الحاضر قبضه في قبض الغائب بغير أمره فكان من قبض  
 فيه ولا جبر على الرجوع ولا الرجوع في الثمن من قبضه فلا يفيضه ولهذا لو كان  
 حاضر لم يكن متعدياً بالأجر ولا بالثمن الحاضر من قبضه إذا أداه الثمن لأن البائع في قبض المبيع إلى  
 أن يسوفي كل الثمن فلا يكون متعدياً مع الاضطراب فالأمر **من باع أنه بالغ** **مقال** **في**  
**وقبضه** أي الذهب والفضة **مقال** يعني يجب بحسبه مقال ذهب وحسبه مقال فضة  
 فصة لأنه أضاف المقال للذهب والفضة حيث يجب من الذهب مقال من الفضة  
 ما إذا اشتري جارية بالف من الذهب والفضة حيث يجب من الذهب مقال من الفضة  
 وراهم لأنه أضاف المقال للذهب والفضة من كثر منها على هذا لو قال له على كرسنة وشعر  
 وسمسم يجب عليه من كل جنس ثلث الكرو وهذا قاعدة في المعاملات كلها كالماء والوصية  
 والوديع والغصب والإجازة وبطل الخلع وعزوه في الموزون والمكيل والمعدود وللذرع  
**وإن قبضه** **ديف** وهو ما يرد به يات المال ويأخذ التجار **عن حبه** أي كان له دراهم جيد  
 على رجل فقبضاه روفاً والواحد **ديف** أي أربف عنده بأن عكست أو انقصته ثم علم  
 بالبيع **فإن قبضه** فلا يكون له غيره عنده ما وقال أبو يوسف يرد مثل روفه ويرجع

حرف

قبضه  
 وهذه قاعدة للمعاملة



باجبها ولا ان المتبوع من حيث حقته حتى لو جوز به في الصرف والسلم جاز ولكن لم يبق له الا  
 الجوده وهي القيمة المعادلة بالمجلس **وان افترق طهر** اي اخرج فرقه من بيعة في ارض  
 رجل **وايمن** طهر في ارض رجل **او كس طهر** اي استقر في ارض رجل ومعناه ان الاصل وكل  
 في الكس وهو موضع القلي وبروي كسر او كسر رجله وانما قيد به لانه لو كس احد لكان له  
 في المذكور من الفوق والبقي والظلي **الحد** لانه باع سبقت يده اليه هذا اذا لم يكن  
 ارضه مملوكة لذلك فان كانت مملوكة للاصطفاة فهو له الا ان يري ان من نسب شيئا لغيره  
 يتعلق به صيد او حريم او غيرها مما لا يملكه ولا يملك عليه الا ان كان محمدا وان قصد به  
 الاصطفاة وملكه ووجه عليه الجواز ان كان محمدا وعلوهما التخصيص لودخل صيد داه او وقع  
 ماثر من الداهم وعندها في شأبه خلافت معسل الاصل في ارضه حيث يملكه وان امكن ارضه  
 مملوكة لذلك لانه من ازال الارض حتى يملكه بها كالا شجرة الثابتة في الارض الجارية فيها  
 جدران الماوان لم تكن مملوكة في الغاية لو ان رجلا وضع صوفا على طرف الاست في ارضه  
 فابتدع ان رجلا يصور واخرج منه الماويل ان يسترد قال ان كان وضعه لغيره لكان له ان  
 يسترده منه وان كان وضعه لغيره لم يكن له ان يسترده وفي العيون لو ان رجلا وضع  
 رجل فعلق عليه الباب فان كان بعد رجل اخذ بغير صيد فعد ملكه ولو انه اطلق  
 الباب ولم يرد به الصيد ولم يعلم به فلا يملكه فاذا اخرج منه فهو لغيره **ما** اي الذي  
**بطل الشرط الفاسد والبيع تعليقه بالشرط** اربع عشرة شيئا على ما ذكره في الاول **السبع**  
 فاذا باع عبدا بشرط استخراجه من ارضه او باع دارا على ان يسكنها شربها قال البيع فاصد كما مر  
**والثاني الفاسد** بان كان للميت دين على اناس فاقسموا ارضه او الدين وشروطا ان يكون  
 الدين لغيرهم والعين للباقيين فبطل الفاسد وصورة تعليقها بالشرط بان لو قسموا الدين  
 وشروطا ان يكون الدين لغيرهم فبطل الفاسد في معنى المبادلة فصار كالبيع فبطل  
 بالشرط **الفاسد** **والثالث الاجارة** بان اجاره لغيره بشرط ان يقرضه المستاجر او لغيره  
 اليه او اجاره اياهما ان قدم زيد **والرابع الاجارة** بان باع المبيع بان باع فصوله عند تقار  
 اجرة بشرط ان تقرضني او تدي لي او ان اجارته بشرط ان اجارته لغيره **والخامس** **والسادس**  
**الرجعة** بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان تقرضني كذا وان قدم زيد الا ان  
 استدعتك فليكون مغبنا ابتداءه كالاجرة تعليق ابتداءه فكذا الاجرة تعليقها ايضا

ان شرطه ليس من حيث هو  
 كما ان شرطه ليس من حيث هو  
 لما تعد عليه ربيع  
 رد مثل المتبوع يرجع  
 باجبا ووجه

بطل الشرط الفاسد  
 اربعة عشر

فلون

والسبع

والسبع **السبع** بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان تقرضني كذا وان قدم زيد الا ان  
 زيد لا يوافقني على ان يكون سباع **الاجارة** بان قال بطلت هذه  
 ربيع على ان تقرضني شرا او ان قدم فلان لانه عليك من وجه حتى يردك او ان كان فيه الا  
 فليكون مغبنا ابتداءه كالا شجرة الثابتة في الارض الجارية فيها جدران الماوان لم تكن مملوكة في الغاية لو ان رجلا وضع  
 على ان يدي لي كذا وان قدم فلان لانه ليس مما يملك به حله اجرة تعليقه بالشرط **والسبع**  
**الاعتكاف** بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان تقرضني كذا وان قدم فلان لانه ليس مما يملك به حله  
 كحل الوكيل فلا يصح تعليقه بالشرط **والخامس الزاوية** بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان  
 تقرضني كذا وان قدم فلان لانه لا يملك به حله اجرة تعليقه بالشرط كالاجارة **والسادس**  
**المعاطلة** وهي المساواة بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان تقرضني كذا وان قدم فلان لانه لا يملك به حله  
 فلان لانه لا يملك به حله اجارة **والثاني عشر الاقرار** بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان تقرضني  
 كذا وان قدم فلان لانه ليس مما يملك به حله اجرة تعليقه بالشرط بخلاف ما اذا  
 علقه بعبودية او بغير الوقت فانه يجوز وتعلقه بغيره فبطلت للاجتهار من المحمود  
 او دعوى الاجل فيلزم له الحال على ما يري ان **السادس** **والثالث عشر الوفاء**  
 بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان تقرضني كذا وان قدم فلان لانه ليس مما يملك به حله  
 فلان لانه ليس مما يملك به حله اجرة تعليقه بالشرط **والرابع عشر الحكم** بان  
 قال الحكم ان اذا اهل النهر او قال لا عبدا او كما اذا اصبحت لواءت فاحل بيتا  
 وهذا عند ابي يوسف وقال محمد يجوز تعليقه بالشرط واصله في زمان فصار  
 كالوكالة والامارة والحقن وله ان الحكم تولية صورة ووجه معنى فاعتبارانه صالح  
 لا يصح تعليقه ولا اضافة وباعتبارانه تولية يصح فكلما يصح بالشرط والاحتمال  
**وما** اي الذي **لا يبطل بالشرط الفاسد** سبعة وعشرون شيئا على ما ذكره في الاول  
**التميز** بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان تقرضني كذا وان قدم فلان لانه ليس مما يملك به حله  
 الشرط ووجه لان الشرط الفاسد من باب الربا وانه يحقق بالمبادلة المالية وهذه  
 العقود كلها ليست معاوضة مالية فلا تؤثر فيها الشروط الفاسدة **والثاني**  
**الطهارة** بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان تقرضني كذا وان قدم فلان لانه ليس مما يملك به حله  
**المصدقة** بان قال بطلت هذه الرجعية اجمعك على ان تقرضني كذا وان قدم فلان لانه ليس مما يملك به حله

معنى

والذي لا يبطل الشرط الفاسد  
 سبعة وعشرون



**الكتاب** بان قال تزوجتك علي ان لا يكون لك مهر ربيع ونفسه الشرط ويجب المهر المثل كما عرف  
 في موضع **الخامس الطلاق** بان قال طلقك علي ان لا تزوج عذري **والسادس الخلع**  
 بان قال خالعك علي ان يكون لي الخيار مدة سواها بطل الشرط ووقع الطلاق ووجب المهر  
**والسابع العتق** بان قال عتقتك علي ان يكون لي الخيار ثلاثة ايام **والثامن ارضع**  
 بان قال ارضعت عندك عبيدي بشرط ان استخذه **والعاشر الوصية** بان قال اوصيت  
 بك ثلث مالي ان احاز فلان **والحادى عشر الشك** بان قال شاركتك علي ان تعدي لي م  
 كذا او اثني عشر **المضاربة** بان قال مضاربتك علي ان تعدي علي النصف في الزرع  
 ان شئت فلان او ان قدم فلان **والثاني عشر الغض** بان قال الخليفة وليت  
 مضامكة مثلاً علي ان لا تعدي اياماً **والرابع عشر الامارة** بان قال الخليفة  
 وليت اماره الي م مثلاً علي ان لا ترك هذا الشرط قاسد ولا يبطل امره بهذا  
**والخامس عشر الكفالة** بان قال كفلت عذري علي ان اوفيتني كذا **والسادس عشر**  
**الموالة** بان قال اخلتك علي فلان بشرط ان لا ترجع علي عند الجنوي **والسابع عشر**  
**الوكالة** بان قال وكلتك ان ابرأت دفتي عما لك علي **والثامن عشر الاقالة**  
 بان قال اقلنتك من هذا البيع ان اوفيتني كذا **والثاني عشر الكتابة** بان قال  
 الولي لعبيد كاتبك علي ان لا يخرج من البلد او علي ان لا يعامل فلان  
 او علي ان يعمل في نوع من التجارة فان الكتابة علي هذا الصنف ترفع وبطل الشرط فله ان  
 يخرج من البلد ويعمل ما يشاء من انواع التجارة مع اي شخص يشاء وذلك لان هذا  
 الشرط غير داخل في صلب العقد واما اذا كان داخل في صلب العقد بان كان في  
 نفس المبدل كالكتابة علي عذري فانه ما فانه يفسد به علي ما عرف في موضع **والعقد**  
**ان العبد في التجارة** بان قال لعبيد اذنت لك في التجارة عبيد ان يجر الماشرك  
 او علي ان يجر في كذا فان اذنته يكون عامان في التجارات والافاق وبطل الشرط  
**والحادى والعشرون دعوة الولد** بان قال لأمه التي ولدت منه هذا الولد  
 متي ان رضيت امرائي بذكرك **والثاني والعشرون الصلح** بان قال صلح  
 ولي المعقول عند القائل علي شي بشرط ان يعرضه او لولي له شي فان الصلح صحيح  
 والشرط

والشرط قاسد ويسقط الدم لانه من الاسقاطات فلا يحتمل الشرط **والثاني والعشرون**  
**الصنع من اليد** بان قال صانع من يدي او اعداء يدي **والثالث والعشرون**  
**عقد الذمة** بان قال اলাম لولي يطلب عقد الذمة ضربت عليك الجزية ان شئت فلان  
 مثلاً فان عقد الذمة صحيح والشرط باطل **والخامس والعشرون تعليق الرد بالسبب**  
 بان قال ان وجدت بالجميع عيب اردت عليك ان تفلان **والسادس والعشرون**  
 تعليق الرد **بغير سبب** بان قال من له خيار الشرط في البيع ردوت البيع  
 او قال اسقطت خياره ان تفلان فانه يصح اردو وبطل الشرط **والسابع والعشرون**  
**رد الثاني** بان قال الخليفة عرفت انك عتقت فلان فانه يبرأ وبطل  
 الشرط لا ذكرنا ان هذه الاشياء كلها البتة غايعة ماله فلا تؤثر فيها الشروط  
 القاسدة علم ان البيع ردوتك ذكرنا ثلثة اشياء الاول ما يبطل بالشرط القاسد  
 والثاني ما لا يبطل بان اشترط ما لا يصح تعليقه بالشرط وثالثه ما لا يبطل  
 اذ في الاول يجوز تعليقه بالشرط وهو يخص بالاسقاطات المحضة التي خلف بها  
 كالطلاق والعتاق وبالاتزامات التي خلف بها كاليك والصلوة او التولييات  
 كالعتاق والامارة الثاني ما يجوز اضافته الي ما يستقبل من الزمان وفي اربعة عشر  
 قسمها والزراعة والمساكنة والمضاربة والوكالة والكفالة والكتابة والوصية الاياما  
 والعتاق والامارة والطلاق والوقف الثالث ما لا يصح اضافته الى الزمان  
 وهي تسعة البيع واجازته وقسمة العتق والتسكية والهبه والتمتع والرجعة والصلح  
 عريان والابراء من الدين لان هذه الاشياء كلها كانت فلا يجوز اضافتها الى الزمان كاللأب  
 تعليقها الى الزمان بالشرط لما فيه معنى العار **هذا كتاب** في بيان أحكام **الشرع**  
 هو النقلة والنداس من يتعرف في النقد بالنقل صرفاً وصيرفاً ويحكي معنى العقد  
 ايضاً ومنه سمي النطق من العبادات صرفاً لانه زيادة علي الغرض وفي الشرع **هو**  
 اي الصرف **بمعنى الايمان ببعض** كالذهب والفضة اذ ليس لهما بالافاق  
 ثم شرع يبين حكمه بالفا التفصيلية بقوله **فلو جاز** انما اشهد ان بان بيع لهما  
 يخصص الاخر كالذهب بالذهب والفضة بالفضة **شرط الثاني** في التنازع **والثالث**  
 قبل الاقتراق **والرابع** واصل ما قبله اي وان اختلفا المتنازعان **جودة** اي من  
 الجودة **ومسألة** اي من حيث العباغة والاصل فيه قوله صلواته عليه وسلم الذي لم يرد

يجوز تعليق الشرط الاسقاط كالطلاق

يجوز اضافته الزمان المستقبل اربعة عشر

ما لا يصح اضافته الى الزمان تسعة

وصحة



من جنس الخبز والعرف  
من المجلس

والفئة بالفضة ان قال مثلا بثلثي سواي اريد فاذا اختلفت هذه الاضاف  
فيكون كيف شئت اذا كان يدا بيد راء سلم واحد واخرون ولا فرق في ذلك بين  
ان يكونا معا يتعين بالمتعين كالصبي والبر او لا يتعينان كالصبي والبر  
احدهما دون الآخر لا طلاق الحديث ثم اختلفوا في العقبين هل هو شرط صحة العقد  
او شرط البقاء على الصحة فقول هو شرط الصحة فعليه هذا يعني ان يكون العقبين معا بالعقد  
الا ان حالهما قبل الافتراق جعلت كالة العقد بغير افاذا وجد العقبين فيه جعل كانه  
وحده حالة العقد فيصير وقيل هو شرط البقاء على الصحة فلا يحتاج الى هذا العقد  
والشرط ان يقبضا قبل الافتراق بالابدان حتى لو ناما او اغشى عليهما في المجلس  
ثم تقابضا قبل الافتراق من خلاف جنس الخبز الخبز لانه يطرأ بالاء افي لو يد يد عليه  
**والا اي وان لم يكن من جنس واحد شرط التقابض** فقط لما روينا **فلا يباع الذهب**  
**بالفضة** يعني **بما رقت مع البيع** الفلألف المجلس **ان تقابضا في المجلس** لان المستحق  
هو العقبين قبل الافتراق دون التوبة لما روينا وان افتراقا قبل قبضها او قبل قبض  
احدهما يطرأ لغوات الشرط وهو العقبين ولو باع الفضة بالفضة او الذهب بالذهب  
بما رقت ثم علم تساويا قبل الافتراق مع تفرقه وبعد لا يصح خلافا لفرقة انه  
**ولا يصح التصرف في عين الصرف قبل قبضه** اي قبل قبض الثمن ثم اوضح ذلك بالقبض  
بقوله **فلا يباع دينار بدينار واشترى به ثوبا ففسد الثوب** لان في تجوز  
العقبين المستحق بالعقد ومن رفر تجوز لان التقود لا يتعين في العقود والغسوق **ولو**  
**باع انة مع طوق في بنتها من خفة ففئة كل واحد من الامة والطوق الف متقار** **بالعين**  
اي بالعين متقار **ونقد المشتري من الثمن** **انما هو اي الالف المنقود عن الطوق** لان  
حصة الطوق حقت قبضه في المجلس المونة بدل الصرف فنصرف اليه قيمتها للعقد والمتا  
الي الامة قال الشيخ وفي عبارة الشيخ تسامح فانه قال قيمة كل الف اي الف درهم ولا  
يعتبر في الطوق القيمة وانما يعتبر القدر عند المقابلة بجنسه وكذا لا يحتاج فيه الى بيان  
قيمة الجارية لان قدر الطوق صار مقابلا للطوق وبيان الجارية قبل قبضها او كثر  
قلت بين ذلك لاحد شيئين اما لبيان انقسام الثمن على المثلث واما للاشارة الى ان  
الثمن خلاف حقت الطوق بان كان الطوق فضة والثمن ذهبا او بالعكس **وان اشتري**  
**اي الامة بالعين الف نقد والف نسيئة** بالجرم في علم انه بدل من العين وتجوز الرفع  
فيها على انه



عشرة على الباع بان باع منه ثوباً بعشرة فتنا ما في المجلس فقيه روايان في رواية في بعض الجوز  
واختاره في بعض الاية السحرية في فخره وفي رواية ابن سليمان في الجوز المقاصد واختاره في الجوز المقاصد  
والعهد الشريف والزايد البتاني **وقال الفقه وغالب الذهب فقهه وذهب** وهو  
من قبل الفقه والنشر المرب ثم بين التفريق الذي بيني عليه بقوله **حتى لا يجوز بيع الفضة**  
**بما ولا يبيع بعضها ببعض الامتناع وياورنا اي من حيث الوزن ولا يبيع الا بغيرها**  
الاورنا لانها لا يكونان عقلياً على الانطباع فيكون الحكم للقاب **وقال الفقه من الذهب الفضة**  
**ليس في علم الدرهم والدينار** لان القيمة للقاب في الشئ ثم بين التفريق الذي بيني عليه  
بقوله **صحيح يبيعها اي يبيع غلب القش وانما انت القيمة باعتبار الفضة** **بعضها** اي القش  
شكها بغيرها **فانما سواها** كان عدد الاوزان لان القش من كل واحد منهما مقابل بالفضة او بالذهب  
الذي في الاخر فلا يصير **فانما** فلهذا لا يبيع بالذهب ولا يبيع بالفضة بل بالاقطار لا يبيع  
في البعض لوجود الفضة او الذهب من الجانبين واما اذا بيعت الفضة الى الفضة او الذهب  
الى الفضة لانه ان يكون الى الفضة او الذهب الذي في المقيس حتى يكون قدرة مثله  
والزايد بالقش **وانما يبيع** بغيره عطف على قوله فيبيع بغيرها اي ومما تباع به اي البيع  
والشر او الاستعراض **عنا اي بالذي يزوج** **غالب القش** **الذهب والفضة** **عندنا**  
اي من حيث العدد **او وزنا** اي من حيث الوزن **او بها اي بالعدد والوزن** ان كان  
يرفع بها لان المعية فيها لا نفس فيه العادة وهذا لانها لا يكون القاب فيها القش صارت  
كالقش فيعتبر فيها عادات الناس حتى اذا كانت روج بالوزن فالوزن وان كانت روج  
بالعدد وبالعدد وان كانت روج بها فبطل واحد منها **ولا يبيعان** **غالب القش**  
يعني ما دام روج **المونيما** او يكون الذهب والفضة الذين غلب عليها القش **فانما**  
بالاصطلاح فادام ذلك الاصطلاح موجود لا يسل المنة لقيام الحقيقة **ويعتقد**  
**غالب القش بالعتيقين بان كانت لا تروج** **لروان** مقتضى القيمة وهو الاصطلاح  
فيصير سلطة فيعتيقين **به والمساوي** يعني الذي استوي شئ وقصة او شئ وزممه  
حكمه **كغالب الفضة** وغالب الذهب **في الباع والاستعراض** حتى لا يجوز البيع بها ولا  
اوانها الا بالوزن عنزلة الدرهم اربعة ولا يبيعان **بالعتيقين** **وحكمه** **بالعامة**  
**كغالب القش** اي حكمه ففقه غلب عليها القش او ذهب غلب عليها القش حتى اذا باعه





بجنسها جازعلا وجه الاعتبار ولو باعها بالصفة الخالصه لاجد زحفي يكون الخالصه اكثرها  
فيه من الصفة ويستطاع التقايف لانه صرف لوجود الصفة من الطرفين **ولو اشترى ب** اي  
فلب عليها الفشل او اشترى **فلوس** اي راجحة مائة **شيا** كذا واحد من المذكور  
**بطل البيع** عند اي حصة فيجب رد البيع ان كان قابلا فيمنه ان كان قابلا عند ما البيع صحيح وبه  
قالت الثلاثة ثم قال ابو يوسف عليه فحمة يوم باع وبه يقيته وقال محمد عليه فحمة اخر ما يقيته  
الناس به وهو واحد قول ان فيهما ان العقبين مضمون والى ذلك فصار مضمونا بفتح  
الا ان ابا يوسف نظر الى انه يجب الصفة عن البيع لانه مضمون بالبيع ووجه الاعتناء لانه  
حينئذ يجوز ان لا يفي الصفة فيسقط ويؤيد ذلك ان الصفة تملك بالساد لانها ثابتة بالاصطلاح  
واذا بطلت بغيره يفسد العقد وكذا في الخلاف اذا انقضت عزايدي  
الناس ووجه الكسادة ان تترك المعاملة بها في بيع ابلاد فان كان تزوج في بعض البلاد لا يظفر  
البيع لكنه يوجب اذا لم تزج في بلد ثم يفسد البايع ان اخذ منه وان اخذ فحمة وحده  
الانقطاع ان لا يوجد في السوق وان كان يجد في يد الصارفة وفي السوق وفي القناوي  
الصغرى ففسد الكسادة ان لا يزوج في بيع انبلدان ثم قال محمد ابي قول محمد اعاندهما  
الكسادة في بلدة يكون لنفسه والبيع في تلك البلاد بناء على اختلافهم في بيع الفلوس بالفلوس  
عندهما يجوز اعتبار الاصطلاح لبعض الناس وعنده الا انه يعتبر اصطلاح الكل وقال  
ايضا لو كان مكانه فحمة في المثل وفي المحيط دلال باع متاع الغير بانه بدرهم معلومة  
فاستوفى الدرهم فقيل ان يدفع الدرهم الى صاحب المتاع كسدت الدرهم لا يفسد  
البيع لان حق العقب له **ومع البيع الفلوس النافقة وان لم يبين** العاقلة لانها أموال  
معلومة وصارت ثمن الاصطلاح في زبدها البيع ووجه في الذمة كالدراهم والذنانير  
وان عينها لا تعين لانها صارت ثمن الاصطلاح وكذا ان يعطيه غيرها **والبيع الفلوس**  
اي بالفلوس الكاسدة لا يفسد **من يبيع** الاندلس فلا بد من تعيينها وفي شرح الطحاوي  
ولو اشترى ما يفسد بدرهم وفضل الفلوس او الدرهم ثم اقر فجاز البيع لانها اقرقا  
ان عين يدين فان كسدت الفلوس بعد ذلك ينظر ان كان الفلوس هو المقبوض بطل  
البيع وان كان الفلوس غير مقبوض بطل البيع استحسانا وقال بعض مشايخنا انما يطل  
البيع اذا اختار المشتري ابدا له فسخا لان لساها بمنزلة عيب فيها والاول اظهر

اظهار ولو فسخه درهم وقبض من الفلوس بغيرها فسخا ثم كسدت الفلوس قبل ان  
يقع الصف الا ان بطل البيع في حقها وله ان يرد نصف الثمن ولو اشترى قاله  
او شيا بغيره فلوس كسدت الفلوس قبل ان يقفها وقد قبض المبيع ففسد البيع وله ان  
يرد المبيع اذا كان قابلا لوجبه او احتكم ان كان قابلا وروي عن ابي يوسف  
انه قال عليه فحمة الفلوس ولا يفسد البيع **ولو كسدت الفلوس** بان استقرض  
فلوسا ثم كسدت **فحمة** عليه عند اي حصة **رد مثله** اي مثل الحاسدة وعندهما  
يجب عليه رد قيمتها فحمة ابو يوسف رد قيمتها يوم قبضها وعند محمد يوم كسادهما  
لما في وجوب القيمة ان في الكسادة فحمة رد ما بوضفها فيجب قيمتها لاختلافها في ذلك  
يوم القبض والكسادة في اختلافها في عصب المثل اذا انقطع شيئا ان كسدت لعل  
وله ان المشتقرض ملكها ضرورة الاستقاء بها ثم وجب رد المثل لتكون العين مردودة  
حكما والوصف الراجح في العين الصالحة ان كانت قايمة بردها بالاصح **ولو**  
**اشترى شيئا بنصف درهم فلوس** الفلوس عليه ما يباع بنصف درهم من الفلوس وعليه  
لو قال بثلث درهم او برهم او بدنانق فلوس او بغيره فلوس وقال لا يجوز في ذلك  
الا بالعدد في راي جملة التمر ولنا ان ما يباع من الفلوس بين الناس بنصف درهم  
وغيره معلوم من افاقته العلم به من العدد وفي الاصل واذا اشترى رجل من الفاكهة او من  
الادام بدنانق فلوس او بدنانق من فلوس او بغيره فلوس فله ان يجازي عليه من الفلوس ما يبيع  
لان الدنانق والغيره معروف ولو اشترى شيئا من ذلك بدرهم فلوس كان مثل ذلك في  
القياس وهو في الدرهم الفحش من الفطاح في الاصل ولكن لم يصح بالجواز وعنده وقال  
في المختلف والحصر عزايدي يوسف انه يجوز وعن محمد انه لا يجوز **ولو اعطى** شخص  
**صير قايدها وان اعطى ب** اي بالدرهم نصف درهم **فلوسا** واعطى  
نصف درهم من الصفة **الاجبة** بصفة من النصف **مح** هذا العقد فيكون نصف  
الدرهم الاجبة عكالة الصفة ونصف درهم وحبه عكالة الفلوس وتقال اعطى  
بنصفه فلوسا وبنصفه نصف الاجبة بطل في كل عند اي حصة وعندهما صح البيع في الفلوس  
وبطل فيما يقابل الصفة واصل الخلاف ان العقد يتركز عنده بتكرار اللفظ وعندهما  
بتفصيل التمر حتى لو قال اعطى بنصفه فلوسا واعطى بنصفه نصف الاجبة جاز







انه عاجز وقد صدقه الطالب عليه ولن يختلفا فقال الكفيل الحرف مكانه وقال الطالب  
 ينظر فان كانت له حجة معروفة يخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالقول قول الطالب  
 ويوم الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع وان لم يعرف منه ذلك المكان فالقول قول الكفيل  
 لانه متمسك بالاصل وهو المبدأ ولا يلتفت الى قول الكفيل وحججه القائمة الى ان يظهر حجة  
 وان اقام الطالب بینه انه في موضع كذا امر الكفيل بالذهاب الى ذلك الموضع واختصاره  
 وكذا لو ارادته ولحق بدار الحرب لا سقط الكفالة فتجوز الكفيل مدة ذهابه وحججه في  
 الرجوع ينظر فان كان الكفيل قادرا على ردته بان كان يلتزموا بينهم موعدة ان من حق لهم  
 من تدبيره وانه انما اذا طلبنا يملأ الكفيل قدر ذهابه وحججه والا لا يلحق به  
 ثم في كل موضع قلنا انه يوم بالذهاب اليه الطالب ان يتوكل الكفيل بكفيله اخر حتى لا يعيب  
 الا هو فيضيع حقه **فان اسلم** اي فان سلم الكفيل المكفول بنفسه **حيث** اي مكان **يقدر**  
**المكفول له ان يخاصمه** اي ان يخاصم المكفول بنفسه **كهر** كما اذا سلم في مصر  
**بري** اي بري الكفيل الكفالة لانه الى ما التزمه اذ لم يلتزم تسليم الامر واحده  
 وسواء كان التسليم عن مشروط في وقت او كان مشروطا فيه فسل في ذلك الوقت  
 او قبله ثم التسليم يكون بالتخليه بینه وبين الخصم وذلك برفع الموانع فيقول له  
 هذا خصمك فانت اعم بانه فانه ان ثبت ثم الى ما التزمه ان يسلم بعد طلبه اولا فان  
 كان بعد طلبه بري وان لم يقل سلمته اليك في تلك الكفالة وان سلم بعد طلبه فلا  
 يبرأ حتى يقول سلمته اليك ثم الكفالة **ولو شرط** المكفول له **تسليمه** اي تسليم المكفول  
 بنفسه **في مجلس القاضي** اي في مجلس المكفول بنفسه **ثم** اي في مجلس القاضي لان الشرط  
 معتمد فيلزمه على الوجه الذي التزمه وان سلم في الوقت بري وقيل لا بري وهو قول  
 اخر في وجهي في زماننا وان سلم في ربه او في مواد الامه او ان سلم في مهر غير المهر  
 الذي كلف فيه بري عند ابي حنيفة بخلافهما والثلاثة ولو سلم في الحجى وقد حجه  
 غير الطالب **لا يبرأ وتطل** الكفالة بنفسه **عوت المطلوب** وهو المكفول بنفسه لانه  
 بري بموته وبراؤه الكفيل عند ما تك وبعض الى دفعه بازمة عليه **وعوت**  
**الكفيل** ليعلم ان التسليم لا يحقق منه ورثته لا يقومون مقامه لانهم يختلفون

من كل موضع

الفتوى في كل  
 ما اذا كان الكفيل  
 في مجلس القاضي  
 في كل موضع  
 في كل موضع

موت الكفيل بالمال لا يطل الكفالة

يختلفون في ماله لا فيما عليه وماله لا يصلح لانقاذ الحق وهو لخصار المكفول له خلاف  
 الكفيل بالمال اذ مات لان حكمه بعد موته يمكن في ماله ثم يرجع الورثة على المكفول  
 له ان كانت الكفالة بامره والا فلا **اسئل عوت الطالب** وهو المكفول له لان وصيه  
 او وارثه يختلفون فلا يطل حقه **وبري الكفيل** بدفعه اي يدفع المكفول بنفسه **اليه**  
 اي الى المكفول له **وان لم يقل** وقت التكفيل **اذ دفعه اليك فانما بري** لان لا موجب  
 التسليم اليه فثبتت به وان لم يقض عليها ولا بد من ان يقول سلمته اليك حكم القاضي  
 الكفالة وان لم يقل لم يبرأ الا بالتسليم قد يكون حكم الكفالة او استعانة او اجارة الا اذا  
 كان يطلبه فحينئذ لا يحتاج فيه الى ان يقض لتقدم ما يدل عليه ولم سلم الكفيل المكفول  
 بنفسه الى الطالب فان ان تقبله تجبر على القول ويترك قابضا بالتخليه وبري الكفيل  
 اي **بمسلم المطلوب** اي المكفول بنفسه **نفسه** اي المكفول له **من كفالة** يعني به  
 حكم الكفالة كحالته لانه قد يكون بخير حكم الكفالة فلا بد ان يقول سلمت نفسي اليك  
 حكم الكفالة **على ما بينا** بري الكفيل اليه **بمسلم** وكيل الكفيل المكفول بنفسه الى المكفول  
 له لانه يقوم مقامه **وكذا بتسليم** **رسوله** اي رسول الكفيل لانه سفير ومجرب فيكون قوله  
 كفله ولكن شرط البراءة ان يقول كل ما سلمت اليك حكم الكفالة على ما ذكرنا ولكن ان يخرج  
 نص عليه في تسليم المطلوب فقط وكذا ان نص عليه فقط في فتاوى قاضي خان وفي البسيط  
 نص عليه في التليل ووجهه ورسوله **فان قال** الكفيل **ان اوف به** اي بالمكفول بنفسه  
**غذا** اي في غده **فوقنا** **لما عليه** اي لما على المكفول بنفسه **فلم يوف** الكفيل به اي  
 بالمكفول بنفسه في غده حتى مضى الغد **اومات المطلوب** اي المكفول بنفسه **صمن** الكفيل  
**المال** في المحورين لان الكفالة بالمال معلقة بشرط عدم الوفاة فاذا وجد الشرط لم يلزم المال  
 عليه فلا تنقضي بوجوبه ولا يبرأ من الكفالة بالنفس لانها كانت ثابتة قبل وجوب المال  
 عليه فلا تنقضي بوجوبه وكذا يلزم المال عوت المطلوب لان عدم الوفاة لا تختلف  
 باختلاف السبب وعند ابي حنيفة الكفالتان باطلتان اما الكفالة بالنفس فلا يجوز  
 عتده وقد بينا واما الكفالة بالمال فلا لها سلمة بالشرط على خطره وبه قال مالك  
 قلنا ان الناس تعاملوه والقياس يترك بالتعامل كافي الاستصناع وباب الكفالة



اوسع لكونه من التبرعات فان قلت اذا مات الكفيل في هذه المسألة كيف يكون الحكم قلت قد ذكر  
 قاضي خان في فتاواه ان وارثه يملك الكفيل ان دفعه الى الطالب يري وان لم يدفعه حتى  
 مضى الوقت كان المال على الوارث يعجز عن تركه الميت ولو مات الطالب قد فتح  
 الكفيل المكفول بنفسه الى وارث الطالب في الوقت يري وان لم يدفعه حتى مضى  
 الوقت لزمه المال **ومن ادعى على ابيه ديناً فقال رجل ان ابوا ف به ابي**  
**بالمدعي عليه غداً فليدفع اليه المائة** والضمير في قوله **فليدفع** الى المدعي اي بالمدعي عليه  
 غداً حتى مضى عليه اي في اليوم التالي **المائة** وهي مائة دينار التي ادعى بها عند هذا  
 والفرق بين ان يمان المائة او لم يمانها بان ادعى رجل غداً فقال لي عليك حق  
 ولا بدع بالامانة فقال رجل غداً فانا كفيل بنفسه فان لم يوافقه غداً فليدفع مائة  
 دينار فادعى المدعي وانتهى لزم الكفيل وقال محمد ان لم يمانها حتى تحلل ثم  
 ادعى بعد ذلك لم يلقضت اليه في دعواه لانه علق ما اطلقا فخطره ولانه  
 لم يقع الدعوى في يوم غير يمان فالحجب له ضمان النفس واذا لم يمان لا تصح الكفالة  
 بالنفس فلا تصح الكفالة بالمال لانه بناء عليه بخلاف ما اذا يمان ولما ان المال ذكر  
 مع فاقين صرف اليه ما عليه والعادة جرت بالايجال في الدعوى فيصير على اعتبار  
 البيان فاذا يمان الحق البيان باصل الدعوى فتبطل صحة الكفالة الا في غير ترتيب  
 عليه الثانية **ولا تجزى الكفالة بالنفس في حد اي حد كان وقود اي قصاص**  
 عند ابي حنيفة **وقال لا تجزى في حد القذف والقصاص وفي غيرها من الحدود ولا الجير**  
 ولو سمح به نفسه من غير طالب يجوز بالاتفاق لهما ان حد القذف مشتمل على حق العبد  
 والقصاص خالص حق العبد فيجوز له قوله عليه الصلاة والسلام لا كفالة في حد مطلقا  
 والحد المأثور في حد السرقة في حد القذف والقصاص في حوز التحريك بنفسه عليه  
 بالايجال وفي الاجبار عليه عند ما وليس فيه الجبر عند ما هنا ان كبر بالجبر وغيره  
 من العقوبة لكن لا يوم بالملازمة ويدور مع حيث دار واذا اراد دخول داره لم ينادنه  
 فان اذن له دخل معه وان لم ياذن له منع من الدخول واجلسه في باب الدار كبلان يغيب

يغيب بالخروج من موضع اخر **ولا تجزى المطلب فيها اي في الحد ووقصاص حتى يشهد**  
**شاهدان** **مسوران او يشهد واحد عدل** بغيره القاضية بالعدالة لان الجبس منا  
 له انما الفساد وشهادة المستورين يصلح الحكم به فيصير لاثبات الشهادة وجبر الواحد حجة  
 في الدبانات والمعاملات فليثبت بشهادته الواحد الشهادة وان لم يثبت به اصل الحق  
 والجبس صحة الفساد مشروعة لانه عليه الصلاة والسلام حابس جدرانهم فلا  
 دعوى الاموال حيث لا يجبس فيه لم يثبت وعندها انه لا يجبس في الحدود  
 والقصاص ايضا لحصول المقصود وهو الاستيفاء بالكفالة وفي الاجمال  
 في النعم لا يجبس حتى يسأل عن عدالة السهمود وتقبل فيه الشهادة على الشهادة  
 والشهادة من انفس الرجال وقصور العفو وتصح فيه الكفالة وهو على الادعية  
 في رواية ابي يوسف رواية ابن سبابة في الذي يحج الحمر ويشرب ويتراعى  
 احبسه واودبه ثم اخرجه ومن يهجم بالقتل والسرقة وضرب الناس فان احبسه ولم يخله  
 في السجن الا ان يتوب لان شرا هذا على الناس وشرا الاول على نفسه ولما فرغ من بيان الكفالة  
 بالنفس شرع في بيان الكفالة بالمال فقال **وتصح الكفالة بالمال** وهو عطف على قوله وتصح  
 بالنفس في اول الكتاب وقوله **ولو كان المال محررا** واصلنا قبله لان منها ما لا يتوسع  
 فيجوز مطلقا وعندنا في في الاصح واحد في رواية النعم في الجبرول وناقى الان صورته  
 وقيد بقوله **اذا كان الذي يكفله ديناً صحيحاً** احراز اعز به لالكفالة فان الكفالة به  
 لا يجوز لانه ليس به صحيح الا ان يمان ان الكفالة عكست لمقاطعة والبيان قوله **بكتبت**  
 يتعلق بالحد وف اي تصح الكفالة بالمال بقوله كفتل عنه **اي بالذي يثبت**  
**اي من فلان هذا فقال الجبرول عنه اي من فلان** **بالف** درهم هذا  
 المعلوم **وتصح ايضا بقوله كفتل عنه عاك** اي بالذي يثبت كذا عليه اي على فلان هذا  
 هذا الجبرول **وتصح ايضا بقوله كفتل عنه ما يدركك** **في هذا السبع** يعني اذا اخذ  
 المبيع في المشتري وكرهه غرامة الثمن **وتصح ايضا بقوله ما باعت فلانا فليدفع**  
**بقوله ما اذا** اي ما كان وجب **لكن** **عليه اي فلان** **فليدفع** **ما عسكر فلان فليدفع**  
 وانما قيد بذكر المكفول له والمكفول عنه لانه اذا كان احدهما جبرولا الا تصح الكفالة  
 وقال في شرا الطلح ادي ولو قال رجل ما ذاب لك على احد من الناس فليدفع فانه لا يصح



جها المضمون عنه وكذلك لو قال  
 ما قال عبد الرحمن بن اسحق  
 بن قاتبة لا يصح

لجها المضمون له وفي نوادر اسماء من محمد لو قال لا اخرا غصبت فلان او ما سركت فان  
 له ضامن جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبت اهل صخرة الدار فانما ضامن له فهو باطل  
 حتى يسمي انسانا بعينه وفي الجرد قال ابو حنيفة لو قال رجل رجل ما بيعت فلانا فغصبت  
 فبايعه مرة بعد مرة يلزمه من ما بايعه في اول مرة ولا يلزمه ما بايعه بعده وفي نوادر راي  
 يوسف رواية سحابة يلزمه كله وفي الخلاصة رجل قال للمودع ان اتلف المودع وتلفك  
 او حرق فانما ضامن لك صح ولو قال ان قتلكت لو انك قتل فلانا فانما ضامن للدية مع خلاف قوله  
 ان اكلت سحابة انتهى واذا كان الامر كذلك **وطالب المكفول له الكفيل** ان شاء **وطالب**  
**المديون** او طالب كلاما عاما لا يوجب الكفالة اذ يبي تلي على الضم وذلك يقتضي  
 بقا الاول لا البراءة **الا اذا شرط المديون التبرع فحينئذ يكون الكفالة حوالة** فلا يطالب  
 الاصيل الا بالتبوي عند اختلافه في بيع والتبوي لحد الامرين او لحد الامور الثلاثة  
 على ما يجي ان الله تعالى **كان الحوالة** وهو نقل دين من ذمة اذمة بشرط ان لا  
 يطالب اي بالحوالة **المجمل** وهو المديون **كفالة** فحينئذ لا يطالب الكفيل والمجمل  
 لانه كفالة فيخبر في طلبها ايها الناس وهو معنى قوله **لو طالب** اي الاصيل **احداهما** ان يطالب  
 الآخر لانه يقتضي الكفالة بخلاف المصوب منه اذ الفخار احد القاصيين لان اختياره  
 احد ما يقتضي الكفالة عنه عند قضا القاضيه فلا يمكن التملك من الاخر بعد ذلك **ويصح شرط الكفالة**  
**بشرط ما لا يسم** اي موافق وهو ان يكون الشرط سببا او عيوبة  
**كشرط جربا لثان كان استحق المبيع** اي قوله ان استحق المبيع حتى في غير الفرض فان سلمت حق البيع  
 شرط وجوب الحق في ذمته وجاز التعلق به للمصلحة الشرط او كشرط **الامكان**  
**الاستيفاء كان قد يرد** اي قوله ان قدم زيد فعليه من الدين وهو معنى قوله **وهو اي زيد**  
**مكفول عنه** والواو للحال او كشرط **التعذر** اي تعذر الاستيفاء **كان** اي قوله ان ياتي  
 زيد من المصرف فعليه من الدين فذلك شرط الذي يجوز تعلق الكفالة به **ولا**  
**يصح تعلق الكفالة بنحو ان ياتي** او ان شرط لانه تعلق بالخطر فلا يصح وذكر في  
 الهداية والكافي انه ان علق به بيع الكفالة وجب المال حاله او اذ سهو لانه الحكم فيه ان  
 التعلق ايصح ولا يلزمه المال لان الشرط غير ملائم فصار كما لو علقه به دخول الدار وخو  
 محال ليس

كما يجمع

محال ليس كلام نعم لو جعل الاجل في الكفالة اي مذهب ايرج وفروه لا يصح التاجيل ويجب المال  
 حاله انما يفتقر اليه **كان جعل** اي نحو ان قمت الزرع **اجل** في الكفالة **نعم الكفالة وجب**  
**المال حاله** لان الكفالة لا يصح تعلقها بالشرط لم يطل بالشرط القاسد كالطلاق والعتاق  
 وكذلك الكفالة بالنفس يجوز تعلقها بشرط ملائم كالكفالة بالمال في جميع ما ذكرنا  
 ولا يجوز تعلقها بشرط غير ملائم ويجوز تاجيلها الى اجل معلوم والجملة البسيطة فيها محتملة  
 كالتاجيل الى العتاق وقدم الى الجواز لا مذهب ايرج او نزل المطرفان لاجله  
 اليه بطل الاجل ولزمه تسليم النفس حاله **ان كفيل** رجل **اي الذي له** اي الذي له يرد مثلا  
**عليه** اي على غيره مثلا **من** اي زيد اي اقام بينة **على الف** اي على ان له الف درهم  
**زمنه** اي الكفيل لان ان ثبت بالبينة كاشفت عينا **والاي** وان لم يبينه **صدق**  
**الكفيل فيما اقرب** قليل لا كان او كثيرا **خلقه** اي يمنه لانه منكر لزيادة التي يورثها  
 الطالب والقول قول الملك مع غيبها **ولا ينفذ** بالشد يد **قوله المكفول** وهو المكفول عنه  
**على الكفيل** يعني اذ اقر المطلوب بالشرع ما اقرب الكفيل لا يبري كلامه على الكفيل لعدم رتبته  
 عليه لان الاقرار على الغير لا ينفذ الا في ولايته وهذا خلاف ما اذا قال ما وادى لك على  
 فلان فغيره فان عطفه باف شرط لا فانه الكفيل ما اقرب حيث يلزمه ما اقرب المطلوب  
 استحقا والتبوي ان لا يلزمه شي ولكن يكفل ما اقرب له عليه في التيقظ وقد يورث عليه  
 باقراره وما هنا يكفل ما عليه في الحال فاذا اجبر الطالب عليه المطلوب كان كمالا  
 فلا يصدق الا ببينه ويصدق المطلوب في حق نفسه او اقراره عليه **كان كفيل امره**  
 اي بامر المطلوب **رجع** الكفيل **على ادي عليه** اي على المطلوب لانه قضى بينا عليه  
 بامر معناه اذ ادي ما ضمنه اذ ادي خلافه بان كان الدين المكفول له جديدا فاذا  
 رد ما او بالحكمين رجع بالمال المكفول به لا بما ادي لانه ملك الدين فلا اذا فضل منزلة  
 الطالب كما اذا ملكه بالدين او بالارث بان مات الطالب والكفيل وارثه او وليمه  
 له حال حيوته وبان جازية للكفيل وان كانت لا يجوز اخير من عليه الدين لانه ينقل اليه  
 الدين بقتضيه البينة ضرورة وله نقله بالحوالة بخلاف المأمور بقضاء الدين حيث يرجع  
 على ادي ان ادي من الدين وان ادي اجود منه لا يرجع الا بالدين لانه لا يلزم  
 ولا يجب عليه شي في حقه وانما ثبت له حق الرجوع بالاداء بامر من هذا الوجه  
 له الدين لا يملكه فيرجع عليه ما ادي ما لم يخالف امره بالزيادة وبما لا يجنس

اوم

هذه يد الكفيل بما ياتي



فافترضا  
 اضافة الى  
 الاصل العتيق  
 دين وانما  
 عليه عطاية  
 فيبدا الاصيل  
 عن الدين  
 اصاحه اصل  
 شمر لم  
 زنة الكفيل  
 في الفهم

فصل في معرفة  
نزهة الكفيل

الانقرض



في حق المكفول له فلا يصح الا بقبوله ورضاه وقال ابو يوسف ان جاز له لانه بشرط حضور  
 المكفول به ولا حضور المكفول له فلا بشرط حضور المكفول له وبيد قالت الثلاثة والخلاف في  
 الكفالة بالنفس المال سوله وقيل عنده بشرط القول لانه لا يشترط في المجلس بل اذا بلغه  
 بعد القيام من المجلس فاجازه جاز **والان يكتفى بالدين** اي في المهرين عليه من الدين  
 لغرض ما به مع عيبتهم فانه جاز عندهما ايضا استحسانا وان كان القياس اياه على كماله لان  
 الا بقبوله وجه الاستحسان ان عده وصية منه لو رثته بان يقضوا دية فيه ولو لم يرضه  
 الا بقبول فبذلك يجوز وقيل يجوز فاذا قصده بامره يرضه بر في ركنه ولا يصح الكفالة  
 ايضا **من ميت مجلس** بان لم يزلت الا اوله عليه يوم عنده ابر حنيفه وقال ابو حنيفة لانه  
 كفا له بدين سابق لان الموت لا يوجب سقوط الدين وبيد قالت الثلاثة وله ان يكتفى  
 بدين سابق فلا يصح ولا يصح ايضا **بالدين** صورة اذ اوكل الرجل رجلا ببيع شي فباعه  
 او كلف ثم حضر الدين للرجل الموكلة المشتري لم يرض لان حق القبض لا يورثه عند الثلاثة يصح  
 ولا يصح ايضا بالدين لا يكتفى بالدين **بالدين** صورة من مضارب لرب المال من مباح  
 بعه من المشتري فانه لا يصح لان المضارب بجملة الاصل في البيع ولهذا لا يملك بكون  
 رب المال ويعبر به فيكون فاما ما لم يقضه فلا يصح ولا يصح ايضا بالدين **الشك اذا**  
**بيع عقد صفقة** يعني في عقده وله صورة باع رجلان عبد مشتركا بغير ما من رجل  
 صفقة واحدة ومنه اربعة والتشريك في نفسه من التمس الاجور لانه يصير فاما ما لم يقضه  
 لانه ما من جز يورثه المشتري لو الكفيل من التمس الاو تشريكه فيه نصيب خلاف  
 ما اذا باعه صفقتان بان سيج كل واحد منهما كمنصبيه شتا حيث يصح فاما ان يحددهما  
 فيه للاخر لان نصيب كل منهما مختار عن نصيب الاخر فلا يشترط **والا يصح ايضا بالهدية**  
 صورته ان تشتري عبد من رجل مثلا فيضرب للمشتري رجل بالهدية وسكت على  
 ذلك ولم يقض ما في وانما الاجور للماله لان الهدية اسم مشترك يقع على الصل القديمة  
 لانه وبقية وهو ملك البائع ولا يلزمه التسليم فاذا ضمن تسليمه الى المشتري فقد  
 ضمن ما لا يقدر عليه فلا يصح على العقد لانه ما حو من الهدية والعقد والهدية واحد  
 على حقوق العقد انما من غير العقد على الدين وعلى حيا والشرط في الهدية  
 الرقن ثلاثة ايام من خيار الشرط وفيه فتعذر العمل بها بل البيان فيقتل الايمان  
 بخلاف الدرك فانه ضمانه صحيح لانه عبارة عن ضمان التمس عند استحقاق المبيع  
 وهو مطلق

في حق المكفول له فلا يصح الا بقبوله ورضاه

وهو مطلق **والسليم** لا يصح ايضا ضمان الخلاص عند حنيفه وقال ابو حنيفة عند حنيفة  
 لو استحق المبيع فعليه شراءه بخلافه وتسلمه لا المشتري او خليفه ان قد رثاه ورد التمس  
 ان اعهده عليه وهذا ضمان الدرك في العينة وبيد قالت الثلاثة والوجه فيه يقول القيسر خليفه  
 المبيع لا محالة وهو لا يقدر على ذلك لان المشتري لا يمكنه منه ولو ضمن خليفه المبيع او رثه التمس  
 جاز لانه ضمن على الوفاء وهو تعليم المبيع ان اجاز المشتري ورد التمس ان لم يرض **وما لا الكتاب**  
 اي ولا يصح ايضا جاز الكتاب لانه ليس بدين صحيح لانه على شرط السقوط بتغير نفسه فلا يمكن  
 اتيته على الكفيل الا رواية شاذة عن احمد انه يصح **فصل** في ما لا يتفرقة من ضمان  
**ولا اعطى المطلوب الكفيل** اي في حق المكفول عنه الدين للكفيل **فصل** في ما لا يعطى الكفيل **الطالب**  
 لو المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه اي في الكفيل لانه يعلق بحق التمس على احتمال  
 قضاء الدين فلا يسترجع منه ما دام هذا الاحتمال باقيا بخلاف ما اذا كان الدفع عارضا  
 ان يسلكه بان كان الاصيل للكفيل حظه هذا المال واوقفه الى الطالب حيث لا يصح للموذي  
 ملكا للكفيل بل هو امانة في يده ولكن لا يكون للاصيل ان يسترده من يد الكفيل لانه يعلق  
 بالموذي حوالا الطالب وهو باق اسره اذ يرضى به اياه له فلا يمكن منه ما لم يقض دية **وما**  
**رجع الكفيل** من المال الذي قبضه من الطالب قبل ان يعطيه الطالب له **اي**  
 للكفيل يعني طالب له البر لانه ملكه بالقبض كان البر يد ملكه ولا يقصد به سواء  
 قضى الدين بالاصل الا ان فيه نوع حيث اذا قضى الاصيل الدين عنده ابر حنيفه  
 وان قضى الكفيل فلا حيث فيه بالاصل هذا اذا قضى عليه وجه الاقتضاء وان قبضه  
 على وجه الرضا لا يطيب له ان يرجع على قولا خلافا لابي يوسف واسهل الخلاف في الرجوع  
 بالهدية اذ هم الموصون به **وقد** اي استحب **رده** اي رد الزرع **على الطالب** وهو المكفول عنه  
**لو كان الفواخذ منه شيئا يتعين** كالحظية والشعر وهذا اذا قضى الاصيل الدين  
 وهو قول ابر حنيفه وعنده انه يقصد به وبما لا يطيب له الرجوع وهو رواية عنده لانه  
 ملكه بالقبض وله ان حيث يتعين مع الملك فيما يتعين فيصدق به في رواية على  
 انعقاد في رواية على الاصيل لان له له حقه ثم ان كان الاصيل فقير لطيب له وان  
 كان غنيا فقير روايتان ولا شبه ان لطيب له الرجوع بالاتفاق لانه لا يملك **والراي**  
**الاصيل** **لكن يفتقر عليه حرره** اي ان يبيع العينة وهو ان يقول له اشتري مني

هذا اذا اعطاه رجلا وجب الفضا له  
 وان اعطاه رجلا وجب الفضا له



حرر او غيره من الانواع ثم بعد فارجع اليها منك وخبرته انت ففعل وصورة ان ياتي بها  
تاجر فطلب منه العرق وطلب التاجر ان ياتي به فزارا فبقي التاجر ثوبا يساو  
عشرة عشرة تسببه فيبيعه بوزن السوق بعشرة فيصل اليه عشرة وحيث عليه البايح  
عشر اليه الجبل او ثمنه عشرة عشرة واما ثمنه عشرة عشرة فبقي ثوبا يساو عشرة عشرة  
عشر فياخذ له رايهم التي ارضه على انما من الثوب فيبيع عليه خمسة عشرة ففصل  
الكثير وقل **قال قري** يكون **للكسندر والرخ** الذي ربحه التاجر **عليه** اي على الكسندر والرخ  
الامر شي من ذلك لانه ما ضامن لما خسر نظرا الى قوله علي والفان بخمسة لوز لان  
الضمان لا يكون الا بغيره والما توكيد لشره اليه لانه في الجوز انما هو بالثمن  
وتمتد وهذا النوع من البيع يسمى غنمه لما فيه من الخلف يقال غنمه اي غنمه اي  
عين الميراث وهو قوله لانه زيادة وقيل لانها لا يبيع بالعين بالرخ وقيل في سائر ما يباع باقل  
عما يباع وقيل لما فيه من الاضرار بالدين العين وهو مكرهه لما فيه من الاضرار في غيره  
الاضرار مما وعده لشيء الا لنفسه وهذا النوع من مكرهه من غير ما اخترع على الربا فاك  
عليه الصلوة والادام اذا بايعت بالعين واستغتم اذ تبايعت بالعين والتمسك عليك عند ربح  
والمراد بزيادة الثمن في الزيادة **في كتاب** **رجل عاقاب** اي على رجل عاقاب له اي غلطان  
**عليه** اي على الرجل او على رجل عاقاب **في كتاب** **رجل عاقاب** اي على رجل عاقاب له اي غلطان  
وهو المكلف لغيره **في من المذبح** اي اقام ينفقه على الكسندر لانه على المطلوب العالم فيقول  
يشتد لانه كذا لا يبيع عليه في المستقبل القضا او في سبب كان وذلك لم يوجد والقضا  
على الغائب لا يجوز فلم يوجب شيئا **ولو كان** على اقام ينفقه عند القضا على رجل عاقاب له اي  
**رب كذا** من المالك **والله** اي الذي احضره الف **كسندر** اي عز زيد **بارة** عز زيد  
**قضي** به اي لبرهان الله **عليها** اي عز زيد وعلى الذي احضره واقام عليه اي انه قيل  
عنه فان قلت ان القضا على الغائب لا يجوز فكيف ينفقه ما هذا اذا كانت الكفالة  
بامره قلت اذا لم ينفقه على الغائب الا بالباينة على الغائب يجوز القضا على الغائب  
كأذا ادعى عبدان الحاضر اشتداه من مولاه الغائب ثم اعنته فانكر الحاضر اشتداه او الاعتناق  
كان خصما عن مولاه حتى اذا ثبت العبد اشتداه او العتق فعد على الغائب حتى اذا حضر ليس  
له ان يبيع عليه **ولو** من انه كسندر عنه **بلا امر** الغائب **قضي** على الكسندر فقط يعني لا يقضي  
على الغائب

عنه

على الغائب لان المذبح هذا ماله مطلق فامكن اثباته بخلاف ما تقدم **وكالتة** اي كالتة رجل  
للتشريع عايبا اي اذا باع له دارا **بالدرك** وهو من الثمن عند تحقق البيع **تسلم**  
للبيع واقرضه لانه لا ياتي له فيه حتى لو ادعى بعد ذلك ان الدار ملكه او ادعى فيها الشفعة لولا اجارة  
لا يسمع دعواه لان كذا ما اقر بان البايح ما ملك لها وقت فلا يسمع دعواه بعد ذلك **ومثله**  
اي شهادة الرجل المذبح كورن الصورة المذكرة بعينه كتابة شهادته **وهو** لا يكون تسليمه حتى  
اذا ادعاه لبعده لقبول دعواه لان الشهادة ليس فيها ما يدل على انه اقر البايح بالملك  
اذا البيع يوجد من غير الملك ولعله كتب الشهادة ليحفظ الواقعة او شرط في البيع  
حتى اذا اراد في مصلحته اجازة وليس فيها ما يدل على نفاذه الا اذا امره عند الحكم بالبيع  
وقضى بشهادته او لم يقض يكون تسليمه حتى لا يسمع دعواه بعد ذلك وقوله وختمه وقع  
في اعتبار عايدهم فانه كما نواحيقونه بعد كتابة اسم البايح على الصلح خوفا من التبر والتزوير  
والحكم لا يختلف بين ان يكون الصلح محسوبا او غير محسوب **ورحمت عن اخر حراجه**  
قيل المراد به الخراج الموقوف وهو الذي يجب في الزمة بان يوظف الامام كل سنة في مال  
على مال على ما يراه لخراج المقاسمة وهو الذي يعطيه الامام من ثلثة الارض الاعيرة واجب  
في الزمة وفي الغاية اما الخراج فغايب الغنم به لانه دين معصون حال العبد طالب  
به ويحسب قصار زمانه كسائر الدين بخلاف الضمان بالزكاة فانه لا يبيع في الاموال  
الغائبة واما طمعة الجحش والخراج بدل عن منفعة الحفظ فيكون دينا وليس الزكاة بدلا  
عن شيء اخر فلا يكون دينا **اور من** اي الخراج **او من نوايه** اي ذاب الارض وما  
ما يكون في كبحه احراس وكري الا انما المشتري والمال الموقوف لتجسس الجحش وهذا  
الاسري وقيل اراد به ما ليس بحق كالجبايات التي في زماننا نأخذها الظلمة بغير حق  
فان كان مراد الشيخ هو الاول جاز ان الكفالة بلا خلاف لانه واجب معصون وان كان مراد  
اشي في غنمه اختلاف الشيخ ففصل لا يجوزنا لكفالة له بها وهو قول صدر الاسلام ايضا  
وقيل يجوز وهو قول في الاسلام على كبره ويانها في المطالبة مثل سائر الدين  
لم يفرقها **من** **فتمت** والرواية التي هي اوفى منه ومن اصحاب الواحد من النوايه  
لانا القسمة من الغنم وقيل من النوايه يعني ان الغنم ما تكون رابعا  
والنوايه ليس براتب وانما يوظفه الامام عند الحاجة اذا لم يكن في بيت المال شيء

انهم

البحر



الکائنات خالق

المقصود



العبد **ل** اي ملكه **فمن** الكفيل **فمنه** اي قيمة العبد لانه كفيل ع. و اي العبد يسلم له امرقة  
العبد لان المدعي يدعي غضب العبد عليه من ذي اليه والكفالة بالاعيان المضمونة بكفيلها  
جائزة في حق الكفيل و العبد فان هلكت تجب عليه قيمتها خلاف ما اذا بقت  
الملك له باقرار ذي اليد او بكونه لان اقرار الاصيل ليس بحجة في حق الكفيل فلا  
يلزمه ما لم يقر به هو بنفسه **ولو ادعي شخص على عبد مالا** بان قال اخذ مني كذا  
بالغصب او استهلكه **وكذا** اي بنفس العبد **جل** فان العبد قبل التسليم الى المدعي  
**يري الكفيل** لان العبد له ربي فتوته و براته توجب براة الكفيل **ولو كفر عبد عن**  
**سيده بامر** ولم يكن على العبد دين صححت هذه الكفالة لان امر الولي بالتكفيل يقع  
اذا لم يكن عليه دين فاما اذا كان عليه دين مستغرق لا يجوز لانه يقتضي البطلان في الغرض  
كالا يجوز منه حينئذ ثم اذا صح هذا **فحق** العبد **فادعي** اي المالك الكفول به لم يرجع  
بغير الولي لانه لا يمتحن على الولي شيئا وقال زفر بن رافع اذا ادعي بعد الحرية وكانت  
الكفالة باثر تحقيق الموهب الرجوع **او كفل سيده** اي العبد **عنه** اي ع. العبد صور الكفالة  
كيف كانت ثم اذا صححت **وادعي** اي الولي ادعي المكفول به **لانه** اي بعد عتق  
العبد لا يرجع عليه ايضا عنه كحلفا فالزفر وقول **لم يرجع احد** من الولي العبد **على الامر**  
حوالي المسلمين جميعا ثم فايده كقالة الولي ع. عبده وجوب المطالبة باتفاق الدين من سيده  
الوالد فايده كقالة العبد ع. مولاه تعليقه برقبته **هذا كتاب** في بيان  
احكام **الحوالة** وهي لغة التحويل والنقل وشرعا هي اي الحوالة **نقل الدين من جهة** شخص  
**الذمة** شخص اخر واختلف المتأخرون اذ انا نوجب المرأة ع. الدين والمطالبة جميعا  
او ع. المطالبة دون الدين فقال بعضهم بوجوب البراة ع. المطالبة دون الدين وقال  
بعضهم عنها جميعا **وتقع الحوالة في الدين** انما تحويله ونقله من الدين **لا يقع في**  
**العيان** لان الدين وصف شرعي وهذا الفعل حكم شرعي يقال اثره في المطالبة واما  
العيان فحسي لا ينقل بالنقل الحكم بل بالنقل الحسي فان قلت ان من صفات  
في الذمة وهو عرض فكيف يقبل النقل قلت الاحكام الشرعية كما حكم الجواهر لان الشرع  
حكم ببقائها بعد الباسترة **وتقع برضى الحوالة** وهو الذي يقبل الحوالة لانه يلزمه الحوالة  
الا راوية ع. احمد **يرضي الحوالة عليه** وهو الذي يقبل الحوالة لانه يلزمه الحوالة



م. ۶۷

وذكر السفياني



امره فان قلت ما وجه ذكر هذا في كتاب الحوالة قلت اما هو لانه فانهم يتبعوا القدر  
فانه ذكره في كتاب الحوالة واما وجه ذكر القدر في كتاب الحوالة فانه لا يحال له ان يكون كالكتاب  
والحوالة وتلك الامور يدور اليها الكور في كتاب الحوالة فانه لا يحال له ان يكون كالكتاب  
الحوالة المتوقف على المستقر فيكون في معنى الحوالة **كتاب** في بيان احكام **القضا**  
وهو في اللغة الاتقان والاحكام وفي الشرع هو فصل الخصومات قاله كثر في الاول  
ان يقال هو قول ملزم يصدر عن واليه عامة **اهله** او اهل **القضا** **اهل الشريعة** فكلما  
من صلح تشاهدا صلح قاضيا ولا يلزم الا يجوز والاية الصبي الخون والعبد والايه والامر  
جوز وقيل لا يجوز **والفاسق** **اهل القضا** **اهل الشهادة** وقيل لا يصح قضا  
اصلا لانه لا يؤمن عليه لعنته وهو قول ائمة اهل البيت واختار الطحاوي ويبلغ ان يقع به  
حصول ما في هذا الزمان فلهذا كان لا ينبغي ان يفتي **الافاسق** اي ان الفاسق لا ينبغي ان يفتي  
لانه لا يؤمن عليه فليف بومن منه على غيره وفي خلاصة الفتاوى في اختلاف الروايات  
في تعليم الفاسق القضا والامع انه يصح التقليد ولا ينبغي بالفتوى ثم قال في الحسب  
ويستحق العمل عند عامة المشايخ الا بشرط في التقليد انه متى جاز ينبغي العمل وعنده من اذاع  
ينبغي ان لا يعلم يصير اماما مع الفسق ولا ينبغي بالفتوى بغير خلاف وروايات  
هشام قال محمد بن يوسف القاضي في كتاب القضا في الفاسق من على الرازي صاحب  
ابن يوسف بن عز الدين القاضي بنسبته ولا ينبغي للخليفة لعنته وروايات القاضي الحسن  
ابن زياد في قاض مكنت وهو يدل في فتوى بعد ذلك وارتضى وقد كان قضا بقضا  
قبل ان يفتى وبقضا با بعد ما فتى ابطال كل قضية قضى بها بعد ما فتى وانفذ  
القضا التي قضى بها قبل ان يفتى وقال ابو حنيفة لو ان قاضيا قضى بين الناس  
زمانا وانفذ قضايا كثيرة ثم علم انه فاسق مرتش لم يزل منه ولي قل ذلك ينبغي  
للقاضي الذي يتصون اليه ان يبطل كل قضية قضى بها ذلك القاضي **ولو كان**  
**القاضي عدلا ففسق** **باعتد الرشوة لا ينبغي** نظر الى ائمة الامم من الولاية  
وكذا لو فسق بعد الرشوة ايضا وانا حنف الرشوة بالذكر لانها معظم الامور التي  
توجب الفسق خصوصا بين القضاة وذكر الاسترغشي في فضله القاضي اذا  
ارتشى وحكم لا ينفذ قضاؤه فيما ارتشى وينفذ فيما لم يرتش وذكر الامام ابو جوب

البرزوي انه ينفذ فيما ارتشى ايضا وقال بعض مشايخنا ان قضاياه فيما ارتشى وفيما  
لم يرتش باطله وبالفعل الاول اخذ بنسب الامة الشرعسي وهو اختيار الخفاف وان ارتشى  
ولو لم يفتي او كان به او بعض اعوانه فان كان بامره ورضاه فهو ارتشى القاضي سواء يكون  
قضاؤه مردودا وان كان بغير علم القاضي فقد وكان على المرتشي رد ما قبضه من كتاب ادب  
القاضي لا يلهي محمد الناصح النسيابوي ان اخذ القاضي الرشوة وحكم للذي رشاه حتى ليس فيه  
ظلم كان هذا الحكم باطلا ولا يلزم لاحد ان ينفذ ذلك اقتضاها القضاة لانه قد سقطت  
عدالة المرتشي **ولكنه يستحق العمل** بطر القسوق وقيل ينبغي بالفتوى في الوقعات  
وبه قال ائمة اهل البيت في النواهي في النواهي ان الفاسق لا يصح قاضيا قال ابن عسك  
هو الاول وان العدالة شرط الاولوية وكذا الاجتهاد حتى لو وليه الجاهل مع وقال  
ابن في الجوز الا ان يكون عالما بما هو لا ناقلت يسير اليه كلام القدر في اهل  
الشهادة والاجتهاد من شرط صحة التولية ولكن الصحيح ان الاجتهاد ليس بشرط ولي  
العيون الاجتهاد من شرط الاجتهاد عند الطائفة وقال الفراء وابن عبيد بن ابي  
احمد هذا قبل استقراء المذهب لا بعده وفي قوله انه الفتنة اليه اليه ويصلح للمفتي  
من اجتمع فيه ثمانية اشياء الموثوق في عقله ودينه وعفافه وصلاحه وملكه ومعرفة  
بالدين والافتاء والتأويل وسبق من مضى قبله من القضاة **ولو اخذ القضا**  
**بالرشوة لا يفتي** **ولا يفتي** عقوده وفسوقه وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المرتشي  
والمرتشي وقيل المرتشي ايضا وهو الذي يفتي بها ولو اخذ الرشوة عليه ويبلغ ان  
يسير قضاة هذا الزمان او غيره ولا سيما قضاة مصر من تولي بالرشوة فاذا عوت عليه  
يدعي انه انما بذله صونا للمفسد وفوقه في ايدي الجهال والفساق واسد لا يخفى  
عليه شي **والفاسق يصح قضا** لانه يفتي عند خذرا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يفتي لانه  
من امور المسلمين وخبره غير مقبول في انه يفتي وهو الذي تختاره كثير من الناس  
وقال هدر الاسلام البرزوي في اصوله اجمع العلماء والعقلاء ان المفتي يجب ان يكون  
من اهل الاجتهاد فانه لا يفتي ان يفتي الناس اذ الم يكن من اهل الاجتهاد فانه يحتاج  
الي الاجتهاد والاحكام وان لم يكن من اهل الاجتهاد لا يلزم له ان يفتي الا بطريق الحكاية  
فيحكي ما يحفظ من اقوال الصالحين ولا يلزم له ان يفتي فيما لا يحكم يحفظ فيه قولان اول

ك







للقاضي بأقراره الثاني والمسالمة على أربع أوجه اما ان يعرف بانه سلم اليه بعد ما لم يفرغه او ينكر  
 التسليم فحكمها ما ذكرناه او يعرف بان العزل سلم اليه لم يفرغه فحكمها ما ذكرناه او ان الثاني  
 والرابع ان يعرف بان القاضي سلم اليه لم يقول لا ادري لمن هو فحكمها ما ذكرناه **وبقي القاضي في**  
**المسجد** وكذا السلطان يجلس للحكم في المسجد لانه عليه الصلوة والسلام كان فصل الحيات  
 في مختلفه والخلفاء الراشدون كانوا يجلسون للحكم في المساجد ولانه بعد من الاستبانه  
 على الغباء وبعض المتعصبين والبعد من التهمة في حق القاضي فكان اولي فعله هذا الخادم  
 اولي وقال ان في قوله الله جلوسه في المسجد او بعض في داره لان الحكم عبادته  
 فلا يختص بكان ولا يمنع احد من الدخول فيه فلا بأس ان يكون منزله في وسط البلد  
 رفعا بالناس ولا يجلس وحده لانه يورث التهمة الا اذا كان عالما بالقضاء وبعد  
 عنه الاعوان لانه اريب وقال العلماء في مختصره ولا ينبغي ان يقضي وهو عتيق  
 اويسير **وبعد القاضي عهده** لانها تستبانه فيجب تجنب عنها وعلى هذا كانت  
 الصحابة رضوان الله عليهم **الا ان كان لا يرد لها من قريبه** وهو ذوالرحم الحرم لاني  
 رد لها منهم قطعة ومن طرام **ومن جرت عادته بذلك** لعدم التهمة حتى لو كانت  
 لها خصومة او زاد على القادة يرد لها حينئذ لا حينئذ لاجل الصفا فيكون من الغل  
**وبعد ايضا دعوى خاصة** بعينه لا يحضرها وماواني لا يجزمها صاحبها الا لاجله وبقا كل  
 دعوى اخذت في غير العرس والثاني في خاصة ولم يفصل في الخاصة بين ان تكون من التوبة  
 او غيره وبين ما اذا حرت لعادة او لم تجز في الثاني وان كان بين القاضي وبين  
 المصنف قرابة بحسبه في الدعوى الخاصة قال كذا ذكره الحنفية بل اطلاق وذكر الطحاوي  
 ان علي بن ابي طالب لا يجب الدعوى للغير بل قول محمد بن علي في الغاية وقرق ما بين الدعوى  
 الخاصة والعامة قالوا ان كان خصمه غرا او شدة غرا او شدة في دعوى خاصة فان جاوز  
 العشرة في دعوى خاصة والحيث ان صاحب الدعوى ان كان حال لو علم انه لو اخذ الدعوى  
 لا يحضرها القاضي يمتنع ولا يجزم الدعوى في دعوى خاصة فلا يجزمها القاضي **وشمل**  
**الجنابة والرجوع للمريض** لان ذلك من حقوق المسلمين فلا يمنع عنها **ويسوي**  
**بينما** اي بين الخصمين **جلسا** اي بحيث الجلوس وسواء ذلك الكبير  
 والصغير والاب والابن والخلعة **سنة** وان في الشرف ومن هذا دليل على ان

الخاصة

على اللقائين ان يقضي على الملك الذي ولاه وهكذا فعل شيخ رضى الله عنه مع رجل رضى الله  
 عنه ومنه خصمه الواحد من الرعية وعلم رضى الله عنه ذات خليفه **ويسوي بينهما** ايها  
 من حيث الاقبال فلا يقبل على احد دون الاخر ولا يتقدم احد من العاين والاخر  
 عز اليبس لان فيه ترك التسوية **وليتق** اي ليتجنب القاضي **مسألة** **احدهما**  
 وهما ان يسار احدهما لان فيه التهمة **عن اشارته** احدهما **وعن تلقائيه** اي  
 جهة احدهما **وعن** اي يوسف رواية وان في وجهه لا بأس بتلقائيه **وعن**  
 اي ضيقه لحداهما **عن** **المنزاج** مطلقا معهما او مع غيرهما من مجلس الحكم ولا بأس في غيره  
 بدون الشار **وليتق** اي ايضا **التلقين** **الشاهد** لان فيه لعنة احد الخصمين والاحسنه  
 اربو يوسف في غير موضع التهمة **واذا ثبت الحق للمدعي امره** اي للمدعي عليه بدفع ما عليه  
 المدعي **فان** اي امسح فز وفع عليه **حبسه** القاضي **في السجن** اي في من المبيع  
**والقاضي** الذي استقرضه منه والحكم دين لرمه بدلا من مال حصل في يده **وفي** **المعمل**  
**وفي** **الشرع** **بالكفالة** وكذا رز لرمه بالعقد لانه بالابا ظهر مطلقه ثم ان الشيخ رحمه  
 لم يفصل بين ثبوت الحق بيمينه او باقراره وفصل بينهما في الهداية فقال اذا ثبت باليمين  
 بحسبه لظهور المظهر بانكاره وان ثبت باقراره لم يحل بحسبه لانه لم يعرف كونه  
 محملا في اول وهلة فلعلة طمع من الامهال فلم يستعجل لال فاذا امتنع بعد ذلك حجب  
 لظهور مطلقه **والصواب** ان لا يحبس فيها اذا اطلب المدعي ذلك حتى يباله فان اقر  
 ان له مالا امره بالذم فان اقر بحسبه لظهور مطلقه وان انكر المالك واقام المدعي يمينه  
 ان له مالا امره بالذم فان اقر بحسبه وان عجز عن اليمين ويدين ان له مالا وهو ينكر  
 كان القول كان القول قول المدعي **لا يحبس** القاضي **وعليه** اي في غير ما ذكر من الديون  
 مثل ارش الجنابات ودون النفقات وضمنان الاعناق **ان ادعي المدعي عليه**  
**الفقر** لانه تمسك بالاصل وهو انفق **الا ان ثبت غريمه** وهو المدعي **فغناه**  
 اي بان له مالا **فحبسه** اي فيمنع بحسبه لظهور المظهر وقد راى الحبس **فما راى**  
 اي القاضي فيحبسه حتى يثبت على طئه انه لو كان له مال لا يظهره ولم يصبر على  
 على مقاساته وذلك يختلف باختلاف الشخص والزمان والمكان والمال فلا يخفى  
 لتقديره وما جافيه من التقدير بشرط او ببلالة او بارية او خمسة او ستة او ثمانية

احد ما يقع



اتفاق وليس بتقدير عتقا وعند بعض المالكية في القليل لا يجلس اكثر من نصف شهر  
وفي الكثير اربعة اشهر فقط **باب الثاني** في اخرج المحبوس بعد ما حبسه قد رما  
بياه **فان يظهر له حال** بان قاصت بئنه على عساره **خلافه** اي اخرج من الحبس  
والاحتجاج فيه اللفظ الشهادة والعدل الواحد يكفي في هذا والاشان الحق وليفتيه  
ان يقول ان هذا حاله حال المحسن في تفتقه وكسوته وحاله صبيغة وقد اجبرنا  
حاله في السر والعلانية **والجمل** اي لم يعرف بئنه اي بين هذه المديون **وبين غمايه**  
اي لا يمنع من ملازمة عند ارجسفه وقال لا يمنع لانه سقط بئنه لانه تقي الى اليقين  
وبه حال روات في واحد رضى عنه منهم وله انه ينتظر الى زمان قدرته على الايقاع  
وذلك يمكن في كل ساعة فيلزم منه كمالا خفيه **ور** القاضي **البئنه على اقله قبل**  
**حبسه** لانه بئنه على البئنه فلا يقبل ما لم ينال في يده وهو الحبس وبعدة تقبل على سبيل  
الاحتياط للمعلل الجواب ومن محمد انما تقبل قبل الحبس وبه قال في واحد  
في رواية وبه كان يفتي الفقيه ابو بكر محمد بن الفضل ونصير من حي وعامة المشايخ  
على الاول **وبئنه ايسر احق** يعني اذا اقام المدعي البئنه على البار واقام المدعي  
عليه على اعتبار كانت بئنه ايسر او يكره لان اليسر عار من وابئنه للاباث  
**وابه القاضي حبس المبرر** لانه جزء الظلم فاذا انتقم من ايقاع الحق مع العدة عليه خلده  
في الحبس **وحسب رجل البئنه راحة** لانه ظالم بالامتناع عن الاتفاق بخلاف الحقيقة  
الاصيلة انما لا يسقط عن الزمان لا تحبس الرالد **في دين ولده** لان الرالد لا يسحق  
العقوبة بسب ولده **الا اذا ايج** اي ائتم من الاتفاق عليه اي على ولده فانه  
حينئذ حبس لانه بالمتنع قصدا على انه فحبس لدفع العتلات عنه لا يرى انه قد  
يقبله اذا شمر عليه اسف وكرهه دفعه الا بظلم ومكده لكم الاجداد والجدات  
وان علوا وكذا المولى لا يمس بدو عبده الماذون ان لم يكن عليه العبد من لانا  
حاله للمولى وان كان عليه **حبس حبس** ولا حبس العبد يد من المولى والمولى  
حبس بدو حكامه اذا لم يكن حبس بدل الكتاب وان كان من حبس لا حبس  
لوقوع العقوبة ثم فضع الحبس ان يكون في موضع ليس فيه قرينة ولا وطا والخط

صفحة حبس

ولا يخل احد به على عليه ليستأنس به ولا يخرج لمصلحة ولا الجماعة ولا الخ فرض والنجارة ولو  
اعطى كفيلا والحبس رفاق ولا الاعباء ليقتضيه عليه ويؤلف ولا يخرج لموت قريب الا اذا لم يجد  
من يغسله ويكفنه ويخرج حسنة لفرأته الولاد وفي رواية يخرج وان وجد من يحضره وان لم  
مرضاضاه فان كان له من خدمه لا يخرج والاخرى ولا يخرج الى العالج وان احتاج الى الخراج  
لا يمنع من دخول امرأته او جارية عليه ان كان في السجن موضع ستره لان قضاء شهوة الفرج  
كافتقار شهوة البطن وقيل يمنع لانه من فضول الجوارح ولا يمنع من دخول امرأته وجارية  
عليه ولكن لا يكون من المثلث طويلا والمال الذي حبس فيه غير مفقود حتى حبس في روم  
وما دونه ان ماله ظالم متعنت واسد ليل **باب** في بيان الحكم **كتاب القامح**  
**القاضي وغيره بئنه القاضي** الى القاضي **عنه** وهو اي قضاة ما روي عن  
علي رضي الله عنه اجازة لكل حاجة الناس اليه وهذا بالاجماع الا رواية عما كنت انه بئنه  
فيما ايضا وقول في غيره وهو رواية اخرى لا يسقط ما يشبهه كالمدين والاحتجاج  
والطلاق والشفعة والوكالة والوصية والوقاق والوراثه والعتل اذا كان موجبا  
للمال والسب من الحي والميت والغصب والامانة المحجوزة والمضاربة المحجوزة والالتزام  
المستقولة كالعبد والجارية وغير المستقولة كالعقار روي في ذلك من ابي محمد وعليه  
المتأخرون وهو انه يفتي به للضرورة وفي ظاهر الرواية لا يجوز في المستقولة الحاجة الى  
الاشارة اليها عند الدعوي والشهادة بخلاف العقار وغيرهما من الحقوق ومن ابي  
يوسف انه اجازة في العبد دون الامنة وغيرهما من المستقولات لعلية الا باق فيه **فان**  
**تمرد** اي التمرود **على حقه** حاضر **حتم بالشهادة** لوجود الحق والمضور المحض **كتب**  
**حكم** حتى لا يفتي بواقعة بعد طول الزمان ويكون الكتاب مذكرا لها ولا فلا يحتاج  
الي كتاب الحكم لانه قد تم حضور الخصم بنفسه او من يقوم مقامه **وهو** اي كتاب الحكم  
**المدين** **بجلا** اي المدين سجلا لانه سجله اي حكمه بالحكم **والا** واي لم يكن الخصم حاضرا **الحكم**  
لان الحكم على التائب لا يجوز ولو حكم به حاكم يري ذلك ثم نقل اليه فذهه بخلاف الكتاب  
الحكم حيث لا ينفذ حكمه مذهب لان الاول يحكم به فيلزمه والثاني ابد الحكم  
فلا يجوز له **كتب** القاضي **الشهادة** **الحكم** القاضي **المكتب** **اليه** اي اليه  
الشهادة **وهو الكتاب** **الحكم** وليس بسجل **وهو** **الشهادة** **في الحقيقة** لانه لم يحكم  
بالشهادة وانما نقلها اليه ليحكم بها ولهذا لم يكتب اليه براه وان خالف رايه راي الحاكم



خلاف السجل فانه ليس له ان يحلف وينقض حكمه لانه استحكم بالقضا **وقرأ القاضي الكتاب**  
 الشهادة عليهم اي على الشهود الذين شهدوا عليهم لانهم شهدوا عند الثاني فلا بد  
 من المرأة عليهم ليعرفون ما فيه اذ لا الشهادة بدون العلم **وتم الكتاب** عند اي عند  
 الشهود **وسلم الكتاب اليهم** كيلا يتوهم التغير ومن شئت اقبل ان يكون الكتاب عنوان  
 وهو ان يكتب فيه اسمه واسم ابيه وحيث واسم القاضي المكتوب اليه وابيه وحده حتى  
 لو اخل شي منها لا يقبل الكتاب ويكتب العنوان من داخل الكتاب حتى لو كان غلطاً  
 لم يقبل وقيل هذا من عرفهم امان عرفنا فالعنوان ان يكون على ظاهره فيقول به ويكتب فيه  
 اسم المدعي عليه واسم المدعي على وجهه يقع التميز به ويذكر الحق والشهود ان شاء الله تعالى  
**فادخل الكتاب الى المكتوب اليه على الحقيقة ولم يقبله** اي لم يقبل القاضي المكتوب  
 اليه هذا الكتاب **بلا خضم ولا شهود** لان هذا الكتاب للحكم به فلا يقبله الا بحضور  
 الخضم كالشهادة بخلاف القاضي اذ كانت حيث يسمع الشهادة ويكتبها والخضم لا يسمع  
 للنفذ لا الحكم كما بينا فان شهود او الشهود انه ايمان الكتاب الذي وصل اليه **كتاب**  
**لما انشا في سلكه ايتان** فيجلس حكمه **وقرأه عليهم غيباً** وحمته **فتح القاضي** المكتوب اليه  
**وقرأه على الخضم والزعمه** اي الخضم ما فيه اي في الكتاب هذا اذا ثبت عدم القم عنه بان  
 كان يعرفهم بالعدالة او وجد في الكتاب عدالتهم او سأل من يعرفهم من الثقات فزكوا او ما  
 قبل ظهور عدالتهم فلا يحكم به ولا يلزم الخضم لانه لا يكون حجة الا بعد ظهور عدم القم ومن  
 الخصاص انه لا يفتح الا بعد ظهور عدالتهم وكذا قالت الشهود لم يسلم ايتان او لم يقرأه  
 غيباً او لم يفتح غيباً لم يقرأ به وشرط في الخضم حضور الخضم لقول النبي بانه  
 كتاب فلان القبول الكتاب حتى لو قبله مع غيبه الخضم جائز والاشبه ان هذا قول  
 ابي يوسف فانه عند يقبله من غير بينه ومن يدعي ايتان اذا جاء به وحده وكذا  
 سئل عند الاثبات فقال اذا شهدوا انه كتابه ولم يشهدوا بالحتم وعنده قبله فسر  
 في ذلك لما ايتى بالقضا وليس الجرح كالمعاينة ولو وجد في الكتاب ما يخالف شهادتهم  
 ردهم ابد من مساقاة بين القاضي حتى يجوز كتابه واخضعوا فيها منهم من قال  
 مع معتبة بالشهادة مع الشهادة وهي مشقة ثلاثة ايام في ظاهره او يرد من اي  
 يوسف انه لو كان في مكان لو غدا لا (الشهادة) لا يقطع ان يثبت في اهل صحتها  
 ومن جرح الشهادة على الشهادة وان كان الاصل صحيحاً في المصرو وذكر الكوفي في

الكوفي في اختلاف العقول ان كتاب القاضي اي القاضي مقبول وان كان في مصر واحد فكانما  
 حروقه اعتبره بالتوكيد وفي ظاهره المصير العج وقرأه العقدة ويجوز كتاب القاضي الى القاضي  
 في المصيرين او من قاضي مصر الى قاضي رستاق ولا يجوز من قاضي رستاق الى قاضي مصر  
**ويطلع الكتاب موت القاضي** **الكاتب وعزله** يعني قبل وصوله الى القاضي الثاني او بعد  
 قد ان يقرأه عليهم لانه غير له الشهادة على الشهادة موت الاصل قبل اداء الفروع  
 الشهادة تبطل شهادة الفروع فلذا هذا وكذا اذا جرح الكاتب او ارتد او قذف  
 فحده او عجز وقال ابو يوسف لا تبطل على المكتوب اليه بغيره به وبه قالوا في ذلك  
 واحد في رواية ولومات القاضي الكاتب بعد ما قرأ الكتاب لا تبطل في ظاهره او روي  
 وحكم به المكتوب اليه وتجب عليه العقوبة بالمرأة فلا تبطل بالموت كالومات  
 الشهادة بعد اداء الشهادة قبل الحكم بها وفيه اختلاف زفر ويعقوب روي  
 انه لا يقضي به اذا مات قبل قضايه **وموت المكتوب اليه** بالجر اي يبطل موت القاضي  
 المكتوب اليه **الا اذا كتب القاضي الاول بعد اسمه** اي بعد اسم القاضي المكتوب اليه  
**والا كل من يعمل اليه من قضاء المسلمين** فينبذ الا يبطل موت القاضي المكتوب اليه  
 وقالت الثلاثة لا يبطل موت المكتوب اليه وان لم يقرأ اليه كل من يعمل اليه من قضاء  
 المسلمين وحكم القاضي الذي جاء بعده به وتلقا ان القاضي الكاتب اعتمد على  
 علم الاول وامانة والقضاة يتفاوتون في الامانة فصار نظير الانسان في الاموال  
 بخلاف ما اذا قال والى كل من يعمل اليه من قضاء المسلمين لانه اعتمد على الحلف فكان  
 مكتوباً اليهم بخلاف ما اذا قال ابتداء والى كل من يعمل اليه من قضاء المسلمين  
 حيث لا يجوز ان يحكم به احد لان اعلام ما في الكتاب والمكتوب اليه شرط وقام  
 الاعلام لا يحصل بل لا القدرة واذا عين ولحق حصل التعريف واجاز ابو يوسف  
 من غير تعيين احد من القضاة حتى ايتى بالقضا واستحسنه كثير من المتأخرين  
 ليسموا اعلام ولا يقبل القاضي رسالة قاضي آخر وان قامت عليه بينة لانه ينقل  
 عبارة ويجوز للقاضي المكتوب اليه ان يكتب كتاباً الى قاضي آخر اذا قدر حضور خضمه  
 عنده **وكذا المكتوب اليه** ثانياً ان يكتب الى اخيه بالاسم يفتاح **لا يبطل**  
**الكتاب موت الخضم** بالاجماع لان وارثه يقوم مقامه فينفذ عليه **وتنقض المرأة**



**في غير حد وقود** اي قصاص لان القضا يستغنى عن الشهادة وشهادتها جازية في غير الحدود  
 فكذلك يجوز قضاؤها في غير الحدود وعن ان فعل الجور ان يقول المرأة لعصو عقتلنا فلنا  
 هي من اهل الشهادة فصارت كالرجل وقال الامام الغصاني في شرح الجامع الكبير امر ائمة  
 القضا وقتت في الاموال مع لانها تصليها في بارئ المال فاصية ولو وقتت  
 بالحدود والقصاص وامضاء قاضي آخر يري حوزة نقد بالاجماع لان نفس القضا جازية  
 فيه فان شجرها كالجوز شهادة النسا مع رجل في الحدود والقصاص وقال الشيخ ابو الجاهل  
 النسيغ في شرح الجامع الكبير ولو قضي القاضي في الحدود وشهادته رجل وامرأتين فقد  
 قضاؤه وليس كغيره ابطاله لانه قضي في فصل مجتهد فيه وليس نفس القضا هنا  
 مختلفا فيه **ولا يستحق قاض** اي الجوز له الاستخلاف **الا ان يقول من** الخليفة اليه اي الي  
 القاضي **ذلك** اي الاستخلاف كالوكيل لا يملك الا بادن او تفويض ولو استخلف مع  
 ذلك قلم الخليفة فجازة القاضي جاز اذا كان المستخلف اهلا للقضا وان كان  
 رقبيا او خيرا وان قذف او كافر لم يجر وكذا اذا قضي خضرة القاضي جاز ولو  
 قضي فوض اليه الامام ان يستخلف بان قال له ولي من شئت له ان يولي من شئت  
 فيصير نائبا عن الامام في التولية حتى لا يملك عز له كالوكيل اذا اذن له الموكل  
 بالتوكيد فوكلا صاروكيلا عن الموكل حتى لا يملك التوكيد عز له ولا ينعزل بغيره لان  
 يموت الموكل بخلاف الوصي حيث يملك الا ايضا اي غيره وملك التوكيد والعزل  
 في حياته ولو قضي اليه الامام العزل بان قال استبدل من شئت كان له العزل  
 لانه ملكه بالتفويض **بخلاف النامور** **ما جرح** حيث يجوز ان يستخلف لكونها  
 على شرف القوات ثم اذا احدث قبل ان يشترع في الجرح لم يجر له ان يستخلف  
 الا ان شهد الخطبة لانها شرط فيها فلا تنقصد وناولان كان شرع فيها جاز  
 ان يستخلف من ائمة الخطبة **واذا رفع اليه** اي الي القاضي **حكم قاض اخر امضاء**  
 اي امضى القاضي الاخر حكم القاضي الاول **ان لم يخالف الكتاب** مثل متروك  
 والى امضى القضا **والاجماع** الذي ليس فيه خلاف يستند اليه دليل شرعي مثل  
 القضا يجوز ككاح الجدة لانه لا مزنية لاحد الاجتهاد من على الاخر وقد خرج  
 الاول بانصال القضا به فلا ينقض ما هو دونه وفي الجامع الصغير وما اختلف

والى امضى القضا  
 والى امضى القضا  
 والى امضى القضا

وما اختلف فيه القضا فقتني به القاضي ثم جافاض اخر يري غير ذلك امضاء وقالوا  
 ان يكون عالميا باخلاف القضا لو قضي في فصل مجتهد فيه وهو الاجماع لا يجوز قضاؤه وعند  
 عامتهم ولا يعضه الثاني ذكره في الحيط وقال ستمس الاية هذه هو ظاهر المذهب  
 وفي القاية وتعليقه خلاف الاجماع ما اذا قضي بجواز بيع ام الولد كان للقاضي الثاني  
 ان ينقضه كذا ذكره الحطاف لانه مخالف للاجماع الثاني بعين وذكر الشيخ  
 ابو بكر الرازي ان هذا مذهب محمد بن ميمون فاما مذهب ابي حنيفة وابي يوسف  
 لم يملكوا في جواز خضرة ولا يفسخ كذا ذكره الامام الناصح قال ستمس الاية الثانية  
 وهذا المسئلة يقتضي علان الاجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم ام لا فوجد  
 محمد بن رافع وعند ابي حنيفة وابي يوسف لا يرفع وفي القوم ان محمد بن الحسن  
 روي عنهم جميعا ان القاضي اذا قضي بيع ام الولد لم يجر وفي النوازل عز ابي يوسف  
 انه لا ينفذ القضا **وبناء القضا شهادة الزور والعنف** **والفسوق** كالتكلم في  
 والطلاق والبيع والشرا والاقالة والرد بالحب والسب واللبه والهدنة روا  
**ظاهر** اي من حيث الظاهر بين الناس مثل ثبوت العكس والنفقة والضم وغير  
 ذلك **وباطنا** اي من حيث الباطن يعني بينه وبين الله تعالى مثل ثبوت الملك  
 والحمل عند ابي حنيفة والاصل فيه ان كل شيء قضي به القاضي في الظاهر  
 بالتحريم فهو باطن كذا ذكره عند وكذا اذا قضي بالطلاق وعند مالك لا ينفذ  
 الاظهار لان شهادة الزور حجة ظاهرها لا باطنها وبه قالت الثلاثة ورفرو له  
 قول علي رضي الله عنه لتلك المرأة شاهداك زوجاتك ولان القضا القطعي  
 المنازعة بينهما وقد عهدنا بنفوة مثل ذلك في الشرع الا يري ان التفرق بالطلاق  
 ينفذ باطنا واحدا كاذب يتيقن وصورا لا يملك العقوبة كونه من اذا اراد  
 على امرائه تكا وهي محجدة واقام عليها شأها في زور وقضي القاضي بالسكاح  
 بينهما محل الزوج وطهرها وحل للمرة العكس منه عند مالك وعند مالك لا يجل له ذلك وكذا  
 اذا ادعت نكاحا على رجل وهو محجدة ومما اذا قضي بالبيع بشهادة الزور وهو محجدة  
 وهدى احداهما ان تكون الدعوى من جانب المشتري بان ادعى على غيره انك بيعت

قفا  
 قفا  
 قفا

قفا  
 قفا  
 قفا



من المار به والاخر ان يكون من جانب الباع بان قال انك اشتريت هذه الحاربه مني فانه قيل  
 المشتري وطهرها في الوحدان وكذا كنت في القسوة ثم اذا ادعى احد المتحاذين في حق العقد  
 واقام عليه الزور وفسخ القاضى محل الباع وطهر الحاربه ومنها اذا ادعت على زوجها انه  
 طلقها ثلاثا واقامت عليه زور وفسخ القاضى بالفسخ ورجعت بزور اخر جدد  
 انقضت العدة على الزوج الوطى كما هو او باطنها لا ينقض باطنها مدة الزور بالاجماع  
**في الاملاية المسئلة** اي المطلقة وهي التي لم يذكر سببها سببا لان في اسباب الملك  
 زواها وليس تعينه البعض اولى من البعض واشبات الملك مطلقة بغیر سبب ليس في حق  
 البعض فتعين الاتفاق خلاف ما اذا ادعى سببا محينا كالسبب والشغل والافارة والطلاق  
 وخونها **والا يفتقر القاضي على غايب** وكانت اثلاثه حوار الحكم عليه لانه عليه الصلوة  
 والسلام قضى لئلا امره ان يسفيان بالنفقة وابوسفیان غايب فقال لها خذي  
 من مال ابي سفيان ما يكفيك وولدك ولتأقوله عليه الصلوة والسلام لم يرد من امره  
 لا تقضي للحد للمضمان حتى تسلم كلام الاخر فانك اذا سمعت كلام الاخر علمت كلف  
 تفقيه رواء احمد وابوداود والترمذي معناه ولان القضا قطع المنازعة والامانة  
 منالعدم الا انكار ولا يفيج ولا جهة لهم من حديث همد لانه لم يكن قضا وانما كان قويا  
 لو اعانة لما على احد حاله الا ترى انها لم تدعي الزوجية ولم تقع البينة وتحمّل ان  
 اباسفيان كان حاضرا في غير ذلك المجلس **الا ان يحضر من يوم مقام** اي مقام  
 الغايب **كالوكيل** بانابته **والوصي** بانابته الشئ يعني مزرعة القاضى فيجند  
 يجوز الحكم على الغايب لانه انما يقولان مقامه فكم انه حاضروا الحكم عليه وتفيد الوصي  
 بانابته الشئ اخر انما من المسح من جهة القاضى فان فيه اختلاف الروايات كذا نقله  
 صاحب المصنوع عن الحبيب والذبيذ ونفسه المسح ان ينصب القاضى وكيله الغايب  
 يسمى الخصومة عليه وكذلك لو حضر رجل غيره عند القاضى ليسيخص الخصومة عليه القاضى  
 يعلم انه مسح لخصم القاضى ليسيخص الخصومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن خصم في  
 ن بينة ولا يخفى في الحكم بعد ما بحث امناه الى داره ونودي على باب داره **او يكون**  
**ما يدعى به على الغايب** سببا لما يدعى به على الحاضر فيخلفه يجوز الحكم على الغايب ايضا  
 وهو ان كان احدا ان يكون ما يدعى به على الحاضر والغايب سببا واحدا **كل ادعي**

**عينا مثلا** ارا **في غير** وانكر الغير راد في انما ملكه واقام المدعي البينة **انه اشتراه من**  
**فلان الغايب** تقبل بينة وبنت الحكم على الغايب والحاضر حتى اذا حضر الغايب لزمه والشيخ  
 اياعادة البينة وكذا اذا ادعى في دار في يد غيره شفعة بان ذاليد اشترى اهلان فلان وقال  
 ذواليد الدار وادري لم اشترها من احد فقام المدعي بينة انه اشترى اهلان فلان الغايب  
 تقبل بينة وبنت الحكم على الحاضر والغايب وكذا اذا ادعى على شخص ذين على انه قيل  
 عن الغايب بامر فافر الى امره بالكلية وانكر الدين فقام المدعي البينة ان له على الغايب  
 امره ولم تقبل بينة وبنت على الغايب الحاضر الحكم والزوج اشان ان يكون ما يدعى به عليه  
 شيان على ان يدعي القاضى انه عبد فلان فيجب عليه ان يعون فقام المقدم وفالبينة ان  
 مولاه الغايب قد اعتقه فيجب عليه ان يكون سوطا او قال المسموع عليه ان له عبدان  
 واقام المدعي البينة ان مولاهما اعتقهما وهو عليهما فان بينة تقبل وبنت العتق على  
 الغايب لان الحقان كشيء واحد اذا انبعت احدهما عز الاخر لان وراية الشهادة لا  
 تنفك عن الآخر وحده لا ينفك عن الآخر اذا كان ما يدعى به على الغايب شرط لا يدعيه  
 على الحاضر فظهر فان كان الغايب يتضرر بالشرط لم تقبل بينة على الحاضر والغايب  
 شك ان يقول المرأة تزوجها انك علفت طلاقه بطلاق فلان الغايب زوجته ثلاثا  
 واقامت بينة ان فلانا طلق زوجته ثلاثا لم تقبل بينة بغيرها لانه يتضرر بذلك  
 وان كان لا يتضرر تقبل بان قال علفت طلاقه بدخول فلان الغايب الدار واقامت  
 بينة انه دخل الدار تقبل لانه لا ضرر عليه **وبقرض القاضى مال اليتيم** لانه يقرض على اخلاصه  
**ويكتب الصك** بالقرض يحفظه لانه كثيرة اشتغاله فيا ان ينساه **لا يقرض او**  
**والاب** مال اليتيم لانها لا بعد ان على اخلاصه فيضمان بالافاض قال الشيخ  
 الاية في الآب روايتان اظهرها انه ليس له ان يقرض ومما يقرض لنفسه فقيل له ذلك  
 ومن الحسن ان يقرض نفسه له ذلك هذا **باب** في بيان احكام الحكم وهو مصدر  
 من حكم بالشيء نداء وجعله حكما بغضتين **حكما** اي حكم الاثنان **رجلا** يعني جملة  
 حكم **الحكم** اي الحكم بينهما **بينه او اقرار** من المدعي عليه **او كوله** عا باليمين  
**في غير حد** وقدر اي قصاص **ودية على العاقلة** مع حكم **لوسم الحكم** بقتل الكاذب  
 ونحوها ان يكون **قاصيا** لانه بمنزلة القاصي فيا بينهما فيشترط عليه ما يشترط على القاصي

سوطا



حتى لو كان كافرا او عبدا او محمدا وان قد ف او صبا لا يجوز ان يحكموا فاستأوا امرأته جازية  
كأن القضاء وكذا الكافر في حق الكافر لانه اهل للشهادة في حقته وكذا يجوز تقليده ليحكم بين الخصام  
اصل الذمة وانما قال من غير حد وفود ودية على القاتل لان الحكم ما يميزه الصلح بينهما  
ولم يميز لهما ولا يميز عليهما ولهم الا يملكان اباحته وكذا الاولانية لهما على العاقلة ولا ينفذ  
حكم من حكمه على عاقلة ولا على القاتل لعدم التزام على العاقلة حكمه واجاز في الحرج  
الحكيم في القضاء لانه من حقوق العباد وقال ابو بكر الرازي في القضاء ينبغي ان يجوز  
لان ولي القتل من المقتول لو استوفى القضاء من غير ان يرفع اليه السلطان جاز كذلك  
اذا حكم فيه لانه من حقوق بني آدم وقال الشمس الائمة في شرح ادب القاضي من اهل بيتان  
قال يجوز الحكم في القضاء وحد القذف لان الاستيفاء اليهما **ولهم من الحكمين**  
يستند به الكاف وكسره وان **خرج قبل حكم** اي قبل حكم الحكم لانه مقلد من جهة مكان لهما  
في الحكم بينهما **فان حكم** الحكم بينهما **انما** اي الحكمين لان حكمه صدر عن ولاية  
في القاضي اذا حكم لزم ثم بالعرف لا بطل حكمه نكذ هذا **واذا رفع حكمه الى القاضي**  
**امضى القاضي حكمه** يعني نفذه **ان وافق مذهبه** لانه لا فائدة في نقضه ثم قلادة هذا  
ان لا يكون لقاضي آخر في خلافه نقضه اذا رفع اليه **والا** اي وان اوافق  
لان حكمه لا يلزم لعدم الحكمين من جهة خلاف ما اذا رفع اليه حكمه حكمه حيث  
ان خالف مذهبه الا ان خالف القضاة او السنة او الاصل على ما هو قال في  
ابن ابي ليلى او غير ذلك المولى من جهة الامام حتى لا يكون لاحد ان ينقض حكمه بالمرئى الف ليلة  
الشرعي ولو اخبر هذا الحكم بما قرأه احد الخصمين او بعدالة الشهود وما على حالها لا يقبل  
قوله لان الولاية قاضية وان اخبر بالحكم لا يقبل لانقضاء الولاية **وبطل حكمه** اي حكم الحكم  
**لا يوجب وولده وزوجته للممة** **حكم القاضي** لولا **خلاف حكمه** اي حكم الحكمين **عليه**  
اي على ابويه وولده وزوجته لعدم الممة حكم القاضي على هؤلاء **مسائل شتى**  
اي شتى وهو جمع شقبت وهو المنفرد وهو منافع قوم على الوصية للمساكين فاذا قلقت  
حاي القوم شتى يكون نصبا على الحال اي متوقفا **لا ينفذ** اي لا يدين وتدين  
من باب ضرب بعزب واصل ينفذ في تهنئت النوا لو قومها بين ابي والاسرة كما  
بعد اصله يؤخذ **دوسفل** اي صاحب سفلى **في** اي في السفل صورة ان يكون

هذا الحكم من فوائده ان لا يكون للقاضي غيره في خلافه نقضه اذا رفع اليه والى وان اوافق  
لان حكمه لا يلزم لعدم الحكمين من جهة خلاف ما اذا رفع اليه حكمه حكمه حيث  
ان خالف مذهبه الا ان خالف القضاة او السنة او الاصل على ما هو قال في  
ابن ابي ليلى او غير ذلك المولى من جهة الامام حتى لا يكون لاحد ان ينقض حكمه بالمرئى الف ليلة  
الشرعي ولو اخبر هذا الحكم بما قرأه احد الخصمين او بعدالة الشهود وما على حالها لا يقبل  
قوله لان الولاية قاضية وان اخبر بالحكم لا يقبل لانقضاء الولاية وبطل حكمه اي حكم الحكمين  
عليه اي على ابويه وولده وزوجته لعدم الممة حكم القاضي على هؤلاء مسائل شتى  
اي شتى وهو جمع شقبت وهو المنفرد وهو منافع قوم على الوصية للمساكين فاذا قلقت  
حاي القوم شتى يكون نصبا على الحال اي متوقفا لا ينفذ اي لا يدين وتدين  
من باب ضرب بعزب واصل ينفذ في تهنئت النوا لو قومها بين ابي والاسرة كما  
بعد اصله يؤخذ دوسفل اي صاحب سفلى في اي في السفل صورة ان يكون

ان يكون بيت وفوقه طبقه كل واحد رجل وليس لصاحب السفلى وهو البيت الختاف  
ان يبقى فيه وتدا **الاعتق** بضم الكاف وسنديد الواو والى الطائفة وفي الروان  
بفتح الكاف وهي الروان **بلا في** اي صاحب العلو وهو الطبقة عند ابن خنيفة  
وكلا يصنع فيه لا يغير بالعلو على هذا الخلاف اذا اراد صاحب العلوان يبنى على العلو  
شيئا يبنى او يضع عليه جدران او حداثا كمن يبايعه على ما عليه عنهما تفسير لقول ابن خنيفة  
على معناه لا يمنع الا في ضرر مثل ما قاله الا ونبيل فيه خلاف خنيفة وهو ان الاصل عند  
الاباحه لانه ينفذ في ملكه والحكمة عارض وهو بالضرر لغرضه وعند الاصل هو  
الحظر لانه تصرف في محل يعلق به حق الغير كالرهن والعلوان المستأجرة ولو اقدم  
السفل من غير صنع صاحبه لا يجرى على البناء لعدم التقدي ولكن لصاحب العلوان  
يلبى السفلى ان كان ويلبى عليه علوه ثم يرجع بغيره ابنا عليه وينبغي من السفلى  
فيه حتى يدفع اليه في هذه يوم البناء لانه مضطرب ذلك خلاف الدار المستأجرة  
اذا انقضت فبناها احد ما بعد اذن صاحبه حيث لا يرجع لانه مسترع او ولو لم يجر  
مضطر لانه يمكن ان يفسد عرقها ويلبى في نفسه وصاحب العلوان ليس كذلك  
حتى لو كانت الدار صغيرة بحيث لا يمكن الانتفاع بنفسه بعد القسمة كان  
له ان يرجع **وعلى هذا** لو اقدم بعض الدار او بعض الحمام فاصلى لحد الشريك  
له ان يرجع لانه مضطرب اذا لا يملك قسمة بعضه ولو اقدم كله فغير المقصود الذي  
ذكرناه ولو اقدم صاحب السفلى سفله بنفسه تجبر على اعادته لتعدي به محل يعلق  
به حق الغير كالرهن فيجوز الصد المرمون **زايغة** اي سكة زايغة من زايغت الشمس  
اذا ماتت وتسمى المحلة والسكنة زايغة ليلها من طرف الطريق وفي المذهب  
ديوان الادب ان الزايغة الطريق الذي جاد عن الطريق الاعظم وقوله **مستطيلة**  
صفتها اي طوليه من استطال تخفف طال **تشعب** اي شجرع **عربا** اي عرب الزايغة  
**المستطيلة** **شعبا** يعني مثل الزايغة زايغة اخرى طوليه ولكنه **مستطيلة** اي موضع  
اخر ولله طريق غير طريق الزايغة المستطيلة **لا يفتح اهل الزايغة الا ولى**  
اي في الزايغة المستطيلة وبه كذا الصنيع باعتبار الملك **بابا** اي السكة الاخرى التي لها  
يقصد الى امور ولا حول في الدخول فيها لكونها غير نافذة وانما ذلك للصل على







حقه مع غيره خلاف ما اذا قرأه قبض الجهاد او حقه او التمس او استوفى حيث البصير  
 في دعوان الزبوف لانه تناقض وان يوفى ما زيفه بيت المال والبنهاج ما برده  
 بيت المال والسوقه ما يغلب عليه الغش وقيل الزبوف هي المشوشة والبنهاج  
 التي تعرب في غير دار السلطان والسوقه صغر موه وعن الكرخي السوقه ما كان عليه  
 الصغر والخاس هو الغالب **ون قال لا فرق بين التمس والتمس** درهم **فرد** المخرم بان  
 قال ما يملك سبي او قال بلم يملك او قل ان **تصدق** بان قال بلم كان لي عليه  
 في مكانه او بعده **فلا يملك** اي على المخرم لان المخرم الاول وقد ارادته برد المخرم  
 والثاني دعوى فلا بد من الحج او تصدق بخم **ومن ادعى على الاخر ما لا يقال**  
 الاخر وهو المدعي عليه **اكان** **لست** **عليه** **سبي** **فقط** **فمن المدعي** اي اقام بینه  
**عليه الف** اي على ان له عليه الحق درهم وهو اي والحال ان المدعي عليه **سبي** اي  
 اي بینه على **العضا** **او** **عليه** **الابرا** **اي** **عليه** **انه ابراه** **قبل** **برهان** **المدعي** عليه  
 اي بینه وقال زفر رحمه الله لا يقبل ان العضو والابر يكون بعد الوجوب  
 وقد انكره فيكون مناقضا ولنا ان التوفيق على لان غير الحق قد يقضي ويرامنه  
 بقا الحق بياطل وقد يعالج على سبي فيثبت ظاهرا ثم يقتضي **ولو زاد** **كلية**  
**ولا اعقل** **مرا** **ذكر** **بان** **قال** **ما** **لك** **على** **شيء** **فقط** **ولا** **الفرق** **لست** **لا** **يقبل** **بینه**  
 المدعي عليه على العضو او الابر المقدر التوفيق بين قوله لانه لا يكون بين استثنى  
 معامله في دفع واحد وقضا واقضا بلا موقوفه احدهما صاحبه وذكر القدر  
 انه يقبل ايضا لان المحجب من ارجال والحذر قد يودي بالشفق على ما ينامر  
 بعض وكلايه بارضا به بالرفع اليه ولا يرفع فاعلم التوفيق بهذا الطريق وفي  
 النهاية فعلم هذا لو كان المدعي عليه من سويل الاعمال بنفسه لا يقبل بینه وفي  
 الكافي يقبل بینه على الابر ان هذا العقل بانها في ارباب وقيلوا فمن  
 قال لا دفع ثم قال دفعت اليه لا يقبل قوله لستنا قضى الا اذا ادعى او اكره  
 بذلك فتقبل بینه لانا تناقض لا يرفع صحه الامر **ومن ادعى على اخيه بانه منه**  
**فقال** **الاخر** **ما** **حكمت** **فقط** **فمن المدعي** اي اقام بینه على الشر منه **فرد**

صو  
 ١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠

**فوجد** **المدعي** **المسري** **بها** **اي** **بالجارية** **عيا** **واراد** **وهما** **عليه** **فرد** **من البائع** **انه** **اي** **المسري** **ري**  
 اليه **من الغيب** **بها** **لم** **يقبل** **بینه** **البائع** **لان** **اشترط** **البراءة** **تغير** **العقد** **مع** **اقتضا** **وصف**  
 السلامة لغيره فبقتضي وجود العقد اذا الصفة بدون الموصوف لا تصور وقد انكره  
 فيكون مناقضا ومن ابن يوسف بانهما يقبل لان التوفيق محكم بان لم يسمها هو وانما  
 باعه منه وكيله واره من الغيب فيكون صادقا بذكره **ويطال** **الحكم** **بانه** **هذا**  
 نصف بيت من ابيات المظنومه وتمايه وانما اخره لا الجملة اي يطال الحكم الشرا  
 والامر اراد التمس في اخره ان شاء الله حتى يطل الشرا والامر بذكره ولا يكره  
 سبي لان الاستقنا بطل ولو كنت في اخر العاك من قام بهذا التي في قوله ان سبي الله  
 او كنت فادرك فلانا من ذكره فنعلم ان حاسه بطل الصبات كله عند ارجحيه  
 حتى الاخر او الشرا وقال لا يقضى اليه ما عليه وهو الاخر فيبطل به ضمان التمس  
 والتوكيد ويقتضي له حال اذا الاصل في الجملة الاستقلال والصك يكتب للاستقنا في  
 فلا يقضى اليه الحكم كان بطلا لانه فيكون صدق اقصد فينصرف اليه ما عليه ضرورة وله ان الحكم  
 كسبه واحد حكم العطف فينصرف اليه الحكم كان في الكلمات المعطوفة بعضها على بعض  
 مثل قوله عبده و امراته طالق وعلى المشي ابرهيت اسم الله وان مات **في**  
**فقال** **زوجته** **اسلمت** **بعد** **موت** **وقالت** **الورثة** **لا** **بل** **اسلمت** **قبل** **موت** **فالموت**  
**ام** **اي** **لورثه** **وقال** **زفر** **رحم** **العول** **لها** **لان** **الاسلام** **حادث** **والاصولية** **ان** **يفتاف**  
**الاقر** **او** **قائه** **وهو** **بعد** **الموت** **فتضاف** **اليه** **فكن** **سبب** **الحرمان** **ثابت** **في** **الحال**  
**فيثبت** **فيما** **مضى** **حكم** **الادال** **كان** **في** **حرمان** **ما** **الطاحونه** **وان** **قال** **المدعي** **بفتح** **الدال** **هذا**  
**ابن** **مودي** **بفتح** **الدال** **للورثه** **اي** **لو** **غير** **هذا** **لا** **يرفع** **اي** **المدعي** **بفتح** **الدال** **هذا**  
**اي** **الى** **الابن** **او** **اراد** **بان** **ما** **في** **يده** **ملك** **الورثه** **حلف** **في** **الحلف** **فصار** **كالواقر**  
**انه** **ملك** **المورث** **وهو** **ما** **صالة** **خلاف** **ما** **اذا** **اقر** **رجل** **انه** **وكيل** **المودع** **بالعقب** **او** **انه** **اشترط**  
**منه** **حيث** **لا** **يؤمر** **بالدفع** **اليه** **لان** **فيه** **ابطال** **لحق** **المودع** **في** **الحال** **بان** **التماع** **بيده** **لان** **يد** **المودع**  
**كيد** **المودع** **الحالك** **فلا** **يقبل** **اقراره** **عليه** **وكذلك** **بعد** **موت** **خلاف** **المدعي** **اذا** **اقر** **انه** **وكيل**  
**الطالب** **ببعض** **دنه** **حيث** **يؤمر** **بالدفع** **اليه** **لانه** **اقرار** **خلاف** **حقه** **واختلف** **في** **اللقطة**  
**اذا** **اقر** **للنقطه** **انما** **اقتل** **على** **يوم** **بانه** **في** **اليه** **وان** **قال** **مودع** **ما** **لمت** **لاخر** **اي** **رجل**











ارج نسوة لان الشهادة المطلقة بشهادة رجلين والثاني من غير الشهادة وعند مالك واحد روي  
في رواية بسطر ثمان لان الواحدة في هذا الباب كما جعل في البعد كما قال ابن  
ابي ليبر قلنا ان هذا خير ليس بشهادة واحدة ولهذا لا يشترط لقطعة الشهادة وحدها واحدة في البيانات  
مقبولة واما ما روي في ان شرط الا لا يصح لا تقبل في حق الاربع عند ابن حنبل لانه ما يطع عليه ارجال  
وتقبل في حق الصلاة عليه وعندنا لا تقبل في الولاية شهادة رجل واحد انها لم تختلف  
فيها قال لا تعدت النظر قال بعضهم تقبل كان الزنا وشرط **اخيما** اي غير الحدود والقصاص  
وما يطع عليه ارجال **رجلان وامرأتان** سواء كان الحق ما لا يؤثر في الحكم والطلاق  
والعتاق والوكالة والوصاية وفي ذلك ما ليس يقال وقال ابن حنبل لا تقبل شهادة الفاسق  
مع ارجال الا في الاموال وتوابعها كالاجل وشرط الخيار لان الاصل عدم قبول شهادة الفاسق  
العقل وقصور الولاية واختلال الضبط لكن في الاموال ضرورة باعتبار كثرة وجوده وقلة  
خطره فيقتصر عليها وبه قال مالك واحمد بن حنبل وروى عن علي بن ابي حمزة عن ابي جابر  
شهادة الفاسق ارجال في الكفا والغرقة والاصل قبول شهادة اثنين لو جردوا بيلتني عليه  
اي عليه الشهادة واما في الضبط والاداء ما يعبر عن اثنين من قلة الضبط لا يجوز في  
الاخرى ارجال **بشرط لكل** اي لكل وجه من ارباع مرات على ما مر **بشرط**  
**الشهادة** حتى تقبل حتى لو قال الشاهد اعلم او اتفق لا تقبل شهادة واحدة لان النصوص لا تفي  
بلفظ الشهادة فلا يقوم غير ما يقام بها من زيادة توكيد لانها من الفاظ اليقين  
فيكون معناه اليقين ملاحظا فيها والواجب ان لا يشترط لفظ الشهادة في شهادة الفاسق  
فيما لا يطع عليه ارجال ويحمله من باب الاخبار لان باب الشهادة والصحيح هو الاول  
لان من باب الشهادة **بشرط لكل ايضا** **العدالة** لانها في المعينة المصدق قال ابن حنبل  
واحمد واذوي عدل حكم وقال انا في من يرضون من الشهادة والعدل هو الذي في ربه وشرط  
زوم العمل بالشهادة لا يشترط اهلها الشهادة اذ الفاسق اهل الولاية القضاة والخطبة  
فيكون اهل الشهادة الا ان الفاسق فسقة او عيب التوقف في خبره له كونه وعين ابن حنبل  
انه اذا كان وجهها في الناس فامروا بقبول شهادته **وبال** على صيغة الجمع لا ييسر  
القاضي **من الشهود** اي في **د** في **علائقه** في سائر الحقوق عند ما وقال ابو حنيفة  
يقتصر على ما مر عندنا في المسمول والابال عن السامع حتى يلحق الخصم فيه فان طعن فيه سأل عنه

جبلان

سأل عنه سألوا في الاموال والحدود والقصاص فانه ليسا في السر والعلانية وان لم يطعن الخصم  
لقوله عليه الصلوة والسلام المسلمون عدول بعضهم على بعض الا الحدود في العتق ومثل ذلك  
عن عمر بن الخطاب عنه ولما ان القضاة يبتغي على الحق ولا يقع الحق بالشهادة العتق والحدود وقيل ان  
اختلاف زمان لا يبرهان فان عمر الامام كان من العصر المشرود ولما بالعدالة سر او علانية وعمر  
في القرن الرابع بعد ما اخبر احوال الناس وظهرت الخيانات والكذب والفتوى بالسوء قبلها  
وهو قول ابن حنبل واحد وثمة مالك لا يبال في ما كان مشهورا بالعدالة ثم التعديل في السر  
ان بحث المستوفى في الرقعة ونسبته وحليته وسجده ان يبيد فيه وحليته وسجده  
ان كان سوتيا فيسأل عنه جيرانه واصدقائه فاذا عرفهم فمن عرفه بالعدالة يكتب تحت اسمه  
في كتابنا في ان عدل جيرانه الشهادة ومن عرفه بالفسق يكتب ولا يكتب لغيره  
عز الشك ويقول اعلم الا اذا عدل غيره وخاف ان يحكم القاضي بشهادته فيجند  
بصره به ومن لم يعرف حاله يكتب تحت اسمه انه مستور ويرد التعديل المستورة سرا  
كيلا يظهر فيؤدي ولا ينفذ في التعديل في العلانية من اياهم بين اشرافهم والمعدل يكتب  
شبهة تعدل غيره عن القاضي لاحتمال ان يكون في قبيلته من موافقه في الاسم وقد كانت  
اصحابه وحده ما في الصدر الاول لا الشهادة كانت لا يمل الخيرة ولم يعد عنهم اهل الشر  
ويكتفي بالصدق باننا وقال محمد بن نعيم العلانية بكذا وفتنة وانما ان يقول للعدل  
هو عدل جازر الشهادة لان العبد والمحدود في قدف اذا تاب لم يرد عدلا ولا يصح  
يكتفي بقوله هو عدل **وتعد الخصم** يعني يعدل المدعى عليه الشهود **لا يصح** هكذا  
قال ابو حنيفة ومروا على قول من يرى السؤال عن الشهود واما عدله فلا يثبت ذلك  
لانه لا يرى السؤال عنهم ونظيره المزارعة فانه لا يراها ومع ذلك فرع عليها فروا على قول  
من يرى وانما لا يقع تعدله لان من زعم المدعى وشهوده ان المدعى عليه ظالم كاذب والحدود  
المحدود فتركه كاذب الفاسق لا يقع وعز ابن يوسف ومحمد بن نعيم بخبر اذا  
كان من اهل البيت عدلا لم يثبت له من ضم اهل البيت لا يجوز تعدل الواحد واليوسف  
يجوز والراية به فيما اذا قال هو عدول لكم لخطاوا او نسوا لما اذا قال صدقوا او  
عدول صدقة فقد زعموا لافرادهم ولو قال هم عدول ولم يزد على ذلك لا يبرهن  
شي لا نعم مع كونهم عدولا لا يتوهم منهم النسيان والخطا فلما يلزم من كونه عدلا ان يكون  
كله صوابا **والوحيد في المشركية** اي تركه في حق **وهو الراسخ** اراد به رسول











الـ الى ابيه والاصل في الاستئذان هو المختار وهو ان يكون المستئذي من جنس المستئذنه والتوبة ليست  
 من جنس الفسق قلت الاستئذان من عموم الاحوال كانه قالوا سمعوا وأوليت ثم القاسقون في حج  
 الاحوال الا في حال التوبة فيكون الاستئذان متصلا او يكون الاستئذان منقطا عني لكن كقول  
 تعالى فانهم عدوا لى الارباب العلم بان كل ارباب السؤال **الا ان يجد الكافر في قذف ثم اسلم**  
 قبل شهادته بعد اسلام لان هذه الشهادة استفاء دماء له بالاسلام فلم يلحقه اذ خلاف  
 العبد اذ احدث ثم عتق حيث لم يقبل منها دمه لانه لم يكن له شهادة عليه بعد وقت الجدة فلم يتم  
 الروا لا بعد العتق ولو قرب الذي في حد القذف سوطا ثم اسلم ثم ضرب ابنا في بعد الاسلام  
 قبل شهادته وعن ابى حنيفة في اذ ضرب السوط الغير بعد الاسلام لا يقبل منها دمه وعنه  
 اذ ضرب الاكثر بعد الاسلام لا يقبل منها دمه وان كان دون ذلك تقبل وفي المسوط لا  
 تسقط صرنا دة القاذف بالم يضرب عام الحدود وروي عنه انه تسقط اذا اقيم الاكثر  
 وروي عنه اذ ضرب سوطا سقطت شهادته **ولا تقبل ايضا شهادة الولد لابي**  
 اي عكس الحكم المذكور وهو شهادة **عكس** اي عكس الحكم المذكور وهو شهادة  
 الابن والحد من المولد وارتفاع عكسه على انه لا يثبت له حد في حد من ابيه او عكس الحكم المذكور  
 كالحكم المذكور لقوله عليه الصلوة والسلام لا تقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده  
 ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لسيده ولا الاجير  
 لمن استأجره ولو قال والفرع اصله وبالعكس او الولد لابي وامرأته كان اولى واعظام  
**ولا تقبل شهادة احد الزوجين للآخر** وقال ابن قتيبة لا تقبل لانه عدل شهد للغير وليس  
 مارونيا ولا شهادة السيد لعبده لما روينا سوادا كان في العبد دين او لم يكن **ولا**  
**شهادة السيد ايضا لاجل سكاينة** ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من  
**شركته** لانه شهادة لنفسه من وجه ولو شهد له فيما ليس من شركته ما يقبل انتفا  
 الشهادة **ولا تقبل ايضا شهادة الخنثى** وهو الذي يشبه بانثى ويؤن لانه قاسق  
 واما الذي في كلامه ليس وفي بعضا به تكس خلقه ولم يستمر بشي من الافعال اريدية فهو  
 عدل مقبول الشهادة **ولا شهادة الناجي** التي تخرج في مصيبة غير مالها تركب  
 الخطرات لاجل الطمع في المال وجعله مكسبة اذ التي تخرج في مصيبتها فلا تسقط  
 عدلها كما في الدخيرة **ولا شهادة المغنية** لارتكابها المحرم وانما المطلق في حقها ولم يقبل  
 تعني للناس وقبده في حق ان نفس الصوت حرام في حقها بخلاف الرجل فانه لا يمنع

[illegible]

واما في الفعل فانه قد يكون في  
 خمسة اشكال هي  
 ١- الفعل المجرد  
 ٢- الفعل المتعدي  
 ٣- الفعل الناقص  
 ٤- الفعل المتعدي الناقص  
 ٥- الفعل الناقص المتعدي

[illegible][illegible]

اصحاب العصية وقطاع الطرق واصحاب العجور بالناس ومن يعمل عمل قوم لوط ومن يقصد  
 مع القنا والنابج والتاجية والمغنية والمغنية لا تقبل شهادة هؤلاء لا شهادة **الجمعة** لعدو  
**اذا كانت العداوة ديناً** لان المعاداة لا قبل الدنيا حرام فمن ارتكبها لا يؤمن من  
 القول عليه وآمان كانت دينه فتقبل لانه من الدين **لا شهادة من الشرب**  
 اي مداوم شرب الخمر **عليه الله** الله من تركب محرمة بينه وفي اصحابي شرط الادمان للكون  
 ذلك ظاهراً منه فان شرب الخمر سرراً ولا يظهر منه الخمر من ان يكون عدواً وان شربها كثيراً  
 وانما سقط عدالة اذا كان ذلك يظهر منه او خرج سكران فيلعب به الصبيان فانه  
 لا مروة لمثله ولا يخرج عن اللذبة عادة وفي فتاوي قاضي خان لا تقبل شهادة  
 مدمن الخمر ولا مدمن السكر لانه كغيره من الحيوان لا يجوز شهادة مدمن الخمر قال شرط  
 الادمان ولم يرد به الادمان في الشرب وانما اراد به الادمان في الفية يعني شرب ومن  
 يكثر ان يشرب بعد فلك اذا وجد وللجوز شهادة مدمن السكر واران بالسكر  
 بسائر الاشربة سوى الخمر لان الخمر في سائر الاشربة السكر فتشترط الادمان على السكر  
 والخمر في الخمر نفس الشرب وشرط الادمان على الشرب قال الفقيه لا تقبل شهادة من  
 يجلس محال للنجور والحاجة على الشرب وان لم يسكر لان اختلاطه بهم وتركه الامر  
 بالمعروف بوجوب سقوط عدالة وان لم يكن نفس الجلس فسواء فلا قبل شهادته  
**لا شهادة من يلبس الخمر** لانه يورث الغفلة والغاب فيدان يقصد يعصمه  
 الى السطح فيطير حوله فينظر الى عورات النساء وهو فسق ولو كان يقتني الخمر من يلبس  
 ليستأنس به ولا يطير فالباس به الاربعين ان الناس يحدون بروج الحمام من غير نكير  
 الا اذا كانت بروجها اخر مملوكة لغيره فيفرغ في وكرها فياكل ويلعب منه لانه علوك  
 الغير فلا جليل له ذلك وتسقط عدالة ومن بعض الشيخ ومن يلبس بالطنبور  
 لانه من الله والله وهو اظهر لقوله **او يضي الناس** لانه يجمع الناس على الله والله اللعب  
 والمغنية فيصعب عناء لانه لو كان لا سماع كفنه حتى يزيل الوقت عن نفسه من غير ان  
 يسمع غيره لا باس به ولا يسقط عدالة في الصحيح وان كان اشدد شعرا فيه وخطوكم  
 فوجاز بالاتفاق وان كان فيه ذكر امره معينة فان كانت ميتة او كان فيه ذكر امره







































[illegible]

فمنه انزل  
قوله العنبر انزل  
الفرج وقوله  
الحمد يكون على قوله  
الحمد يكون على قوله

الآن يكون استثنائا من قوله برضى الخصم يعني المقتطوع من الخصم الا عند كون **المراد بالرضا**  
 مدة السفر وهو ثلاثة ايام او يكون الموكل **مردا** ولكن لا يقبل قوله ان اراد المالك  
 لكن انما ينظر في حاله فان ايسر من يسافر لا يخفى على احد **او** يكون الموكلة امرأة **خبر** يعني ليس  
 لمعاداة بالبروز في هذه الاعذار يجوز بلارضاه لخصم بالاجماع ومن الاعذار الخفية من المدة غير الظاهرة  
 اذا كان الحكم في المستحق ومع التوكيد ايضا **البيان** اي بانيها الحقوق واستيفائها لما سبق  
**الاخذ** وقوله اي فخاص وهو استثنائا من قوله واستيفائها لان قوله ومع التوكيد لانه  
 التوكيد باثباتها جازي ولو كان لا يجوز استيفائها **اما ان غاب الموكل** لانها يندران بالسمه  
 واحتمال العفو ثابت للذهب اية خلاف ما اذا حضر الانتفاء هذا الاحتمال وعند الثلاثة  
 يعبر في العود وان غاب الموكل الاروايه في احد وقوله ان في في وجوز التوكيد باثبات  
 العصا من حد العذف والسرقة باقامة البينة فاذا قامت وثبت الحق فلو كان استيفاء  
 وقال ابو يوسف لا يجوز التوكيد باثباتها ايضا كالا يجوز باستيفائها وقال الطحاوي في مختصر  
 لا يجوز الوكالة في الحدود والعصا لان اثبات البينات عليها فاذا حجت اقامتها لم يقع الا  
 مختصر من الموكل بل ان قوله ابن حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يقبل الوكالة في شي من ذلك  
 من خصوصيتها ولا من اثبات بينة عليها ولا من غير ذلك منها وقال صاحب الهداية وكل هذا الخلاف  
 التوكيد بالحواب من جانب من عليه اي اذا اؤتمرت عليه الحد او لعصا من صاحب الحواب عنه قال ابو حنيفة  
 يجوز وقال ابو يوسف لا يجوز وقول محمد مضطرب ولكن لا يجوز اقرار الموكل على موكله بان قال قائل  
 موكله القليل الذي يدعيه الولي لشبهة عدم الامر بذلك وان كان التوكيد بالحواب صحها عليه  
 مذهب ابن حنيفة **والقول** نعم حتى وارتفاعه على الابتداء وقوله **فيما ينبغي** يتعلق بخبره  
 تقديره وللحق كايته في الشيء الذي يعني **القول** عند العقد **كالمسند**  
**والصلح** في اقراره وقوله **يتعلق بالوكيل** خبر المسند وعند ابن قتيبة يتعلق بالموكل  
 كارسول والوكيل بالتحاج واخواته وتبه قال مالك واحمد ولنا ان التوكيل هو العاقبة  
 ولا ينقضي في هذه العقود ان ذكر الموكل والعاقبة الا ان اعتمد على رجوع الحق اليه فلو ارجع  
 لتضرر على تقدير كون الموكل مفلسا او من لا يقدر على المطالبة واستيفائها **والقول** في ان يتلف  
 بخلاف ارسول لانه يعني العقد بالمرسله وبخلاف التحاج لانه لا بد فيه من ذكر  
 الموكل واستناد العقد اليه فلا امر **حينئذ ان لم يكن** التوكيد **مخبرا** كالمسند

م

قوله صلى الله عليه وسلم  
من روى لنا من  
عنه السلام

قوله لا تدركهم الساعة ولا يرفأ عنها نومها ولا تحببهم  
قوله لا تدركهم الساعة ولا يرفأ عنها نومها ولا تحببهم

المحجور والعبيد المحجورين بانها اذا عقد بطريق اوكالة تتعلق الحقوق في عقد بها بالوكيل دفعا  
للمضرة العاقبة بها وفيها نية ان العبد والعبيد المحجورين لا يتعلق بها الحقوق ولا يترتب  
العهد مطلقا وقول **تسليم البيع** اي ارضه مثال الحقوق التي تتعلق بالوكيل فيها يضيغ اليه  
نفسه فان تسليم البيع يجب على الوكيل اذا كان بايضا **فبعضه** اي ضمن البيع اذا كان الوكيل مستترا  
**وقبض الثمن** اذا كان بايضا **والرجوع** اي رجوع الوكيل بالشئ بالثمن على ابايع **منه الاستحسان**  
اي عند ثلثه المستحق للبيع ولذا الرجوع عليه بالثمن عند استحسان ابايع **والنصو** اي خصوصية  
الوكيل بالشئ مع ابايع **في ظهور العيب** في البيع وقوله **واللذ** ثبت للموكل جواب عن  
سؤال مقدم رتبه ان يقال اذا كانت الحقوق في هذا القسط راجعة الى الوكيل  
كان يضيغ ان يفتقر فيه اذ الشراء بالوكالة لان الشراء العيب اعتاق واجاب  
عنه بقوله **واللذ** ثبت للموكل **استدعاء** اي فرا ببطا الامر خلافة عنه تلفيق الوكيل  
اصل في حق الموكل من حق الموكل فنفقه له من غير ان يكون اصلا فيه كالعبد يجب  
او يصح **دفع الثمن** في البيع **الوكيل** مثلهما **بشرائه** وكذا لا يفسد كساحه اذا  
اذا استرعى زوجته بالوكالة وفي حق المحقق لم يخلف فوجبت اليه **والحقوق** فيها  
**يضيغ** الوكيل **الى الموكل** **الانفاق** **والنفق** **والعقد** **وعدم النود** **والصلح** **في انكار**  
وكالقول على مال والكسابة والتمتدق والاعارة والاداء والا فاض والرهن  
والشركة والمضاربة **تعلق** **الموكل** لانه في هذه الاشياء سفيرة محض ولهذا لا يستثنى  
عزاضة الى الموكل حتى لو اضاف النكاح الى نفسه وقع النكاح له فصار كالرسول ثم شتر  
بين ما يترتب على هذا الحكم بالافقوله **فلا يملك الوكيل** اي وكيل الروح **الموكل** اي ماله  
المرأة التي زوجت بالموكل **ولا يملك** **الوكيل** **اي** **وكيل** **المرأة** **تسليمها** **اي** **تسليم**  
المرأة التي زوجها منه **والشتر** **مع** **الموكل** **في** **التمن** يعني اذا وكر جلا ببيع شئ  
فباعه ثم ان الموكل طلب المشتري بالثمن له منه لان الموكل اجنبي عن العقد وحقوقه  
لانها تتعلق بالعاقبة على ما بينا **وان دفع** **المشتري** **التمن** **الي** **اي** **الى** **الموكل** **في** **الماله**  
المنكورة **مع** **دفعه** **والا يملك** **الوكيل** **ثانيا** لان الموقوف حققة وبريت منه ذمة المشتري  
لوصول الثمن الى مستحقه ولهذا لو كان للمشتري دين على الموكل تقع المقاصة بغير العقد  
لوصول الحق اليه بطريق القصاص ولو كان له دين عليه ما تقع المقاصة بدين الموكل دون

مجلسه در روز شنبه ۱۳۰۲



الوكيل وان كان له من على الوكيل فقط وقتا لمقاومة بين الوكيل خلاف ما اذا باع مال البيت  
 ودفع المشتري الثمن الى البائع حيث لا بد منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوكيل ما لا يثبت ليس  
 له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ للدين فيكون الدفع اليه نصيبا فلا يجده في خلاف الوكيل  
 في العرف اذا صار في قبض الوكيل لا العرف حيث يبطل العرف ولا يجده بقبضه والله اعلم بالصواب  
**باب** في بيان احكام الوكالة بالبيع **المقالة الاولى** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 غنى عن الوكالة سواء بين الثمن او لا لا لو وكله في شراء ثوب او دابة ونحوها والجمالة بالبيع  
 لا غنى عن ما كانت في النوع المحض كالوكله في شراء ثوب او دابة ونحوها والجمالة بالبيع  
 والجمالة التي بين الجنس والنوع ان بين الثمن لا غنى كالوكله في شراء ثوب او دابة ونحوها  
 بان قال عبدا زكريا او حبشيا ونحوها وان لم يكن ولحقه ما لم يجر **المقالة الثانية** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
**بشرائه** هو الذي يوجب له اهرامه مدينة خراسان فتمت في زمان عثمان هو امره  
 بشرا في ارضه مع التوكيد لانه لم يقع له اهرامه بعد اعلام الجنس لان الصحة وهي محتملة في  
 الوكالة وسواء في ذلك **المقالة الثالثة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 عادة وفي قولنا في وروايت عن احمد لا تقع هذه الوكالة ولو امره **المقالة الرابعة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 التوكيد ان يماثها لانه يعلم بذكر الثمن من اي نوع محصورة **المقالة الخامسة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 لا يقع لانه حينئذ يلحق بجمالة الجنس ولو امره **المقالة السادسة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 ان هذه جمالة الجنس ولا تقع لما ذكرنا والجنس ما يدخل تحت انواع متعارفة والنوع ما يدخل  
 تحت اسم فوقيه في كل اسم ينظم اشيا نوع باعتبار ما فوقه جنس باعتبار رادونه هذا  
 ذكرناه كله اذ لم يكن فيه دلالة على العموم فان كان فيه دلالة عليه لقوله ابعث الى ابي جاز  
 الوكالة فلي شئ اشتراه له يكون معتقلا به وكذا لو قال اشتر لي بلف ثيابا او دابة او ثيابا  
 او ما شئت او ما رايت او ادي شي حضرت او ما وجدوا ما يتفق ولو امره **المقالة السابعة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
**على البيع** يعني ينصرف الى الحق **المقالة الثامنة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 ان يتناول كل مطعوم لانه اسم له وبه كانت انثلاثة وعليه التقوي قاله المصدر في  
 وقيل ان كانت ادرام كثيرة فعلى البر وان كانت قليلة فعلى الجوز وان كانت بين الامرين  
 فعلى الرقيق واذا لم يدفع اليه ادرام وقال اشتر لي طعاما لم يجر على الاصل لانه لو كان  
 له ملكا ولم يبين له مقدار وجملته القدر في الكيلات والوزونات كجمالة الجنس في

والوكيل ان كان له من على الوكيل فقط وقتا لمقاومة بين الوكيل خلاف ما اذا باع مال البيت  
 ودفع المشتري الثمن الى البائع حيث لا بد منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوكيل ما لا يثبت ليس  
 له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ للدين فيكون الدفع اليه نصيبا فلا يجده في خلاف الوكيل  
 في العرف اذا صار في قبض الوكيل لا العرف حيث يبطل العرف ولا يجده بقبضه والله اعلم بالصواب

الوكيل وان كان له من على الوكيل فقط وقتا لمقاومة بين الوكيل خلاف ما اذا باع مال البيت  
 ودفع المشتري الثمن الى البائع حيث لا بد منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوكيل ما لا يثبت ليس  
 له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ للدين فيكون الدفع اليه نصيبا فلا يجده في خلاف الوكيل  
 في العرف اذا صار في قبض الوكيل لا العرف حيث يبطل العرف ولا يجده بقبضه والله اعلم بالصواب

ومن شرطه العلم بوجوده فيما اشتراه عاين بالبيع والوكيل ان كان له من على الوكيل فقط وقتا لمقاومة بين الوكيل خلاف ما اذا باع مال البيت  
 ودفع المشتري الثمن الى البائع حيث لا بد منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوكيل ما لا يثبت ليس  
 له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ للدين فيكون الدفع اليه نصيبا فلا يجده في خلاف الوكيل  
 في العرف اذا صار في قبض الوكيل لا العرف حيث يبطل العرف ولا يجده بقبضه والله اعلم بالصواب

من شرط ان الوكيل لا يغير على قبضه مقصود الامر عاين بالبيع والوكيل ان كان له من على الوكيل فقط وقتا لمقاومة بين الوكيل خلاف ما اذا باع مال البيت  
 ودفع المشتري الثمن الى البائع حيث لا بد منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوكيل ما لا يثبت ليس  
 له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ للدين فيكون الدفع اليه نصيبا فلا يجده في خلاف الوكيل  
 في العرف اذا صار في قبض الوكيل لا العرف حيث يبطل العرف ولا يجده بقبضه والله اعلم بالصواب  
**باب** في بيان احكام الوكالة بالبيع **المقالة الاولى** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 غنى عن الوكالة سواء بين الثمن او لا لا لو وكله في شراء ثوب او دابة ونحوها والجمالة بالبيع  
 لا غنى عن ما كانت في النوع المحض كالوكله في شراء ثوب او دابة ونحوها والجمالة بالبيع  
 والجمالة التي بين الجنس والنوع ان بين الثمن لا غنى كالوكله في شراء ثوب او دابة ونحوها  
 بان قال عبدا زكريا او حبشيا ونحوها وان لم يكن ولحقه ما لم يجر **المقالة الثانية** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
**بشرائه** هو الذي يوجب له اهرامه مدينة خراسان فتمت في زمان عثمان هو امره  
 بشرا في ارضه مع التوكيد لانه لم يقع له اهرامه بعد اعلام الجنس لان الصحة وهي محتملة في  
 الوكالة وسواء في ذلك **المقالة الثالثة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 عادة وفي قولنا في وروايت عن احمد لا تقع هذه الوكالة ولو امره **المقالة الرابعة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 التوكيد ان يماثها لانه يعلم بذكر الثمن من اي نوع محصورة **المقالة الخامسة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 لا يقع لانه حينئذ يلحق بجمالة الجنس ولو امره **المقالة السادسة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 ان هذه جمالة الجنس ولا تقع لما ذكرنا والجنس ما يدخل تحت انواع متعارفة والنوع ما يدخل  
 تحت اسم فوقيه في كل اسم ينظم اشيا نوع باعتبار ما فوقه جنس باعتبار رادونه هذا  
 ذكرناه كله اذ لم يكن فيه دلالة على العموم فان كان فيه دلالة عليه لقوله ابعث الى ابي جاز  
 الوكالة فلي شئ اشتراه له يكون معتقلا به وكذا لو قال اشتر لي بلف ثيابا او دابة او ثيابا  
 او ما شئت او ما رايت او ادي شي حضرت او ما وجدوا ما يتفق ولو امره **المقالة السابعة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
**على البيع** يعني ينصرف الى الحق **المقالة الثامنة** في بيان احكام الوكالة بالبيع  
 ان يتناول كل مطعوم لانه اسم له وبه كانت انثلاثة وعليه التقوي قاله المصدر في  
 وقيل ان كانت ادرام كثيرة فعلى البر وان كانت قليلة فعلى الجوز وان كانت بين الامرين  
 فعلى الرقيق واذا لم يدفع اليه ادرام وقال اشتر لي طعاما لم يجر على الاصل لانه لو كان  
 له ملكا ولم يبين له مقدار وجملته القدر في الكيلات والوزونات كجمالة الجنس في

الوكيل وان كان له من على الوكيل فقط وقتا لمقاومة بين الوكيل خلاف ما اذا باع مال البيت  
 ودفع المشتري الثمن الى البائع حيث لا بد منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوكيل ما لا يثبت ليس  
 له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ للدين فيكون الدفع اليه نصيبا فلا يجده في خلاف الوكيل  
 في العرف اذا صار في قبض الوكيل لا العرف حيث يبطل العرف ولا يجده بقبضه والله اعلم بالصواب

من شرط ان الوكيل لا يغير على قبضه مقصود الامر عاين بالبيع والوكيل ان كان له من على الوكيل فقط وقتا لمقاومة بين الوكيل خلاف ما اذا باع مال البيت  
 ودفع المشتري الثمن الى البائع حيث لا بد منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوكيل ما لا يثبت ليس  
 له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ للدين فيكون الدفع اليه نصيبا فلا يجده في خلاف الوكيل  
 في العرف اذا صار في قبض الوكيل لا العرف حيث يبطل العرف ولا يجده بقبضه والله اعلم بالصواب

الوكيل وان كان له من على الوكيل فقط وقتا لمقاومة بين الوكيل خلاف ما اذا باع مال البيت  
 ودفع المشتري الثمن الى البائع حيث لا بد منه بل يجب عليه ان يدفع الثمن الى الوكيل ما لا يثبت ليس  
 له قبض ماله اصلا فلا يكون له الاخذ للدين فيكون الدفع اليه نصيبا فلا يجده في خلاف الوكيل  
 في العرف اذا صار في قبض الوكيل لا العرف حيث يبطل العرف ولا يجده بقبضه والله اعلم بالصواب



**لم يردم فاشترى الوكيل** **عشر** **درهم** **الملك الذي** **يبيع** **عشر**  
 ارطال **بشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
**عشر** **ارطال** **بشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 فعل المأمور زاده خبرا وبه قال الثلاثة ولما كان مأمورا بشرا ارطال مقدرة وليس مأمور  
 بشرا الزيادة فينقذ الشرا بالصف وانما يتبع قوله من ذلك المأمور انما اذا اشترى  
 عشر من طلا بدين من لم لا يساوي ذلك فانه يصير مأمورا بنفسه بالاجماع **والوكيل**  
 ان شخص **بشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 الوكيل **بشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 ينوي بالشرا لنفسه او لغيره بذكر يكون للوكيل لان فيه عز لنفسه وهو لا يملك عز  
 نفسه والوكيل غايب حتى لو كان الموكل حاضرا وصرح انه يشتري لنفسه كان المشتري  
 له لان له ان يبيع لنفسه كخبرة الموكل وليس له ذلك بغير علمه ان فيه نفع له بخلاف  
 ما اذا كان وكلا ان يزوجه لمرأه معينه حيث جاز له ان يزوجه بها لان النكاح الذي  
 ان به الوكيل عند اخذ امره لان له ان يخلو كذا او كذا كذا مضاف الى الموكل  
 فكان مخالفا مضافا الى نفسه فانه لو كان الموكل بالشر او لغيره مطلق غير مقيد  
 بالامانة الى الحدوك شي ان به لا يكون مخالفا به ولو وكله رجل اخر بان يشتري له ذلك  
 التي بعينه فاشتراه له كان الموكل الاول دون الثاني لانه اذا لم يملك الشرا لنفسه فلو ان  
 لا يملك الشرا لغيره **فلو اشترى الوكيل لغيره** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
**فكان** **بشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 لانه خالف امره فينقذ عليه وينزل في صفه **والوكيل** **بشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
**فالشرا** **يقع** **للكوكل** **الا ان ينوي** **وقت الشرا** **انه للموكل** **او يشتري** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 الموكل وان اراد ان يضيف الحمد اليه وهذا الحكم ان يضاف الشرا الى درهم لنفسه  
 او الى درهم الموكل ففي الاول يقع الشرا له وفي الثاني كان الموكل وان اضافة الى درهم مطلقة  
 يصرح ان يتيه فان نواها للمأمور ان نواها لنفسه فلتنفسه وان تكاد بان يتيه حكم  
 بالنقد جماعا وان نواها فعلا لانه لم يخبره اليه قال محمد هو للوكيل وقال ابو يوسف  
 حكم بالنقد عليه لان الكاذب **ولن قال** **هو المأمور** **اشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**

الظاهر ان المراد على ان ما  
 سمي من الممنوع خلا وحشة كما في  
 الغاية بان قال اشترى الف  
 درهم فاشترى في نفسه فان  
 وما صورده هذا الشرا لا يقال  
 خلافا لما سمي لان ما سماه وانه

اي الموكل **وقال** **الا** **اشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 الا ان وجهه ثلث فحيه ورواية من اهدان القول للمأمور **وقال** **الا** **اشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
**فقال** **الموكل** **اي** **قال** **الموكل** **للمأمور** **بالاجماع** **قال** **الا** **اشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 مأمورا بشرا عبيد بعينه او بغير عينه وكل وجهه لوجهه انما ان يكون العبد حيا حين  
 اخبر الوكيل بالشر او ميتا فان كان مأمورا بشرا عبيد بعينه فان اخبر بشرا به والعبد  
 حي قايم فالقول للمأمور اجماعا منقودا كان فالتش او غير منقود وان كان ميتا حين  
 اخبر فقال ذلك عندي بعد الشرا وانكر الموكل فان كان التش غير منقود فالقول للمأمور  
 وان كان التش منقودا فالقول للمأمور مع بعينه وان كان العبد بغير عينه فان كان  
 فقال للمأمور اشترى بثلث **وقال** **الا** **اشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 فالقول للمأمور وان لم يكن منقودا فالقول للمأمور اي حنيفه **وقال** **الا** **اشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
**وان قال** **رجل** **الاخر** **بشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 اي فباع فلان العبد منه **ثم انكر** **المشتري** **الا** **اشترى** **عشر** **درهم** **من هذا البيع** **بدرهم** **لزم** **في هذا البيع** **الوكيل** **ابن** **الملك**  
 وقال فلان انا امرته **اجد** **اي** **العبد** **فلان** **لان** **قوله** **يعني** **لعل** **ان** **او** **امرته** **بانه** **وكيله**  
 فاذا انكر الوكالة بعد صار منقودا فلا يسمع قوله فلو ان العبد للموكل **الا ان يقول** **فلان**  
 المشتري له **لم امره** **ب** **اي** **بالشر** **فحينئذ** **لا يباح** **بذكر** **للمشتري** **لان** **افراد** **المشتري**  
 امره بده والافراد خارجة بده فينقذ على المشتري **الا ان سئل** **المشتري** **اي**  
 اي **قال** **المشتري** **له** **فيلون** **له** **ببسته** **وهذا** **استقنا** **من** **الاستقنا** **فالا** **استقنا**  
 الاول حكمه **ثم انكر** **المشتري** **اي** **العبد** **فلان** **لان** **قوله** **يعني** **لعل** **ان** **او** **امرته** **بانه** **وكيله**  
 اي معين **والحال** **انه** **لم يسمع** **من** **المشتري** **اي** **العبد** **فلان** **لان** **قوله** **يعني** **لعل** **ان** **او** **امرته** **بانه** **وكيله**  
 مع الشرا لان الوكيل مطلق غير مقيد بتم مقدرة وان يشتري كل واحد منها بقدر  
 قيمته من الثمن او اقل او زيادة تغاير الناس في مثله وليس له ان يشتري ما لا يتفق  
 الناس فيه لان الوكيل بالشر ليس له ان يشتري بغير فاحش بالاجماع بخلاف الوكيل بالبيع  
 عند اي حنيفه **اي** **قال** **المشتري** **له** **فيلون** **له** **ببسته** **وهذا** **استقنا** **من** **الاستقنا** **فالا** **استقنا**  
**الف** **والحال** **انه** **لم يسمع** **من** **المشتري** **اي** **العبد** **فلان** **لان** **قوله** **يعني** **لعل** **ان** **او** **امرته** **بانه** **وكيله**  
 ان يضيف الف او اقل من نصف الف مع الشرا **والشرا** **اي** **العبد** **فلان** **لان** **قوله** **يعني** **لعل** **ان** **او** **امرته** **بانه** **وكيله**

نعم  
 الوكيل بالشر لا يشتري بالخير الفحش  
 وبالبيع لانه لو اشتريه لكان حبيبا



بأكثر من نصف الألف كما ينبغي أن تسمى في مثله وقد بقي من الألف ما يشتري بثله العبد  
أبدا في الجواز لأن عرضه ملك العبد فإذا بيع من الثمن ما يمكن شراء الأخر به حصل عرضه  
ولا يكون في الخالفه ولكنه أنه أضاف الألف إليها على السقط فيقتضي الانتساب عليها  
على الشرائع فكأنه نفس على شرائع كل منهما محسوبة ولو كان كذلك لا يجوز الزيادة فلذا  
هذا وقد يقول بالاشترائه إذا اشترى أحد ما محسوبة أو أقل مع خلاف الثلاثة ولو  
أمر بغير مدونه **بشر هذا العبد مثلا بعين له أي للأمر عليه أي على الكفر فاشترى المديون**  
**المأمور ذلك مع الشرائع الموكلة ولو أمره بشراء عبد غيره فاشترى نفسه**  
**على المأمور ولا يتعد على الأمر حتى لو مات العبد عن المأمور مات من مال المأمور والألف**  
عليه فإن قبضه الأمر قوله وهذا عند أبي حنيفة لا وقالوا لا يلزم للأمر في الوحيين وعلى  
هذا إذا قال الدين للدين اسم الدين الذي لعلك أن فلان جاز وأن لم يعين فلذا  
لم يح عنده خلافا لما فعندهما يجوز كيف ما كان وكذا لو أمره بأن يصرف ما عليه من الدين  
وأصله أن التوكيل بالشراء إذا **أنصف** إلى دين البيع عند أبي حنيفة لو إذا ما يكن الباب أو البيع  
متعينا وعند ما يصح كيف ما كان كما أن النقد لا يتعينا في المعاوضات عما كان  
أو دينا وكذا لو اشترى شيئا بدينهم على المشتري ثم **أنصف** فقال **أي** لا دين لا يطل الشراء  
ويجب عليه مثله فإن لم يعين صار الإطلاق والتقييد به سواء ولو أن النقود تتعين في  
الوكالات وهذا لو قيد ما بالعين منها أو بالدين منها ثم هلك العين أو اسقط الدين  
بطلت الوكالة فإذا بيعت فيها كان هذا عقليتك الدين من غير من عليه الدين وذلك لا  
يجوز إلا إذا وكله بقبضه لمه ثم يقبضه لنفسه وتوجب الجهر لا يجوز فكان باطلا ما  
مسيله التصديق بأن لا دين عليه بعد الشراء فلان النقد لا يتعين في البيع دينا كان أو دينا  
فإذا لم يتعين لا يبطل البيع بطلان الدين إذا لم يتقيد به بخلاف الوكالة فان النقود  
تتبع فيها وكلاهما فيهما وفي النهاية أن النقود لا يتعين في الوكالة فكله العقد بالاجماع  
وكذا بعده عند عامة وعزاه إلى الزيادة وأنجزه **ولو أمره بشراء ما ف** **دفع**  
**دفع إليه فاشترى فقال الأمر اشترى بها محسوبة دينا أو ما اشترى بها ما ف**  
**فالتقول للمأمور إذا كانت الأمانة تساويا فقالا أنه أمين لدي الخرج عزمه الأمانة**  
**والأمر بدين قبله عن الرجوع محسوبة والمأمور ينكر وكان القول قوله وإن كانت تساويا في محاسبة**

محسنة لا يلزم الامر لانه مخالف امره **وانما يقع** الامر الف الى المأمور والمسئلة بها  
**فلا امر** اي فالقول لا امر ويلزم الامة المأمور ومنها في اذ كانت فية الامة محسنة  
 فانه لا ذكر فانه مخالفه واذا كانت فية الف الفعاه انما يتجافان لانها  
 اختلاف في مقدار ما يوجب للوكيل على الموكل ثم اذا اختلفا في العقد بينهما ويلزم للمارة لا يفتي  
 ملك الامر بالفسخ **ولو امره بشراء هذا العبد مثلا ولم يفسخ فمناخا لا المأمور اشتريه**  
 اي العبد بالفسخ **وهذه رواية البائع** **وقال الامر اشتريه بنفسه** وهو محسنة **فانما**  
 لانها اختلاف في مقدار الثمن وليس لها فيه فوجب المصير الى التحالف كما في المسئلة  
 الاولى وقيل لانها الفان منها ان الخلاف يرتفع بتدبير البائع اذ هو حاضر ففعل **فانما**  
 عنزلة انت العقد في الحال وفي المسئلة الاولى هو غايب فاعتبر الخلاف واليه مال  
 الفقيه ابو جعفر وقال قاضي قاض وهو الاصح **وقال ابو جعفر** مفسر الى الاول وقال ان  
 الهداية وهو اظهر وقال في الحاشية **وهو الصحيح** **ولو امره بشراء نفسه** **الامر** ان كان  
 عبدا فامره ان يشتريه **بشراء نفسه** **بشراء** **الامر** **فقال**  
 الوكيل **سيد** وقت الشراء **اشترى** اي العبد **نفسه** **بشراء** **السيد** **عليه**  
 العبد **والاول السيد** لان بيع نفس العبد من نفسه اعتناق على مال ومثل  
 العبد نفسه قبول الاعتناق ببطلان لان اعتباره بغير حقيقة غير ممكن فاذا  
 اشترى الوكيل صار البائع محققا قبله **الاولا** والوكيل بالقبول سفير ومعتبر  
 عنه فلا يرجع للمعوق اليه **وان قال الوكيل** **اشترى** **نفسه** ولم يبين انه يشتري لنفسه  
 العبد **والعبد يصير ملكا للمشتري** وهو الوكيل **والالف** **انما** **اشترى** **من العبد**  
 ودفعه الى المولى كان **السيد** **لانه** **كسب** **عبد** **وعلى** **المشتري** **الف** **مثله** **اي** **مثله**  
 الف الاول لا اجل الثمن لان الاداء اطلق باستحقاق المولى ما دونه بجهة اخرى  
 وهو انه كسب عبده وكان ملكا له قبل الشراء **وعلى** **الوكيل** **الف** **لانه** **عاقبة**  
 ومالك للعبد وفي المسئلة الاولى المال على العبد دون الوكيل وذكر محمد في كالة  
 الجامع الكبير ان العبد يعقق والمال يترك الوكيل والصحيح الاول **وان قال رجل**  
**لعبد** **اشترى** **نفسك** **فقلت** **فقال** **العبد** **المولى** **بني** **نفسك** **فقلت**  
 اي فباعه المولى على هذا الشرط **فان** **اي** **العبد** **كان** **ملك** **للامر** **لان** **العبد** **ضاف** **العقد**

وفي الخامسة روي عن رجل قال ان بشرى لم يخبرني  
بشيء من ذلك فقال ابو بكر ليس هذا في كتابي  
لما كنت ويكون ابو بكر مشتما بالنفسه ولين الجسد  
ابو بكر لانه زعم انه اخذ ابو بكر وعنه ثوبه



[illegible]

فمنها من كان جامعاً معاً لا يجوز  
أن يخلط بالواحد الآخر

تقریب الغیب القلمش

سنة الفمسة و الف الجوان مع

والاخران الامراء بالبحر يصادون ملكه فيقتلون فيجبر  
فيه الاطلاق والتقييد اولا

مولا اقبال اولاد محمد ذوقم اصفیاء

2000























باب في ما لا يملكه الله تعالى  
 باب في ما لا يملكه الله تعالى

لان المال يجب بالاشبهة **فقط** بده لانه لا يجب بالاشبهة فلا يجب بالكلية **والزوج** برفع عطف  
 على ان رقي اي ويختلف الزوج **انما ادمت اربعة فلان قبل الوطء** بان كانت طلق قبل ان  
 يدخل فيها بالاجماع لان فيه دخول المال **في كل الزوج** **عن نصف المال** لانه يثبت الطلاق  
 قبل الدخول **وليس يختلف ايضا جاعدا** اي منكر العتصا من بان ادي عليه **في اقصاها** اي يختلف  
 عليه **فان نكح** عن النكاح وكان نكوله **في النفس** **حين حتى يتم او الخلف** **وان كان نكوله** **فيما دون**  
 اي فيما دون النفس **وبالطرف** **يقضي** بنكوله عنده الي حنيفه وقال لا يجب عليه الا ان يرضى فيها  
 ان النكاح اقر منه **فيص لا يجب** المال دون العتصا وعند الثلاثة **يقضي** فيها **لغير**  
 المدعي وله ان النكاح قبل وانه يجوز في الطرف ولا يجوز في النفس الا ان يرضى **انه لو قبله** **بامر**  
**يجب عليه العتصا** في رواية ولو قطع بده بامر لا يجب عليه شي **ولو قال المدعي** **لي يبيع**  
**حاضرة وطلب المهر** اي عين المدعي عليه **لم يستوف** عند ابن حنيفه وقال لا يستوف  
 وهذا الخلاف فيما اذا كانت حاضرة في المصروف وان كانت خارج المصروف **يختلف** بالاجماع وان  
 كانت في مجلس القاضي **الحكم** **الخلف** بالاجماع **لما ان المهر** حقة بالحدث الذي يفي ذكره  
 فله ذلك اذا طلبه وله ان يقر في عين من تب على العجز **اقامته** **اليه** فلا يكون حقة  
 وونه كما اذا كانت البينة حاضرة في المجلس **وقيل** **لغير** **اي** **لخصم** **لدي** **لنصف** **لغير**  
**تطلى** **ايام** **كيلا** **يضيع** حقة بغيبة لنفسه والعقد **بثلاثة ايام** او اروي عن الامام **كوالفج**  
 ومزاين يوسف انه معذور بما بين مجلس القاضي حتى اذا كان مجلس في كل يوم **يكفل** **الي** **اليوم**  
 الثاني وان كان مجلس في كل عشرة ايام **توكف** **الي** **عشرة ايام** ثم لا فرق بين ان يكون المال  
 المدعي به خليلا او حقيرا او المدعي عليه غاملا او غيرها **فان** **ما** **المنصب** **ومزج** **ان**  
 المدعي اذا كان معروفا وجبها **يعلم** **تقتل** **لا تخفى** **نفسه** **لا يطلب** **بالكفيل** **ولذا** **اذا** **كان** **المال**  
 حقيرا **ولو قال** **ليس لي** **بينة** **او** **شهودي** **غيب** **لا يوجد** **منه** **كفيل** **لعدم** **التايد**  
**فان** **اي** **ايما** **منع** **عطاء** **الكفيل** **لا يحرم** **القاضي** **على** **التكفيل** **بل** **لازمه** **اي** **ار**  
**مع** **اي** **مع** **الزعم** **حيث** **سار** **مقدار** **مد** **التكفيل** **على** **القولين** **حتى** **لا** **يعيب** **لو** **كان**  
**غريبا** **لان** **مد** **مقدار** **مجلس** **القاضي** **اي** **ان** **يقوم** **من** **جلسه** **لانه** **يلحقه** **الضرر** **بان** **بانه**  
 على ذلك **وكذا** **اذا** **اخذ** **منه** **كفيل** **لا يوجد** **منه** **لا** **يعقد** **ار** **مجلس** **الحكم** **وكن** **ان** **طلب** **التوكيل**  
 خصوصته من لو غاب **الاصل** **يقضي** **البينة** **على** **الوكيل** **فيقضي** **عليه** **وان** **اعطاه** **وكيلا**

فقال ان من العبد من يستحق ان يكون له ولد لا يستحق  
ولكن يستحق ان يولد وهو ان قال في جرد الخلق الى اخر  
نصف الدرس في ان لا يذكره هناك لانه ذكره  
في كتابه حاشية ان في الخلافة والصلاح  
مثل قسطنطين

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



فله ان يطالب بالكفيل بنفس الوكيل فان اعطاه كفلا بنفس الوكيل فلم ان يطالبه  
بالكفيل بنفس الاصيل ان كان المدي دينا لان الدين يستوفى بزمه الاصيل دون الوكيل ولو  
اخذ كفلا بالمال فله ان يطالب بكفيل بنفس الاصيل لان المصنف والاستفاد قد يكون  
من الاصيل ليس وان كان المدي منقولا فله ان يطالب به مع ذلك كفلا بالاعيان بحضرها وكذا  
ينبغي المدعي عليه وان كان عقارا الاحتياج الى ذلك لانه لا تقبل التفتيب **اليمين بالله**  
**تعال** لما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام سمع عمر بن الخطاب  
ويؤكل في بيته فقال لان الله ينهاكم ان تخلفوا يا ايهاكم فزك ان حالها فانه فليخلف  
اوليتمت روله البخاري ومسلم واحمد وعز ابن جرير رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صل الله عليه وسلم لا تخلفوا الا بالله ولا تخلفوا الا وانتم صادفون روله النسائي اي ليس  
اليمين بطلاق **وعناق** لان ما روي به بالطلاق يمنع الخلف بها **الا اذا الخلف**  
ان كان زوجا فغنى لا يباي باليمين بالله تعالى فحينئذ خلف بالطلاق او العناق او بالكن اذا انجل  
لا يقضي عليه بالكلول لانه امتنع عما هو في غنى عنه فلو قضى عليه بالكلول لانفذه **ويعلق**  
اليمين اي لو كره **بذكر او اضافة** اي او صنف الله تعالى ذلك متعلقا بغيره والله الذي لا اله  
الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من الغيب ما يعلم من العلانية فلهذا  
عليك ولافتك هذا المال الذي اياه عامه وهو كذا وكذا او التي غنى عنه لان غنى عن  
اليمين بالتعليق ونحوه سعة عدمه فيعلق عليه لعله يمتنع به ذلك ولو لم يعلق به  
وقيل لا يعلق على الموقوف بالصلح ويعلق على غيره وقيل يعلق في الخطير من المال دون  
الحقير لا يعلق عليه اليمين **زوات** مثل يوم الجمعة **ومكان** مثل الجامع عند المنبر وقال  
ان كانت اليمين في وقت من اوقات او في مال عظيم يبلغ ما يني مشال يعلق بالمكان  
فيخلف بين الركن والمقام ان كان عجلة وعند غير النبي صل الله عليه وسلم ان كان المدي  
وعند الصخرة ان كان في بيت المقدس وفي الجوامع وغيرها فان لم يكن في المساجد ويكون  
ذلك يوم الجمعة بعد العصر ويقال ما كنت واجدة ولنا اطلاق قوله عليه الصلوة والسلام  
واليمين على ما افكر والتحصين بالمكان وازمان زيادة على النص وهو نسخ **ويستخلف**  
**اليهودي بالله الذي انزل النوراة** اي موسى صل الله عليه وسلم لانه يعظم النوراة

النوراة **ويستخلف النوراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه الصلوة والسلام**  
لانه يعظم الانجيل **ويستخلف المجوسي** وهو الذي يعبد النار **بالله الذي في النار**  
لانه يعظم النار فهو عليه بذكر خالقها **ويستخلف الوثني** هو الذي يعبد صنما يعتقد  
ان الله حاله وانما يشرك مع غيره **بالله تعالى** ولا يدرك معه شيء اخر وعز ابن حنبل لانه لا  
يخلف احد الا بالله حاله وانما يشرك مع غيره **بالله تعالى** ولا يدرك معه شيء اخر وعز ابن حنبل لانه لا  
اي هو الله المذكور في **يوم عبادتهم** لان فيها تعظيمها والقاضي ممنوع من حضورها وما كان  
واحد من رواية يعلقون فيها **ويخلف** المدعي عليه **على الماحل** وتفسيره ما ذكره يقول **اي الله**  
**ما يملك مع قائم** في الحال اذا كانت الدعوى في البيع والايقال بالله ما تعبت وما يملك مع قائم  
في الحال اذا كانت الدعوى في النكاح والايقال بالله ما نكحت **وما يملك مع قائم** اذا كانت  
كانت الدعوى في الغصب والايقال بالله ما غصبته **وما يملك مع قائم** اذا كانت  
الدعوى في الطلاق والايقال بالله ما طلقت لان هذه الاشياء قد تقع ثم ترتفع رافع كالطلاق  
في النكاح والايقال في البيع واليمين في الغصب والنكاح الحدي في الطلاق فلا يملك خليفه  
في السب فخالقه على الماحل ليلما يفسر الله في قوله لا يرفع بالسب ثم اذ في خطره والرفع  
لا يقبل منه فيقال الله الطلاق وعز ابن جرير رضي الله عنه خليفه على السب الا اذا عرض المدعي  
عليه بان قال قد وقع البيع ثم يبايينا ونحو ذلك فانه حينئذ خليفه على الماحل وكذا في الاستلاء  
يغزو الى اى الحكم فهذا الخلاف في اذ كان السب يرتفع برفع وليس في خليفه عز  
المحدث فان كان سبها لا يرتفع برفع فانه خليفه على السب بالاجماع كالعبد المسلم  
اذا ادعى الصبي على مولاه بخلاف الامه والعبد الحافر لان الرق ينكر عليها بالارتداد  
ونقص العهد والالحاق به بالرب والابكر على العبد للمسلم اذا يقبل منه الا الاسلام او  
عند ارتداده وقوله **في دعوى السبي** يرجع الى قوله ما يملك مع قائم وقوله **في**  
**دعوى النكاح** يرجع الى قوله ونكاح قائم **في دعوى الغصب** يرجع الى قوله وما يملك عليه  
**في دعوى الطلاق** يرجع الى قوله وما يملك مع قائم **الا ان وان ادعى** المدعي شفعه بالجوار  
اي بالمجاورة او ادعى **شفعة** المرأة المطلقة **الميتة** اي ايمانها **والان المشتري**  
مشتري الدار التي ادعى المدعي شفعها بالجوار **والان ادعى** اي زوج الميتة **لا يراد**



اي الشفعة ونفقة المبتوتة بان كانت المشتري شافع المذهب والار في حوز الشفعة بالجار  
او كان الروح شافع المذهب والار في المطلق المبتوتة نفقة **عليه** المذهب عليه جند  
**السب** بالامام لان في التحليف على الاصل ما منها ضرر على المدين اذ هو خلف شافع  
اعتقاده فيبطل حق المدين **وعليه المدين على العلم لو كان ورث عبدا فادعاه شخص**  
**اخر** انه له والخلف على البينات لان الوارث لا يعلم بما فعل المورث فشفع عن المدين فحاشا  
فيحقه بذلك ضرر **وعليه المدين لو كان العبد المدين** لاي المدين عليه اراد لو  
ملكه بالدية **او اشتراه** اي او ملكه بالشفعة لان البيع والشراسب موضوع للملك بغير  
الملك وبمباشرة فيطلق له الخلف على البينات والاصل فيه ان المدين متى وقع على فعل الغير  
فالمدين على العلم متى وقع على فعل نفسه يكون على البينات **الار** في ان عليه الصلوة والامام  
حلف ايموه بانه ما قتلتم ولا علمتم له قاتلا فكلهم بالبينات او لا لانه فعلهم وفي الثاني على العلم  
لانه فعل غيرهم قال الخواص هذا الاصل مستقيم في ما سلكه الا ان ارد بالعب فانه  
اذا ادعى المشتري ان العبد الاثني او نحو ذلك فارد المشتري تحليف البائع فانه يحلف على  
البينات مع انه فعل غيره وانما كان كذلك لان البائع فمن تسليم المبيع سالما للغير  
قال الخلف رجع اليما في نفسه فيحلف على البينات **ولو افترق المالك**  
بازدفع اليه المدين شيئا فادعاه حتى لاخلف **او سأل** اي او صالح المالك المدين **منه**  
**شي** اي من المدين مع الاقدار والاصل فيها ما روي ان عثمان رضي الله عنه ادعى عليه النعمان  
درهما فاعطى شيئا فادعاه في نفسه ولم يحلف فقبل الخلف وانت صادق فقال الخلف  
ان يوافق قدره فيني فيقال هذا سب طينة الكاذب ولان المالك يدفع اليه بغير الخصم  
ولم يالكذب عن نفسه والمدين ياخذ على انه حقه او عوضا عنه فيجوز ان يكون الحق  
مالا لا مضمونا **واذا صح العقد او العلم والحق حقه عن المدين** **الخلف المالك بعد** ابد البطلان  
حقة في المدين فكلما كان اذا اشتراه عينه بالمال حيث لا يجوز لعدم ركن البيع فيحق حقه  
في المدين على ماله **هذا باب** في بيان احكام **التحالف** هو تعا على من الخلف وهذا  
ابواب لمشاركة اثنين فضاء **اختلعا** اي البائع والمشتري **في قديم** **التمش**  
بان قال البائع هو الواف وقال المشتري جسماء **او اختلعا** في قدر **المبيع** بان قال  
ابائع هو عشر ارجل مثلا او قال المشتري خمسة عشر رجلا فاني **من بر**

حليف البائع على ان يملك بكتالة على اهل  
او من المدين شيئا فادعاه حتى لاخلف  
او سأل اي او صالح المالك المدين منه  
شي اي من المدين مع الاقدار والاصل فيها ما روي ان عثمان رضي الله عنه ادعى عليه النعمان  
درهما فاعطى شيئا فادعاه في نفسه ولم يحلف فقبل الخلف وانت صادق فقال الخلف  
ان يوافق قدره فيني فيقال هذا سب طينة الكاذب ولان المالك يدفع اليه بغير الخصم  
ولم يالكذب عن نفسه والمدين ياخذ على انه حقه او عوضا عنه فيجوز ان يكون الحق  
مالا لا مضمونا  
واذا صح العقد او العلم والحق حقه عن المدين  
الخلف المالك بعد ابد البطلان  
حقة في المدين فكلما كان اذا اشتراه عينه بالمال حيث لا يجوز لعدم ركن البيع فيحق حقه  
في المدين على ماله  
هذا باب في بيان احكام التحالف هو تعا على من الخلف وهذا  
ابواب لمشاركة اثنين فضاء  
اختلعا اي البائع والمشتري في قديم التمش  
بان قال البائع هو الواف وقال المشتري جسماء او اختلعا في قدر المبيع بان قال  
ابائع هو عشر ارجل مثلا او قال المشتري خمسة عشر رجلا فاني من بر

في  
ترجم  
٩٩

**بر** اي حكم المراقم البينة لانه نوره دعواه بالبينة **اي** وان اقام كل واحد  
منها البينة باادعاه **التمش** اي تحلف البينات **الزيادة** لانه خالف المعارض ولو اختلفا  
في التمس والمبيع جميعا فينبغي البائع اولي في التمس والبينة المشتري اولي في البيع **وان عجزا**  
اي البائع والمشتري عن اقامة البينة **والحال** انه لم يرضيا اي لم يرض كل واحد منهما **بدي**  
**لحدهما** اي عاقاله صاحبه بعد ما قيل لكل منهما اما ان رضي عاقاله صاحبه او لا فاشي  
البيع عليه **قالوا** وفتح البيع وهو البينة ان تحلف البائع بانه ما باعه عا دعه  
المشتري وخلف المشتري بانه ما اشتراه عا دعه البائع **ويبدأ بالبينة المشتري**  
عند محمد بن ورفه وابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة واحمد والشافعي في حقه على الفقه  
لانه هو الذي يجعل فائدة التمس بالزمان التمس عن ابي يوسف انه يبدأ بالبائع  
وهو رواية عن ابي حنيفة واحمد والشافعي في حقه عن ابي حنيفة في قوله ان التمس الحاكم  
للمخيار وقوة عنه يبدأ بالبائع والمبيع وهو قول مالك واحمد وقيل يقرع بينهما في البداية  
هذا اذا باع سلقه بتمش **واما في المقايضة** وهي بيع السلعة بالسلعة **وفي الصرف**  
وهو بيع التمس بالتمش بيد والقاضي **يا بائنا** الاستواء في فائدة التمس **وفي المقايضة**  
البيع بينهما **باب** **احدهما** اذا البائع او المشتري لقوله عليه الصلوة والامام اذا اختلف  
المشتريان في القايضة او في فائدة بنفس التمس وبما قال في دفع الوافي الاول  
**من كل منهما** عن المدين **التمش** اذا اختلف في القايضة **وان اختلفا** اي المتعاقدين  
في نفس **والاحد** بان ادعى له ما اختلفا **او اختلفا** **في شرط** **او اختلفا** **في شرط**  
شرط الفناء وانكروا **او اختلفا** **في شرط** **او اختلفا** **في شرط** **او اختلفا** **في شرط**  
التمش وانكروا **او اختلفا** **في شرط** **او اختلفا** **في شرط** **او اختلفا** **في شرط**  
**بعض** اي بعض المبيع صورته انه باع عبدين صفقة واحدة ثم كان احدهما  
عند المشتري ثم اختلفا في التمس **او اختلفا** **في المبيع** **او اختلفا** **في المبيع**  
**في راس المال** **او اختلفا** **في راس المال** **او اختلفا** **في راس المال** **او اختلفا** **في راس المال**  
وقوله **لم يخالفا** حواشي المسائل المذكورة كلها **او اختلفا** **في راس المال** **او اختلفا** **في راس المال**  
وشرط الخيار وبعض التمس فلا لانه اختلفا في غير الحق وعليه نصا في الاختلاف في الخط

في قوله الاخر  
المدين



والزيادة وعند فوال في ذلك فالتان في الاجل والاختلاف في اصله وقدره كالاختلاف  
 في مفعول اراثن ولما في الاختلاف بعد هلاك المسيح فالتان في قولها وعند محمد بن يحيى فان وتفسخ  
 على وجه الهاكك لعموم الحديث الذي روينا وبه قال رفوان في حديثه ورواية لهما ان المشتري  
 هو المتكسر والقول قوله لان المسيح سلم له وهو لا يدعي على البايع شيئا الحديث اوجب العلم بالملك  
 والتمسك به فان كان في حال قيام السلطة والما في الاختلاف بعد هلاك بعض المبيع فالتان  
 هو قول ابي حنيفة قال الفذوري في لابي النعمان الا ان يرمي البايع ان يملك حصص المالك  
 وفي الجامع الصغير القول قول المشتري مع حنيفة عند ابي حنيفة الا ان يرمي البايع اباخذ  
 الحي ولا يملك له وقال قاضي خان وذكر في الاصل الا ان يرمي البايع ان يملك الحي ولا يملك  
 من عن الميت شيئا وقال ابو يوسف في النعمان في الحي ويغني العقد فيه ولا يملك  
 في الهالك ويكون القول في غير قول المشتري وقال محمد بن النعمان عليها وتفسخ  
 العقد فيهما ويرد الحي وفيه الهالك ان هلك كل السلطة لا يمنع التالف عند هلاك  
 البعض اولى وبه قال رفوان في ذلك واما في يوسف ان امتناع التالف  
 للمالك فيقدر بقدره ولا يفي حنيفة ان التالف بعد القبض يثبت بالتصرف  
 بخلاف القياس وروى الشيخ به في حال قيام السلطة وهو اسم جسيم فلا يتبع السلطة  
 بعد فوات جزء منها واما في الاختلاف في بدل الكتابة فالتان في قول ابي حنيفة  
 وقال ابي النعمان ويغني الكتابة لانها عقد معاوضة تقبل الفسخ وكل واحد منهما مأمور على  
 الاخر وبه قال ابي حنيفة وله ان الهالك في الكتابة معا برفق الحي وهو ملك المتصرف  
 والبيد الحال وقد سلم ذلك للعبد ولا يدعي على مولاه شيئا وانما في العقد القبض على  
 خلاف القياس فلا يملك النعمان فيكون القول قول العبد لانه متكررا واما في اقاله اسم فلا يملك  
 في هذا الباب ليس يبيع بل هو ابطال من كل وجه فاعتبر فيه حقيقة الدعوى والمسلم  
 اليه هو المتكسر حقيقة فكان القول قوله ولا يجوز له ولو اختلفا اي المتعاقدان في  
**مقدار الثمن بعد اللقاة** يعني بعد ما تقايلا قبل قبض المبيع حكم الاقالة **كالحاق** اذا لم يكن  
 لها بينه ويعود اليه الاول ولو قبض البايع المبيع بعد الاقالة لا يملك النعمان عندها وعند محمد  
 بن النعمان **ان اختلفا** اي ارجحان في العقد المسمى **بالل** بان قال الزوج انه تزوجها

تزوجها بالف مثلا وقالت الزوجة تزوجني بالدين **فتبين من ربح** اي حكم لقيام البينة لانه  
 لم يدع عولها بها **وان اختلفا** اي اختلفا في العقد بينه وبينه عولها **بالمدة** اي بالبينه  
 بينه المرأة لانها ثبتت الزيادة هذا ان كان مهر المثل يشهد للزوج بان مولا يدعيه او اقل  
 لان المهر يشهد له وبينه المرأة ثبتت خلاف المهر فكانت اولى وان كان مهر المثل يشهد  
 لها بان كان مثله ما تدعيه او اكثر كانت بينه الزوج اولى لانها ثبتت الخطأ وهو خلاف الظاهر  
 وان كان مهر المثل لا يشهد لها ولا له بان كان اقل مما اعمته المرأة واكثر مما ادماه الزوج فالحق  
 انهما بينهما **ان كان خبرا** اي الزوجان عراقة البينة **فالحاقا** **ولم يفسخ النكاح** لان عين كل  
 منهما في نفسه ما يدعيه صاحبه من التسمية فيسحق العقد بالتسمية وذلك غير مفسد للنكاح  
 فلا حاجة الى الفسخ بخلاف المبيع **فالحكم** يتقدم التالف اي بل يحل **مهر المثل** حكم **نقضي**  
**بقوله** اي بقول الزوج **لو كان مهر المثل كذا قال** الزوج **او كان اقل من ذلك** **وتبين**  
**بقوله** اي بقول المرأة **لو كان مهر المثل كذا قالت** **او كان اكثر من ذلك** **وتبين**  
 يتبين به اي مهر المثل **لو كان بينهما** اي بين ما قالت هي وبين ما قال هو لانه لما اتفقا  
 بينهما التسمية احتج الى حكم مهر المثل فينقض بقول من يشهد له مهر المثل وان يشهد  
 لواحد منهما بان كان اقل مما ادعت واكثر مما اقر به هو قضي بذلك وعند ابي يوسف القول  
 قول الزوج مع حنيفة الا ان ياتي بشي مستكر لا يتعارف مهر الما وقد مر حقيقة في النكاح  
**ولو اختلفا** اي الجور والمسا جبر **الا جارة قبل الاستيفاء** اي استيفاء المهر عليه **فالحاقا**  
 وتراد المبيع اذا الاجارة شبه المبيع لا يتاثر عن الحي لانه دعوى الاخر واما ما هو ثابت  
 بينه ولو برهنه كان المجر اولى ان كان الاختلاف في الاجرة وبينه المتاجر ان كان الاقل  
 في المتاجر وان كان الاختلاف بينهما ثبتت بينه كل منهما دعوى يدعيه من الفضل نحو ان يزوج  
 هذا اشهر العشرة دراهم والمسا جبر من ثمنه دراهم فينقض بشي من عشرة شعور  
 بينه احدهما في الزمان وبينه الاخر في مقدار الاجرة **وان اختلفا** **بدر** اي بعد استيفاء  
 المهر عليه **فالحاقا** **وتكون القول للمسا جبر** مع حنيفة لان التالف يثبت  
 لاجل الفسخ والمتافع التي استوفاهم لا يمكن فسخ العقد فيها فلم يثبت التالف  
**والبعث** في الاستيفاء **فالحكم** يعفا اذا استوفى بعض المتافع وبقي الاخر البعض  
 بعينه كل واحد منهما بالكل حتى يمتنع التالف في المستوفى ويكون القول فيه للمسا جبر











الثانية فلانها لما ادعى شخص واحد فقد اتفق على ان الملك له من اثبت منها التبع في جهة في زمان  
 لا يراعى فيه احد كان اولي ولولم يورثها سواه وان وادعت لهما دون الاخرى فالمرح  
 اولي وان كان مع احد قبض كان هو اولي ولو ارجع الاخر لم يثبت انه اقدم تاريخا  
 ولو اقام كل واحد منهما بينة **على الشرائع** رجل يعنى غير الذي يدعى الشرائع صاحبه  
**وذكر تاريخا استويا** حتى يكون المبيع بينهما نصفيين سواء كان تاريخا اقدم او لم يكن لان  
 تاريخهما يثبت الملك وتلك تاريخ مطلق والتاريخ فيه فيثبت لكل منهما من ابايها ملك  
 مطلق فيكون بينهما وكذا لو ذكر احد تاريخا دون الاخر فاما سوا خلاف ما اذا كان الملك  
 واحدا حيث يكون اقدم تاريخا اولي **ولو ارجع التاريخ** اقام بينة **على ملك مورث** والار  
 ان تاريخ ذي اليد اسبق **فقد اليد** عند ما وقال محمد لا يصح بينة ذي اليد في الملك  
 المطلق اصلا ولما ان بينة ذي اليد دلت على تقدم الملك فكانت اولي ولو استوي تاريخهما  
 او لم يكن مع تاريخ او كان مع احد هاذون الاخر كان التاريخ اولي لان بينة ثبتت غير الظاهر  
 ولو كان المدي في ايديهما وارضا كان اقدم تاريخا اولي عند ما وعند محمد هو بينهما ولو ارجع  
 احدهما دون الاخرى والمساله لما كان بينهما عند ما لان ابا خيفة لا يعتبر التاريخ من احد  
 الجانبين في الملك المطلق ومحمد لا يعتبره بالحكمة فيكون بينهما وعند ابي يوسف هو للمورث  
 منهما لان تاريخ الواحد محبة عنده لتيقن ملكه **ورفعنا** اي اقاما البينة **على الشرائع** اي كل منهما  
 اقام البينة على انما ولدت عنده **فقد اليد** اولي ايضا لان بينة قد دلت على ما دلت عليه بينة  
 التاريخ ومع رجوع فكان اولي وهذا بالاجماع الا ان ابي ابيد ان التاريخ اولي وقال عيسى بن ابيان  
 تنازعت البليستان وبيزان في ذي اليد لا يحسم وجه القضا **او برهننا على سبب ملكه** **فكر**  
 مثل حب الدين والحق والجليل وجه الصوف والمرغز او غزل القطن والكتان ونسج الثوب  
 مرغز لما قد واليد اولي ايضا لان ذلك في معنى انتاج وان كان على سبب شكر ومثل البنا  
 والغرس وزراعة الخطة والحب فقي به التاريخ وان اشكل عليهم اعتمد في كشف ذلك  
 على اهل الخبرة والواحد منهم كلفه الانسان لحوط وان اشكل عليهم فقي به التاريخ لانه  
 الاصل عند عدم العلم والشك في ذلك ان يبين في الدعوى فضا ان ذلك السبب وجد  
 في ملكه حتى اذا قال كل واحد منهما او ذوا اليد وحده لشيء هذا الثوب او شيء يهفه  
 الدابة عندي كان التاريخ اولي لان الانسان يفتش لغيره وتلد له المغير عنده فلم يكن فيه دلالة

اليد

دلالة على ان الثوب نسج في ملكه وان الدابة ولدت في ملكه فقي دعوى مطلق الملك وفيه التاريخ  
 اولي ولا يتصل بينة ذي اليد فيه حتى يفتش عليه ويحول النسج في ملكه او نسج في ملكه ولدت الدابة في  
 ملكه وعلى من ادعى ان هذا جثتي لا يثبت انما لو قال لا للدين الذي اخذ منه هذا اليدين ملكا او لثاة  
 التي جلب منها اليدين ملكا كان التاريخ اولي ولو قال اخذته في ملكه او جلب اليدين في ملكه كان ذوا اليد  
 اولي **او برهن التاريخ** **على الملك** **ورفعنا** **ذوا اليد** **على الشرائع** اي زاتي او مع فصاحت اليد او  
 ايضا لان التاريخ اثبت الملك لنفسه ببيئته وان ثبت ذوا اليد التبع منه فكان اولي وقوله  
**فقد اليد** **منه** اي زاتي او مع جوار السيد انك لا تذكروا **ولو ارجع** **فقد اليد** **منه** **واحد من التاريخ**  
 وذي اليد او التاريخ او ذوي اليد **على الشرائع** **الاخر** **والا لانه لا تاريخ** **لما سقطا**  
 اي ابرهانا ان ارادنا ان نثبت البليستان **وتنزل الدار** **المدة** **في يد ذي اليد** **لا يحسم وجه**  
 الصفا عندها وقال محمد ان كانت في يد احد ما يقضي باليمين وتكونه التاريخ لا مكان العمل  
 بها بحمل ذي اليد مشترط بان التاريخ وقبضه غم باعه منه ولم يقبضه فهو باليد في اليد لا يملكه  
 من القبض دالة سبق واليعكس لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار عنده ولما  
 ان الاقرار بالشرا من صاحبه او ارضه بالملك له فصار بينة كل واحد منهما كانا قامت  
 على اقرار الاخر وفيه التنازع بالاجماع لعدم راجح فكذا هنا ثم ان شهدت البليستان ببعض  
 الثمن تقا سالان كان من جنس واحد وتوبا وان كان احدهما المزاج بالزيادة والاختلاف  
 جنسا وكلاهما منها **كلها** **فان ثبت** ما يقضي انه مضمون عليه وان لم يشهدوا ببعض الثمن لا يثبت  
 التقاض عنده لعدم الوجوب وعند محمد يتبين لوجوبه عنده ولو شهدوا الثمن باليمين فثبت  
 المبيع تنازعت البليستان بالاتفاق وان وقتت البليستان في العقار ولم يثبت قبضا  
 كان كان وقت التاريخ اسبق يقضي به لصاحب اليد عندهما فبذلك كان التاريخ اشترى او لا  
 ثم باع قبل القبض من صاحب اليد وهو جاز في العقار عندهما وعند محمد يقضي التاريخ لانه  
 لا يحسم ببيعة قبل القبض فقي على ملكه وان اثبتا قبضا يقضي بها لصاحب اليد بالاجماع  
 وان كان وقت اليد اسبق يقضي بها التاريخ سواء كان شهدوا بالعقب او لم يشهدوا **او لا**  
**يرجع الدعوى والحكم** **بزيادة عدد المورث** **بان** اقام اخذ الخصم شيئا من المورث **او لا**  
 اكثر المورث بكثره شهود لان الترجيح يكون بقوته في العلة لا بكثره في العلم ولهذا  
 يرجح الاربعة اية اخرى ولا الجزم بالرجح وانما يرجح بقوته فيها بان يكون احدهما متواترا







مع الآخر في قيصر والراكب الحق **في قوله** والراكب الحق من أخذ **لأن** تعرف الراكب اظهر  
 خلاف ما اذا كان الراكب ابيته حيث يكون اولي لان بينه وبينه الى ان ياتي عليه ما ذكرنا ولو كان احدهما  
 راكبا على الشجر والآخر دينا له كان الراكب اولي لان عكسه من ذلك الموضع دليل على تقدم يده  
 خلاف ما اذا كان الراكب في الشجر حيث يكون بينهما الاستواء في الموضع ولو كان احدهما  
 متعلقا بغيرها والآخر جاسكا لهما بها قالوا ينبغي ان يكون الماسك اولي ولو تنازع في شيا  
 احد هاتين عليه والآخر متعلق به فهو بينهما نصفان حكم الاستواء بينهما لا بطريق النصف  
 وكذا اذا كانا جالسا على ظهره خلاف ما اذا كانا جالسا في دار وتنازع فيهما حيث الحكم  
 لهما بها الاحتمال ان كان يد بينهما وانما لم ينعى في يد غيرها **صاحب** **في قوله** على الدابة اذا تنازع  
 مع اخرها ولو ادعى كل منهما ان اياه **صاحب** **الجدوع** **في قوله** وتخرج كفلة وغيرها وهي الغنم التي  
 ترضع الجذران لا يجل ركبها سقف عليها اذا تنازع في حياض عليه جدوع مع اخر  
 له عليه هو ادي وهو مع هو ادي وهي قضبان ملو به بقا قات على الكرم فيرسل عليها  
 قضبان الكرم كذا في ديوان الادب لكن صح فيه انها والحق جميعا قال في الصلح والجدوي في  
 القصب ينطع موب ولا يبال المزدوي ولذا قال ابن دريد لكن ذكره في باب الجوارح  
**الاتصال** اراد به اتصال ترميع وهو ان يتداخل لكن انما التنازع فيه في حين جداره وليس جداره  
 في لبي انما التنازع فيه وساج احدهما مركب على ساج الاخر وكان الكرمي يقول لصفه هذا الاتصال  
 ان يكون الحايض التنازع فيه متصلا الحايضين لاحدهما من الجانبين جميعا والحايضان متصلان  
 الحايض له عفا بلة الحايض التنازع فيه حتى يصير مربعا شبه القبة فيسند يكون كان حكم  
 شي واحد المروي عن ابي يوسف ان الاتصال جانبي الحايض التنازع فيه الحايضين لاحدهما يكون  
 ولا يشترط اتصال الحايضين واحدهما يسطر له عفا بلة الحايض التنازع فيه ان كان الجدار  
 من خشب فالتربيع ان يكون ساج احدهما مركبا على الآخر واذا انقب وادخل فلا يكون مربعا  
 ولا عبرة به ولا بالاتصال للملار قد من غير تربيع لعدم المدخله فلا يدل على انها مبني معا ولا نوع  
 الهادي ولا البواري لان الحايض لا يبنى لاجل عاده حتى لو تنازع في حياض واحد عليه  
 هو ادي ولا يشترط للاتصال بينهما اذ اعلم انه بايدها ولا يرجح صاحب الهادي وقال شيخ  
 الاسلام خواهر زاده في ميسوته تفسير الترميع ان كان الحايض من مداد وخرف ان يكون  
 اتصاف بين الحايض التنازع فيهما اذ اختلفا في غير التنازع فيه وانصاف لبي غير التنازع فيه

جميعه

فيه داخل في التنازع فيه واذا كان من خشب فالتربيع ان يكون ساج احدهما مركبا في الاخر واما اذا  
 نقب ما دخل لا يكون مربعا وقوله **الحق في الخبر** **في قوله** **الحق في الخبر** **في قوله** **الحق في الخبر**  
 الى ان ياتي الثلاث اما الاولى فلان صاحب الجمل هو المتصرف فيما المتصرف المعاد فكانت في يده  
 كما اذا ادعى جماعة سفينة وكان واحد منهم راكبا والآخر ممسكا بدفتها واخر جديفها واخر  
 عيدها في بينهم الامن عدها فانه لا يشترط فيها لانه لا يده فيها خلاف ابا قين لانهم المتصرفون  
 فيما المتصرف المعاد ولو كان الجمل اما كانت بينهما الاستواء ولا يرجح بكثرة مال الجمل لحددها  
 واما الثانية فلان صاحب الجذع هو المستول وصاحب الهادي متعلق وانما يدين الجذوع عاده  
 للوضع الهادي وقال ابن خلدون لا يرجح بوضع الجذع لانه يحتمل ان يكون ملكه او عارضا او غصبا  
 فلا يكون حجة مع الاحتمال فلتا وضعه علامة ملكة وما ذكره من الاحتمال بعيد عما هنا ولو كان  
 لكل واحد منهما عليه ثلاثة جذوع وهو بينهما الاستواء في اصل العلم ولا يعتبر بالكثرة والقلية  
 بعد ان يبلغ ثلاثا وانما شرطنا الثلاثة لان الحايض يدين للمتسقيف وذلك لا يحصل عاده ولا  
 غالبا فصار الثلاثة كالنصاب له ولو كان عليه جذوع احدهما ثلاثة وللآخر اقل فهو لصاحب  
 الثلاثة عند ابن خنيفة استحقاقا والقياس ان يكون بينهما نصفان وهو ايضا مروي عنه صاحب  
 التنازع الواحد والثلاثين حق الوضع باختلاف الروايات لانا حكمنا بالحايض لصاحب الجدوع  
 بالظاهر وهو يوجب المدفع للاستحقاق فلا يور بالقلع الا اذا ثبت بالبيعة ان الحايض  
 لصاحب الجدوع فحده يور بالقلع وبان اختلاف الروايات هو انه ذكر في كتاب الاقرار  
 ان الحايض كله لصاحب الجدوع ولصاحب القليل كانت جذوعه يربط به حق الوضع وذكر في  
 كتاب الدعوى ان الحايض بينهما على قدر الاجزاء لان موضع جذوعه شغل جذوعه فيكون في جذوعه  
 باعتبار الاستعمال فيثبت لكل منهما الملك فماتت خشبته لوجود سبب الاستحقاق فيه ثم  
 من ايماننا من قال حكم عاين الخشب بينهما على قدر الاحتمال والكرام لانه لا يملك  
 صاحب الخشب او الخشبين الا موضع خشبته وقيل لكون ما بين الخشب بينهما نصفان وقيل  
 يقسم جميع الحايض بينهما على قدر خشبتهما اعتبارا بالعدد والاستعمال وان كان لحددهما عليه  
 جذوع وللآخر اتصال ترميع فصاحب الجدوع او يور بالقلع الهادي ان صاحب الاتصال اولي للاجر  
 حق الوضع جذوعه وصاحب الجاني هذان روايتا والشخص الاول يور الحايض الايدي في الحايض على ثلاثة  
 مراتب اتصال ترميع واتصال ملازقة وجاوزه ووضع جذوعه ويجاذه بنا ولا علامة في الحايض











واللغور

فخرج المم بالاسلام وان كان سبي في زوجه او غيره من الزوجه **انه ان كان الصبي ابنا**  
**غيره او من غير الزوجه ذكرا** الزوجه **انه** اي ان الصبي **انما هو** اي من غير الزوجه  
 فهو اي الصبي **انما** اي ابن الزوجه لان كلاهما منها اولاد بالنسب وادى ما يطرق صاحبه  
 فصح او ارماله ولا يبطخ حق صاحبه بغيره قوله والابن له ما على الاخر استواءا في ما فيه  
 فيكون بينهما هذا اذا كان الصبي لا يعبر عن نفسه وان كان غيرهما قول له انهما مع  
 ثبت نسبة منه **ولدت** مشتركة او جارية التي اشتراها ما **استحققت** بان ظهر لها من حقها ما  
**غرم الاب** وهو المشتري **قيمة الولد المستحق** وهو الولد حر لانه مخرور والنظر من الجانب  
 واجب وقد امكن ذلك بان جعل الولد حر الاصل فحق الاب ورقيقا وحق المستحق فيضمن  
 قيمته يوم الخصومة لانه يوم المنة وتحت هذه القيمة عمل الاب دون الولد حتى اذا كان  
 الاب ميتا يورث من تركته والاولاد المستحق عليه لانه على حر الاصل وكذا اذا ملكها بسبب  
 اخرج عن الشر اي سبب كان وكذا اذا اشترى وجرى ما على انما حرة قولت ثم استحققت روي  
 ذلك في غير ما في الشر في الفكاك وروى على ان يمد عنه في الشر ان حضر الصبي امة منهم من غير  
 تكبر وكان اجماعا **فان مات الولد** في الصورة المذكورة قبل الخصومة **لم يضمن الاب قيمة** الولد لان  
 مجهول المستحق حقيقة لم يكن مضمونا عليه فان ولد المخطوب امانة عندنا فاولا ان يكون  
 مضمونا ببدل عنه مع عدم الملكات حقيقة وقوله **وان تزول** الولد **مالا** واصل ما قبله لان  
 الارث ليس ببدل عنه فلا يورث مائة **وان قبض الولد** اي اذا قبض الولد قاتله وفيه  
 الاب مردية قدر قيمته **غرم الاب قيمة** اي يجب عليه ثمن قيمته وان لم يقبض شيئا لا يجب عليه  
 وان قبض اكثر من قيمة وجب عليه بقدره اعتبارا للبعض بالكل بخلاف ما اذا قبض الاب لان  
 المنة تحقق بقبضه فان ولد المخطوب اذا ائتمه الغائب **وجرى** المشتري **بالمثل** اي بغير الجارية  
**ويقتل** اي قيمة الولد **على ابيه** لانه صار كقيد لا يملكه غيره عليه من البذل لان ابيهم مني على ما  
 البذلين في حكم الفكاك فلما كان الثمن من جانب المشتري سالما للبايع وجب ان يكون المبيع  
 سالما للمشتري وذلك بان جعل البايع كفلا بسبب ملكه لا يملكه غيره لانه قال للمشتري  
 ان الحكم قد ثبت لك فان هلك احد يدعوى باطلا فاننا ضامن ذلك عاصمتك وكذا ان هلك  
 عند المشتري فضمنه المستحق قيمتها وقيمة الاولاد يرجع على البايع بالثمن وبما من من قيمة الاولاد  
 ولا يرجع عليه بقيمة الجارية لان اخذ قيمتها منه كاخذ غيرها وقيمة البايع لا يضمن فلذا هذا وكذا اذا  
 زوجه رجل على افا حرة ثم استحق رجوع الاب على الزوج بقيمة الولد اذا الاستيلاء مبني على الزوج

الزوج وشطر الحرية فكان الشارط صاحب مئة فصار كالفان انا كفلا على حقت بسبب هذه العدة  
 لا يرجع المشتري على البايع **بالعقر** اي بما لم يزره العقر وهو من الميراث عندك في كل ما يرجع لانه فخذ  
 لزمه بغير الدماء قلت العقر عمن عاين في منافع البضع فلو رجع به سلم له المستوفى بخلاف  
 والوطي في ملك الغير لا يجوز ان يسلم له مخانا ولا يرجع على الوهاب والمصدق والوصي لشيء  
 من قيمة الاولاد طافا ذلك في واسبه اعلم هذا **كتاب** في بيان احكام **الافرار** هو  
 اللغز الاثبات يقال قرأ الشيء اذا ثبت وقوله غيره اذا انبثق وفي الشرع **هو** اي الافرار **الخيار**  
**عن ثبوت حق الميراث** وهذا كالحق لانه يقال ان الشيء لا ينفك عن ماله الا بالخيار عن ثبوت حق الغير وقوله  
**على نفسه** كالفصل فخرج ذلك وهذا ان كان يكون متملا على النفس والفصل **اذ اقر**  
**حر** فبده ليعم اقراره مطلقا لان العبد يجوز عليه بياض اقراره بالمال المملوك العتق وكذا المأذون  
 له وقيل بقوله **مكلف** لان اقرار الصبي والمعتق والمجنون لا يقع الا اذا كان الصبي والمعتق  
 مأذونا له ليعم اقراره بالمال لكونه من ضرورات التجارة كالمأذون والوداع والعوارض والمقتدر  
 والمفوضات بخلاف ما ليس من ضرورات التجارة كالمأذون والمأذون والمقتدر والمفوضات  
 وانما لم يفرع عليه كالمجنون واقرار السكأن مطلقا اذا كان سكره بطريقه فخطور لانه انما في  
 الخطاب اذا اقر بما قبله يرجع كالمأذون والحققة فحاله مقرر وان سكره بطريق مباح كالتسليم  
 مكرها لا يلزمه وكذا البشر المستخرج من الجيوب او العسل عندهما خلافا للمكره والبيان  
 قوله **حق** يتعلق باقراره وقوله **سج اقراره** جواب **اذا ولو** كان المقرب **بغيره لا كشيء** وحق  
 بان قال فلان شيء او حق ان الحق قد يزره مجرولا بان يتلف مالا او يخرج جارية او يبيع عليه  
 بامية حساب لا يعرف قيمته ولا ارشها ولا قدرها ولو كان الموقلة مجرولا بان قال فلان  
 لولده من القاص لا يقع لانه لا يمكن جبره على اتيان من غير تعيبي المدي وكذا اذا لم تقاسم  
 الجحالة بان قال فلان الحق المحدثين وذكر اننا طغ في واقعاته ان الجحالة اذا تقاضت  
 لا يجوز وان لم تقاض حشر جاز لان صاحب الحق لا يقدر من ذكره في منقبة يوم من التدر  
 لانه قد نسي صاحب الحق ولا يجب على البيان وفي النهاية اذا كان الحر عليه مجرولا بان قال  
 اعد نامي لكن على الذي لا يقع للجحالة **وقيل** **المقر على يمينه** اي بيان الجحالة لانه لزمه الخروج عن التدر  
 وذلك باسناد فيجبره الحكم عليه **ويبين** **المقر** **بما له قيمة** لانه اخبر عن الواجب في ذمته وما لا  
 قيمة له لا يجب له فاذا ابيته يكون رجوعا فلا يقبل وذلك على حجة حنيفة او فطرة ما وما اشبه















ودعواه الاجل لا يقبل الا بيمينه فان قلت ما معنى قولهم الاستغناء عن سبب الاستغناء بالمال  
او تخليق قلت انه ابطال عند محمد وتعليق عند ابن يوسف بانه فيما قال في الفتاوى في العتق  
والتمتة اذا قال انت طالق ان شاء الله فليعلم ان يوسف حتى لو قال لامرأته ان خلقت  
بطلا كنت فانت طالق ثم قال كما انت طالق ان شاء الله فخلقت وعنده محمد لا يكون عينا حتى لا  
يحتث به وفي الواقعات الحسامية رجل قال لامرأته انت طالق فخرجت على لسانه ان شاء الله  
من غير قصد وكان قصده ان يقع الطلاق لا يقع الاستغناء موجود حقيقة والظاهر  
مع الاستغناء لا يكون ايقاعا ولو استغنى ابنه **ابن** بان قال هذه الدار زيدوا ليها لمفسر  
**لنا** اي الدار والابن جميعا **المقر** ان ابننا واخر من الاعراب يعني للفظ والاستغناء تعرف  
في اللفظ فلم يقع وعند الثالثة تصح **دا قال المقر** **بما** **وما لي والعروة** اي بقية **كف** فهو اي  
الحكم والاخر **قال** بان يكون ابنا له والعروة المقر له لان العروة عبارة عن البقعة  
دون ابنا فصار كما قال بعض هذه الدار دون ابنا لفلان بخلاف ما اذا قال مكان العروة  
الارض بان قال بنا هذه الدار لزيد ارضها لفلان حيث يكون ابنا ايضا لان الارض  
كما لا يفسر بها ابنا بخلاف ما اذا قال بنا هذه الدار لزيد والارض لغيره حيث يكون  
لكل منهما ما اقر به **وان قال رجل على الف** لفلان **من عبد** اشتريته منه ولم اقتضه اي العبد  
**فان عين المقر** العبد بان ذكر عبد البقية **وسلم** اي المقر له سلم العبد اليه اي الى المقر **لزمه** اي  
المقر المشتري **القول** لانه اقر بانف على صفة فيلزمه على الصفة التي اقر بها **والا** اي وان لم يسم المقر  
له العبد المقر **لا** في معنى لما ذكرنا **وان لم يسم** المقر العبد **لزمه** **الف** عند ابن حنيفة  
ولم يصدق في قوله ما قبضت العبد وصله كله او فصل وقال ان وصله قد ولا يلزمه شي  
وان فصل فان انكر المقر له سبب الوجوب لم يصدق وان صدقه المقر لانه بان يجبر فيه  
موصولا ام مقصولا **وبه** قالت الثالثة وله انه رجوع لعبد الا وارق فلا يصح لاموصولا ولا  
مقصولا **وبه** قال زفر والحسن كذا في الترتيب **سقول** اي كقول المقر كما يلزمه الف في  
فعله له على الف **من من حر او غنم** **لزمه** هذا المقصر وهذا عن ابن حنيفة وعمل او فصل  
وعنده ما يصدق ان وصله ولا يلزمه الف على ما مر ولو قال له على الف درهم حرام او يوافي  
لازمة الاحتمال ان يكون هذا لعل عنه غير ولو قال زفر او بطلا ان صدقه المقر له فلا يلزم  
عليه وان كذب به **ولو قال له على الف** **من من ماع او قرصني** **دع** **ويوسف** **محمد** **زيف**

جمع زيف وهو ما زعمت المال ولا يقبله **وقال** **ابن** **بهر** **رحمته** **وهي** **مادة** **التجارة** **للمال**  
عند ابن حنيفة وصل او فصل وكذا اذا قال صدقة او رصاص لان العقد يقتضي سلامة العتق  
عن العيب وادعا العيب رجوع بعض موجب العقد فلا يصح وقال العبد اذا وصله ما مر به  
قالت الثالثة **خلاف العيب** **والوديع** **بانه** قال له على الف درهم عتقته منه الا انما زيف  
اوله عندي الف درهم وديعة الا انما زيف كانه يصدق مطلقا لان العيب لا يقتضي السلامة  
وكذا الوديع وكذا الوفاق الا انما بهرجه لانها نوع من الدرام ولو قال الا انما صدقة لا تصح  
الاموصولا لانها ليست من جنس الدرام وعنده ابن زفر واجد من جهة الحد والمطلق في الكل  
**ولو قال المقر** على الف درهم **الا انه ينقص كذا** ما لا يقتلوا استغنى ذلك استغنى **متصلا** **بكذا**  
**صدق متصلا** لانه استغنى القدر فيكون معتبرا فصح موصولا لا مفسدا **والا** اي وان لم يشأ متصلا  
**لا** يصدق ولو كان الانقطاع بسبب انقطاع النفس او بسبب دفع السعال فغن اي  
يوسف انه يبيع اذا وصله به عليه الفتوى **وان اقر بفسد ثوب** **وبما** **عوب** اي بفسد  
معيب **صدق** لان العيب لا يقتضي تسليم كالموديع على ما بينا **وان قال المقر اخذت منك**  
**الثا وديعه** **وهكلك** عندي **وقال** المقر له **بكر اخذت** **بنا** قال كوننا **عصبا** اي حال كونك  
عاصبا **فمن** اي المقرض **لانه** اقر بسبب الضمان وهو لا خدم انه ادعي ما يوجب البراءة  
وهو الاذن بالخذ والاخر بغيره فالتقول قوله مع ثمينه بخلاف ما اذا قال المقر له بكذا اخذت ما قرضا  
حيث يكون القول للمقر لانها تصادقا علان الاخذ حصل باذنه وهذا لا يوجب الضمان على  
الاخذ الا باعتبار عقد الضمان فاما انك يدعي عليه العقد وذنت بغيره فالتقول قوله  
**المقر وان قال المقر اعطيتنيها** او **الف** **وديعه** اي ايجل كوننا وديعه عندي  
**وهكلك** عندي **وقال** انك لك المقر له لا بل **عصبتها** **معي** **لا** يعني المقر لانه لم يقر بسبب  
الضمان بل اقر بالاعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون معارضا لنفسه بسبب الضمان والمقر له يدعي  
عليه بسبب الضمان وهو ينكر فالتقول قوله **فان قال** **بكر اخذت** **بنا** **وهي** **مادة** **التجارة** **للمال**  
**فانخذته** **فقال** المقر له **هو** **اي** **هذا** **الشيء** **فان قال** **بكر اخذت** **بنا** **وهي** **مادة** **التجارة** **للمال**  
وهو سبب الضمان ثم ادعي استحقاقه عليه فلم يقبل دعواه فوجب عليه رد العين ان كان  
قايما والا فقيمة **وان قال** **اجرت** **بغير** **اي** **وتولى** **هذا** **فلانا** **فركبه** **اي** **البعير**  
**المطيس** **اي** **الثوب** **فرد** **اي** **وقال** **فلان** **بكذا** **فالتقول** **ان** **ذنت** **المقر** **عند** **ابن** **حنيفة** **استحسانا** **وقالا**











البيع وينبغي ان يصح **بما لا يبدل** اي الذي وقع عليه البيع لانه بيع فصار كجهاالة الثمن لا  
يفسد جهاالة المصالح عنه لانه لا يحتاج فيه الي تسليم فلا يفسد جهاالة خلاف بدل الصلح فانه  
يحتاج الي تسليم وفيه خلاف ان يقع **وان استحق ليس المصالح عنه** في الصلح عن اقرار او استحق  
**كله رجح المدعي عليه** وهو المصالح عن اقرار خصه **وكذا** او الاستحقاق من العوض وهو بدل  
الصلح الذي دفعه الى المدعي سرته ادي زيد اذ ان يذبحه وقا عمرو وصالح زيد اذ ابيع ما به درهم  
فصار للمدعي في يد زيد والدار في يد عمرو ثم استحق نصف الدار مثلاً يرجع عمرو على زيد بحسب  
درهما ورجح المدعي عليه **كله** اي بكل العوض اذا استحق كل المصالح منه مثلاً اذا استحق الدار  
كلها مثلاً في الصورة المذكورة يرجع عمرو على زيد بما به درهم وهو كل العوض **ولو استحق المصالح**  
**عليه** وهو بدل الصلح او استحق **بعضه** اي بعض المصالح عليه **رجح** المدعي على المدعي عليه **بكل المصالح**  
**عنه** لانه مما دله لو رجح **بعضه** اي ببعض المصالح عنه لانه من حكم المعاوضة **وان وقع الصلح**  
عز اقرار **بالمنفعة** **عبدك** هذا الصلح **اجارة** صورته اذ في كل رجل شياً فاعترف به ثم صالحه  
على سنكس واره سنة او على ركوب دابة معلومة او على لبس ثوبه او خدمة بعد طرد ورفقة ارضه  
مده معلومة فهذا الصلح جاري فلو لم يكن معنى الاجارة فهو فيه لحكام الاجارة اشارة اليها بالانفا  
يقوله **فليس التوثيق** لكن فقد في الاجارة ان كان اذ في ثوبه فوقع الصلح على خدمة العبد او سكنى  
سنة وفيما عدا ذلك لا شرط التوثيق كما اذا صالحه على وضع الثوب او ركوب الدابة الى  
موضع او حمل الطعام اليه **ويستل** الصلح المذكور **عقود** **للعبد** او لغيره المتصالحين لانها  
كالوجوه والمستاجر فيرجع بالمدعي وكذا بطلت بطلت قبل الاستيفاء ولو كان  
ذلك بعد استيفاء بعض المنفعة بطلت فيما بقي ورجح المدعي بقدره وانما كل قول له وهو  
القياس لانه اجارة وهي بطلت بذلك وفي لا يوجب لايصال الصلح بغير المدعي عليه بل  
المدعي يستوفى النافع على حاله وان مات المدعي فذلكت في خدمة العبد وسكنى الدار والوارث  
يقوم مقامه فيما وبطلت في ركوب الدابة ولبس الثوب وفيما تفاوتت فيه كل بكنى الشاب  
وركوب الدابة وان مات المدعي عليه بغيره وان مات المدعي بطلت بعد اقامته او اوارث مقامه  
فيه وان قبل العبد بطل الصلح عنه عند مطلقاً كالاجارة وعند ابي يوسف بطلت ان قبله  
المدعي والاحسن ان يفتن قيمته ويشترى بغيره عبيد في هذه ولكن يثبت له الجبار وان قبله  
المدعي عليه بطلت بالجميع ان اقامت حقت انفة او اعتقه الولي **والصلح** اذا

اذا وقع **سكوت** **وانكار** **فدال** **المدعي** **في حق المنكر** ان في زعمه الحق عليه وان المدعي مبطل في دعواه  
وانما وقع المال اليه ليدخله **ولتقطع الخصومة** **ومعاوضة** **في حق المدعي** لان في زعمه انه باخذ  
عوضاً عن ماله وانتهى في دعواه وخبر ان يكون ليس واحد مكان مختلفان باعتبار تخصيص كالصلح  
موجب لكل من المتساكين والوجه في اصولها فيرواخذ كل واحد منهما بما يرجع عن المدعي في ما يترتب على هذا  
الصلح بان يقول **فلا شفعة** **يواجه** **ان يصالح** اي المدعي والمدعي عليه **من دونهما** اي بالانكار  
والسكوت صورته اذ في كل رجل اذ انكار او سكوت ثم صالحه عنها بدفع شيء اخر لا يجب في دارة الشفعة  
لانه يدعي ان دارة وانه يستيقضها على ما كانت وان الذي دفعه الى المدعي ليس بعوض عنها وانما  
لاقتد التمن وقطع الخصومة **وتجب** **الشفعة** **لو صالح** **اي المدعي** **والمدعي عليه** **في دارهما**  
اي بالانكار والسكوت صورته اذ في كل رجل شياً فصالحه على اقراره فدفعها اليه وجبت فيها النفعة  
ان المدعي يدعي انه باخذها عوضاً عما ادي فكان معاوضة على رغبة فيجب فيها الشفعة حتى لو ادي  
وارا انكر فصالحه عنها على اقراره وجبت الشفعة في التي صالح عليها دون الاخرى كما ذكرنا وانكار  
الاخر للمعاوضة لا يمنع وجوب الشفعة فيها **ولو استحق المتنازع فيه** بان ادي رجل على شخص شياً  
فانكر ثم صالحه على شيء ثم استحق المدعي وهو المتنازع فيه **رجح المدعي بالخصومة** **مع المستحق** **ورد**  
**البديل** اي العوض الذي اخذ له المدعي عليه لوجه زيد اذ في يد عمرو فانكر عمرو وسكوت  
ثم صالحه على ما به فصارت المايه في يد زيد والدار في يد عمرو ثم استحق كل الدار فان زيد اريد  
المائة اذ عمرو ورجح بالخصومة في الدار ان المستحق لانه قام مقام المدعي عليه حين اخذ المدعي  
منه فيكون له ان يماحه **ولو استحق بعضه** اي بعض المتنازع فيه **فبقدره** او بقدر بقدره  
المدعي عليه الى المدعي عليه بقدره استحق صورة استحق نصف الدار مستحق في المسألة المذكورة  
فيرو زيد بحسب ان لا عمرو ورجح الى المستحق بالخصومة في النصف ابعاد **ولو استحق المصالح**  
**عليه** اي الذي وقع عليه الصلح او كله او استحق **بعضه** **رجح** **المدعي الى المدعي في كل ان استحق**  
كل العوض **او رجح** **الى المدعي في بعضه** ان استحق البعض لان المدعي ما زال المدعي لا ليس  
له البديل فاذا لم يسلم له رجح بالثبوت وهو المدعي في خلاف ما اذا وقع الصلح بلفظ البيع بان  
قال لزيد ما بعثت لك هذا الشيء لهذا وقال الاخر اشترى حيث يرجع المدعي عنه الاستحقاق  
على المدعي عليه بالمدعي نفسه لا بالمدعي لان اقام المدعي عليه كل الساعة اقراره بان المدعي  
ملكته المدعي فلا يعتبر انكاره بخلاف الصلح لانه لو وجد منه ما يدل على انه اقر بالملك له اذ الصلح



قد يقع له دفع الخصومة **وملاك بدل الصلح** وهو العوض قبل التسليم كاستحقاق الاستحقاق  
 بدل الصلح فان كان استحقاقه بطلان الصلح لان هلاك البدل في البيع بطلان البيع فكذلك هذا فلو  
 هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره ويبيح في الباقي كاستحقاق  
 هذا اذا كان البدل مما يتعين بالتعيين وان كان مما لا يتعين بالتعيين كالمراهم والله ناظر  
 يبطل بملاكه **في الفصل الثاني** اي في فصل الارزاق وفي فصل الانكار والصلوات هذا **فصل**  
 في اقسام الصلح **الصلح جائز في كل حال** لانه في معنى البيع في حقهما ان وقع عنه بالعرف او اذني  
 حق المدي وحده ان وقع عن انكار او سكوت وفي حق الاخر لاقتداء القدي وتطوع الخصومة او في  
 معنى الاجارة ان وقع عنه عنان وكل ذلك جائز غير ممنوع **والصلح جائز بين اعداء** وهو **المنفعة**  
 ويكون معنى الاجارة ان وقع عنه بالعرف او بغيره لان المنفعة يجوز اخذ العوض عنها بعد الاجارة  
 فكذلك بعد الصلح لكن لما يجوز الصلح عن المنفعة على المنفعة اذا كانا مختلفين الجنس بان يصالح  
 عن السكنى على خدمة العبد او زراعة الارض او لبس الثياب اما اذا اختلفت جنسا كما اذا صالح  
 عن السكنى على السكنى او عن الزراعة على الزراعة فلا يجوز **والصلح ايضا جائز عن الجناية** على النفس  
 وماد ونما عدا كان او خطا وسوا كان عزا او اقرارا او انكارا او سكوت لما العبد والنفس فليقول  
 تعالى من عجز له عن عجزه من اجبه شي الاية قال ابن عباس والصلح الحسن نزلت الاية في الصلح  
 عن دم العبد ولا الخطأ في النفس فلان موجب المال والصلح دعواه جائز الا ان لا تصح  
 الزيادة على قدر الدية اذا وقع الصلح على اخذ مقادير الدية كالباطل لا يجوز الصلح على اكثر من الدية  
 من جنسه في عويالدين بخلاف الصلح العود حيث يجوز الزيادة فيه على قدر الدية وكذا  
 على الاقل وان كان اقل من عشرة دراهم لانه لا موجب له في المال ولو وقع الصلح على غير مقادير  
 الدية جائز كيف ما كان لعدم ارباب الا انه يشترط القبض في المجلس اذا كان ما وقع عليه الصلح  
 دين في الذمة كماله يكون اقرارا في كماله ولو قضى القاضي بحد مقادير الدية بمصالح  
 على جنس اخر منها بالزيادة **جائز خلاف** ما اذا صالح العوي في **الحمد** بان دفع اراين  
 او شارب الخمر او القاذف فصالح هو المرافع حتى يترك لا يجوز الصلح فله ان يرجع عاده  
 لان الحدود حتى انه تعار العوي المرافع والاعتيا في رضى الغير لا يجوز كالمواكف لا يجوز  
 ظلمه او كسيف في طريق العامة في حقه رجل على نفسه فصالح على شئ كان الصلح باطلا لان  
 الحق في الطريق انما قد نجاة المسلمين فلا يجوز ان يصالح لحد على الاثراد بخلاف الامام

الامام اذا صالح عنه على مال حيث يجوز له ولاية عامته وله ان يتصرف في مصالحهم ولذا لو باع  
 شيئا من مال جازيه وبخلاف ما اذا كان في طريق غيره فافداه رجلا من اهل الطريق  
 حيث يجوز في حقه **في كتاب** عطف على قوله من دعوى المال او الصلح جائز من دعوى النكاح هذا  
 اذا كان ارجل من الدعي والراه تترك لانه يمكن اعتبار الصحة فيه بان يجل في حقه في معنى المالك  
 وان كانت جازية المدعي والراه تترك لانه يمكن اعتبار الصحة فيه بان يجل في حقه في معنى المالك  
 انه يجوز لانه يجل لانه تروى ما عليه من حاشا ثم خالفها على اصل اكرادون الزيادة فسقط للمهر  
 عزا الزيادة **والصلح جائز ايضا في دعوى الرق** **لأن الصلح في حق المدي يتناول المال** وفي حقه  
 حق الاخر لدفع الخصومة لانه يمكن تصحي هذا الاعتبار جازا الا انه لا ولا عليه لانه يترك  
 العتق ويدعي انه هو الاصل الا ان يقيم المدي القيمة بعد ذلك فيقبل بيمينته في حق ثبوت الاول عليه  
 لا غير حتى لا يكون رقيقا لانه يجل معقبا بالصلح فلا يبعد رقيقا **وان قل العبد الماذون** **قل**  
**له جلاء عدا لم يجر** اي صلح الماذون **في نفسه** لانه لا يجوز ان يتصرف الا فيما هو من باب  
 التجارة وتصرفه في نفسه ليس من التجارة فلا ينفذ في حق المولي اذا كان يهودي وتصح يمينه وفي  
 ولي المقول حتى لا يجوز له قتله ليعفو لانه مكلف تصحيح تصرفه في حق نفسه ولا يجب عليه  
 البذل للحال ويتأخر اليه بعد العتق بخلاف المكاتب حيث يجوز له ان يصالح عن نفسه  
 لانه كالحرة وجهه يبد المولي **وان قيل عدا له** اي للعبد الماذون **له جلاء عدا فصالح**  
 الماذون له **عنه** اي عدا عدا الذي قيل **جائز** الصلح ان تصرفه في عداه من باب التجارة  
 لان استحقاقه كشرائه **ولو صالح العاص على العتق** **المنفرد** بان عتق عبدا مثلا  
 فذلك عبده ثم صالح مولا له **بما زاد على قيمته** او قيمته المنصوب بان كان العبد سيبا وفي سببه  
 فصالحه على ما يراه او صالحه باكثر من قيمته **على عوض** **صالح** الصلح عند ابي حنيفة وقال لا يجوز  
 على اكثر من قيمته بما لا يتقاي الناس في مثله لان الواجب هو القيمة وهي مقدرة فزيادة  
 عليها تكون ربا وله ان حقه في المالك باق وانما يتقبل اليه القيمة بالتعاضد فكذا راضيا  
 على الاكثر كان اعتياضا فلا يكون ربا واما الصلح باكثر من قيمته على العوض فهو جائز بالاتفاق  
 لان الزيادة لا تظلم عنه اختلفا في الجنس **ولو اعتق مومرا عبدا مشتركا بينه وبين اخر**  
**فصل في التبرع على التبرع** **قيمة** اي قيمة العبد لا يصح الصلح بالاتفاق اما في  
 عتقه ما ظاهرا والفرق اليه حنيفة ان القيمة في العتق منصوص عليه وتقدر بالشرع لا يكون دون

العرص



تقدر القاصي فلا يجوز الزيادة عليه خلاف تقدم لانها غير مفوض عليها واصحابه على عرض جاز  
 كيف ما كان لا ينافي ان لا يظهر الفصل عند اختلاف الجنس **ون** وكل رجل بالصلح عنه فصال الوكيل  
**لم يلزم الوكيل بالصلح** فمالم يصحبه الوكيل بل يلزم الموكل كما لو كبل في النكاح عن انما اذا  
 من هنا وادي عنه ربح على الموكل وفي النكاح لا يربح هذا اذا صلح عنه عن الكار او سكرت او اقرار  
 في م عقد او فيما لا يحل عليه المعاهدة فان كان فيما لا يحل عن اقرار فان الوكيل يلزمه ما صلح عليه  
 ثم يربح على الموكل ان الوكيل اصيب في المعاهدة اذ عليه فترجح الحقوق اليه دون الموكل فيطابق  
 بالعوض دون الموكل **وان صلح رجل عنه اي رجل اخر بلا امر منه** **صح** الصلح **ان** من الصلح  
**الحال** ان الحاصل للمدعي عليه ليس الا البراءة وحقها الا لغيره والمدعي عليه هو اصيل اصيل  
 فيه اذ اضمنه كالمفوض اليه اذ اضمن ابيد ويكون متبرعا على المدعي عليه كما لو تبرع بقضا  
 الدين **او اضاف الصلح اليه** اي الى ما في نفسه بان قال صالحتك علي في هذه او غير  
 عهدي فهذا جاز ايضا لان الاضافة الى نفسه التزام منه للتسليم الى الدين وهو قادر على ذلك  
 فيجب عليه تسليمه **او قال** الصلح صالحتك **على الف** ولم يضمن ولم يضمنه الى نفسه **ولم**  
 الف الى المدعي جاز ايضا لان التسليم بموجب سداد المعوض له فيتم العقد لم يضمنه  
**والا** اي وان لم يسلم الف الى المدعي بل قال صالحتك على الف ولم يضمن ولم يضمنه الى نفسه  
**توقف** العقد **فان** جاز **للمدعي عليه جاز** ولزمه الف **والا** اي ان لم يخرجه **بطل** الصلح لان  
 في العقد انا هو المدعي عليه لان دفع الخصومة حاصل له الا ان الخصومة يصير املا للوسط  
 اضافة الضمان الى الف فاذ لم يضمنه فبقا قد اخرجته المطلوب فيوقف على اجازة  
**هذا باب** في بيان أحكام الصلح في الدين وهو الذي يجب في الذمة **للصلح على استحي**  
**بعقد المدينه** مثل السوسنة ومثل الاقرار **اخذ** لبعض حقه **واسقاط** للباني **مورد**  
 رجل له على الف درهم فضاكت منها على غشاية جاز ويجعل مستوفيا لصف حقه وجرى  
 له على النصف الاخر **للمعاوضة** لانه يكون رجوا ونقص في نصف المسم واجب ما يمكن  
 وقد امكن بما ذكرناه قال الشيخ في قولنا استحي هذا هو لانه اذا صلح المدينه لا يكون له  
 صورة استحياء لبعض حقه واسقاط الباقي وانما يكون كذلك ان لو وقع الصلح بعرض الدين  
 على بعض الدين والعواب ان يقال الصلح على استحي بعقد المدينه كذا وقع في القدر  
 قلت الذي ذكره سواب ليس بهو لان تقدير الكلام الصلح على شيء كان على استحق  
 بعقد المدينه ولا وجه لنسبته الى السوسنة في التاويل ولا سيما هو طالب الاقتصاد جاز

الصلح

جدا ثم اشار الى توضيح هذا الكلام والتفريع عليه بالنقل قوله **فصل** المدينون دانيه  
**في الف** في ذمته **على النصف** وهو غشاية **الصلح** عن الف حاله **على الف** **موجله** جاز الصلح  
 في الدين اما الاول فلا يجعل مستوفيا لصف حقه ومسطقا للنصف كما ذكرناه واما الثاني  
 فكانه اجل النفس الحق ولا يحمل هذا على المعاهدة فمذا عار بالان بيع النصف ثلثا فسيتم الجوز  
 الا ان قول الشيخ في جواز **الصلح** عن الف درهم **على غشاية** **موجله** او **صلح** عن الف **موجله** على  
 غشاية بحال او صلح عن الف **سود** على غشاية يعني وهو موقوف قوله **على النصف** **موجله** هو  
 يرجع الى قوله عن الف **موجله** اي الغشاية حاله كما ذكرناه وقوله **ويضمن** يرجع الى قوله  
 او **سود** والتقدير على نصف يضمن وهو بكسر الهمزة وفتح النون جمع ايضا كعصم جمع عيسا لا يجوز الصلح  
 في الوجوه الثلاثة لان من له الدرام لا يستحق الدنانير ومن له من الدين موبل لا يستحق الحال ومن له  
 دراهم سود لا يستحق البضيق لانها اجود فيكون اقتضاها بطريق المعاوضة لا بطريق الاستيفاء  
 وشراحي الاستيفاء. المعاوضة في الجنس المتحد المقدر المساواة ولم توجد هذه ابطال الصلح  
 حتى لو صلح على الف حاله عن الف الوجله او صلح على الف بغير عن الف السود جاز بشرط  
 فبعضه في المجلس لوجود المساواة في القدر وهو المحترق في العرف دون المساواة في الصفه ولو كان  
 عليه الف فصاله على طعام موصوف في الذمة موبل لم يرج لانه يكون اقرا من دين بين فلا  
 يجوز ولو كان عليه الف درهم وما به دينار فصاله على ما به درهم جاز لكونه كانت حاله او وجله  
 لانه يجعل استيفاها للدنانير كلها والدرهم الامانية وما جيل الامانية التي بقيت فلا يحمل على  
 المعاوضة لان فيه فسادا **ون** **على الف** **ر درهم** **فقال** اي صالحتك على الف **لاني** **ادع**  
**نفسه** اي نصف الف وهو غشاية **في انك بريء من الغنفل** وهو غشاية الباقية  
**فصل** من عليه الف فقلت بان او في الدين غشاية **بري** في النصف باقيا لان الابراء  
 يحمل التمسيد بشرط وان لم يحمل التعلق به وكلمة على جعلت شرطاً تعني في النصف وان  
 كانت مستوفى للمعاوضة **والا** اي وان لم يرد غدا النصف وهو غشاية **لا** يبرأ عند ما وقال  
 ابو يوسف بها وان لم يخرج **د** **ان** **حظه** ابدلان **اشترط** الا اذا صلح ان العقد  
 واجب عليه في كل زمان يلزمه موفيه لذل حاله عليه فيبطل التعلق فصار ابراء مطلقا ولما  
 انه على الابراء بشرط ولم يوجد وعند بعض ان فيه مخالفة لم يقع هذا الصلح وهذه  
 المسألة على غشاية وجوه الاول كما ذكرناه وانما فيه ان يصرح بالتسديد بان يقول صالحتك على

احذرها











**ولا يزوج له** ايضا لما ذكرنا من ان يوسف انه زوجا لانه من باب الاكساب **والا ينفق**  
المضارب بعينه لا يعطى المال مضاربة **الا باذن** من رب المال **او باعقل** اي بقوله اعل **وانك**  
لان الشئ لا يتفق مثله الا بالتصديق عليه او التوفيق المطلق اليه **ولم يتعد** المضارب  
**عينه** رب المال **من بلده** بعينه بان قال العمل الا في مصر مثلاً **ومن سلقه** بعينها بان قال  
له لا تبع ولا تشتري الا في مصر مثلاً **ومن وقت** بعينه بان قال له لا تبع ولا تشتري الا في وقت كذا  
**ومن معامل** بعينه بان قال له لا تعامل الا مع الامم زيد بكذا ان مثلاً قال خالف صايداً فلما ولوم  
يشتري شيئا حتى رد المال الى البلد الذي بعينه له بغير الضمان كالودع اذا خالف في الوديعة ثم  
رجع الى الوفاق وعاد الى المضاربة حتى اذا اشترى في ذلك البلد كان للمضاربة وهذا  
خلاف ما اذا قيده في سوق معين من المعربح لا يتقيد به لان المضارب لو اقرضه بدينار وجابه  
واسواقه لانه كبقعه واحدة ولا يفيد التقيد الا اذا خرج بالدين بان قال اعمل في هذا السوق  
ولا تغلق في غيره فحينئذ يتقيد لان المال له ولولاية التصرف اليه بخلاف ما اذا قال له بيع  
نسبة والاشبع حالا حيث كان له ان يبيعه حالاً عند عدم اختلاف السعر بينهما لان مخالفة  
الخير يتقيدان كمن وكل شخصاً ببيع عبده بالف درهم ونهاه عن البيع بالزيادة فيباعه او يكيل  
بالمدين فانه يجوز لما قلنا **كالا يجوز** ان يبعدي الشريك **في الشراكة** فاعينه الشريك  
من البيع والشراء في بلدة بعينها او في سلقه بعينها او مع معامل بعينه **ولم يشتري** المضارب  
**من يفتق على المالك** اي على رب المال بقرابة كإبنة وابنة او بسبب عمن لكونه مخالفاً  
للقصد بخلاف الكيل بشرط العبد حيث يجوز له ان يشتري من يفتق عليه المالك لان التوكيل  
مطلق في بيع الاطلاق ومنها عقيد عال يمكن التجرية فيه حتى لو وجد في الوكالة ايضا ما يدل  
على التقيد بان قال لا تشتري عبداً ابداً او استخذه ما وجارية اطاهما كان الحكم كذلك ولو  
اشترى من يفتق عليه رب المال صار مشترياً بنفسه **وليفين** لانه نقداً لمن من مال المضاربة  
وعند مالك لو كان مالاً موسلاً **والالا** **من يفتق عليه** اي المضارب بعينه لا يشتري  
المضارب بغير يفتق عليه **ان ظهر** **وعليه** اي المضارب بعينه لا يشتري  
رب المال او يفتق على الاختلاف الذي فيه بانه في العتق والرد من ظهور البيع ان يكون قيمة  
العبد المشتري اكثر من راس المال سواء كان في حمله راس المال ربح او لا لانه اذا كان قيمة العبد  
شكراً من المال او اقل لا يظلم المالك المضارب فيه بل يجعل مشغولاً برأس المال حتى اذا كان راس  
المال انما وصار عشرة الاف درهم ثم اشترى المضارب من يفتق عليه وقيمة ان او اقل

او اقل لا يفتق عليه وكذا لو كان له ثلاثة اولاد او اكثر وقيمة كل واحد الف او اقل فاشترى من لا يفتق  
منهم شي لان كل واحد مشغول برأس المال ولا عليك المضارب منهم شي حتى يزيد قيمة كل واحد على راس  
المال فليجده من غير ضمة الى آخره **ومن المضارب ان يفتق** اي ان يشتري قربة وقيمة اكثر من  
من راس المال لانه يصير مشترياً العبد بنفسه فيفتق مال المضاربة **فان لم يظهر ربح** اي ان  
يكن في قيمة العبد المشتري زيادة على راس المال **صح** شراره للمضاربة لانه اذا لم يزد قيمته على  
راس المال لا يفتق عليه اذ لا ملك للمضارب فيه لكونه مشغولاً برأس المال فيمكنه ان يبيعه  
لمضارب ربه فيجوز **فان ظهر** ربح في المشتري بعد الشراء بان كانت قيمة وقت الشراء قد راس المال  
او اقل ثم اردت قيمته حتى صارت اكثر من راس المال **عق** **نقطة** اي خط المضارب اي يفتق  
لانه ملك لبعض قربة فوجب ان يفتق بقدره **ولم يفتق** **رب المال** لانه صنع له فيه وانما عتق عليه  
بطريق الحكم بسبب زيادة القيمة من غير اختياره فصار كما اذا ورثه مع غيره **وسمى** العبد  
**المعقوق في قيمة** **عقب** **رب المال** منه لانه اخذت ماله في يده فيفتقها  
كالعبد الموروث بين اثنين واحدهما ابوه **صح** اي مع المضارب **الف** **بالمضاربة** **فان اشترا**  
**به** اي الف امة قيمة **الف** فوطيها **فولدت** ولداً يساوي الف **فان اذاعاه** المضارب  
حال كونه **موسراً** يعني في حال سياره **فبلغت** قيمته اي قيمة الولد **الف** **فحسبها** فاشترى  
و رب المال استسبح العبد وهو معنى قوله **سبح** **رب المال** **في الف** **وربما** اي ربح الف وهو  
كما يتفق وحسب **لو اعتقه** اي عتق رب المال الولد ان شاء **فان يفتق** رب المال **الف** **ضمن**  
**في الدين** اي المضارب **الف** **قيمة** اي يفتق قيمة الجارية واما كانت كذلك لان  
دعوة المضارب وقعت صحيحة طامراً لانه يحل له ولده من النكاح بان يحل له البيع ربحاً  
منه ثم باعها منه وبن جليله من حمله الامر على الصلاح لكن لا تنفذ عنه الدعوى لعدم الملك  
وهو شرط فيه اذ كل واحد من الجارية وولدها مشغول برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف  
ان مال المضاربة اذا صار اجناساً مختلفة كل واحد منها لا يزيد على راس المال لا يظهر الربح  
عندنا خلافاً لغيره لان بعض الناس يولي من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للمضارب نصيب  
في الامة ولا في الولد واما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمة  
الغلام وصارت الفاً وحسبها في ظهر الربح فيه في ذلك الوقت فذلك المضارب بمنه نصيب  
الزيادة فنفذت دعوته ان بقه فيه لوجود شرطها وهو الملك خلافاً لما اذا عتق الولد لم







الاول وهو ما دون لم يكن يزرق الاول الا الشك فيكون ذلك منهما نصيبا وليب لم يلا  
 شبهة ايضا **ولو قيل** اي المضارب الاول اجني لوقال له رب المال **فان قيل** انما كان  
 الاول للثاني **بالمضارب** اي نصف الزرع لان الاول شرط له ذلك وشرطه صحيح لا يان  
 المالك **واستويا** اي رب المال والمضارب الاول **فما قيل** وهو النصف لان رب المال لم يشترط  
 لنفسه من النصف ما رزقه الاول ولم يربح الاول الا النصف والنصف الاخر صار للثاني  
 بشرطه فلم يكن من ربح الاول **ولو قيل** اي المضارب الاول اجني لوقال له رب المال  
**ما رزقك** **فان قيل** او قال رب المال **ما كان** **فان قيل** انما كان ذلك  
 الاخر **بالمضارب** اي رب المال **النصف** من الزرع **والثاني** اي والمضارب الثاني **النصف** منه  
**ولا يشترط الاول** اي المضارب الاول لان قول رب المال ما رزقك وما كان من فضل يخصصه  
 الزرع فيكون له النصف من الجميع وقد شرط المضارب الاول للثاني نصف جميع الزرع فيكون له  
 النصف فلم يبق للاول شيء من الزرع فخرج بغير شيء **ولو شرط** المضارب الاول **للثاني**  
**ثلثيه** اي ثلثي الزرع والمالك الباقي **فان قيل** المضارب الاول **للثاني** **سدس**  
 اي سدس الزرع من ماله لان رب المال شرط لنفسه النصف من مطلق الزرع فله ذلك واستحق  
 المضارب الثاني ثلثي الزرع بشرط الاول لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا يشترط في حق رب  
 المال اذ لا يقدر ان يغير شرطه فيخرج له قدر السدس لانه من ماله من ماله لانه من ماله من ماله  
 لانه غره في ضمن عقد المضاربة وهو ايضا بسبب الرجوع **وان شرط** المضارب **للمالك**  
**ان يربح المال ثلثه** اي ثلث الزرع **فان قيل** اي اجبر رب المال **ثلثه** اي ثلث الزرع **فان قيل**  
**يجوز** **العبد معه** اي مع المضارب **والنصف** **فان قيل** لان شرطه للعبد يكون اشترط المولى فكانه  
 اشترط للمولى ثلثي الزرع واشترط عمل العبد غير مفسد لانه من ماله ان يضارب في ماله وانه خلاف  
 ما اذا شرط عمل رب المال لان بقائه يبيع تسليم المال الى المضارب فلا يجوز ان لا يربح العبد دين  
 فهو للمولى سواء اشترط لهما عمل العبد او لا وان كان عليه دين فهو له ما به ان شرطه عليه ولا انه  
 للمولى وكذلك اذا شرط لثالث لعبه المضارب جميع سواء اشترط عليه العمل او لا لان كل عليه  
 دين وان كان عليه دين ان شرطه عليه جاز وكان المشروط له ما به وان لم يشترط له الجوز ويكون  
 ما شرط رب المال على ابن حنيفة رضي الله عنه وعنده ما عطف المولى كسب عبيد المديون  
 فاشترطه له يكون اشترط المولى فيصح **وتبطل** المضاربة **بموت** **لصاحبها** اي رب المال

ما دونها

حاصل ان اشترط عمل العبد  
 للمالك او لغيره كان عليه دين  
 او لا وان كان عليه دين كان  
 له ما به ان شرطه عليه جاز  
 وان لم يشترط له الجوز ويكون  
 ما شرط رب المال على ابن حنيفة  
 رضي الله عنه وعنده ما عطف  
 المولى كسب عبيد المديون

رب المال او المضارب لان المضاربة وكالة وهي تبطل بغير توثيق **وتبطل ايضا** **بموت** **لصاحبها**  
 بدار الحرب حال كونه **موت** لانه غير له الموت ولذا يورث ماله ويعتق امته اولاده ومدرسه  
 وقبل حرقه يوقف تصرف مضاربه عند ابن حنيفة على النفاذ بالاسلام او ابطالان بالموت او القتل  
 ولو كان المضارب هو المرنق فالمضاربة عليه حالها عندهم **وتبطل** المضاربة **بموت** **لصاحبها**  
 رب المال اياه **ان لم** المضارب بغيره لانه وكيل من جهة فيشرط فيه العلم بغيره **فان قيل**  
 للمضارب بغيره **والحال** ان **المالك** **من يملك** اي العوض والابن من ماله لان له حقا في  
 الزرع ولا يملك الا بالثقة فيثبت له حق البيع لغيره ذلك **فان قيل** المضارب **للمالك**  
 اي من العوض التي باعها لان البيع عقد العزل كان المقصود فلم يبق بعد النقص فلو عزل له  
 والمالك نقود لكن من خلاف جنس راس المال ليس له ان يبيعه جنس راس المال فيسا لان  
 النقصين جنس واحد من حيث القيمة وفي الاستحسان له ان يبيع جنس راس المال لان  
 الواجب عليه رد مثل راس المال وموته وارتداد مع الحق وجنونه مطبقا والمال عوض  
 كعزله **ولو اقر** اي رب المال والمضارب **والحال** انه **في المال** **يون** **وتبطل** المضاربة  
**بموت** **لصاحبها** لانه كالا جبر وان كان لا جبر له وقد سلم له ذلك فيجوز ان يبيع عليه **فان قيل**  
 وان لم يكن في المال **زعم** **المالك** **لانه** **وكيل** **محص** وهو متعبر في الجبر على المتعبر **وتبطل**  
 المضاربة **للمالك** اي رب المال **عليه** اي على الاقضاء لان حقوق العقد تتعلق بالعاقبة  
 ورب المال ليس لعاقبة فلا يمكن من المطالبة الا بتوكيد فهو بالتوكيد كالمبيع حقه وعلى هذا  
 كلوكيد بالبيع وكل متعبر اذا امتنع من التقاضي لا يجبر عليه ولكن يجبر على تحصيل ما له  
 كالمبيع حقه **والسما** بكسر السين وهو المتوسط بين ابيح والمشتري فارقية معوية  
 وتخرج على سمساره ببيع ويشترى للناس باجر من غير ان يستاجر وهو **يبيع** **على التقاضي**  
 لانه يبيع ويشترى للناس عادة فجعل ذلك بمنزلة الاجارة الصالحة في الحادة فيجب  
 عليه التقاضي والاستيفاء ولو استاجر باجر معلوم عليه ان يشترى او يبيع شيئا معلوما  
 لا يجوز الاجارة لانه استوجبه على التقاضي ببقائه بنفسه والجملة في جواز ان يستاجر  
 يوم الحادثة فيقبله في البيع والشرا الى اخره **وما** **اي** **كل** **من** **ذلك** **من** **الاستحسان**  
**من** **الشرع** **اي** **فجعل** **منه** **لانه** **تابع** **دراس** **المال** **اصل** **فانصرف** **للمالك** **الى** **التابع** **كان** **العفو**  
**والزكاة** **ان** **له** **المالك** **مثلا** **كان** **راس** **المال** **الفا** **وان** **ما** **به** **والهالك** **ما** **به** **وتحسين**

بموت

ان كان من عمل العبد  
 المشروط بغيره  
 وهو مديون  
 لان المولى لا يملك  
 له عبيد











عند اير حيفه وقال اذا اخطأها حيفه ان شاء الله استملاك حرجه ثم قالوا اي حيفه الذي استملاك  
فيل اذا النقصان ولو ابرأ المودع الخاطا لا سبيل للمودع في الخلو لا عند اير حيفه لان حقه في اليد لا غير وقد  
سقط ما يراه وعندنا يسقط الخيار ويبقى الشركة من الخلو واقيده بقوله لا يميز كاشيخ اذا  
اخطأ ما يربى لانه اذا كان يميز لا ينقطع حق المالك كما خلاط انما ينفذه ولو اخطأ المفع  
بالشعيه فليكن من قبل الاول وهو المبيع والليل لا ينقطع حق المالك لان التميز في الحيلة  
ولو خلاط المبيع حيفه ينقطع حق المالك عند اير حيفه وعند اير يوسف يجعل القدر تابعاً للأكثر  
وعند حرج شركه بكل حال ولو خلاط الحقة بالنقطة بعد الاذابة صار من المايهات فكون على الخلاف  
المذكور **وان اخطأ المودع بال المودع بغير حيفه اشتركا** لان النقصان لا يجب عليه الا بالنقص  
ولم يوجد فليست كان ضرورة شركة املاك **ولو اتفق المودع بسفها اي بعض الوديعة**  
**فروقت له اي مثل ما اتفق في حصة المالك** لان من اتفق بالانفاق وصار حاضرا  
للبيع الا ان لم يكن حصة ماله بها وعندنا لا يميز ما اتفق فقط وحده ماله لا يميز ما اتفق  
ايضا **وان تعدي بها اي في الوديعة بان كانت دابة تركها ثم ازال التعدي زال النقصان**  
خلافا للشايع لانه صار غاصبا بالخلاف فصار كالوحد وبه قال مالك واما عندنا ان النقصان  
حجب فعلا للضرر الواقع وقد ارتفع بالعود الى الوفاق فلا يميز **خلافا للمستأجر**  
للعين اذا تعدي في العين المستأجرة والمستأجرة ثم ازال التعدي لا يميز عن النقصان لان البراءة منه  
انما تكون باعادة المالك حقيقه او حكما ولم يوجد ذلك خلافا للمودع فان يده يد المالك حكما لانه  
عامل له في الحفظ **خلافا لقراره** اي اقرار المودع بالوديعة **بغير حيفه** اي انكاره لها لان الحرج  
رفع للعقد فيفسخ به العقد ولا يعود الى العقد حديد وقال ابو يوسف اذا احمده المأمنه غير  
صاحبها او غيره حارس ماله من حالها من غير ان يطلب منه الرد او طلب منه الرد عند تركه  
غيره منه في حالها لا يميز لانه من باب الحفظ في هذه المواضع ولو سأل العيني عند له وديعه فلا  
فقال لا يميز عند اخطاها **انما يميز في المودع ان يسافر بها او يوديعة عند عدم المأمنه**  
الوديعة **وعند عدم الخوف** غيرها بالافراج وهذا لانه قول اير حيفه وقال ابو يوسف له المودع  
بما ايل مسافة فقير وان طالت الاخرى بما له محل وموت لانه يميز بموت لانه ان قصيره الخفاف  
يما عاده وقال محمد لا يخرج بما له محل وموت وقال اير حيفه ليس له ان يخرج بها مطلقا وبه قال مالك  
لانه من المالك على المالك لان الغاية من المالك لا يميز حيفه لانه امره بالحفظ مطلقا وقد اتي به وما ذكر

وما ذكر من المونة من ضرورات حفظ ماله فلا ياباه ولو كان الطريق حيفا ليس له ان يسافر بها  
ان كان له منه يدوان لم يكن له بد وسافر مع المالك لا يميز ولو ناه ان يخرج بها من المصنف  
ان كان له منه يدوان لم يكن له بد لا يميز وهو اعلا انه لو سافر بها في البحر يميز قاله الا سيجي الي  
وقال في حبان في شرح ابي حنيفة لا يميز اعلا ان الاب او الوصي او اسافر عن ابي حنيفة لا يميز ولا يميز  
بالبيع اذا سافر بها وكل يبيع قالوا ان يقيده بكان بان قال بعه بالكونه فصار بغيره يعني وان طلق اطلاقا  
فصار بغيره لا يميز اذا سرق او ضاع فيما لا اعله ولا يميز فيما له محل وموت **ولو اودع**  
**هذان شيئا عند رجلها كمال او يوزن فحضر احداهما يطلب نصيبه لم يدفع اليه وهو مخير فله ان يدفع**  
**المودع بفتح الدال** اي الى احد الاشياء **حفظه اي نصيبه حتى يميز المالك عند اير حيفه**  
والمودع غير حرجي لانه وقال مالك ذلك لانه طلب نصيبه كالحضرة وبه قالت النخلة وان كانت  
غيره **الوديعة مردوات** لا امثال ليس له ذلك بالافراج **وان اودع عند رجلين ما يقسم كالدرهم والدينار**  
**اتقياه المودعان وحفظا واحدا** **فان اودع عند رجلين ما يقسم كالدرهم والدينار**  
حيفه ولا يميز النقصان لانه مودع المودع وقال الا يميزان لانه لا اودع عند واحد مع علمه انه لا  
والنقصان يمكنه الاجتماع على حفظها في مكان واحد فقد روي بالمرأية وكذا ان تركت بالوضع في يد صاحبه **الحفظ**  
وما ذكر من الرضا قلنا المصريح به حفظها واما المرأية والقسمه فضرورة وهي تدفع بالقسمه  
فيما ينقسم والمرأية في القسم فلا يجوز التوضيع **خلافا لا يقسم** فانه لا يميز فانه في الاخر لان  
المالك رضى بشيئ به كل واحد من المأمنين او من اكل **ولو مال المودع له اي المودع**  
**تخرج الوديعة الى المالك او قال له احفظ الوديعة في هذا البيت** وشار اليه بيتا  
المودع **اي من لا يد اي لا يفرق له منه او يحفظ الوديعة في بيت اخر في المالك**  
تستعمل على البيت الذي عنده ولا يميز **لانه لا يملك الحفظ مع مراعاة هذا الشرط فلم يكن**  
معينه فليقوا هذا اذا كانت الوديعة مما يحفظ في يد من منع المودع من الدفع اليه مثل ان يكون قريبا  
فيمنعه من تسليم المأمنه او يكون عقد حرجي فيمنعه من تسليم المأمنه او كانت بيوت الدار  
متساوية اما اذا كانت الوديعة مما لا يحفظ في يد من ناه عن الدفع اليه كما اذا كانت فرسافها  
ع الدفع الى امرأته او كانت عقد حرجي فهاذا التسليم الى امرأته او كانت بيوت الدار مختلفة باكان  
في بعضها غير بعضها الى يد ايراق بان ناه ان يدفعها الى امرأته فلا يميز ولا امرأته اخرى وناه  
الي تسليم المأمنه فكان له ان يلام اخر في المالك **قال له احفظ في هذا البيت او في هذا الدار**















الطفل نفسه **ان عمل** التحصيل لانه في التصرف النافع يلحق بالبالغ العاقل **فقد روي** في **رواج السوء**  
**وب** للصفة اذا كان بصفة **بعد الزفاف** اي بعد ان رقت الصغيرة اليه لان الابا قامه تمام نفسه في خطا  
 وقيض اليه منه ولو بصفة الاب ايضا لان الولاية لم تستطع ان تواف ليوت ولا ياروج لانه انما يملكه  
 باعتبار انه بعد لها وذلك بعد الزفاف والاشتراط ان يكون من نكاح فلهذا ان الصحيح **ولو لم يثبت ان دالا**  
**لو احدث** لانه اسلمها له علة ووضفها منها كذا كذا فلا يشوع **لا يقع** وهو ان يلب واحد من  
 اثنين عند ارجح من ان يملك الخط منها عليك البعض ان يبع من كل منهما لانه لا وجه له سوى هذا وهذا  
 ولا يجوز لان هذا واحد منها فلم يتحقق الشيوع وبه كانت اثنان **ومع** **نقد** **عشر** **عنا** **عالم** **عقبتين**  
**و** كذا **عشر** **درام** **عقبتين** **لا يقع** **التصدق** **عشر** **عنا** **عالم** **عقبتين** **هذه** **رواية**  
 اي مع الصغير جعل كل واحد منها جازا او الاخر جعل اليه المصلحة من صدقة والصدقة على الغنى  
 مئة وقرى بين المنة والصدقة في الحكم حيث جاز القصة في كل اثنين ولم يجر المنة والحكم بينهما ان كلا  
 منهما عليك بلا عوض في ازالة السعة والخرق ان الصدقة يتبع بها وجهه تعالى واحد والعقبة  
 نايب عنه والاكذبة المنة فيكون عليك من اثنين وهذا الواو في ثلثه كالمفقصر وان كانا جازين  
 لانا وقفت به وهو معلوم ولو اوصى به للاعيا غير معينين يجوز في الاصل سعة بينهما فوجب ان  
 ينع في ابائين فكان في السعة روايتان وانما كذا على قولك ان بصفة اما عند ما المنة من شخصانية  
 فالصدقة او في هذا **ب** **في بيان** **الحكم** **الرجوع في المنة مع الرجوع فيها** اي في المنة بالمعنى مانع  
 وقال في قولك ان في المنة لعل عليه السلام لا يرجع الواو في منة الا والدة من ولده والعايد  
 في منة كالحكم كعود في قتيبه روله الخاري وعنده وبه قال احمد وروى عليه السلام الواو الحق  
 اليه ما لم يثب غنما اخرجه الدارقطني اي الميعوض والمراد به لو استديم لانا لا تكون منة حقيقة قبله  
 وفي قولك عوجب له ريث لانه لو رجع كره له ذلك وروي الكرخي عن احمد انا انه حرام ولكن يرفع  
 الامر الى الحاكم حتى يفتي المنة فيعيد اليه قيم الملك وانه لا ينافي الرجوع لانه احسن في قضاءه ان لا  
 يلحق له ان يرجع الا الواو بما يوجب لولده ونظيره قوله على السلام الموم لا يلبس اي لا يلحق له ان  
 يكذب وقوله عليه السلام الزاني لا يزني ولا يزوج اي لا يلحق له ان يزني وهو موز لانه ينافي صفة  
 الايمان ان فعله بل هو في حق ومع الايمان انه فلهذا انما يبيع ولذا قال مالك لان فعله يوجب الفسخ لا  
 بالحرمة **ومع الرجوع** اي رجوع المنة شيئا يحجرها حروف **مع** **فرقة** **احد** **عنا** **عالم** **عقبتين** **هذه** **رواية**  
 قوله **و** مانع عن الرجوع في المنة يا صاحبي حروف **مع** **فرقة** **احد** **عنا** **عالم** **عقبتين** **هذه** **رواية**

ض  
 الوالد

بقوله **الدال** **زيادة** **المصلحة** **بالرجوع** اي من الاشياء في الارض الموهوبة **باب** عليها اذا كان  
 يوجب زيادة في الارض وان كان للرجوع المصلحة الرجوع وان كان يوجب نقصانها بان كانت الارض  
 كبيرة فثبت لا بعد مثله زيادة في المصلحة استغنى في ذلك النقصان دون غير ما كان زيادة **الحق** **بان** **كان**  
 الموهوب في الارض عند الموهوب له واحترز بالمصلحة عن الزيادة المنقطعة كالولد والارض  
 والعقارة يرجع في الاصل دون الزيادة لا يمكن الفصل خلاف ارد بالمعنى حيث يقطع بزيادة الولد لانه  
 عقد معاوضة فلو رد الاصل دون الزيادة كان يودي الى الدوا لسلامة الولد له جانا ورد الولد لانا  
 لا يمكن لان العقد لم يرد عليه بطل الاصل ورجع بالنقصان ثم المراد بالاتصال وان يكون لنفس الموهوب  
 شيئا يوجب زيادة في المصلحة كالمذكور في المتن وكما في الدخالة والصبي وقوله ذلك وان زاد من حيث  
 السعة فله الرجوع لانه لا زيادة في العاين وكذا اذا زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة كما اذا  
 طال الكلام الموهوب لان نقصان في الحقيقة فلا يمنع الرجوع ولو قلنا ان كان اليه مكان حتى  
 زادت قيمته واخرج فيه الى مونة النقصان عند ما ينقطع الرجوع طلاقا لا يني لوسف ولو لم يبعدها  
 كافرا قاسم في يد الموهوب له او هب بئذ احوال الدم فغيره في الجناية وهو في يد الموهوب له المخرج  
 ولو كانت الجناية خطأ فخره الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يشترط فيه العدا ولو علم الموهوب  
 له العهد الثمن او الكتابة او الصنعة لم يمنع الرجوع لان هذه ليست زيادة في العاين وفيه  
 خلاف زفر وروي الخلاف بالعكس ولا خلاف في الزيادة في القول للواو لانه يملك في العقد  
**والهبة** **موت** **احد** **التعاقد** **الواو** **او** **الموهوب** **له** **لان** **بوت** **الواو** **بطل** **خياره** **لانه** **و**  
 له وهو لا يورث خيارا روي والشرط بوث الموهوب له بيقط الملك اليه ورثته وهم لا يستعبد  
 مخرجه الواو فلا يرجع عليهم **والهبة** **موت** **احد** **التعاقد** **الواو** **او** **الموهوب** **له** **لان** **بوت** **الواو** **بطل** **خياره** **لانه** **و**  
 اي هذا الذي عوض **او** **بوت** **الواو** **او** **الموهوب** **له** **لان** **بوت** **الواو** **بطل** **خياره** **لانه** **و**  
 روي في رواية مخرجه الموهوب له ان المذموم عوض من المنة وقد ان روي اليه بقوله هذه عوضه  
 او به لانا انما يملكها لان حق الرجوع ثابت له ولا يسقط الا بعوض يرص به وهو يشترط فيه شرط  
 المنة في العقب والافوار ولو لم يصب الموهوب له ولم يذكر انه عوض عنها كان منة كسبها فلهذا ولعلها  
 ان يرجع في منة **ومع** **المعوض** **من** **الاجنبى** **كأن** **الصانع** **ردم** **العهد** **والفعل** **والارجح** **الاجنبى** **على** **الموهوب** **له**  
 وان كان بامر لانه لم يودعه شيئا ولا يخلو فضا له يرحب يرجع اذا كان بامر **وان** **استحق**  
**نصف** **المنة** **رجع** **الموهوب** **له** **على** **الواو** **بصف** **المعوض** **لانه** **لم** **يدفع** **اليه** **الا** **ليسلم** **له** **الموهوب**







فيكون ان يكون راء ولا يكون يكون عوضا لعدم الاستلزام واما قوله او يعوضه شيئا من فصح  
بالعوض ولا شك انهما متعارضان **وقال المدعيون اذا جاعلوا اي البرز كالحاوات**  
**منه اي من الدين راء او قال المدعيون ان ادب اليه نصف المصنف الذي فلكه صفا**  
قال له ان ادب انت بري من النصف الباقي **فوقله ان ادب اليه نصف المصنف الذي فلكه صفا**  
استطاع زوجهم ولذا يريد ببارد ولا يوقف على القول والتعليق بالشرط فيقال لا استطاع  
الحصة التي يحلف بها كالاتفاق والعناق وهذا عليك من وجه فلا يجوز تعليقه بالشرط فيقال  
خلاف قوله انت بري من النصف على ان يؤدي اليه النصف لانه تقيد وليس تعليق **ومع العود**  
بضم العين حصل اسم العرفاذا صحت يكون **للصنف** بفتح الميم الثانية وهو الموهوب له حال  
حيوته ويكون **لورثته بعده** اي بعد موته المحر لكونه عليه السلام واللام من امر مري للبر  
لمقره حياه وعامة لا لزقوا من ارقب شيئا فهو سبل الميراث رواه احمد وابو داود والبيهقي  
وعنه مالك والشافعي في القديم هو للمنفعة للمهر لا للورثه ثم اشار الى تفسيره في قوله  
**وهو ان يجعل داره له غيره فاذا مات رد عليه** اي على الموهوب اليه الميراث في قوله  
**الرفعي** بضم الراء وان رد الى نفسه ما بقوله **اي ان تملكك** وان تملكك في قوله  
فكان كل واحد منهما يراى موت الآخر فلا يجوز لما روينا وقال ابو يوسف يجوز لما روينا  
عباس رضي الله عنهما انه عليه السلام قال العري جارية تملك امرها وارق في جارية لم يرقها رواه  
احمد والشافعي ومالك في قوله **اي ان تملكك** منه انه ما في قوله ارقاب معناه رتبة دارك  
وذلك جائز لكن لا يحمل الامر من لم يثبت الميراث فيكون عارية **والصنف** كالتب  
تبع ثلثها فاذا كان كذلك **لا يقع الا بالقبض** ولا يقع في مشا جمل العقدة كسهم من الار  
**ولا ارجوع فيها** اي في الصدقة ان المعقود منها هو الثواب دون العوض **في**  
بيان احكام **الاجارة** اي فعله او اياه لانه على تقدير حلف فالفعل اجارة بخر باطل  
فوقه وهو ما جاوره في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله  
الاساس اجرة في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله  
فاعل وانما هو افعال الاجرة اسم وهو يعطى من ارا الاجير والاجر ما يعطى على الاجرة وهذا  
محمود في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله  
اي ان تملكك ما جاوره في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله  
المعقود في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله **اي ان تملكك** ما جاوره في قوله

ج بسمه في

قوله في الاجارة قال الواحد  
بلغ قال لا خفي من العرب من يقول  
فقد في اجرة فهو ما جاوره في قوله  
فوقه وهو ما جاوره في قوله  
الاساس اجرة في قوله  
فاعل وانما هو افعال الاجرة اسم  
محمود في قوله  
اي ان تملكك ما جاوره في قوله  
اي ان تملكك ما جاوره في قوله  
اي ان تملكك ما جاوره في قوله

يعوض دفع حوزت بالاجماع لغزوة النسي وما اوى كل شي **محمدا في البيع اجرة** في الاجارة  
فان كانت الاجرة عين جارية كل عين ان يكون اجرة كاجارة النسي بدل من البيع وان كان عوضا  
في الذمة يجوز ايضا كاجارة النسي ان يكون عوضا او مبيعا والاربع للمعدوات والمذروعات وقوله  
وما صح من اجرة لا يباين في العكس حتى صح اجرة فلا يصح منها كالمنفعة فانها لا تصح عنها وتصل  
اجرة اذا كانت مختلفة الجنس كاستجار سكني الدار بزرعة الارض وان اخذ حصة من الاجرة كاستجار  
الدار سكني الدار وكاستجار الارض للزراعة بزرعة اخرى **والمنفعة** بضم الميم ما يورثه المالك  
**بمن المدة** حالت وتصرحت **بالسكنى** اي كاستجار سكني الدار او أرضا للزراعة **محمدا**  
العقد **عليه مدة معلومة** اي مدة كانت **الاجرة** في قولك في البيع في اكثر من سنة وعنه اكثر من  
ثلاث سنين وبغني في الوقف ثلاث سنين على امرائه رايه بقوله **ولم يرد في المدة**  
**الوقوف على ثلاث سنين** خوف من دعوى المستاجر من الملكية فمدد لمدد المدعي والمدة في الزمان  
ان يعتقد عقودا كل عقد على سنة ويكتب في الكتاب ان فلانا ابن فلان استاجر من فلان بقرعة كذا  
وكذا سنة بكذا وكذا عقد في كل عقد سنة وذكر من الاصل ان الحيلة فيه ان يرفع الى الحاكم من يتر  
هذا اذ لم ينص لوقف على المدة فان نص لوقف على شيء يقع ذلك حال او قصر لان نص لوقف  
كنفس الرفع **تتم المنفعة المستحقة** وهو الامر الثاني **كالاستجارة** اي في البيع **والشوب** بضم  
اي حياض الشوب وكذا استجارة الدار للجل عليها مفعة راعوا ما اوله في مسافة معلومة لانه اذا بين  
الشوب ولون الصبح وقدره وحسن الحياطة وقد التحول وحسنه والمساقة صارت المنفعة معلومة  
بالسنة **او يتم المنفعة بالاشارة** وهو الامر الثالث **كالاستجارة** اي في البيع **والشوب** بضم  
كذا او في موضع كذا عينه لانه اذا عين التحول وعينه التحول فتمت المنفعة **فصل العقد والاجرة**  
في الاجارة **الاشارة** اي بنفس العقد سواء كانت الاجرة عين او دينا **الملك** بضم الميم  
اشيا الاول **بالسكنى** اي بجعل الساجد الاجرة او بشرطه اي او بشرط العقد  
وهو الامر الثاني **او بالاشارة** اي باستيفاء المعقود عليه وهي المنفعة وهو الامر الثالث  
**او بالملك** اي من الاستيفاء بتسليم العي المفسدة في المدة وهو الامر الرابع وقال في  
عليك بنفس العقد وجب تسليم العي المستأجرة لانه عقد معلوم فثبتت  
الملك في البدلين بنفس العقد وبه قال احمد وقال مالك لا تملك الا بالاستيفاء فقط  
وانما هذا عقد معاوضة فيقتضي المساواة بينهما وذلك بتقابل البدلين في الملك تسليم

وما لا فلا

الحيلة في الاجارة العلوية







مقابلته فكل من علمه وان كانوا غير معلومين يجب الاجابة عليه **والاجابة على الكتاب الثاني** اي الجواب  
 الجواب يحيى بن المكيون اليه **والاجابة على الكتاب الثالث** وهو الذي يبين ان ليدب بطعام الظل ان  
 ملكة مثلا ان راي ان ردة حامل الكتاب بالكتاب **الموت** اي الجواب على الكتاب الثالث وهو الذي يبين ان  
 ان رد حامل الطعام لا يبرهن الموت المحل اليه لانه نقض تسليم المحقق عليه فارد فصار كانه لم  
 يفعل فلا يبرهن الموت وقال زفر له الاجابة في الطعام لان الاجابة في الطعام وقد وفي المشروط  
 خلاف نقل الكتاب لان الاجابة فيه لا يبرهن الموت لانه لا يبرهن الموت له وقال محمد راجع الزمان في نقل الكتاب  
 لانه وفي بعض المحققين عليه وهو قطع المسافة دون حمل الكتاب لحقة موته وانما ان المحقق عليه  
 نقل الكتاب لانه هو المقصود او وسيلة اليه وهو العلم بان الكتاب ليس كالمصطفى به وقد نقضه  
 نسقط الاجابة على الطعام ولو وجده غايبا لم يملكه ولو وجده ميتا لم يملكه ولو وجد في يده ولو  
 ترك الكتاب بمكان لم يملكه اليه او لا يورثه فله الاجابة في الكتاب **باب** في  
 بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
**والجواب** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 فيها السكنى والنفقة **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 فانها تختلف باختلاف العوالم والعامل فكل واحد من ابيان **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 اي في الدور والحيوانية **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 لا يفرق ولا ان يفرق فيها ما به اليه حتى يكون وعمل ما يملكه العاقل ولو لم يملكه العاقل  
 اشياء وكسرة الطيب وفي النهاية لانه دخل الدواب في قفها لان النار لا ينجس عن  
 سكنى انسان فكيف تنسج لادخال الدواب وانما هذا الجواب غلط عنهم الكوفة وفي شرح الكافي  
 للابي حنيفة في ولو اخرجت اسماجها لكانت كسرة الطيب بل قد افلح ان يربط فيها دابة وجميع وشاة  
 ويمكنها من اكلها وهذا ان كان في موضع معد لذلك **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
**او صار** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 فانه لا يمنع من النصب فيها ولو اقدم استا بدو الاشياء وجب عليه الفحان لانه مغموم بها والجرة  
 عليه لان الفحان والجرة لا يجمعان وان لم يندم وجب عليه الاجابة استيعانها وانما ان لا يجب  
 ولو اختلفت استا ط ذلك كان القول للموثة لانه لو انكر الاجابة كان القول له فكان اذا  
 انكر نوعا من الاستعانة ولو اقام البينة كانت بغير المستاجر او لم يملكها  
 الزيادة ومع اجابة **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 للزراعة غير ذلك فان عقد الاجماع على ما عدا ان ما يزرع في ما يملكه فلا بد من بانه او قال

الطعام

بائع خرافة

**او قال** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 ازرعها ما اشترى فسدت الاجارة لغيره ولو زرعها بعد ذلك لا تعود صحيحة في القياس كما  
 ان اشترى ثم اخرج زرع في الاصح ان يتركه في يده ويغيب العقد صحيحي ولو لم يتركه  
 والطريق بخلاف البيع صحيح اجارة الارض **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 يجوز **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 الارض اي الموجه حال كونها **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 على الدوام ضرر صاحب الارض سواء كان باجر او غير باجر بخلاف الزرع حيث يكون البذر  
 ان يخصص باجر المثل لان له نية معلومة بخلاف اذا غصب ارضا وزرعها حيث يور  
 بالقطع وان كان له نية لان انبدا فعله وقع ظلي والظلي لا يبرهن الا بقرينة **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 له اي المستاجر الموجه وهو صاحب الارض **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 حال كونها **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 وعرض لصاحب الارض ان يملكه بغيره ففضل ما فيها هذا اذا كانت الارض تنقص بالقطع  
 وان كانت لا تنقص واراد ان يملكه له فحقته ويكون له البناء في ذلك الارض صاحبه  
**وعملك** اي وتملك صاحب الارض كل واحد من البناء والغرس بعد دفع القيمة او شيء  
 هو صاحب الارض **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 اي المستاجر **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 كان باجر او غير باجر كان له ذلك **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 فيعمل فيها ما يعمل في الشيء **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 مدة الاجارة بمراد ما له نية معلومة لا ذكرنا **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 والجواب ان اي صح ايضا اجارة الدابة **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 بربان العادة لذلك فان المطلق الموجه للمستاجر الركوب واللبس يعني ان يقول على ان  
 يركبها من شاة وليس الثوب من شاة **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 لانه يختلف باختلاف الركوب واللبس فلا يجوز الا بالعيان او بان يشترط ان يفعل  
 ما في وقت الخلاصة ولو لم يبين ولم يترك ان يفعل فيها ما في فسدت الاجارة لغيره فلهو  
 اركب فلهو اركب او ركب بنفسه او ليس الثوب او البس وجب اليه المسح استعانة من البس عليه  
 اجر المثل وان قيل الموجه **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**  
 فاذ اختلف صار مقعدا فيضمن **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز** **باب** في بيان احكام **الحجوز**

كيفية تقوم البناء والغرس بالارض











میں نے جو سچو اور اواسطاً المیہ  
بالذات

[illegible]











العذر انه خمس ب فيقتصر **والحال انه لا مال له سواء** ان سوا الفانوت قديمه لانه لو كان له مال غيره  
 لا يفسخ الاجارة **او استأجر دابة للصفر** او لصا فليعلم **فبذلك** ان يظهر له ما يوجب المنع منه اي الصفر  
 لهذا الاشياء كما عذر فيفسخ بها الاجارة وقال ان في حق التفتيش بالاعذار الا بالعبث لان التفتيش عذره  
 منزلة الايمان فكونه كالبيع حقيقة وعذره ان يفتش على الحقيقة ليعرف ما فيها من النقص فلو كان  
 فساعة على حسب الحدوث فصار العذر بهذا كالتب قبل البيع فيفسخ به ومنه  
 يشترع ان الاجارة غير الزمنية ولو كان له من مال غيره فمما يفسخه ثم قال في البيع الصغير كما ذكرنا عذره فان  
 الاجارة فيه تنقضي وهو يشترط ان لا يحتاج فيه الى فسخ القاصي وفي اربادات ان لا يربح  
 الى الحاكم فيفسخ الاجارة كما رجع في المقتال الصغير هذا هو الاصل ومنهم من فرق فقال ان كان العذر  
 ظاهرا فيفسخ الا في غير ذلك قال قاضي خن والحنوفي هو الاصل لا يبيع ليس بعد اذا ابدى ما يوجب  
 المنع من الصفر **الحال** لانه لا يلزمه ضرر لانه يمكن ان يعقد ويبيع على تير يملكه او اجرة خلاف  
 الملتزم لانه يلزمه شقة وضرر وروايات في بيع الصاخر لاجله كالحج وطلب الغريم وكذا لو فرض الحارث  
 ليس بعد روعه الكرمي انه عذر لانه لا يبيع وضرر لان غيره لا يفتق عذره شقة وهو لا يمكن اخراجه  
**ولو اخرج المستاجر خصايد من مستأجرة** وهي كج حصيد وهي كج حصيد من الزرع والنباتات  
**او اخرج من المستاجر خصايد من مستأجرة** فاحرق بسببه **بيد ان من يبيع من يبيع** لان هذا بسبب صاخر  
 وشرط ضمان التقدي ولم يوجد ضمان فغير من ملك نفسه فليس به انسان خلاف ما اذا ربح  
 سهام ملكه فاصاب انسانا حيث يضمن لانه مباشر ولا يشترط فيه التقدي قال الشيخ حسين هذا اذا  
 كانت ارباح ما ودية حين اوقد النار ثم حرقت لانه لا يفسخ له فيها واذا كانت ارباح مقسمة  
 يبيع ان يضمن في الترتيب لو وضع حجرة في الطريق فاحرقت شاة فحين لانه يتعدي بالوضع ولو كانت  
 الشاة في شئ فاحرقته لا يضمن لان ارباحه لم تحت فعلة ولو اخرج الحد الجديد من الكروم وكان  
 موضعها على العلاء ومزبه بقطر وخرج شرار الى طرفي العامة واهرقا نيا من ولولم يضره ولكن  
 اخرج الى حرق نيا اليه **وان اخرج حيا طرا وسائر حيا وسائر** **بيد ان من يبيع من يبيع** لان هذا بسبب صاخر  
**مع هذا العمل** لان هذه شركة الصنائع وتضمنها ان يكون العمل عليها وان كان احد هاتين العمل  
 خرافته والاخر يتولى القول بوجاهته فالصاحب له يد هذه شركة اربعة وفيه نظر لان شركة  
 الوجوه ان يشترط جميع ان يشترطوا بوجوههم وبيعها وليس في هذه بيع ولا شركة فكيف يفسخ ان يكون  
 شركتا الوجوه **وان استأجر دابة للصفر** او لصا فليعلم **فبذلك** ان يظهر له ما يوجب المنع منه اي الصفر  
 البودج الكبير الحجازي كذا في المغرب **وربما** يفسخ فيه **يا مكن** استأجرنا ان المقتدر عليه  
 الركب وهو معلوم والاعذار وداية من الجملة يزول بالعرف او القنادة فذلك قال **ولا** اي  
 للشاخر **بطل العتاد** بين الناس والقياس ان لا يجوز له ما لته به قال في **وروية** اي وروية  
 صاحب الجمل **الحال** لانه لو حصل الرضا عند احد لا يبيع بغير المشقة **الحال** استأجر دابة  
**لقد اراد** اي بطل مقدار زاد معين **قال** **يا مكن** اي من اراد ان يبيع **يا مكن** اي من اراد ان يبيع  
 عليه عمل معلوم في جميع الطرق فله استيفاءه وعندك في الاصل لا يرد ولو شرط رده في الاجاز

ف  
ص  
ضمان كذا

لان

**الاجاز** **مع الاجارة** **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 ضمان وكذا في كذا **الاجارة** **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 ايضا بالاجارة **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 ومن الصاغة ما قاله سابقك استأجر زاول رمضان ويكون في شعبان وكذا **الاجارة** **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
**والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 الركالة وكذا **الاجارة** **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 او اجارة من الشهر كانت امه بطله فلا ينفق وكذا **الاجارة** **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 كالحق لا يعلق حتى يجرى الشهر **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
**الوفاء** **ان** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 وتغير الكلام ويصح كل واحد من الاجارة ونحوها والمرادة والمعاملة اياها حال كونها فالحال ان  
 المستقبل في هذا الوقت ان في الحال خذوف وهو الذي ذكرناه لا يبيع كل واحد من **البيع** **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
**والبيع** **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
**الحال** **ان** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 واسم هذا **كتاب** في بيان احكام **الكتاب** **والحالة** **اي** **بطل العتاد** **بين الناس** **والقياس** **ان لا يجوز له ما لته به** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 استأجر احد من الكتاب وهو التجمع ومنه كسبت الغريم اذا اخرج زنا والقيمة في الطائفة المختف  
 الجديش **والكتاب** **ان** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 لان فيه ضم حرية المبدى حرية الرقبة والاربعين بان يضمن المبيع او ان كان كل واحد منهما يملك الوتيرة  
 وهو اظهر **والكتاب** **ان** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 حرة المبدى **والكتاب** **ان** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 رتبة الا اذا ادى بدل الكتاب او امان في الحال فهو من لينة اليد فقط حتى يكون الحق بكتسبه  
 وحسب على المولى الضمان بالحق بكتسبه او لم يملكه واليد اقل الحيات طار عذول العوديه ولم يترك  
 في ساحة الحرية فصا كالتامة ان استظهر ببيع وان استعمل **كتاب** **ان** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 كان صغير **العقل** **الحال** **ان** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
**من** **الكتاب** **ان** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 سنة **ان** **قال** **في** **وروية** **اي** **وروية**  
 تعاريفها يتوهم ان علمهم فهم جزا الالية وهي ضلقة فتتناول كهم ما ذكرنا من طلاله الموجل والمجتم  
 والصغير والكبير وكل ما بين من الطل وقال ان في الاجور سماء الصغير والخلاف مبنى  
 على مسألة اذن التصبي للتجارة ويؤله قال احمد وانما شرطنا العقل لانه اذا لم يعقل العقد  
 لم يكن زاهل العيون والعقد متوقف عليه وانبت الخلاف في المنطوقه فيما اذا كان العبد  
 صغيرا وكاتبه حيث قال لو كاتب العبد الصغير نذر وقال في الحقائق كاتب عبد له صغير يجوز  
 عنه ويكون بمنزلة الكبير في جميع الاحكام طافا فليس في بيعه وراية في العدة في بيعه رزمة هبة ان  
 كان لا يعقل قبل عنده نفسه وان كان يعقل بامر هه قوله قضاه خلاف ذلك فيعزل او صغارا الاول  
 ان كاتب عبد الصغير لا يجوز والثاني ان يكون الكاتب صغيرا لا يجوز وان كان مميلا سواء كان اذن له

والوصية وهي يملك المال بعد الموت























صغير العبر له اربح اقرارها على نفسها وتبها ولا لها عند ان ينفذ وقال لا يتبعها ولا لها في الصور  
 لان الام لا ولا تة لها في حاله فان لا يكون لها في نفسه اولى وله ان الاول لا ينفذ وهو نفس في حق الصغير  
 الذي لم يولد له اب فتملكه الام كغيره من الامهات **كتاب** في بيان احكام **الام** هو في اللغة  
 الاجبار وفي الشرع هو اي الامه **فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
 الرضاي اي رضيت في غير **فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
 سر استيفان كان المكره **اولا** وشرطه ان يكون له اقرار او رضاه **فصل في حكم الام**  
 بان يملك على طهر ان يملك فان يملك على طهر ان لا يملك على طهر **فصل في حكم الام**  
 وقال لا اكره الام المملوك **فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
**فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
 هذا وان لم يملك بالفسد مثلا فتملكت او ان لم يملك بالفسد مثلا فتملكت  
**فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
 الامه لان هذه العقد ينفذ في الامه **فصل في حكم الام**  
 لا يملك في حقه في نكاح المصدق على الكذب فاذا اكره احدكم ان يزوج ابنته او امرأته او  
 ثمة او فوطه بغير شهود او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره  
 او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره  
**فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
**فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
 زفر لا يثبت في الملك لا يثبت في موقوف وليس ينفذ الا في اكره او بغير اقراره او بغير اقراره  
 كان فاسدا لا يجوز ان يكون في البيع والقبول صدرا من المصفا في الحيلة والفساد لعدم  
 شرطه وهو الرضا في فوات الشرط ينافيه في فساد العقد لا التوقف وانما ينفذ في الاجارة لا التنازع  
 المفسد وهو عدم الرضا في فساد كسائر اعيان الفاسد الا انه لا يقطع به حتى استراد المبيع  
 وانما يملكه الايدي في خلاف سائر اعيان الفاسد لان الفاسد فيها حق له في البيع  
 الثاني حتى العبد فحقه مقدم كاحتماله باذنه او ماله او حتى العبد وما سواه فلا يملكه الا في حق  
 الثاني وفي من يجرى من جوارح الوفا كبيع المكره من الامه **فصل في حكم الام**  
 والصدور السعد في الاسلام ومورد ان يقول الامام في البيع يثبت ملك هذا العبد بين يدي  
 على ان من يثبت العبد الذي يملك فلا يملك في حقه فاسد ابا عسا وشرط الفسخ عند القدرة  
 على ايقان التمس ومنهم من جعله من اعيانهم السيد الامام ابو حنيفة وعلى السفي والشافعي الاحكام الحسن  
 المأز يدين فاذا كان لا يملك ولا ينفذ به واذا سقي اكره من روايه ينفذ ويرد عند قضاء الدين  
 ومنه ولو استاجر الامام لا يملكه الا في حاله **فصل في حكم الام**  
 فثبت فيه جميع احكام الرضاي من قبله من جعله بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره  
 النسخ وقال صاحب النكاح **فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
 ان العقد ان كان ينفذ البيع لا يكون رضاء او كسوة او كسوة او كسوة او كسوة او كسوة او كسوة  
 بلفظ البيع بشرط الوفا او بلفظ البيع في غير هذا اي النسخ فان كان هذا العبارة عز من عزم الام  
 فثبت وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على الوجه المتعارف جاز البيع وبغيره الوفا بالمعاد

مراد حقيقة من كل  
 عاود حقه نسخة  
 عاود بالعدل المملوك  
 وصرف ظاهر وفي  
 نسخة حال بالام

ومراد من جازي وجعل مع الوفا

ومر  
 عند

المعاد وهذا البيع موجود في المهر والسمعة بين الامانة **فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
**فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
 الامه لان هذه العقد ينفذ في الامه **فصل في حكم الام**  
 لا يملك في حقه في نكاح المصدق على الكذب فاذا اكره احدكم ان يزوج ابنته او امرأته او  
 ثمة او فوطه بغير شهود او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره  
 او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره  
**فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
**فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
 زفر لا يثبت في الملك لا يثبت في موقوف وليس ينفذ الا في اكره او بغير اقراره او بغير اقراره  
 كان فاسدا لا يجوز ان يكون في البيع والقبول صدرا من المصفا في الحيلة والفساد لعدم  
 شرطه وهو الرضا في فوات الشرط ينافيه في فساد العقد لا التوقف وانما ينفذ في الاجارة لا التنازع  
 المفسد وهو عدم الرضا في فساد كسائر اعيان الفاسد الا انه لا يقطع به حتى استراد المبيع  
 وانما يملكه الايدي في خلاف سائر اعيان الفاسد لان الفاسد فيها حق له في البيع  
 الثاني حتى العبد فحقه مقدم كاحتماله باذنه او ماله او حتى العبد وما سواه فلا يملكه الا في حق  
 الثاني وفي من يجرى من جوارح الوفا كبيع المكره من الامه **فصل في حكم الام**  
 والصدور السعد في الاسلام ومورد ان يقول الامام في البيع يثبت ملك هذا العبد بين يدي  
 على ان من يثبت العبد الذي يملك فلا يملك في حقه فاسد ابا عسا وشرط الفسخ عند القدرة  
 على ايقان التمس ومنهم من جعله من اعيانهم السيد الامام ابو حنيفة وعلى السفي والشافعي الاحكام الحسن  
 المأز يدين فاذا كان لا يملك ولا ينفذ به واذا سقي اكره من روايه ينفذ ويرد عند قضاء الدين  
 ومنه ولو استاجر الامام لا يملكه الا في حاله **فصل في حكم الام**  
 فثبت فيه جميع احكام الرضاي من قبله من جعله بغير اقراره او بغير اقراره او بغير اقراره  
 النسخ وقال صاحب النكاح **فصل في حكم الام** **الام** هي التي يربها من قبل  
 ان العقد ان كان ينفذ البيع لا يكون رضاء او كسوة او كسوة او كسوة او كسوة او كسوة او كسوة  
 بلفظ البيع بشرط الوفا او بلفظ البيع في غير هذا اي النسخ فان كان هذا العبارة عز من عزم الام  
 فثبت وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على الوجه المتعارف جاز البيع وبغيره الوفا بالمعاد

حسبها















والله المولى اي بلا سلا والى يد **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
الامة التي في ما بعد الاذن لها **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
والبيع يفتي بغيره وعند التلاوة لا يفتي **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
اي حقيقه سواء او ابانه حقيقه او عيبه او اقره او لا يقره وهو الحق لان المصطفى هو  
الاذن وقد زال وبه كانت التلاوة ولا ان المصطفى هو الذي يقره **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
**فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون  
**فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون  
والله المولى اي بلا سلا والى يد **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
الامة التي في ما بعد الاذن لها **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
والبيع يفتي بغيره وعند التلاوة لا يفتي **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
اي حقيقه سواء او ابانه حقيقه او عيبه او اقره او لا يقره وهو الحق لان المصطفى هو  
الاذن وقد زال وبه كانت التلاوة ولا ان المصطفى هو الذي يقره **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
**فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون  
**فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون **فقدنا** اي ما في المادون

عيب بعد ما ضمنتها فحقيقه **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
لان سبب العيب قد زال وهو البيع المستلزم فصار كالتا صبي اذا باع وسلم وحضر القيمة ثم رد عليه  
بالعيب كان له ان يرد المصطفى على المالك وان يرد المصطفى على المالك وان يرد المصطفى على المالك  
فقد العيب مطلقا او بعد ما ضمنتها فحقيقه **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
بالعيب بعد العيب فحقيقه فلا يسلط المولى على العيب ولا المولى على العيب على ان الرد بانها اقاله  
وهي بيع في حق غيرهما كان مفضل شي من بينهما وصفا على العيب بعد الحرة من العيب **فقدنا** اي فقدنا الله الذي اسنورها وقيمة  
مشتري العيب وهذا عطف على البيع والتقدير في حق العيب انما هو ان كان شكا واضحا  
المشتري لان كل واحد منهما متخذ في حق العيب بالبيع باذنه والمشتري بالحق او العيب والتعجب  
**فقدنا** اي العيب وان كان واحدا **فقدنا** اي العيب وان كان واحدا **فقدنا** اي العيب وان كان واحدا  
احد القيمة لان الحق له والاحرازه الا حقيقه كالاذن ان يرد المصطفى على المالك وان يرد المصطفى على المالك  
اشيا احرازه البيع وضمنها باذنه وان كان العيب المشتري رجع المشتري بالحق على المالك  
لان احد القيمة منه كاحد العين وان ضمن المالك البيع للمشتري رجع المشتري بالحق على المالك  
وايضا اختاروا الضمنية بربى المالك حتى لا يرجعوا عليه وان تومت القيمة عند الذي اختاروه  
لان المالك من شين اذا اختار احد العين حقيقه فليس له ان يختار الاخر ولو ظهر العيب  
بعد اختياره وان ضمن احد العين لم يمس له ان يختار الاخر ولو ظهر العيب  
عنه لان حقهم تحول الى القيمة بالقبض وان قضى بالقيمة يقول الخصم متعطله وقد ادعى العيب  
اكثر منه لم ينجح وان شاع وارضا بالقيمة وان شكا وارضا واخذوا العيب في حق المالك لان المصطفى  
اليهم كالحقهم بغيرهم كذا في انهما **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون  
**فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون  
كل منهما فابده في الاول تام وهو في الثاني ناقص محله وبيع بغيره هذه الحرة فكان له رد  
وفابده الا ان كان له في حق العيب المشتري في رد العيب الذي يرد المالك اليه في حق العيب  
وان لم يكن له في حق العيب المشتري في رد العيب الذي يرد المالك اليه في حق العيب  
فاما اذا كان في حق العيب المشتري في رد العيب الذي يرد المالك اليه في حق العيب  
لان حق العيب مشتري في رد العيب الذي يرد المالك اليه في حق العيب  
اذا كان البيع بطلهم لان البيع وقع لاجلهم وكذا اذا كان المشتري في رد العيب الذي يرد المالك اليه في حق العيب  
المادون وقبض المشتري **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون  
وقالوا لو سلف يكون خصما ويعقبي له بالدين لان المالك لنفسه فيكون خصما لكل من يباذره  
ولما ان الذي يفتي في العقد قد قام بهما فيكون الخصم في حق العيب وعلى هذا الخلاف  
اذا اشترى دارا او وجهها وسلمها وغاب ثم حضر الشك في حق المالك لم يمس له ان يرد العيب  
خلافه **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون  
**فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون  
الدين عليه **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون  
واما لو كان له في حق العيب المشتري في رد العيب الذي يرد المالك اليه في حق العيب  
انما هو في حقيقه **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون  
في حقه باقراره **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون **فقدنا** اي المادون

ان رده

في



































































عندها تعارض الادلة فيه وتغلب جانب الحرمة فيه  
لانه لما لم يجد فيه نصا لم يطلق عليه الحرمة الا انه اذا وجد نصا ثبت القول في المنصوص بالتحريم او التحريم  
وفي غير المنصوص بقول في الحل لا باس به وفي الحرمة اكره او لم يكره او لم يكره او لم يكره او لم يكره او لم يكره  
والحال هو المطلق بالاذن شرعا هذا  
في بيان احكام نكاح  
لانه متولد من النكاح فصار مثله وكذا ابن الخليل  
يكفه عنه ان خمسة ذكره قاضي خان وقد مر بيان وكذا الكل لم الابل والبقر والجمالة  
وصب لبنهما وقت المنيق انما يكون جلالة اذا تغيرت ونفقت فوجدت منها راجحة  
منتقة فان جليست في مكان طاهر وعلفت حلت وكان ابو حنيفة لا يثبت تحريمها  
ويقول جليست حتى يليب ويذهب ينشأ كذا في الفتاوى وقيل يقدر ان الابل ياربوي يوا  
وفي البقر بعشرين يوما وفي الشاة بعشرة وفي الدجاجة بثلاثة ايام ولو وضع جدي لبن  
الخنزير لم يكره لجلالته وفي فتاوى لولوا الجي لو ان جديا غذي بلبن الخنزير فلا باس باكله  
لانه لم يتغير لحمه وما غذي صار مستحكما يبق اثره وعلى هذا نقول لا باس باكل الدجاجة  
التي تحلها العذرة غيره لانه لا يتغير لحمه والذي يروي انه يحبس الدجاجة ثلثه ايام فذاك  
على سبيل التنزه كره  
في بيان احكام نكاح  
لما روي عن حذيفة رضي الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يقول لا تلبسوا الحر ولا الديباج ولا تشربوا في ائنه الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها  
فانما لم في الدنيا ولكن في الاخرة رواه البخاري ومسلم فاذا ثبت ذلك في الاكل والشرب  
فكذا في التطيب وحيث لانه مثله في الاستعمال وسوى ارجال الناس لا يطلق الحديث  
وكذا الاكل بلحقة الذهب والفضة والاكتفى ان يميلها والكرامة والجمرة وما اشبه ذلك  
وفي الخيرة الادمان المحرم ان ياخذ فيه الذهب والفضة ويصب الدين على الرأس  
منهما اما اذا دخل بيده واخذ الدين ثم صب على الرأس من البيد لا يكره كره الكحل والشرب  
والادمان والتطيب  
وقال الاك في بكرة جمع ذلك  
لوقوع الشافعي في ذلك لانهم ولاه سليمان في ليست في معنى الذهب والفضة يعلم  
تلقى بها ويجوز اجتناب الادمان من الصغر لا يثبت في البخاري وغيره وعنده انه عليه الصلوة  
والسلام ثم قال في ثوبه من صغر  
ان يجب  
بالغم وقبل بالغم واليد في الاخذ وفي الشرب وفي السرج

الجلد **في مال و مال** وقربة وسفرة ودلو لشترى به ثياب هذه الاشياء لان البدل له حكم  
الجلد ولا يشتري به ما لا يتفق به الا بعد الاستهلاك نحو الخبث والطعام ولا يتبع بالذات  
لنصف الدرهم على نفسه وعياله والخمجة انه لا تصرف على قصد القول والتمتع له الجلد  
في الصلح حتى لا يبيع بما لا يتفق به الا بعد الاستهلاك وتوابعها بالذات لم يتصدق بها جاز  
لانه قربة كالصدق بالمال والجلد **باب** ان يبيع الاضحية **باب** ان يبيع  
اي الذبح وان امر به غيره فلا يضرب ان كان لا يعلم ذلك والافضل ان يستوي بغيره كيلا يجلها  
ميتة ولكن ينبغي ان يشهد ما يتفق له قوله عليه الصلاة والسلام فاطمة رضي الله عنها قولي  
فاشهد لي فحييت فانه لعنف لك بالذبيحة من دمها لم ذنت **باب** في ذبح الكبش  
لانه قربة وهو ليس من اهلها وكوامره فدفع جاز لانه من اهل الذكاة خلاف الجوس  
**باب** في الاضحية **باب** في الاضحية **باب** في الاضحية **باب** في الاضحية  
وهو قول زفر لانه متفق بالذبح بغير امره بضمه وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لغتها  
للاضحية حتى وجب عليها ان يذبحها بغيرها في ايام النحر وكره ان يبدل بها غيره فافضل المالات  
ستعينا بمن يكون املا للذبح فصار ما ذبحه من ذكاته ثم اوفاها بياخذ كل واحد منهما اضحية  
ان كانت باقية ولا يضمن لانه وكيله وان كان كل واحد اكل ما ذبحه كل واحد صاحب  
قربة لانه لو اطلع كل واحد في الاضحية وان كان غنيا فلكذاله ان كل واحد في الاضحية وان شأها  
كان لكل واحد منهما ان يضمن صاحب قربة ثم يتصدق فابتك القصة لانه بدل عن الذبح  
ومن عصف شاه فضلي لها ضمت قيمتها وجاز عن اخصه لانه ملكها بالعبث السابق خلاف ما لو كانت  
وديع لانه يضمنها بالذبح فلم يثبت له الملك الا بعد مولود في اخصه عن غيره من نفسه او نفسه  
فان ضمت المالك فيتمها يجوز عن الذبح دون المالك انه ظهر ان الاراقية حصلت على ملكه  
وان اخذها من جهة اجرة المالك عن الاضحية لانه قد نواها فلا يفسد وجها عند  
علي ما بينا واسما على **باب** في الاضحية **باب** في الاضحية **باب** في الاضحية  
والرضي في اللغة وانما الغيبة ككتاب الكرامة وان كان قد عذر مكره لان بيان  
المكره اهم لوجوب الاحراز عنه ولعبه القدرى بالخط والاباحة وهو حسن  
لان الخط المنه والاباحة الاطلاق وفيه بيان ما يباحه المانع وما منعه ولعبه بعضهم  
بالاستحسان لانه فيه بيان ما حسمه المانع وفيه وكيفية كمال الزلف والوجوب  
لان كثير من مساييل اطلقه الشرع والزائد والوزع تركها **باب** في الاضحية  
تركها اولي من خصيله وقيل ما يكون الاولي اقل لا يفعل وهو **باب** في الاضحية



والكرسي موضع الجلوس وكذا اللان المصنف بالذهب والمضنة وكذا الكرسي المصنف بالذهب وكذا  
لوحه ذلك في نعل السيف والسكين أو في قبضتها ولم يضع يده في موضعها وكذا إذا جعل  
في حلقه المرأة أو جعل المصحف مغطيا أو مذهبها وكذا المصحف من الخيام والكراب والتف  
وكذا الثوب إذا كان فيه كتابة بذهب أو فضة وهذا المذهب عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف  
بكره ذلك كله ومحمد مضطرب وهذا الاختلاف فيما يخلص والالتصوف الذي لا يخلص فلا بأس  
به بالأجمع لأنه مشتتات فلا عيبه بقاءه لو لم يأت به أبو حنيفة بما روي عن أبي حنيفة رضي الله  
أن دفع النبي صلى الله عليه وسلم أنكره فأنكره كان الشعب سكتهم من فضة روى البخاري  
**في قول أبي حنيفة** قال أبو حنيفة في هذا المذهب أن لا يخلو المذهب من الديانات  
ولا يقبل قول الكافر في الديانات وإنما يقبل قوله في المعاملات خاصة للضرورة قلت  
هذا ليس به وهو هذا المقدار لا يخفى على المصنف وإنما أراد بالمثل المثل الضميمة وبالجملة الضميمة  
لأنه أراد بهذا الكلام حاصل المسئلة التي ذكرها صاحب الديانة بقوله ومن أرسل أحدا من جنس  
أو ضارفا فاشترى كما قال أشترى من يهودي أو نصراني أو مسلم أو كافر فأنه لا يخلو  
في المعاملات لأنه خبر صحيح لصدوره في عقول دين يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ما بينه وبين  
لكثرة وقوع المعاملات وإن كان غير ذلك لم يسم أن ياكل فيه معناه إذا كان دينه غير الكتابي  
والمسلم لأنه لا يقبل قوله في المثل أو في أن يقبل قوله في الحرمة ومراعاة الشيخ رحمه الله في قوله  
في المثل والحرمة هو هذا المعنى قوله لا يقبل قوله في المثل أو في أن يقبل قوله في الحرمة فأنهم يقبل قوله  
**المعروف** هو كما نرى عند أصحابنا **في المذهب** بأن قال المثل هذه هذه هي المذاهب  
سبدي أو قال الصبي هذه هذه هي المذاهب أي وفي الجامع الصغير إذا قالت جارية رجل اغتنى بولي  
البيت فقهرته وسعه أن يأخذ ما لا يفرق بينها إذا حضرت بأمر المولى غير ما أوفى بها وإنما يقبل  
قول المولى فيها لأن المذاهب بيعت عادة على أيدي هؤلاء **في المذهب** لأن يقبل قوله أي في إذن  
المولى لبعده وإذن المولى للصبي لأنه لا يمكن استيفاء الشئ على المولى عند الغيب في الأرض  
والسابع في السوق فلم يقبل قوله يهودي إلى آخره **في المذهب** لأن يقبل قوله أي في إذن  
كالنوكير والاذن في التيمارة وكل شيء ليس فيه الزام ولا ما يدل على النزاع لاجل الضرورة والاصحاب  
أن المعاملات يقبل فيها كل شيء حر كان أو عبدا مسلما كان أو كافرا صغيرا أو كبيرا إلا أنه أثيره  
واشترط العدالة غيرها يهودي إلى آخره فيشتهر فيه التيمارة ولا دليل على السامع بغيره سوى الخبر  
فلم يقبل خبره لأنه لا يثبت باب المعاملات ووقعوا في حرج عظيم وباه يتوقع **في المذهب** لأن يقبل قوله  
لأنه لا يثبت وقوعها فلا يخرج في اشتراط العدالة والاحاجة إلا أن قوله الفاسق لأنه منهم فيها  
وذلك كالأخبار في سعة الملاحقة ما أثيره عدل أنه ليس به ولا يؤمن به وإذا أثيره فاسق  
يخرج فيه وكذا إذا كان مستورا في الصبي فإن علب على طه أنه صادق يمين واليومنا به وإن كان  
ثم يمين كان أحوط ولو كان كبريا أنه كاذب يتوضأ ولا يمين له بغيره كتاب الكذب والاحاطة  
أن محل الخبر على أنواع الأول خبر الرسول فيما ليس فيه عقوبة فيشتهر فيه العدالة لا غير الثاني

وفي الجامع الصغير ذوات الجارية

والثاني خبر عائشة حقبة فهو كالأول عند أبي يوسف وهو اختيار الجماهير خلافا للكرخي حيث يشترط فيه التواتر  
عنده وشهر رمضان من القسم الأول والثاني حقوق العباد فيما فيه الزام من كل وجه فليشتهر فيها العدالة  
والعدد ولغة الشهادة والحرية وأما حقوق العباد فيما فيه الزام من وجه فليشتهر فيها العدالة  
تنطري الشهادة العدد أو العدالة عند أبي حنيفة طافا لما حيث يقبل فيها عند ما خبر كل من رواه عن أبي حنيفة  
فيقبل فيها خبر كل من رواه **في المذهب** أي في ثبوت **في المذهب** وهو طاف العوس **في المذهب** أي في ثبوت  
في التولية هذا إذا حدثت للعب والعنايات بعد حضوره بغيره وبما لا يترك ولا يخرج لأن إجابة  
الدعوة ستة فلا يتركها لمفارقة البعثة من غيره كصلوة الجلالة لا يتركها لأجل الناحية فإن نذر على المنع  
منهم ولا يصبر هذا إذا لم يكن مقتدي به فإن كان مقتدي به ولم يتركه على منعه خرج ولا يقبل لأن في ذلك  
شك في الدين ووقع بغير المعصية وإن كان ذلك على ما لا يقبل فلا يقبل قوله تعالى فلا تقف بعد الذكر مع  
النوم العائدين وإن علم أن ثبات لعبا وعنايتا قبل أن يحضرها فلا يقبل لأنه لا يتركها لأجل الدعوى  
إذا كان ثبات بغيره **في بيان أحكام الدين** **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي  
عنه على كاف في قوله تعالى وإن أصابتم فلها أي عليها وتوالت على الرجل كان أصوب **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي  
لما روي عن أبي حنيفة رضي الله عنه في رجل كان ثباتا في الله ووجهها على  
ذكرها رواه أحمد والنسائي والترمذي **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يبرأ من الحر إلا ما زاد في لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم السامة والوسيلة  
وضمها رواه البخاري ومسلم وفي لفظ أبي حنيفة رضي الله عنه أصابع أو ثلاثة أو أربع رواه مسلم وأحمد وأبو حنيفة  
**في المذهب** أي نوسن الجارية **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي  
الصلوة واللام ثباتا أن يشرب في أنية الذهب والفضة أن تاكل فيها وعن أبي حنيفة رضي الله عنه في رجل  
فجلس عليه رواه البخاري ومسلم في ثبات العتاة ذكر العتاة في الخلاف كما ذكرنا وكذا صاحب  
المنظومة وأما ذكره في المذهب الصغير الخلاف بين أبي حنيفة ومحمد وذكر أبو الليث أن أبا يوسف منع  
أي حنيفة ولما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم جلس على مرفقة جارية ولأن الحر هو ليس إلا فأن  
ليس بليس وكذا إباحة النور عليه غيره وجعله ستم أو تعليقه على أبي حنيفة خلافا له وفي نواردهما  
أن محمد قال أكره أن يباع ولا يبريسم وفي الفناوي الصغير ولا بأس بتركه الجارية عند أبي حنيفة **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي  
أي الذي **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي  
المختة حذرة خزانة الآن الصهابة رضي الله عنهم السوا مثل هذا وهذا بالاجماع في الحب وغيره **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي  
عنه المذكور وهو أن يكون لحنه خورا وسدا وكذا لو خرا أو غير ذلك **في المذهب** أي عليه في اللام تاتي  
في الحب والحب وهذا أيضا بالاجماع للضرورة لأنه أكره وأدفع كره السلاح وأما ليس الحر في الحب  
في الحب والحب فلا يجوز عند أبي حنيفة وعند ما يجوز لما روي أنه عليه السلام رضي الله عنه ليس  
الحر والديار في الحب وله إطلاق النصوص الواردة في الحب ليس الحر والضرورة أنه دفع بالخطوط







ولا بأس بالخلق معها الا اذا اطاق على نفسه او عليها الشهوة فحينئذ لا يحسن ولا ينظر اليها ولا يخلو بها **واحد**  
فمنظر اليها ما ينظر اليها محرر ومنع ما يمنع من النظر واليهما خلاف ما قد قيل فانه قال ينظر اليها بغير اكلها اي  
بغير سرك **لكن** اي المذكور من الراس والصدر والبق والعقد **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
الشهوة للشهوة وام الولد والمدة والمكاتبه كالامة لقيام الرق ووجود الحاجة والمستبعدة كالحاجة عند الحاجة  
رعدا يقال **والامر من الامر** **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
ظهورها وبطنها عورة فلما يجوز كشفها والتي بلغت حد الشهوة في كمالها لانه من في ازار واحد وهو  
مقطوع الخصيتين **والحجب** وهو مقطوع الذكر والخصيتين **حجب** اذا قطع **والحجب** في رد في الافعال وهو  
اي حكم الفل فلما ذكرنا الحجب فلانه يحجب عما لا يجوز ان ينظر اليه بالعين فلهذا الوجوه امراته بوليه بقيت  
نفسه منه واما الحجب فلانه يحجب عما لا يجوز ان ينظر اليه بالعين فلهذا الوجوه امراته بوليه بقيت  
الحجب الذي في اعنانه لمن ينظر اليه ولا يشترى النساء في الخلط المحبوب من النساء اذ جف ما وجف وكما  
الامة **كالحجب** من ارجاء حتى لا يجوز لها ان تبدي زينة الا بالاجور ان تبدي كالحجب ولا يخلو لان  
ينظر من سيرة الا يجوز ان ينظر اليه من الاجنبية وقال لا ينبغي وما لك نظره اليها كنظر الرجل اليها ما دونه  
لانه لا حق لها في الوطء **وبعد** **والامر من الامر** **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
وعند اي حنفية الاذن اي مولاهما **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
وهنا طلب براءة الرحم **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
**وبعد** **والامر من الامر** **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
دوات الحيف او بعض غيرها **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
العلقة واللام في سبأ او طاس الا لا توطئه الجاني حتى يضمن **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
تستبرأ من خبيثته وهذا يقيد وجوب الاستبراء بسبب احدات الملك والبدن حتى تحت غل المشرك من  
ما الصبي ومن المراه والمملوك ومن الليل له وطئها الاستبراء وكذا كانت المشترة بذكرها يطأها  
لتحقق السبب ولا يتعد بالحيفه التي اشترىها في انسابها ولا بالحيفه التي حاصرتها بعد الشراء عذرة من اسباب  
الملك قبل الحيف والابا لولادة التي حصلت له اسباب قبل القبض خلافا لابي يوسف وكذا لا يعتد  
بالحاصل قبل الاجازة في بيع العتق وان كانت في يد المشتري ولا يابى لصرفها قبل القبض في الشراء الناصه  
قبل ان يشترىها **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
الوقت ويحترى بالحيفه التي حاصرتها وهي خويصة او مكاتبه بان كانت بعد الشراء ثم اسلمت الخويصة  
او عوت المكاتبه ولا يجب الاستبراء اذ رجعت الابق وردت العتق والمساخرة او فكت الرهونه لانها قد  
السبب ولو اقال البيع قبل القبض لا يجب على البائع الاستبراء وكان ابو حنيفة يقول او لا عليه الاستبراء  
ثم رجع

وغيره من

ثم رجع وقال لا يجب وهو قولها **اي لرجل** **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
وهي القبة والفس **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
كالبيع والبيعة والعقد وكما علم والخلق والامر **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
الاخرى لان فيهما لم يصرف عليهما **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
عليها بالحقول فيم على الكوفي فيهما فليبرحهما **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
الاثنين **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
ملكك اي انك لا تترجى كالحجب والدواحي غير ذلك الوطء فملكك البعض كملكك الكل وان كان يحرم به الفرج لان مقتضى البعض كملكك  
الكل اما عندنا فظاهر لانه لا يترجى وكذا عند اي حنفية لانه وان كان يحرم به الفرج لان مقتضى البعض كملكك  
عنده وكذا تارة احدهما كاعتقاقها او لوردها او لجهتها او اجها او دها او لآخرها **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
**تفسير الرجل** **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
وقال ابو يوسف لا بأس بالقبول والمحافظة لما روي انه علم الصلاة والسلام عاتق جعفر بن قيس من الحنفية وقبلا  
بين عييه ولها ما روي ان رضى عنه انه قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم اي حنفية البعض قال لا يعاقب  
بعضها بعضا قال لا قلنا الصانع بعضنا بعضا قال لا وقالوا المظالم فيما اذا لم يكن عليها عذرا ازار وان  
كان عليها لم يقض اوجبه جاز بالاجور **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
الماتري المكون من المحافظة كان عليه حبه الشهوة واما على وجه البر والكرامة في رخص النكاح الامام شمس الامية اخرج  
وبعض المتأخرين تقبل بد العالم او المتزوج على سبيل النكاح وقال سفيان الثوري تقبل بد العالم والسلطان الجاهل  
سنة فقام عبد الله بن المبارك فقل راسه وما يفعل الجاهل من تقبل بد نفسه اذ الفقيه غيره فهو مكره فلا رخصة  
فيه قلت كنه تجوز تقبل بد الوالد والشيخ الذي يخدمه **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
قد عية متوارثة في العيمة وغير ذلك **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
وهي جميع الادبي لان العادة لم تجر بالانتفاء بها وانما يقع بها مخلوطه بما دونه **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
فحينئذ يجوز بيعها والصحيح ان حنفية ان الانتفاء بالعذرة الخالصه طار لا يكون **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
لانه يقع به لانه يقع في الارض لا سكتا الربح فكان لا او قال ان يقع الجوز لانه ليس العون فاشبه العذرة  
وبه قال مالك **ان اراد الشراء وان اشترى** يعني وان قاف  
له فيه وقول الواحد مقبول في المعاملات بشرط ان يكون عاتق الحق له ان يعاها بالوجه الشراء وكذا اذا قال برك اشترى  
هذه الحماره من زيد او وعيني اياها او صدق لي علي ولا فرق بين ما كان يعلم افعاله او لم يعلم لان العذرة لا بد لان  
الحزب لا يشترى الا ترى انه يقبل فيها او اعظم منه وهو الزوج بان رقت اليها امرأة وفات النساء امراتك حل  
له وطئها فان كان الحزب غير نكح فاما اذا دعي الملاك او غيره فان كان رايه انه صارق وسع لان عذرة الحزب في المعاملة  
لا تشترى الا حجة على ما بينا وان كان اكبر رايه انه كاذب لا يتع من كشي من ذلك وان لم يخبر صاحب اكيد

تلتاح  
بقره  
ممن  
ممن











انسان في اقصي العالم وصاح باعلى صوته لم يسمع منه فانه نوات وان كان لم يسمع فليس نوات لان في العالم فيلنصفون  
به برعي المواشي وطرح الحصيد وهذا قول ابي يوسف وعند محمد بن حنفية لا انتفاع حتى يجوز له ان ينفق به  
الملك الغريب وان كان يبيع او يوزع لا ينتفعون به وان كان في ملكه العام وبه قالت **الاشيا** ان الملك  
**ما ذن الامام ملكه** عنده اي حنفية وقال لا يملكه من احياء ولا ينفق منه اذن الامام لقوله عليه الصلاة والسلام  
من احيى ارضا ميتة في له زواه اجد والنزدي وصحة وبه قالت الامانة الا عند ما كنت لو شأنا حال الامام يغير  
الاذن ولا لا لقوله عليه الصلاة والسلام ليس للامام الا ما طاب به نفس الامام والمراد به المباحات الا ان الخط المساء  
والخشيش خفت بالحدوث فيعبر ما عدا ما عدا الاصل والحدوث محمول على اذن لقوله باعني انه لو المراد اذا كان  
الامام مطلقا بين اهل بيته **وان عجز** الارض لا يملكها بالحقير وموافق الجرح وهو المنع لانه يمنع غيره وامام من وضع  
الحج لانه كما نوايصون الامام يحرمها تعليما للحدود كبقية الترخيم فيها لحدود ولكنه هو اولي بها فلا يجوز منه الى  
ثلاث سنين فاذا لم يجرها اخذها الامام ودفعها الى غيره وانما قد رتبنا ثلاث سنين لقوله عز وجل **ليس**  
للمحاجر بعد ثلاث سنين حتى يرد من طريق الديار له وان كان الحكم فاذا احيى ما غيره فليس يملكها لتحقيق سبب  
الملك منه دون الاول وان حفرها بغير اذن حفره وان سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها  
او شق لها نوافلها وان حفرها بغير اذن حفرها وان سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها  
حيث يعصم المالكون احياء وان حفرها بغير اذن حفرها وان سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها  
او تفقد رافضيا كالطريق والنهر وغيره فاقواله ليس للامام ان ينفق ما لا يعنى للسلاطين عنه كالماء والاموال التي ينفق  
منها المالكون **حفرها في موات فله** اي حرم البير اربعون دراهم **كل جانب** لقوله عليه الصلاة والسلام  
من حفر بئر فله ما حولها اربعون دراهم فله ما اربعون دراهم من كل جانب عشرين دراهم لان كل جانب عشرين دراهم  
يجمع الجوانب الاربعة والصحيح ان المراد اربعون دراهم من كل جانب لان المقصود من دفع الفرض عنه كبقية الحفر لحد  
يخبره فيقول ما الاول في التناهي ولا يندفع هذا الفرض بغيره اذ ع من كل جانب ولا فرق في ذلك بين  
ان يكون البير للعطن او لغيره عند اي حنفية ولهذا ما ان كانت للمعطن اربعون دراهم وان كانت للمنافع  
خمس مائتون دراهم لقوله عليه الصلاة والسلام حرم بئر المعطن اربعون دراهم وجزم بئر الناصب ستون دراهم  
وقد روي عن الامام العرف وبئر المعطن الذي يفرج منه الماء باليد وبئر الناصب الذي يفرج منه الماء بالبعير والذراع ست  
والسكك اربعة اذنين **حفر حريم العين حسماء** دراهم فيل هو حسماء من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة وستون دراهم والاصح  
في الاول ان يلبس ما حفره اثنان ولو اراد ان ياحنه حفره كان له ذلك لانه اختلف ملكه بالحفر ثم اختلفوا  
فيما يواحد به قيل بكسبه وقيل بصفته النقصان وليس له ان يملكه الكسب بل لكسبه بنفسه كما اذا اهدم جدار  
غيره كان لصاحب الجدار ان يواحد به بصفته لا ببناء الجدار وهو الصحيح **والنقطة** وهو الحفر المأخوذ من الارض  
**تقدر بالملك** ولم يقدري شي على ضبطه ومن محمد بن عيسى البير في استحقاق الحريم وقيل انك عند ما عدا في حنيفة  
لا يرجع له

وقد روي عن الامام العرف وبئر المعطن الذي يفرج منه الماء باليد وبئر الناصب الذي يفرج منه الماء بالبعير والذراع ست  
والسكك اربعة اذنين حفر حريم العين حسماء دراهم فيل هو حسماء من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة وستون دراهم والاصح  
في الاول ان يلبس ما حفره اثنان ولو اراد ان ياحنه حفره كان له ذلك لانه اختلف ملكه بالحفر ثم اختلفوا  
فيما يواحد به قيل بكسبه وقيل بصفته النقصان وليس له ان يملكه الكسب بل لكسبه بنفسه كما اذا اهدم جدار  
غيره كان لصاحب الجدار ان يواحد به بصفته لا ببناء الجدار وهو الصحيح والنقطة وهو الحفر المأخوذ من الارض  
تقدر بالملك ولم يقدري شي على ضبطه ومن محمد بن عيسى البير في استحقاق الحريم وقيل انك عند ما عدا في حنيفة  
لا يرجع له

لا يرجع له ما لم يظهر على وجه الارض لانها حفر في الحقيقة فنعين بالنهر وعند ظهور الماء بغير اذن في نواته فيقدر  
حريمها بحسماء دراهم ومن محمد بن عيسى في الارض الموات حسماء اذ ع حتى العتق عن ان يفرج من نواته في نواته فيقدر  
**حريم الموات** اي انكشف عنه **وان عجز** الارض لا يملكها بالحقير وموافق الجرح وهو المنع لانه يمنع غيره وامام من وضع  
الحج لانه كما نوايصون الامام يحرمها تعليما للحدود كبقية الترخيم فيها لحدود ولكنه هو اولي بها فلا يجوز منه الى  
ثلاث سنين فاذا لم يجرها اخذها الامام ودفعها الى غيره وانما قد رتبنا ثلاث سنين لقوله عز وجل **ليس**  
للمحاجر بعد ثلاث سنين حتى يرد من طريق الديار له وان كان الحكم فاذا احيى ما غيره فليس يملكها لتحقيق سبب  
الملك منه دون الاول وان حفرها بغير اذن حفره وان سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها  
او شق لها نوافلها وان حفرها بغير اذن حفرها وان سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها  
حيث يعصم المالكون احياء وان حفرها بغير اذن حفرها وان سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها  
او تفقد رافضيا كالطريق والنهر وغيره فاقواله ليس للامام ان ينفق ما لا يعنى للسلاطين عنه كالماء والاموال التي ينفق  
منها المالكون **حفرها في موات فله** اي حرم البير اربعون دراهم **كل جانب** لقوله عليه الصلاة والسلام  
من حفر بئر فله ما حولها اربعون دراهم فله ما اربعون دراهم من كل جانب عشرين دراهم لان كل جانب عشرين دراهم  
يجمع الجوانب الاربعة والصحيح ان المراد اربعون دراهم من كل جانب لان المقصود من دفع الفرض عنه كبقية الحفر لحد  
يخبره فيقول ما الاول في التناهي ولا يندفع هذا الفرض بغيره اذ ع من كل جانب ولا فرق في ذلك بين  
ان يكون البير للعطن او لغيره عند اي حنفية ولهذا ما ان كانت للمعطن اربعون دراهم وان كانت للمنافع  
خمس مائتون دراهم لقوله عليه الصلاة والسلام حرم بئر المعطن اربعون دراهم وجزم بئر الناصب ستون دراهم  
وقد روي عن الامام العرف وبئر المعطن الذي يفرج منه الماء باليد وبئر الناصب الذي يفرج منه الماء بالبعير والذراع ست  
والسكك اربعة اذنين **حفر حريم العين حسماء** دراهم فيل هو حسماء من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة وستون دراهم والاصح  
في الاول ان يلبس ما حفره اثنان ولو اراد ان ياحنه حفره كان له ذلك لانه اختلف ملكه بالحفر ثم اختلفوا  
فيما يواحد به قيل بكسبه وقيل بصفته النقصان وليس له ان يملكه الكسب بل لكسبه بنفسه كما اذا اهدم جدار  
غيره كان لصاحب الجدار ان يواحد به بصفته لا ببناء الجدار وهو الصحيح والنقطة وهو الحفر المأخوذ من الارض  
تقدر بالملك ولم يقدري شي على ضبطه ومن محمد بن عيسى البير في استحقاق الحريم وقيل انك عند ما عدا في حنيفة  
لا يرجع له

لا يرجع له ما لم يظهر على وجه الارض لانها حفر في الحقيقة فنعين بالنهر وعند ظهور الماء بغير اذن في نواته فيقدر  
حريمها بحسماء دراهم ومن محمد بن عيسى في الارض الموات حسماء اذ ع حتى العتق عن ان يفرج من نواته في نواته فيقدر  
**حريم الموات** اي انكشف عنه **وان عجز** الارض لا يملكها بالحقير وموافق الجرح وهو المنع لانه يمنع غيره وامام من وضع  
الحج لانه كما نوايصون الامام يحرمها تعليما للحدود كبقية الترخيم فيها لحدود ولكنه هو اولي بها فلا يجوز منه الى  
ثلاث سنين فاذا لم يجرها اخذها الامام ودفعها الى غيره وانما قد رتبنا ثلاث سنين لقوله عز وجل **ليس**  
للمحاجر بعد ثلاث سنين حتى يرد من طريق الديار له وان كان الحكم فاذا احيى ما غيره فليس يملكها لتحقيق سبب  
الملك منه دون الاول وان حفرها بغير اذن حفره وان سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها  
او شق لها نوافلها وان حفرها بغير اذن حفرها وان سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها  
حيث يعصم المالكون احياء وان حفرها بغير اذن حفرها وان سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها من حفره او سقاها  
او تفقد رافضيا كالطريق والنهر وغيره فاقواله ليس للامام ان ينفق ما لا يعنى للسلاطين عنه كالماء والاموال التي ينفق  
منها المالكون **حفرها في موات فله** اي حرم البير اربعون دراهم **كل جانب** لقوله عليه الصلاة والسلام  
من حفر بئر فله ما حولها اربعون دراهم فله ما اربعون دراهم من كل جانب عشرين دراهم لان كل جانب عشرين دراهم  
يجمع الجوانب الاربعة والصحيح ان المراد اربعون دراهم من كل جانب لان المقصود من دفع الفرض عنه كبقية الحفر لحد  
يخبره فيقول ما الاول في التناهي ولا يندفع هذا الفرض بغيره اذ ع من كل جانب ولا فرق في ذلك بين  
ان يكون البير للعطن او لغيره عند اي حنفية ولهذا ما ان كانت للمعطن اربعون دراهم وان كانت للمنافع  
خمس مائتون دراهم لقوله عليه الصلاة والسلام حرم بئر المعطن اربعون دراهم وجزم بئر الناصب ستون دراهم  
وقد روي عن الامام العرف وبئر المعطن الذي يفرج منه الماء باليد وبئر الناصب الذي يفرج منه الماء بالبعير والذراع ست  
والسكك اربعة اذنين **حفر حريم العين حسماء** دراهم فيل هو حسماء من الجوانب الاربع من كل جانب مائة وخمسة وستون دراهم والاصح  
في الاول ان يلبس ما حفره اثنان ولو اراد ان ياحنه حفره كان له ذلك لانه اختلف ملكه بالحفر ثم اختلفوا  
فيما يواحد به قيل بكسبه وقيل بصفته النقصان وليس له ان يملكه الكسب بل لكسبه بنفسه كما اذا اهدم جدار  
غيره كان لصاحب الجدار ان يواحد به بصفته لا ببناء الجدار وهو الصحيح والنقطة وهو الحفر المأخوذ من الارض  
تقدر بالملك ولم يقدري شي على ضبطه ومن محمد بن عيسى البير في استحقاق الحريم وقيل انك عند ما عدا في حنيفة  
لا يرجع له

بها لا يباين صاحب لانه ملكه بالاحراز فكان احق به كالمصيد اذا اخذته لكن فيه شبهة الشركة لظاهر



صفحة ١٠٠  
خاتمة السيرة  
البرانية

الاولیٰ علیہ السلام































































بیان  
وضعیت

اربعاً بقوله **واثنان والعشرون** وهو من شجرة العاين بعن الشين وال حرف الجفن حيث  
 يثبت الجفنب وبنا البعج الشين ايضاً **الدين** اذا قلنا اول بيت **والدين** اي  
 احد الاثنان **والدين** اي من الدين لا يخلط بها الحار على الحار و يخلق بها دفع لما ذي  
 والتدعي من الدين والوجه الجفون باسفار رايك دية واحدة للدين الاسفار الجفون كشي  
 واحد ثم اشار اليه حكم ما يكون من الاعضاء اسفار بقوله **وفي كل اسبوع من اسبوع العرش**  
**واحد وعشرين** اي عشر الدين التي قطع على الاصابع الدين وفي قطع واحد عشر والفكر  
 عليها الصلاة واللام في كل اسبوع عشر من الابر والاصابع كلها سود فلا تعتبر ارباعاً من  
 وما اياها في الاصابع التي **فيها خلل** وهو من فصل **فيها خلل** اي واحد كفاصل  
 دية اصبع لانه ثلثا فدية الاصبع التي يجب واحد انما مائة لثلاث **واصبع**  
 اي يصفى به اصبع لو كان في الاصبع **مغسلان** كالايهام **وفي كل اسبوع من الابر**  
**واحد وعشرين** ويزداد دية هذه العرف على دية النفس ثلثاً الحار من الدين لان  
 الانسان له اثنان وثلاثون سنة عتقون من سنين واربعاً من ارباع وتانيا واربع  
 صواحت فاذا وجب في الواحدة نصف عشر الدين في كل دية وثلاثاً من ارباع الدين  
 وذلك ستة عشر الف درهم هذا اذا كان خطا وان كان غدا ففيه المصا من علمه **وفي كل**  
**عشر ذهب** نصفه ضرب عارب ففيه دية كاملة كد شلت البضبة **وعين ذهب**  
**منها** بالضرع وكذا اذا ضرب في ضلبي فانقطع ما في حجب الدين وكذا الواحدة ولو زانت  
 الكونية فلا شيء عليه لزوماً هذا **في بيان احكام الشجاج** وهي جمع شجة  
 وهي شرة اشار الى الاول بقوله **في الوضحة** وهي التي توضع العظم اي تبينه وتشفه  
**نصف عشر الدين** لما روي في كتاب عمرو بن حزم من اسعنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال في الوضحة خمس من الابر في الهاشمية عشر من المنقلة خمسة وفي الامة وروي  
 ما مائة ثلث الدين **وفي الهاشمية** وهي التي تشر العظم اي تفسره **عشرها** اي عشر  
 الدين لما روي في النسخ اثنية **وفي المنقلة** وهي التي تنقل العظم بعد الكسر **عشر**  
 الدين **ونصف عشر** الدين لما روي في النسخ اثنية **وفي الامة** تشدد به اليم وهي التي  
 تصد لي ام الابرغ وامر الابرغ من جلده لا يفصله التي نحو الكناع ما حذره من الابرغ  
 بما ان الدين يخرج من واحدة والدم من الحلة والشيء اربعة **والجافة** وهي التي تكون في  
 الاراس والبطن خلاص سائر الشجج حيث لا يكون الا في الاراس والوجه وقيل لا يخرج  
 الجافة مما فوق الجفن فلذلك لم يدر في الجافة في العشرة لانها لا يظن عليها شجة وانما  
 ذكرت مع الامة لاستوراها في الحكم قال عليه الصلاة والسلام في الجافة ثلث الدين  
 وكذلك في الامة ثلث الدين لما روي **فان نعت الجافة ثلثاً** اي قالوا لعل ثلثاً

۵۰ ثلثها ای غمکز واحد منها ۴















































ان لم ير الورثة راجع الى الثلاثة المذكورة وهي الوصية عازاة الى الثلث والثلث والثلث لان الامتناع في  
الكل حكمه فحيز باجارتهم وقال ابو يوسف لا يجوز الوصية للقاتل باجادة الورثة وليست ط ان يكون من  
اهل المذبح بان يكون بالغا عاقلا وان اجاز البعض يجوز على الجرحى حصته دون غيره كواثره على  
نفسه لا على غيره ولا معتبر باجارتهم في حال حياة الموصي فلم ان رجوع الميراث للموصي وردوا ذلك  
الاجازة لانها وقعت سابقا خلافا لما اذا اجازوه بعد موته حيث يكون له ان رجوعه عنه  
لانها وقعت بعد موت المثلث حقيقة فليزم ثم اذا تمت الاجازة بعد موته تملكه الجرحى كمن  
الموصي عن تاحق تجبر الورثة على التسليم ولو اقيم عبد في حرضه ولا مال له غيره ولا جاز الورثة العتق  
كان الوكيل تملك ولو كان الوارث من جرحى جرحه الميراث ولا مال له غيره فانها في نفسه فاجاز  
الوارث وهو الزوج الوصية لا يطل كحكم وقال ابو علي في عتق الموصي له جرحه حتى لا يجرى  
على التسليم عنه ويكون له ثلثا للورثة في مسألة العتق ونفسه التكاليف لان المثلث احق له بالثاني  
الثلث **ويؤتى للمذبح** اي الكافر من اهل الكتاب الذي في دارنا بغير اجارة الورثة **والعكس**  
وهو وصية الذمي للمسلم وهذا بالاجماع ولا يجمع الجرحى عندنا الى الثلاثة **ويؤتى** اي قبول الوصية  
**بعد موته** اي بعد موت الموصي لان اوان يوجب حكمها بغيره فلا يعتب قبوله ولا رده قبله وقال في خبر  
اذا رد الموصي الوصية في حال حياة الموصي لم يجر قبوله بعد موته لان اجاز كان في حياته وقدره  
فقط ولنا ما قلناه **ويؤتى ردها** اي رد الوصية **ويؤتى في حياته** اي في حياة الموصي اذا كانا  
وكان ينبغي ان يقال فبطل رد ما بالفاق انهم **وتدب** استحقاق النقص من الثلث سواء كانت  
الورثة أغنى لو فقر الان في الشقيص صلة القرب وقوله عليه السلام والدم ان يندم و  
اغنى خبره كالحديث **وملك الموصي** بقوله الوصية وقال في خبره ان رجوعه على قبول  
لانها حلاقة فلا يحتاج فيها الى القبول كما في الميراث ولنا اننا نملك بعد قبوله على القبول  
كما تعليلك في الامة والتحقيق في هذا المقام ان قبول الموصي له بالوصية ليس بشرط الوصية  
ولنا هو شرط اقامة الملك للموصي له حيث لا يثبت الملك بالوصية قبل القبول لانها تشبه  
الميراث من وجه من حيث انها تملك بالموت وتشبه الامة من وجه من حيث انها تملك  
بتحليلك الغير وهذا بطل الوصية بالجرح وان كان الجرح يورث فاعتبرنا ما بالوصية في حق القبول  
ما دام القبول وهو ما للموصي له قبل ان يملك بالقبول واعتبرنا ما بالارث بعد  
القبول وقيل ان الموصي له يملك بعد قبوله من غير قبض علما بالشبه بينه بقدر الامكان **الا**  
**ان يموت** استغناء من قوله وملاك بقوله لان يموت **الموصي له بعد موته الموصي**  
**قبل قوله** الوصية فانه اي فان للموصي له ملك اعطيك الموصي به بدون القبول  
اراد به انه يورث من ماله فموت الموصي له استغناء كما يبيع الذي شرط فيه الميراث لغيره وان  
كان الغيا من بطلانها لعدم القبول **ولا تقع وصية المذبح ان كان ذميا** كمن كان  
لان الذي يبيع ماله لا يملكه لانهم لو فرضوا **الا يباع وصية العبي** وقال في خبره وصية

الجرحى

نحوه

وصية له كانت في وجهه الاله لانه نافع في حقه وبه قال مالك واحمد ولنا انه يبيع وليس من اهل  
وما تركه ورثته يحمل له الثواب وكذا اذا اوصى بمات بعد الادراك لم يحس تلك الوصية لعدم  
الاهلية وقت المباشرة وكذا اذا اقال اذا ادرت قبلت بالافلان وصية **وكن الا تصح وصية**  
**للكاتب** لانه يبيع وليس من اهلها فوصية على ثلاثة اقسام احدها باطل بالاجماع وهو الوصية  
بما عين من اعيان ماله لانه لا يملك له حقيقة وانما يجوز بالاجماع وهو اذا اصاب الوصية له  
ما يملكه بعد العتق بان قال ادرت عتقت نفقت ما لي وصية لفلان او لوصيت نفقت ما لي  
حتى عتق قبل الموت بهاء بدل الكفاية او غيره ثم مات كان للموصي ثلث ماله وان لم ينفق حتى مات  
ولو مات عن وفاء بطلت الوصية والثالث يختلف فيه وهو ما اذا اقال اوصيت فلان قال  
لفلان ثم عتق قال الوصية عند ابي حنيفة خلافا لما **وتقع الوصية للجرحى** لانها استغناء من وجهه واليه  
يصح حنيفة في الارث قلنا في الوصية **ويؤتى** اي والجرحى ويؤتى به ايضا لانه يجرى فيه الميراث فليز  
فيه الوصية وشروط الهداية ان يولد لافلان رثة اشهر ان رثا لغيره بقوله **ان يورث المرأة**  
**دنت الجرحى لا قبل مدته** اي لا قبل مدة الحمل والوصية اشهر **مروث الوصية** وما في النهاية  
مروث مروت الموصي كمن وصيت الوصية عزير تفصيل وفي الكافي ذكر ما يدل على انه ان اوصى له  
تعتبر مروث الوصية ران اوصى به بغير مروث الموت **ولا تقع المقتلة** اي الجرحى  
لان الامة من شرطها القبول ولا يتصور ذلك من الجرحى ولا يبيع عليه احد حتى يقبض عنه  
فصار كالميت **وان اوصى بامته الا فلها من الوصية والاستثنى** لان الجرحى لا ينفذ له  
اسم الجارية لفظا فاذا افرز الامم بالوصية مع اقراره **وله** اي للموصي **الرجوع عن الوصية**  
**قولا** اي من حيث القول وهو ظاهر **وخلافا** اي من حيث الفعل **ان يبيع الموصي به او يورث**  
**او يخطب** **تؤتى في حياته** لانها تبيع في الرجوع عنها مطلقا كان الامة قبل العتق  
او لا كالحديث بان قال اوصيت فانكر **لا يكون رجوعا عنه** من الجرحى ونحو الميراث اجماعا رجوع  
اذا الرجوع لسائر المثلثات وبه يفتي قلنا في خبره ان رجوعا عنه الموصي به او يورث  
لان الجرحى يورث الكافي والماله فاوله ان يكون رجوعا عنه كانت اقله وفي العيون  
الفتوى على قول ابن يوسف ولو قال كل وصية اوصيت بها لفلان في حرام او رجوعا لا  
يكون رجوعا لان الوصية في حرام الاصل بخلاف ما اذا قال لا يملك لانه الامة  
المستلزمة ولو قال اخرها لا يكون رجوعا لانها خير ليس سقوط كما جاز في خلاف  
ما اذا انكر تركت لانه اسقاط واسم الميراث **باب** في بيان احكام الوصية قبلت  
**الماله اوصي** رحيل لذي لفلان مثلاً **او يورث** **عقب ماله** او اوصى **لاخر** **عقب**  
**ماله** ولم ير الورثة الوصيتين **فقلنا** اي قبلت ماله الموصي له **اي الموصي له**  
المذكورين لان الثلث ينفق في حقه والارث عليه عند عدم الاجارة وقد سويان



[illegible][illegible]



له ثلث ثلث خلاف ما اذا علم بكونه لانه حينئذ يكون لغوا **وقال** ثبت قال **ابن زيد** ولو  
 والحال ان عرايت كان **لرئيس** اي نصف الثلث لان كلمة بين نوجب النصف **ولو اوصى**  
**بثلثه** له اي لشخص **والحال** انه لا مال له وقت الوصية **كان له** اي لو لم يكن له ثلث ماله  
**عند موته** لان الوصية عند اختلاف منافع الى بعد الموت وتبقت حكمه بعد فليست طره واما مال  
 عند الموت سواه النصف بعد الوصية او قبلها بعد ان لم يكن الوصية به عنها او نفعها عنها واما اذا اوصى  
 بعين او نوع ورماله كثلث عن غيرك قبل موته بطل الوصية لانهما تعلقت بالعين فبطلت بغايتها  
 قبل الموت حتى لو اكتسب عنها اخر بعد ذلك لا يتعلق حق الوصية له بذلك ولو لم يكن له عن  
 عند الوصية كما استفاد ما لم مات قاله في ان الوصية تقع لو اوصى **بثلثه** لاهل بيته او لاهله  
**ثلاث وللفقراء المساكين** يعني ثوابين هؤلاء في الثلث **لهم** اي لاهل بيته والاول والثالث اسهم  
 من نفسه اسهم **وسهم الفقراء وسهم المساكين** عندهما وعند محمد يقيم اسباعا لان الذكر يلفظ  
 الجمع اذ جاءه الميراث ثلثان وامهات الاول والثالثة فكان المجموع سبع فيقسم اسباعا ولها ان اسم الجني  
 المحي بالالف واللام يتناول الذي مع احتمال الكل كما لو اوصى بها لانه كراد لها الجاني اذ لم  
 يكن موجودا ولا يحتمل ان يكونا فيتحقق الا في لقين ارادة الكل وهذا الخلف لا يشترع  
 الحسد حيث بالواحد فيقتاد كل من فرق واحدا وامهات الاول والثالث تبلغ السهام خمسة  
**ولو اوصى بثلثه لرئيس وللمساكين** كان لرئيس نصفه وللمساكين نصفه عندهما وعند  
 محمد ثلثه لرئيس وثلثاه للمساكين والوجه ما ذكرنا ولو اوصى للمساكين كان له صرفه الى مساكين واحد  
 عندهما وعند محمد لا يغيره الى اقل اشياء بناء على ما ذكرنا ولو اوصى **بثلثه** **درهم** لاهل بيته  
 واوصى **بثلثه** **درهم** لاهل بيته **وقال** اي الوصية **لاخر** اي لشخص اخر غير الاشياء  
 المذكورة **اشركت معها** اي مع الاثنين المذكورين ووصى لكل منهما عاثة **له** اي الوصية لاهل بيته  
**ثلاث مائة** من مائة الوصية له الاول ومائة الوصية له الثاني لان الشراكة لساواة لغة وقد امكن  
 اثباتها بين الكل لاسواء المالين فياخذ كل واحد منهما ثلث المائة ولو اوصى **باربع مائة**  
**له** اي لشخص **واوصى بمائتين لآخر** اي لشخص اخر **وقال** اي الوصية **لاخر** اي لشخص اخر  
**اشركت معها** اي مع الاثنين المذكورين كان **له** اي الوصية له الثالث **نصفه** **لله** واحد  
**منها** اي من الوصية له الاول والوصية له الثاني لعدم امكان اساواة تفاوت المالين فكل واحد  
 الثلث مع كل واحد منهما باسما له فياخذ النصف من كل واحد من المالين **وان قال رجل ووصية**  
**لفلان فلان من فصد فوقع** اي فصد فوا القلان فيما قال **فانه** اي فان فلا لا المذكور **بصدق**  
**اي اثلث** لانه لا يمكن تنفيذ قصده الا بطريق الوصية فانه قال لورثة اباكم فلان وادى  
 شيئا فاعطوه من مالي ثلثا فهذا معتبر فكذا هذا فصد في الثلث ولو ادى اكثر من ذلك  
 لا يصدق لان قول الوصية فصد فوا في الف للشرع لان المدي لا يصدق الا بالجمعة فتصدق جعله

قد جعل كل واحد منهم ثلث المائتين  
 فاستوفوا الوصية لان الثلث من كل مائة  
 اذا اذن الميراث ربح ذلك لم يترك  
 المائتين فكل مائة

جعله او اراما مطلقا فيسير بطريق قول كل واحد من الاشياء فاعطوه فانه باطل لو نجحنا للشرع  
 فمحل وصية كل واحد من الاشياء **وقال** اي الوصية **لرئيس** اي نصف الثلث لان كلمة بين نوجب النصف **ولو اوصى**  
**بثلثه** له اي لشخص **والحال** انه لا مال له وقت الوصية **كان له** اي لو لم يكن له ثلث ماله  
**عند موته** لان الوصية عند اختلاف منافع الى بعد الموت وتبقت حكمه بعد فليست طره واما مال  
 عند الموت سواه النصف بعد الوصية او قبلها بعد ان لم يكن الوصية به عنها او نفعها عنها واما اذا اوصى  
 بعين او نوع ورماله كثلث عن غيرك قبل موته بطل الوصية لانهما تعلقت بالعين فبطلت بغايتها  
 قبل الموت حتى لو اكتسب عنها اخر بعد ذلك لا يتعلق حق الوصية له بذلك ولو لم يكن له عن  
 عند الوصية كما استفاد ما لم مات قاله في ان الوصية تقع لو اوصى **بثلثه** لاهل بيته او لاهله  
**ثلاث وللفقراء المساكين** يعني ثوابين هؤلاء في الثلث **لهم** اي لاهل بيته والاول والثالث اسهم  
 من نفسه اسهم **وسهم الفقراء وسهم المساكين** عندهما وعند محمد يقيم اسباعا لان الذكر يلفظ  
 الجمع اذ جاءه الميراث ثلثان وامهات الاول والثالثة فكان المجموع سبع فيقسم اسباعا ولها ان اسم الجني  
 المحي بالالف واللام يتناول الذي مع احتمال الكل كما لو اوصى بها لانه كراد لها الجاني اذ لم  
 يكن موجودا ولا يحتمل ان يكونا فيتحقق الا في لقين ارادة الكل وهذا الخلف لا يشترع  
 الحسد حيث بالواحد فيقتاد كل من فرق واحدا وامهات الاول والثالث تبلغ السهام خمسة  
**ولو اوصى بثلثه لرئيس وللمساكين** كان لرئيس نصفه وللمساكين نصفه عندهما وعند  
 محمد ثلثه لرئيس وثلثاه للمساكين والوجه ما ذكرنا ولو اوصى للمساكين كان له صرفه الى مساكين واحد  
 عندهما وعند محمد لا يغيره الى اقل اشياء بناء على ما ذكرنا ولو اوصى **بثلثه** **درهم** لاهل بيته  
 واوصى **بثلثه** **درهم** لاهل بيته **وقال** اي الوصية **لاخر** اي لشخص اخر غير الاشياء  
 المذكورة **اشركت معها** اي مع الاثنين المذكورين ووصى لكل منهما عاثة **له** اي الوصية لاهل بيته  
**ثلاث مائة** من مائة الوصية له الاول ومائة الوصية له الثاني لان الشراكة لساواة لغة وقد امكن  
 اثباتها بين الكل لاسواء المالين فياخذ كل واحد منهما ثلث المائة ولو اوصى **باربع مائة**  
**له** اي لشخص **واوصى بمائتين لآخر** اي لشخص اخر **وقال** اي الوصية **لاخر** اي لشخص اخر  
**اشركت معها** اي مع الاثنين المذكورين كان **له** اي الوصية له الثالث **نصفه** **لله** واحد  
**منها** اي من الوصية له الاول والوصية له الثاني لعدم امكان اساواة تفاوت المالين فكل واحد  
 الثلث مع كل واحد منهما باسما له فياخذ النصف من كل واحد من المالين **وان قال رجل ووصية**  
**لفلان فلان من فصد فوقع** اي فصد فوا القلان فيما قال **فانه** اي فان فلا لا المذكور **بصدق**  
**اي اثلث** لانه لا يمكن تنفيذ قصده الا بطريق الوصية فانه قال لورثة اباكم فلان وادى  
 شيئا فاعطوه من مالي ثلثا فهذا معتبر فكذا هذا فصد في الثلث ولو ادى اكثر من ذلك  
 لا يصدق لان قول الوصية فصد فوا في الف للشرع لان المدي لا يصدق الا بالجمعة فتصدق جعله

هذا باب الوصية والورثة فاذ اقرنا  
 الوصية بشيئ من ثلثهم والورثة بالورثة  
 حنا عشرين الى

صاحب



























أسواق المسلمين بالخلافة المحمديّة























المجلد الثاني

—

الغواصين للاب وام

النار  
ذكر محمد

مفتی  
آلالہ سلیم

فصل کا نوا











بفتح اقراء من اول الرافعه بالمد المشهور ثلثها التواضع  
في صبي يوم الاربعاء في سنة واربعمائة وسبعة عشر  
سنة الفقه في العلم بالمال والسر على يد محمد بن عبد الله  
فمنه النجل الشريف

عبد الله بن محمد  
في تاريخه في سنة ١٢٤٥















بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله المحيطة علمه الوافي بالاسرار والمفردات الكافي في  
 الوقاية عن النوائب كفاية الرهبان **والصالحين** على من هو الغد  
 والعرض من تاسيس العالم الكبير في الخلافة والزبدة من اصفاف  
 العالم الصغير في محلي ايد واصحابه الذين بينوا احكام شريعته في نهاية  
 الهندية والتفصيل والحقائق كلامه في القضايا والواقعات  
 في غاية التلخيص والتوضيح **والبحر** فيقول انظر العباد الى  
 الباري ابراهيم ابن مير قريش الغاري بحمد الله عليه وميله بالاجاب  
 سلبه ان فضيلة العلم اظهر من ان تحق في ارباب العقل سيما العلم  
 المشهود له في الشريعة المشرفة في الفصل وهو علم الفقه للباحث عن  
 الحلال والحرام المميز بين الصحيح والفايد من الاحكام وقد صنف  
 المتقدمون في كل باب منه تصانيف محنونة على اختلاف  
 الروايات ومنطوية على ما يكره وقوعه من الوقائع والمناخرون  
 لما راد اضرهم من اهل هذه الايام الفواختصرات طوية على ما  
 لا بد منه بين الانام **ومن اشرفها** هذه الرسالة المشوبة  
 الي فاضل الامة الامام المحقق الخبير العالمة العالم الرباني  
 والفاضل القماني المولى **الطاهر** الله القسفي المشتهر بما بين  
 المستخرجين

المستخرجين بالفاضل الكبداني اعلي الله ربحته في اعلا عليين ومعه  
 في رتبة الشهاد والصلحين فاصاح مع نهاية صغرهما مستقلة على  
 مسائل ضرورية يحتاج اليها البرية في كل عهد وعشية متعينة  
 في باب من كثير من المتداولات الا انها لا تتناول غوامض اشارات  
 ولم يلدت من تصدي بمرحله الا الى توضيح الواضحات وتطويل الكتاب  
 بالزيادات من الروايات وقد لاح على قلبي ان اكتب لها شرحا  
 مفصلا للجملة ومبيننا للملئونات فسرعت في ذلك ان لم يكن لقلبي  
 البصاعة متقاي هنا لك فجايعون الله وتوفيقه كما هو المرام والحمد لله  
 الموفق العزيز العلام لمعلمها ذريعة لملازمة سدة من شرفه  
 الله تعالى باحيا مقام الفضائل لدارسة وريثة باعلا سراسم الفضل  
 الطامسة المتوحد فيما بين المؤقتين باعلام حق اهل العلم على الناس  
 المستردين السلاطين بتميز اولي الابواب عن غيرهم الموالين  
 الفرد الكامل لمقولة السلطان ظل الله في الارضين المصدرا الاعظم  
 المرمية بمعلم امة ومعلمهم الولي المظهر باصطفا ولقد اضطينا  
 في الدنيا المشرف باعلا لا محقق انك انت الاعلى المنصف بالصفاء  
 المذكية الموحدة من عند الله بالفسر القدسية للنشر اثاره الله  
 كالامطار في الافاق الجاسر على سيرة الخلافة بالارث والاستحقاق





المختص بعنايات الله المتان الخاقان بن الخاقان بن الخاقان  
معدن الخلافة والسلطنة الدنيا والدين سلطان سليمان بن سلطان  
سليم بن سلطان بايزيد بن محمد خان أحكم الله تعالى الطناب خيام  
دولته بارتاد الخلود وأدام أيام سلطنته إلى اليوم الموعود  
رجاش خد أميران يتظروا فيها بعين العناية والرضا ويصلحوا ما فيها  
من السوء والخطا فان الله لا يضيع أجر من أحسن عملا **هنا أنا أشرح**  
في المقصود **فأقول** قال المؤلف العلامة أحله الله تعالى فضله  
دار المقامه **بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله** أبا القسمة حقيقة  
وبألف تحميد إضافة إلى ما سواها امتثالا لما ورد من الحديثين  
الذين على الأمر بالإنشاء إذ قد اشترتا لهما لسان اختلاف  
الرواية فلا يمكن الجمع إلا بهذا الاعتبار وتخصيص التسمية بالاول  
ليكون وفقا للكتاب هو ناسخ لكل كتاب دافعا لبسنة من هو  
خير إلى الالباب واقفا بالمساج والاصحاب ثم لما كان  
تفسير الحمد كتفسير البسملة مشهورا في الكتب اعرضنا عنه لكن  
ينبغي أن يعرف أن تفسيره بالوصف بالجميل اعم من الثناء باللسان  
إذ هذه الالتماسية هي الله سبحانه وتعالى على ذاته لا يتبع من الجوار  
بخلاف ذلك **الله** هو اسم الله استلوا وجوده لذاته المستقر

الجميع

الجميع المحامد **درب العالمين** الرب في اللغة هو المصلح والسيد  
والمالك والثابت المزي هو تغيد اثبات خمسة أحكام للحق  
سبحانه ونبي الإصلاح والسيادة والملك والنبات والرياسة  
ذكره بعض العامة من قدس سره وبين اثبات هذه الأحكام له تعالى  
في كلام طويل ليس هذا موضع ذكره والعالم اسم لما يعلم به مطلقا  
كما أن الخاتم اسم لما يتختم به ثم علب استغما له فيما يعلم به لتمام  
من اجناس ما سوى الله سبحانه يعني هو اسم للتقدير المشترك  
بين اجناس ما سوى الله وبين مجموعها فيصح الطلاقة على كل واحد  
من الاجناس كما يقال عالم الافلاك وعالم النواصر وعالم  
الحيوان إلى غير ذلك وعلى مجموعها أيضا وهو ظاهر أما جمعه  
مع شموله ما تحته به ومن جمعه فلا استغفار بقدر ما تحته  
من الاجناس المختلفة وأول دفع توهم اختصاصه بجنس واحد  
وأما بالواو والياء والنون فلتعقيب لقلامهم على غيرهم  
وقيل الفاعل بالفتح له جمعة هذا الجمع إلا العالم والياسم فيقال  
العالمين والياسمين ولما ورد ربه إلى موسى المديني علي ما  
في مفتاح الحزن أنه قال صلى الله عليه وسلم كل كلام لا يبدأ به  
لصلاة علي فهو أقطع ممحوق من كل بركة أي لا خير في فعله لصد



بالصلاة فقال **السلام** في اللغة الدعاء وقد يراد بها مسبة أي  
 الرحمة تجوزا هذا هو المشهور وفي النهاية الجزرية معنى قولهم  
 صل على محمد وعظمته في الدنيا باعلا ذكره وإيقا شريعته وفي الآخرة  
 بتشفيعه في حق أمته وتضييع أجره ومثوبته فالمراد هنا أما  
 الرحمة الكاملة أو العظمة على الوجه المخصوص **والسلام** اسم من التسليم  
 أو مصدر بمعنى السلامة والمعنى التعري من الآفات كالرحمة والعظمة  
 واقعة عليه بمعنى الحفا ثابتة له والأصل صل الله الصلاة وسلم السلام  
 فحذفوا الفعل ورفعوا المصدر لتبصير الجملة اسمية فنذكر على الثبات  
 والاستمرار والدوام كما قالوا هلكنا في الحمد ولم يوجد في بعض النسخ  
 لفظ السلام والاولى هو الاول لان الاقتصار على احد هما مكرورة  
 نص عليه ممة الحديث ولاز فيه رعاية لظاهر النص صلوا على الله  
 تسليما وكلمة علي في قوله **رسوله** مجردة عن معنى المضرة كما في قوله  
 تغاثوكل على الله فالمراد ان الصلاة بمعنى الدعاء اذا استعمل الدعاء  
 مع كلمة علي يكون للمضرة كقولهم دعاء عليه أي دعا بالشؤ ودعائه  
 أي دعا له بالخير فينبغي ان يقولوا الصلاة لرسوله مع انه يمكن ان يفرد  
 بين صل عليه ودعا عليه تامل الرسول السنان لعبد الله تعالى بشريعة  
 متجددة هذا ما ذهب اليه الجمهور وقال بعضهم لا يختص بالانسان

والنبية

والنبية **يحيى** ومحمد نبي ليعتبر بمرشع سابق وقيل يساويان وقيل الرسول  
 من نبيه الملك الوحي والنبى من بوحي ولوفي المنام **محمد** وهو شرف  
 اسمائه الشريفة وفي لفت عند بعضهم وقيل ثلاثا غاية وقيل لتسعون  
 ومعناه ذات كثر خصاله المحمودة او كثر له الحمد في الارض والسماء  
 او كثر حمد له تعالى ولما كانت الصلاة عليه عليه السلام ناقصة بدون  
 الصلاة على الال يقرض عليه فقال **والله** في الصحاح ال الرجل الهله  
 يحيا له والله ايضا اتباعه فان حمل على الاول فالمراد هنا لما اراد به  
 وذريته الموجودة في حياته واما جميع اقارب الذين يحرم عليهم  
 الصدقة فان اهل الرجل قد يطلق على اخص الناس به ذكر المطرزي  
 وان حمل على الثاني فالمراد اما جميع من آمن به واما الاتقياس امته  
 وتوابعه ما وقع في حديث أبي كل مؤمن تقي فقه حمله البعض على الظاهر  
 والاكره على ان المراد التقي من الشرك والاحتساب عنه ونخص  
 استتماله في الاشراف كما يقال ل موسى ال هلدون ولا يقال  
 ال حجام وال حياك واصنافه الى الظاهر الكثر كما صرح به بن مالك وغيره  
 وقيل اضافته الى الضمير غير جائز والاحسن وعلى ال محمد ولا يثبت  
 رد على الشيعة الشيعة حيث لم يفصلوا بين النبي والاله على اللغة  
 مبدل عن الحق المبدل عن الها عند المصيرين في المبدل عن الواو عند الله



وَإِنَّمَا قَالَ **الْمُجْعَمِينَ** تَأْكِيدًا لِدْفَعِ تَوَهُّمِ الْحُكْمِ الْخَالِي عَنِ الْمَوْلَدِ عَلَى سَبِيلِ الْإِلَاحِ  
 وَالْأَكْثَرُ جَمْعُ أَجْمَعٍ فِي الْأَصْلِ اسْمُ تَفْضِيلٍ فَإِنْ قُلْنَا قُرْآنَ الْكِتَابِ جَمْعُ مَعْنَى  
 أُنْجَمٍ جَمْعًا فِي قُرْآنِي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ يُقَالُ لِي مَعْنَى الْجَمِيعِ ثُمَّ إِنْ أُرِيدَ كَلِمَةُ **اعْلَمُ**  
 لَتَقْبِيهِهَ الْمُخَاطَبُ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ عَلَى أَنْ يَتَأَلَّفَ إِلَيْهِ كَالْمَعْنَى بِحَيْثُ حِفْظُهُ وَصِفَتُهُ  
 وَالْمَوْجُوهُ إِلَيْهِ وَالْعِلْمُ بِهِ مِنَ الصُّورِ وَرَبَّاتٍ تَمَّ لِشَهَادَةِ الْمُخَاطَرَاتِ  
 وَالِاسْتِعْمَالَاتِ وَالْبَاقِي قَوْلُهُ **بِأَنَّ الْعَبْدَ** زَائِدَةٌ لِقُوَّةِ الْعَمَلِ  
 وَهُوَ قِيَاسٌ فِي مَفْعُولٍ عَلِمْتُ وَجُمِلَتْ بِمَا فِي مَعْنَاهَا ذِكْرُ الْمُحَقِّقِ الرَّضَى  
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى أَلَمْ يَعْلَمِ بِأَنَّ اللَّهَ يَرِي وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ فَقَدْ عَلِمَ بِذَلِكَ أَنَّ  
 مِنْ خَطَا الْمُصَنِّعِ فِي إِبْرَادِ الْبَيِّنَاتِ فَهُوَ مُخْطِئٌ وَالْعَبْدُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ  
 بِمَعْنَى الْمَمْلُوكِ مِنْ جِنْسٍ ذَوِي الْعُقُولِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ عَلَى  
 مَا حَقَّقَهُ سَبْتَوِيهِ فَجَرَهُ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَبَطَّاقَ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِقِ وَقَوْلُهُ  
**مُبْتَلًى** عَلَى صِبْغَةِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْإِتْبَالِ وَهُوَ عَلَى مَا قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ الْإِتْمَانُ  
 وَالِاخْتِبَارُ وَمَعْنَاهُ بِالْعَارِ سَبْتَهُ عَلَى مَا فِي النَّجَاحِ وَالسَّرَاجِ وَاللَّقْدَمَةُ  
 أَوْ مَوْدُنٌ **فَإِنْ قُلْتَ** الْأَمْتَحَانُ لِيَسْتَعْمَلَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ الْمَمْتَحَنُ  
 بِالْكَسْرِ عَالِمًا بِحَالِ الْمَمْتَحَنِ بِالْفَتْحِ فَمَا وَجَدَ ذَلِكَ مِنْهُ تَعَالَى مَعَ أَنَّهُ  
 عَلَامَةُ الْغَيْبِ **قُلْتَ** الْمَرَادُ أَنَّهُ يَعْمَلُ كَعَمَلِ الْمَمْتَحَنِ وَالْمَخْتَارِ بِالْكَسْرِ  
 إِلَيْهِ شَارَفَ الْكِتَابِ فِي تَقْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى لِيُتْلُوَكُمْ أَنْتُمْ لِمَنْ عَمِلَ الْأَوْفَاقِ

تلك المعاملة

تِلْكَ الْمَعَامِلَةُ مِنْهُ تَعَالَى أَظْهَرَ مَا عَلِمَ عَلَى الْخَلْقِ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِمُ الثَّوَابَ  
 وَالْعِقَابَ لِسَبَبِ فَعَالِهِمْ حَتَّى يَعْلَمُوا أَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكْلُمُ مَنْ تَعَالَى  
 وَفِي تَقْسِيرِ الْوَجْهِ الْأَمْتَحَانُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَظْهَرَ مَا عَلِمَ وَمِنْ الْخَلْقِ  
 لَعَلَّهُ مَا لَمْ يَعْلَمْ **بِأَنَّ طَبِيعَ الْعَبْدِ** اللَّهُ وَيُمَثِّلُ بِأَمْرِهِ وَقَوْلُهُ  
**تَعَالَى** أَيْ تَجَاوَزَ عَنْ صِفَاتِ الْخَلْقِ فِي قِيلَ أَيْ غَلَّابًا لِعَظَمَتِهِ  
 مِنْ أَنْ يَدْرِكَهُ فِيمَ وَبِحَيْثُ بِهِ وَنَسَمُ وَالْحَمْدُ مَعْتَرِضَةٌ وَجَوَازُ أَنْ يَكُونَ  
 صِفَةً لِلْجَلَالَةِ لِيَأْخُذَ بِأَنَّ الصِّفَةَ إِذَا لَخِصَتْ بِمَوْصُوفٍ جَازَ أَنْ  
 يَكُونَ تَعَالَى وَلَوْ تَخَالَفَا تَغْيِيرًا وَتَكْبِيرًا كَمَا فِي شَرْحِ التَّهْمِيدِ  
 لِلْعَلَامَةِ السُّغْنَا فِي **فِي شَبَابٍ** عَطَفَ عَلَى طَبِيعِ تَقْدِيرِهِ فَإِنْ شَابَ  
 أَيْ لِيَسْتَحِقَّ أَنْ يُجْزَى خَيْرًا خَيْرًا **وَبَيْنَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَيُعَذَّبَ** أَيْ لِيَسْتَحِقَّ  
 لِأَنْ يُجْزَى خَيْرًا أَمْحَنَةً وَمَشَقَّةً قَالَ السَّيْهَقِيُّ مَا لَوْحُ الْإِنْسَانِ لَعَدِ  
 الْإِتْيَانِ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ خَيْرٌ لِمِنْ رَحْمَةِ وَالِدِ رَحْمَةٍ فِي الْآخِرَةِ يُسَمَّى ثَوَابًا  
 وَمَا لِحَقَّةٍ لَعَدِ الْإِتْيَانِ بِالْعَمَلِ الطَّالِحِ خَيْرٌ أَمِنْ الْمَحَبَّةِ وَالْمَشَقَّةِ فِي الْآخِرَةِ  
 يُسَمَّى عِقَابًا وَإِنَّمَا قُلْنَا بِالِاسْتِحْقَاقِ لِأَنَّ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ جَزَاءُ  
 الْأَعْمَالِ كَمَا عُرِفَتْ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْآخِرَةِ وَكَمْ مِنْ عَمَلٍ يَجِبُ لَهُ  
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا رَوَى أَنَّهُ إِذَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ يُوقَفُ بِالْمَقْتَابِ  
 يَنْتَظِرُ يَدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَيَدْفَعُ إِلَيْهِ كِتَابَهُ فَلَا يَرِي فِيهِ حَسَنَةً أَضْدَلَا

مطلب  
 اسم الثواب والعقاب



فَيَقُولُ مَا هَذَا بَلْ كَانِي لَا يَدْرِي قَدْ آتَيْتُ بِالطَّاعَاتِ وَالْعِبَادَاتِ وَالْجَرَائِدِ  
وَلَا أَرَى هَهُنَا شَيْئًا فَيَقُولُ ذَهَبَ أَعْمَالُ الْبَاطِلِ بِكَ لِلنَّاسِ وَتَوَقَّفَ الْآخِرُ  
فَيُدْفَعُ الْمَهْكَابَةُ فَيُرَى فِيهَا الطَّاعَاتُ وَالْعِبَادَاتُ الَّتِي لَمْ يَعْمَلْهَا قَطُّ  
فَيَقُولُ مَا هَذَا بَلْ كَانِي لَا يَدْرِي مَا عَمِلْتُ ذَلِكَ فَيَقُولُ لَهُ أَنْ فَلَا تَأْفِكْ لِقَبْلِكَ  
فَدَفْعَ لِحَسَنَاتِهِ إِلَيْكَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي بَعْضِ التَّفَاسِيرِ مِنْ أَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
سَمِيَتْ يَوْمَ الْفَصْلِ لِأَنَّهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَمَلِ النَّافِعِ وَغَيْرِ النَّافِعِ فَوُتَّ عَمَلُ  
نَظْمِهِ نَافِعًا وَيُرْزَى فِي هَذَا الْيَوْمِ ضَارًّا أَوْ مَحْبُوطًا وَرَبَّ عَمَلٍ نَظْمُهُ غَيْرُ نَافِعٍ  
وَيُخْرِجُ بِهِ نَافِعًا أَنْتَ تَطْهَرُ أَنْ تَرْتَبَ لُؤَابِ الْعِقَابِ بِمَجْرَدِ الْإِتْيَانِ  
بِالطَّاعَةِ وَالْمُعَصِيَةِ ثُمَّ يَتَبَيَّنُ شَيْءٌ لِمَنْ بَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ الْغُرُوضَ مِنْ إِبْرَادِ  
هَذَا الْكَلَامِ أَنْ يَكُونَ تَوْطِئَةً لِبَيَانِ أَنْوَاعِ الْمَشْرِعِ لِيُخْرِجَ مَحْيِيئَهُ  
بِمُجْهَدٍ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَعْلَمُ بَانَ الْعَمَلِ مَبْنًى بَيْنَ الْمَشْرِعِ وَغَيْرِهِ فَلَا  
يَدْرِي بَيَانِ أَنْوَاعِ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا إِلَى آخِرِهِ لَكِنْ هَذَا الْغُرُوضُ الْإِتْيَانُ  
بِتَقْوَى الْمَشْرِعِ وَغَيْرِ الْمَشْرِعِ فَتَقْوَى الْمَشْرِعِ أَوْ تَقْوَى الْمَشْرِعِ  
أَوْ كِلَاهُمَا قَبْلُ وَاحِدٍ مِمَّا عَلَى طَرِيقِ تَوَالُفٍ فِي النَّسْرِ مُرْتَبَا أَوْ غَيْرَ مُرْتَبَا  
وَالْفِعْلُ بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ وَبُكْسَرُهَا أَسْمٌ مِنْهُ وَالْأَثَرُ لِلْمُرْتَبَا عَلَى الْمَعْنَى  
الْمَصْدَرِي الْمُرَادُ هَهُنَا هُوَ الْأَوَّلُ كَمَا يَقْتَضِيهِ التَّقَابُلُ وَإِذَا كَانَ  
كَذَلِكَ فَلَا يَدْرِي بَيَانِ أَنْوَاعِ الْمَشْرِعَاتِ عَدَدًا وَتَسْمِيَةً سَوَاءً كَانَ مَشْرِعًا

أَصْلِيًّا

أَصْلِيًّا أَوْ تَبَعِيًّا **فِي الْمَشْرِعَاتِ** كَذَلِكَ عَلَى مَا يَسْمَحُ بِالْبَيَانِ عَلَى مَا  
هُوَ الْقَبِيرُ عَمَّا فِي الضَّمِيرِ وَافْتِهَامِ الْغُرُوضِ بَيَانِ **مَعَانِيهَا** أَيِ مَعْنُومَاتِ  
تِلْكَ الْأَنْوَاعِ وَبَيَانِ حَقَائِقِهَا وَمَاهِيَّاتِهَا وَأَحْكَامِهَا أَيْ بَيَانِ ثَابِتِهَا  
عَلَى تِلْكَ الْأَنْوَاعِ مِنْ الْأَشْرَافِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ وَالْهَيْئَةُ وَالْإِعْتِقَادُ عَلَى وَجْهِ  
الِإِبْصَاحِ وَالْإِحْتِضَارِ **لِيَسْرَعَ عَلَى الطَّالِبِ رُكْنُهَا** أَيِ فَرْقِهَا فِي تِلْكَ  
الْأُمُورِ وَصَبْطُهَا وَحِفْظُهَا وَجَمْعُهَا فِي قَلْبِهِ **فَيَقُولُ** الْقَالَ لِلتَّفَسِيرِ  
أَوْ السَّبَبِيَّةِ وَقَوْلُهُ **وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ** جُمْلَةٌ طَالِمَةٌ مُعَارِضَةٌ بَيْنَ الْقَوْلِ  
وَمَقُولِهِ أَيْ يَقُولُ حَالُ كَوْنِنَا مُوَفَّقِينَ بِمُحَوِّثَةِ اللَّهِ وَنُصْرَتِهِ كَذَا أَوَّلًا  
وَالْتَّوْفِيقُ جَعَلَ الْأَسْبَابَ مُتَوَافِقَةً لِلْمُسَبَّبَاتِ يَقُولُ لَا يَدْرِي تَقْيِيدُ  
الْعَزِيفِ بِمَا يَحْصِي بِالْخَيْرِ إِذْ لَا يَسْتَعْمَلُ التَّوْفِيقُ فِي جَمِيعِ اسْتِثْنَاءِ الشَّرِّ  
وَمَقُولُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ **أَمَّا الْمَشْرِعُ** الْأَصْلِي حِكْمُهُ الْأَسْتِغْنَاءُ عَنْهُ  
أَنْوَاعِ أَرْبَعَةٍ **فَوَضْعُ وَاجِبٍ وَسُنَّةٌ وَمُسْتَحَبٌّ** أَيِ يُقَرَّبُ مِنْ تِلْكَ الْأَنْوَاعِ  
الْمُبَاحِ لِمُشَارَكَةِ آيَاهَا فِي عَدَمِ اسْتِخْقَاقِ الْعِقَابِ بِالْفِعْلِ وَمُخَارَقَةِ  
فِي عَدَمِ اسْتِخْقَاقِ الثَّوَابِ وَفِيهِ تَطَرُّفٌ لِمُرَادِ الْمَشْرِعِ مَا يَجُوزُ  
الْشَّارِعُ فَعْلُهُ وَغَيْرُ الْمَشْرِعِ مَا لَا يَجُوزُ فَعْلُهُ مَحْيِيئُهُ كَانَ عَلَى مَا  
أَنْ يَقُولَ الْمَشْرِعُ أَنْوَاعُ خَمْسَةٍ قَالِ الْمُبَاحُ ابْضَلْمِنْهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ  
أَرَادَ بِالْمَشْرِعِ الْمَشْرِعَ الْمُعْتَدِيَهُ لَا الْمَطْلُوقَ مَحْيِيئَهُ خَرَجَ الْمُبَاحُ مِنْهُ







أعني حقيقة العمل وموجبه لثبوته بدليل قطعي وسمي به لأنه  
مقدر علينا لا يحتمل زيادة ولا نقصا نأزق مقطوع عن احتمال  
عدم الثبوت أو ثابت بدليل مقطوع به وقد يطلق الفرض على  
ما يعوت الجوار بقوة وهو هذا المعنى يتناول ما لم يثبت بدليل  
قطعي أيضا كغسل الفم والآن في الفصل وسمي ذلك فرضا ظاهريا  
كما أن الأول سمي فرضا قطعيا **ومحكمه** أي من جملة أحكام الفرض  
وأما المرتبة عليه من حيث هو فرض أو حكم ما ثبت من حيث هو  
وكذا الحكم في تطاير **الثواب** أي استحقاقه **بالفعل** بالمعنى الإجماع  
كما عرفت **والعقاب** أي استحقاقه **بالترك** وذلك إذا كان الترك  
**بلاعذر شرعي** أما إذا كان له عذر شرعي كترك القيام مثلا  
في المرض لسبب المرض فلا يستحقه لأن الله تعالى لا يخلق لفساد  
الأوصاف ومن جملة أحكامه **الكفر** وهو في اللغة السرور في الشرع  
عدم الإيمان عما من شأنه **بالإختار** قلبا أو لسانا وهو ضد العرفان  
في الفرض المتفق عليه أي بالاختلاف في فرضيته وغير المتفق عليه  
فلو أنكر رجل فرضية مسج الراس <sup>مطلقا</sup> كغيره ولو أنكر فرضية الربع منه لا ينفذ  
صرح بذلك في المستصفي **في** **والواجب** في اللغة إمام الوجوب  
وهو السقوط أو من الوجبة وهي الاصططارات في الاصطلاح **ما ثبت**

لزمه

لزمه علينا من الله تعالى **بدليل** ظني **فيه شبهة** بالمعنى المذكور  
فلا يلزم لاشتقاق حقيقة لكن لزم العمل بموجبه لا بدليل  
المالة على وجوب تباع الظن وسمي به لسقوطه عنا علم القدر  
وجوب الاعتقاد أو لكونه مضطريا بين الفرض والنقل على ما قالوا  
والواجب بهذا المعنى قسمان أحدهما ما يكون في قوة الفرض كالوعد  
عند أبي حنيفة رحمه الله حتى منع تذكره كذكر العشاة صحة العبد  
ويسمى فرضا عاكليا وثانيهما ما يكون دونه في العمل وفوق الشبهة  
كتعيين القاعدة وقد يطلق الواجب على المعنى الإجماع من الفرض  
والواجب بالمعنى المذكور وهو ما ثبت لزومه علينا من الشارع  
بمحيث يثبت بفعله ويعاقب بتركه لعم من أن يكون بالقسط والظن  
كقولهم الحج واجب **ومحكمه** من حيث هو **حكم الفرض عملا** أي من حيث  
العمل يعني استحقاق الثواب بالفعل واستحقاق العقاب بالترك  
يغيره ركما في الفرض لكن الثواب والعقاب فيه دون ما في الفرض  
**لا اعتقاد** حتى لا يكون **جائدا** أي جاحده الواجب ونافذه قولا  
أو اعتقادا أو قولا يكفر من الكفر أو التكفير أو الإكفار بمعنى <sup>البشيرة</sup>  
كالنكير والاكذاب بمعنى النسبة إلى الكذب أي لا ينسب الشارع  
إلى الكفر من لم يعتقد واجبا لله واجبا بغير خلاف الفرض المتفق عليه

على ذلك الدليل في كلامه  
على ذلك الدليل في كلامه

مطلب الواجب  
فرض ظاهري



فانه لو لم يعتد فرضيته ينسب الى الكفر **السنة** في اللغة  
 الطريقة والعادة مرصية كانت ولا وقع عيان القوم  
 في الكشف عن معنى السنة شرعا مختلفة قليل ما صدر عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم من قول او فعل او تقرير على ما ثبت وقيل في الطريقة  
 المساوكة في الدين بلا افتراض وجوب وفتر بعض المحققين هذا  
 التعريف حيث قال يعني بالطريقة المساوكة ما واو الخب عليه  
 السلام عليه ولم يتركه الا نادرا او واو الخب عليه الصلاة والسلام  
 كالجماعة في صلاة التراويح فاما سنة عمر رضي الله عنه فانه واو  
 عليها وناوغة الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين والتقييد  
 بالمساوكة يخرج النفل وهو ما يباح للمرء بفعله ولا يعاقب  
 تركه وفي الزاهد **واو الخب عليه النبي صلى الله عليه وسلم مع تركه**  
**فصد امر او مرتين** نقلهما او انتهى لا ولم يعرف اختصاصه  
 به وفي تحقيق الحسائي السنة نوعان سنة الهدي ونبي الخلق  
 بتركها الكراهة او اسائة والاسائة دون الكراهة كالاداء  
 والإقامة والجماعة وصلاة العيد وسنن الروايت فلهذا قال محمد  
 رحمه الله في الاصل في بعضها يعبر سبيا بالترك وفي بعضها ياتى  
 وفي بعضها يجب لقضاء سنة الفجر لكن لا يعاقب بتركها لالفا

مطلب  
 ما واو الخب  
 الصلاة  
 سنة

ليست

ليست بفريضة ولا واجبة والموضع الثاني سنن الروايد وهي التي  
 اخذها حسن ولا يتعلق بتركها كراهة ولا اسائة نحو تطويل  
 القراءة في الصلاة وتطويل الركوع والسجود وسائر افعال  
 ياتي بها في الصلاة في حالة القيام والركوع والسجود والانفا  
 التي ياتي بها خارج الصلاة من المشي واللبس والاكل ونحوها فلا  
 يطالب العبد باقامتها ولا ياتى بتركها ولا يصير سبيا بالترك  
 والافضل ان ياتي بها وفي كشف المنار ان حكم السنة ان العبد  
 يطالب باقامتها ويعاقب بتركها بلا افتراض وجوب لاها  
 الطريقة التي امرنا يا حبيا بها ونهينا عن ايمانها واحياها  
 في فعلها واما انتهها في تركها فيستحق الملامة والعقاب بتركها  
 الا ان يتركها استخفافا وقتها ونافاه يكفر وقال بعد  
 نفسه السنة الى الهدي والزوايد تسمى بالهدي لان اخذها  
 الهداية وتركها الضلالة وتسمى بالزوايد لان اخذها حسن ولا  
 تاس بتركها ولا يستوجب اسائة بخلاف الاول والاول كالجماعة  
 في الصلاة والتا في كمال الشرب واللبس ونحوها انتهى  
 وما في شرح الوقاية من ان سنة ما كان على سبيل العبادة  
 وسنة الزوايد ما كان على طريق العادة فمردود بان الفرق

مطلب  
 الاستخفاف  
 بالسنة  
 كفر



بين العباد والعادة هو النية المتضمنة للاخلاص كما في الكافي  
 وجميع افعاله واقواله عبادة مستتملة عليه صلى الله عليه وسلم  
 كما بين في محله ولا يخفى ان ظاهر ما ذكره المصنف من قوله وكره  
 اي حكم السنة باعتبار ما واظف في ما واظف **الثواب بالافعال**  
**والعقاب بالترك** في وقت تكون تلك السنة من سنن الهدى  
 لامن الروايد يخالف ما نقلناه عن التحقيق والكشف الا ان  
 يقال غير بالعقاب عن العتاب هو اظهار الغضب مع بقا المحبة  
 مخالفة في الاحتراز لما وقع في تركه من الوعيدات الشريفة  
 البليغة على ما صرحوا به في موضعه والهدى يعم الها وفتح الدال  
 وزن العمى **المستحب** يقال استحبته اي احبه كذا في ديوان الادب  
 وفي الشريعة ما فعله النبي عليه السلام ولم يؤلفه بمقتضاه  
 فعله من وتركه مرة **الحري** فخرج الادب وهو ما فعله النبي عليه السلام  
 مرة وتركه مرتين كذا في الخلاصة غير هذا احد قسميه ولما  
 اطلق المستحب على فعل غير النبي عليه السلام كالصحابة وغيرهم ولم  
 يشتهر هذا الاطلاق تعرض هذا القسم من المستحب فقال **وما**  
**احبه** واستحسنه السلف كما صحابنا او غيرهم كاداء التراخي  
 بالجماعة فان نفس الراوي سنة وإداوها بالجماعة مستحب

تعريض للعقاب

كذا في بعض

كذا في بعض الشروح ولو قال بدل قوله وما احبه او ما احبه  
 لكان اظهر كما لا يخفى على المتأمل وقيل المستحب هو المطلوب فله  
 شرعا من غير ذكره على تركه مطلقا فخرج بقولنا من غير ذكره  
 تركه الواجب المصنف بقولنا مطلقا الواجب الموسع والمخير  
 والكفاية فلهذا المطلوب فلهذا على الوجه المذكور ليس مستحبا  
 من حيث ان الشارع يحبه ويوشه ومنه وبما من حيث الشارع  
 غير بوابه وفصيلته من بدلية اذ اعد محاسنة وتوفي  
 من حيث انه زايد على القدر الواجب ويؤيد لسيبته الثواب  
 والدرجة فان النفي في اللغة الزيادة وتطوعا من حيث فاعله  
 بفعله تبرعا من غير ان يؤمر به حتما فان التطوع في اللغة التبرع  
 وهذا ما اختاره بعض المحققين والسلف جمع سالف وهو الماضي  
 وفي الشرع اسم لكل من يقبل مذهبهم ويقف اثره كما في حقيقته  
 واصحابه فالفهم سالف لنا والصحابة والتابعون سلف لا  
 واصحابه كذا في المصنف **حكمة** من حيث هو مطلقا **الثواب**  
**بالفعل وعدم العقاب** الظاهر عدم العقاب كانه بنى الكلام على  
 ما ذكر في السنة والا فالظاهر ان يقول عدم العقاب كما عرفت  
**بالترك والمباح** من الاباحة وهي في اللغة التجوير وفي الكشف

مستحب

مندوب

نقل

تطوع





الاباحة ضد الحرمة وفي خلع النهاية الاباحة ضد الكراهة  
فانهم وفي الاصطلاح ما يحجر العبد فيه بين **الاعتيان** والعمل به  
**وبين الترك** اي ما يستوي فعله وتركه كالأكل والشرب كذا في بعض  
الشروح وتقصيلا ان الأكل والشرب قد يكون فرضا وهذا  
ان دفع هلاكه به لانه لا يفتقر اليديته وبه يتمكن مراد الفرائض  
فان ترك الأكل والشرب حتى مات فقد عصي والشرب ايضا كذلك  
ولا فرق بين ان يكون المأكل والمشروب حلالا او حراما صرح به  
الحزبان ولو لم يجد شيئا غير الميتة ولم يأكلها حتى مات يكون اثما  
في اكثر الروايات وهذا اذا كان المحرام حراما لنفسه ولما اذا  
كان حراما لغيره بان يكون مال الغير لو تركه يأكل حتى مات يكون مأثورا  
عليه كذا في كشف الأصول للبردوي وقد يكون مستحباً وهذا  
اذا امكنه من صلاته فائماً ومن صومه وقد يكون مباحاً وهذا  
اذا اكل في الشبع ليزيد قوته وقد يكون مكرهاً وهذا اذا نوى  
السكر وقد يكون حراماً وهذا اذا اكل فوق السبع لا يقصد قوته  
صوم الغيرة ولا لئلا يستحي ضعفه ولا لتنظيف قلب المضيف هذا  
نظم من هذا التقدير ان التمثيل مطلق الأكل والشرب غير صحيح  
وحكمه من حيث هو عدم الثواب وعدم العقاب فلا تركا

هما متعلقان

هما متعلقان بكل واحد من عدم الثواب لعدم العقاب **والحرمة** في اللغة  
من التحريم وهو فعل الشيء حرماً ذكره في القاموس وفي العرف  
**ما ثبت النهي والكفر فيه** اي في شأنه والاصوب ان يقول  
يدل قوله النهي فيه للمنع عنه ليستحل المحرمات الاحبارية لقوله تعالى  
حرمت عليكم امهاتكم وما تقدم من ان الحبر الكفر من النهي ففي  
مقام التعريف غير بافع **بلا معارض** يدل على اباحته من عارض  
فان فلانا بمثله اي اني اليه مثل ما اني والمعارض في العرف  
اختلاف الدليلين بقاء واثباتا متساويا او لا **وحكمه** من حيث  
هو **الثواب بالترك** حال كون ذلك الترك **لله تعالى** اي لمصنات الله  
تعالى او لوقد عز وعلا **العقاب بالفعل والكفر بالاستحلال**  
اي باخذ المحرام حلالا من حيث الاعتقاد وتلك اذ **في المحرم**  
**المتفق** عليه كالجمعة واما اذا لم يكن متفقاً عليه كالنبذ فلم يحكم  
بكفر من استحلّه **والمكروه** في اللغة من كرهت الشيء اذا لم ترضه  
وفي الاصطلاح ما ثبت **النهي فيه مع المعارضة** اي وقع المنع منه مع  
قيام الدليل الدال على اباحته **وحكمه** من حيث هو الثواب  
**بالترك الموصوف** اي ليس بتركه لله تعالى وعز وجل **وخوف العقاب**  
**بالفعل وعدم الكفر بالاستحلال** يتمكن جريان الشبهة



فيه لسيب وجود المعاهر وذكر في جوابه الفقه ان الكراهة نوعان  
 كراهة تحريم وكراهة تنزيه لان المكروه في الاصل اما تحريم او تنزيه  
 فعلى الاول ان سقطت حرمة ضرورة قائمة في حق العامة  
 فالكراهة للتنزيه كسوء الوجه وان لم تبلغ الضرورة هذا المبلغ  
 في التحريم كلبين لاثان وعلى الثاني ان عرض عام من غلبت على الظن  
 بسببه وجود المحرم في التحريم كسوء البقرة الجلالة والاف في التنزيه  
 وقال العلامة التفتازاني قدس الله سره في التلويح ان ما يأتي به  
 المكلف ان تساوي فعله وتركه فباح والافان كان فعله اولى فمع المنع  
 عن الترك واجب بدونه منه وب وان كان تركه اولى فمع المنع  
 عن الفعل به دليل قطعي حرام وبديل ظني مكروه كراهة التحريم وبدون  
 المنع عن الفعل مكروه كراهة التنزيه هذا على رأي محمد واما على  
 رأيهما ما يكون تركه اولى فهو مع المنع عن الفعل حرام وبدون  
 مكروه كراهة التنزيه ان كان الى الحل اقرب بمعنى انه لا يخاف  
 فاعله لكن يثاب تاركه اذ في ثواب كراهة التحريم ان كان الى  
 الحرام اقرب بمعنى ان فاعله يستحق محذورا دون العقوبة  
 من التارك كما ان الشفاعة فالمكروه تحريما وتنزيها عند تمامه  
 تنزيها عند المكروه تحريما عند قسم من الحرام الا انه لم يطلق عليه

الفسق  
 بين كراهة التحريم  
 والتنزيه

لفظ الحرام

لفظ الحرام لعدم وجدان الدليل القطعي على حرمة فلفظه  
 فانه من المسائل النفيسة المهمة **المفسد** في اللغة من الفساد  
 وهو خلاف الإصلاح وفي الاصطلاح **هو الناقض للعمل المشرع**  
**فيه** اي في ذلك العمل كالفحاش والعلل الكثير في الصلاة تعلم  
 ان المقصر قد يضاف الى الاجسام وجبته يراى به ابطال  
 تاليف تلك الاجسام وقد يضاف الى غيرها فجبته يراى به  
 اخراجه عما هو المطلوب منه كذا في بعض شروح الهداية  
 ثم ان الصحة في العبادات كون الفعل مسقطا للقضا  
 والبطالان والفساد كونه غير مسقط للقضا من غير فرق بينهما  
 وقد يفرق بينهما كما تقتضي في الاصول **وحكمه** من حيث هو  
**العقاب بالقتل** حال كونه **عمدا** اي قصدا ونية وفيه نظر  
 لانه لو زاد على صفة وضركعة او ركعتين مشد امسدا عمدا  
 لا شيء عليه وتطابرك كثير تامل **عمدا** اي عدم العقاب بالفعل  
 حال كونه سهوا من غير عمد وقصد **ثم** اي بعد العلم بانواع  
 المشرع في غير **علم بالصلاة جابغة** في بعض الشروح انه  
 لما كانت الصلاة من اعم العبادات واشرفها اقتصر المصنف  
 وسالته ببيان المسدحات في المشرحات التي في الصلاة

اي بين البطلان والفساد



فقال اعلم بان الصلة الى اخره وانت تعلم ان كونها من ايم  
العبادات واشرفها لا يصير سبباً لاقتصار تلك الرسالة  
عليها كما لا يخفى **للاربعة الاولى** المشتملة عليها وهي الفض  
والواجب والسنة والمستحب قوله الاول يضم الهمزة وفتح  
الواو مع التحريف جمع الاول مثل اخر واخرى صيغة  
للاربعة باعتبار الانوع وكذا ايما بقاها وفي بعض النسخ  
قوله الاول والاخرى وفيه ما فيه فامل وقوله **شرعا**  
مميز للنسبة اي اشتملها على هذه الاربعة بامر الشارع  
بالايمان بها اي لا يقتضي الطبع **وقد يوجد الاربعة الاخر**  
وقد عرفت ما فيه ونبي المباح والمكروه والمحرم والمفسد  
**فيل** اي في الصلاة **طبعاً** اي جود تلك الامور في كل وقت  
اقتضا الطبيعة الانسانية ولو ازمها كالجمل والسيان  
والذهول وغيرها من غير ان يكون لامر الشارع من خلافه  
فيها فامل **فلا بد من تفصيل كل نوع** من الانواع الثمانية المذكورة  
ونقد ادق اي بيان عدد جزئيات كل نوع او تعداد كل نوع  
باعتبار الافراد **بمطابق الاختصار** تركيباً والاختصار في  
اللغة حذف طول الكلام وفي العرف تقليل الميال مع ابقاء  
المعاني

المعاني صرح به في شرح الاشارات **والاختصار** اي استيعاب  
جزئيات كل نوع حال كون تلك الانوع **مرتبة** مشتملا  
**على ثمانية ابواب** وانما لم يقل مرتبة والضمير للانوع  
لان اجري الضمير مجري اسم الاشارة **بتفسير** اي اختار  
ذلك الطريق من جهة تفسيرها **للمومنين** الطالبين في  
التفصيل بطريق الاطباب مطلقاً او بطريق الاختصار  
بدون ترتيبها ووضع كل واحد منها في محله اللائق له  
يوجب لتفسير والاملال والامثلة المرجع والمآل ومنه الاستعا  
يفتح ابواب الهداية وعليه لتوكل في البداية والنهاية  
**الباب الاول** من ابواب الثمانية  
اي استوفى ابواب **في بيان الغرائب** اعلم ان الباب في الفصل  
عرفا هو الطائفة المخصوصة من الكتاب له اول واخر معلومان  
لكنهم يريدون به المدخل في الكلام مجازاً او استيعافاً  
والكتاب عبارة عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني  
المخصوصة او عن المعاني المدلولة المخصوصة المعينة او  
عن القوثر الدالة على تلك المعاني بتوسط الالفاظ المخصوصة  
المعينة او عن الاشهر منها او عن المجموع على ما حققه الشارح



الصلوات  
المستترة في اللوح  
المحفوظ

قدس الله سره في طائفة علي الطول والقد ايض جمع فريضة  
بمعنى مفروضه كالذبايح جمع ذبيحة بمعنى مذبحه والتا  
للتقل وتسمى مكتوبة ايضاً لانها كتبت في اللوح المحفوظ  
كذا في شرح المقدمة للعقيدة التي فيها رحمه الله وهي ان تلك  
الفرائض جميعها **بالحسنة عشر بقضها خارجي** اي منسوب  
الى خارج الصلاة **فان قلت** الصواب ان يقول بعضها خارجي  
اذ لفظ البعض مبتدأ مذكر فالايه من تذكير الخير ايضاً كما تقر في محله  
**قلت** تانيته باعتبار ان البعض ههنا عيان عن الفرائض الثمانية  
فكانه قال بعضها فرائض خارجة او باعتبار ان المضاف كسب التانيث  
عن المضاف اليه كما يكسب عنه التعريف والتخصيص وكذا التاويل  
في قوله **وبعضها داخلي** اي منسوب الى داخل الصلاة اعلم ان غايته  
عليه وجود الشيء في الخارج ان كان داخلية اي جزء له يسمى ركناً  
كالقيام والقراءة والركوع والسجود بالنسبة الى الصلاة وان كان  
خارجاً عنه فان كان مؤثراً في وجوده يسمى علة كالمصلي بالنسبة  
الى الصلاة وان لم يكن كذلك يسمى شرطاً والمراد بالداخلية هو الاركان  
وبالخارجية الشرايط **انما** الفرائض الخارجية ثمانية الاول  
الوقت اي غايته وهو سبب وجوب نفس الصلاة فانها تضاف

اليه

اليه فتكثر وتكثر وهو علامة السببية **اعلم** ان وقت  
صلاة العجدة من طلوع الصبح اي المياض المنتشرة في الافق  
المسمى بالصادق الي قليل طلوع الشمس ولا عبرة بالصبح الكاذب  
المستطيل وهو المياض الذي يبعد وطولاً ثم يعقبه لظلام  
اذ به لا يدخل وقت الصلاة ولا يحرم به الاكل على الصائم فهو من  
تمة الليل **وقد** الظهر من بعيد وقت الزوال ولو لحظته  
فانه لو لم يزل الظل عن خط نصف النهار الجانب المشرق  
لم يدخل وقت الظهر ففي عبارة المحقق والظاهر من الزوال الى  
وقت بلوغ ظل كاشي مثليه سوي في الزوال هذا هو ظاهر  
الرواية عن ابي بصيرة رحمه الله وفي رواية عنه ان اخر وقت  
الظهر اذ يبلغ ظل كل شيء مثله سوي في الزوال ثم دخل وقت  
العصر وهو قولهما وفي رواية عنه ان اخر الظهر اذ صار ظل  
كل شيء مثله واول وقت العصر اذ صار ظل كل شيء مثليه  
فينبذ يبقى واسطة بين الظهر والعصر وفي الزوال هو الظل  
الحاصل للاشياء عند استواء الشمس بالخط نصف ليلها  
**وليس** في طرق كثيرة اذ بها الى التحقيق علم ما هو  
المشهور ان يغرب خمسة في مكان مستو غاية الاستواء بحيث







بدليل قطعي كآدم والمجد وما خرج من المجزئين كذا في الخبر انه  
 والحقيقة ما ثبتت بحجاستها بدليل قطعي وفي شرح القدوري  
 الحجاسة القليظة عند ابي حنيفة رحمه الله كل عين ورد في حجاستها  
 ضرر لم يعارضه ضرر اخر اختلف الناس فيها اولا وعندهما القليظة  
 ما وقع الاجماع على حجاستها وما سأل الاجتهاد فيه فهو خفيفة  
 وهكذا في شرح التمهيد في غير وفي المحيط ثمة الاختلاف  
 نظره في الاروات والاختلاف عند ابي حنيفة عليظة وعندهما خفيفة  
 لاختلاف العلماء ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره وقال زفر  
 روث ما لا ياكل لحمه عليظة كبوله وروث ما ياكل خفيفة  
 كبوله وفي الهداية بول الفوس وكل ما كول اللحم خفيفة عند الشيخين  
 طاهر عند محمد وفي المصنفات حجاسته بول ما اكل عليظة عند  
 وخفيفة عند ابي يوسف وطاهر عند محمد والشافعي على قوله  
 في المال على قول ابي يوسف في الثوب على قول محمد في الخنطة  
 والكر من في الغنينة بول الحمار وخر الدجاج والبط والاوز  
 عليظة واما بول ما ياكل لحمه وحسرا ما لا ياكل فخفيفة  
 في رواية الهندي والي وقال محمد كلاما طاهر اما خرا ما ياكل  
 من الطير غير ما ذكر وطاهر كالحامة والعصفور وغيرهما اما بول

مطلق  
 طاهر بول ما ياكل  
 لحمه

الهرة

الحرام  
 الحرام

الهرة ففي ظاهر المذهب انه عليظة وكذا بول الخنزة وفي فتاوي  
 العتبات بول الهرة لا يكون نجسا لعموم اليلوي به اخذ الفقيه  
 ابو الليث رحمه الله وقيل هذه في الذكر لانه يفتاد البول على  
 الشياطين لما بول الانبياء فيحسن بالاجماع وعن محمد ان بول الهرة  
 مطلقا طاهر كذا في الغنية وفي الزاوية يده اخذ ابو يوسف  
 وقيل خفيفة اما الما المستعمل فعليظة عند وخفيفة عند ابي  
 وطاهر غير طاهر عند محمد وفي الخلاصة الصحيح ان ابا حنيفة مع  
 له ليشوي وهكذا في الكافي وفي التمهيد مشايخ العراق قالوا  
 لاختلاف بين اصحابنا في انه طاهر غير طاهر وهو اختيار المحققين  
 وهو الاسهر عند ابي حنيفة وهو لا يقبل فانه ما طاهر لا يعضوا  
 طاهر اثم انهم اختلفوا في انه من يعض مستعملا بقي الهداية  
 الصحيح انه كما راعى العضو استعمل وهو المذكور في الظهيرية والمحيط  
 وفي الخلاصة المختار انه لا يصير مستعملا ما لم يسكن عن الحركة  
 في مكانه من طشت ونحوه وفيه اني الامام المرحوم في سحر ان قد ر  
 الدريم من القليظة معفو سواء كان على يد المصلي او ثوبه او مكانه  
 لكن المصلي مسح ثوبه او قل من دريمه فالأفضل ان يغسله ولا يكون  
 ذكره في الخلاصة وفي اخره انه لو كانت الحجاسة معقوفة يضم بعضها

مطلق  
 بول الحمار ما حكمه



الى بعض حتى لو كان في ثوبين وهو لا يسرها في الصلاة يجمع بينهما  
 وذكر الامام قاضي خان اذا شرع في الصلاة فراكى ثوبه نجاسة  
 اقل من قدر الدرهم ان كان مقتداً بما وعلم انه لو قطع الصلاة  
 وغسل النجاسة بذكر امامة في الصلاة او يدرك جماعة اخرى  
 في موضع آخر فانه يقطع الصلاة ولا يغسل الثوب لانه قطع الاحتياط  
 وان كان في آخر الوقت او لا يدرك جماعة اخرى في موضع آخر  
 مضى على صلاته وقدر الدرهم مقتداً فيما له جرم ومقدار  
 عرض الكف فيما له جرم وطريق معرفته عرض الكف ان يعرف  
 باليد ثم يمسح اليد فما بقي منه فهو مقدار عرض الكف ومن  
 الخفيفة ما دون ربع الثوب الملبوس في الصلاة معفو اما الربع  
 فكثير فاحترى من الصلاة معه قال مشايخنا تقدير  
 الكثير الفاحش بالربع اصح الاقوال لان الربع اقل من مقام الكل في  
 كثير من الاحكام كمنح ربع الراس في الوضوء وحلق ربع الراس في  
 الاحرام وكشف ربع العورة في الصلاة كذا ذكره الامام  
 النجاشي في مجزئه ثم ان الطهر عن ذي الجرم بربو العينه بالماء  
 وبكل ما يبع سائل كماء الورد والحل وعرق غيره ذي الجرم كالبول  
 والحمز ايضا يغسله فحصر بمقدار قوة العاصبر وطائفة ثلاثاً ثلاثاً  
 وهذا اليها

مطلق  
 للربع حكم الكل

وهذا فيما يمكنه العصر اما فيما لا يمكنه فيفضل ويترك الى زمان  
 عدم التقاطر ثلاثاً والتقدير بالثلاث لان غلبة الظن بتصل  
 عنده وفي مختصر القدوري الطهر عن غير المروي لغسله حتى  
 يغلب على ظن الغاسل انه قد طهر وفي شرح التهذيب انه يغتسل  
 الى اية ان كان غلب ظنه ايها تزول ما دون الثلاث بحكم  
 يطهارتها وفي المحكي اشهر اطالع العصر ثلاثاً واية الاصل  
 وهو الاحوط وفي غير رواية الاصل يكفي العصر مرة وانه اوسع  
 وارفق في التواهر عليه الفتوى ثم انه يجوز التطهير بالماء  
 المستعمل على ما في الحذرة وذكر في كفة العباد ان الماء المستعمل  
 لا يجوز استعماله في طهارة الاحداث والاختصاص عليه الاجماع  
 وهكذا في الالهدي لكر في النهاية ذكر الامام الترمذي  
 انه يجوز ازالة النجاسة بالماء المستعمل وكذا يقول في دم  
 يغسل بالبول ان نجاسة الدم قد زالت وحلت نجاسة البول  
 حتى لو كان بول ما يبول لرحضة فيه ما لم يغش وفيها ايضا  
 وذكر الامام السرخسي انهم اختلفوا في زوال النجاسة ببول  
 ما يبول لحمه والاصح ان التطهير بالنجس لا يكون للتقارر  
 بين الوضوءين اما النجاسة الحكيمة فهي كالجناية والحدث

مطلق  
 نجاسة الدم لو غسلت  
 ببول يشق حكمها



فالتيمم عن الاثر لا يغسل عن الثاني بالوضوء وهذا عند الفقهاء  
المالكا والشافعية والحنابلة والحنفيين **وكيفية** ان يمسح بيضاوين اربع اصابع  
بده اليسرى ظاهر يده اليمنى بيمين الاصابع الى المرفق ثم يمسح بيضاوين  
كفه اليسرى باطن ذراعه اليمنى الى الرسغ ويمسح بيضاوين يده اليمنى  
اليسرى على ظاهر يده اليمنى ثم يفعل ذلك بيده اليسرى  
كذلك لكن في المحيط والكافي ان يضع بطن كفه اليسرى على  
ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاثة اصابع اصغرها ظاهر يده اليمنى  
المرفق ثم يمسح باطنه بالايهام والمسيحة الى رأس الاصابع  
ثم يفعل باليسرى كذلك **والرابع** طهارة **المكان** اي مكان  
المصلي من الخبث كما عرفت وذلك ايضا بالماء وبكل ما ينجس بقدر  
ما يغسل به ثوب بخمس ثلاث مرات بان صلب عليها الماء ثم يدلك  
وينشف بصفوف او خرقة وكذا ايا اليسرى ودها بالاسودا  
للصلاة لا للتيمم والمراد بطهارة المكان طهارة موضع قدميه  
وسجوده ولما طهارة موضع يديه وتيمم فستة كذا في الزبدة  
وفي الخلاصة لو كان في موضع ركبته او يديه نجاسة لا يمنع الصلوة  
وعن ابي حنيفة انه يشترط طهارة موضع اليدين والركبتين  
وان كانت في موضع سجوده نجاسة فهو مانع عندهما **روايات**  
وفي بعض الكتب

78  
وفي بعض الكتب ما نفع عندهما خلافا لابي يوسف فحده روايات  
في رواية بطل صلاة وفي رواية بطل سجدة فخطختي لولمها  
على موضع طاهر جاز وان كانت تحت قدمه الكبر من ربيهم  
وتحت القدم الاخرى طاهر اختلف المشايخ فيه **والخامس**  
**سائر العورة** ما يبيح حصوله لو قدر العريان على طهره  
يعورته وعلم انه يبقى عليه لم يجز الا ذلك كما لو قدر ان  
يخضع عليه ورق السجدة في الغيبة وعورة الرجل من تحت  
سرتة الى تحت ركبته وعورة الامة هكذا مع ظهرها وبطنها  
وكذا الحكم في المديونة وامر الولد والمكاتبه وعورة الحرة  
تبرها جميعا الا الوجه والاكف جميعا والقدر في خواص الصلاة  
على الاصح وفي فتاوى قاضي خان الصحيح ان انكشاف ربع القدم  
يمنع الصلاة وفي الخلاصة ان ظهر القدم ليس يعور وفي بطن  
القدم روايات ان هذه في حق الصلاة وفي حق النظر فظاهر  
الرواية انها عورة وكشف ربع العضو الذي هو العورة كالساق  
والفخذ والقدم كمنفردة او الاثنين بمنع الصلاة عندها والمراد  
بالساق ما فوق الكعب الى ما تحت الركبة واما الركبة فهي تابع  
للخفة وليست بعضو على حدة وهو المختار على ما في الخلاصة



وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَشَفَتْ تَابُوتُ الْمَضْفِ مَا نَحْنُ لَهَا دُونَهُ  
وَفِي الْمَضْفِ عَنْهُ رَوَايَتَانِ فَمِنْهُمَا الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَشَفَتْ  
الْقَلِيلَ مَا نَحْنُ وَإِنْ انْكَشَفَتْ عَوْرَتُهُ فِي الصَّلَاةِ فَإِنْ سَتَرَهَا بِإِلَّا  
مَكْنِيٍّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوَدِّيَ وَكَتَابُهَا مَعَ الْإِنْكَشَافِ جَانِبَتْ صَلَاتُهُ  
وَالْإِنْكَشَافُ أَجْمَاعًا وَإِنْ لَمْ يَرِ لَكَ مَكْنِيٌّ فَدَرَّ مَا يَكُنْ إِذَا رَكُنَ  
فِيهِ فَعِنْدَهُ خِلَافٌ **وَالسَّادِسُ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ** وَكَانَتْ  
الْكُتُبُ أَوَّلًا فَإِنَّ الْمَصْلِيَّ فَدَرَّ يَسْتَقْبِلُ عَنِ الْكُعْبَةِ وَالْقِبْلَةِ لِقَوْلِهِ  
لَمَنْ كَانَ يَكُنْ أَجْمَاعًا وَمَنْ كَانَ فِي غَيْرِهَا فَالْقِبْلَةُ جَمْعُهَا هَذَا  
هُوَ الصَّحِيحُ مَا فِي الْخِلَافَةِ وَالْكَافِي وَالْمُهَذَّبُ وَفِي الْقِبْلَةِ هُوَ الْأَمْرُ  
وَفِي تَحْقِيقِ اسْتِقْبَالِ الْجِهَةِ أَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ وَالْأَقْرَبُ إِلَى  
الصَّوَابِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَمَامُ الْهَامِ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَازِنِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ  
وَمَنْ سَبَّحَهُ وَهُوَ أَنْ يَنْظُرَ فِي مَغْرِبِ الصُّبْحِ فِي الْحَوْلِ أَيَّامَهُ وَقِبْلَتَهُ  
وَيَنْظُرَ إِلَى مَغْرِبِ الْمُسْتَقْبَلِ فِي اقْصَرِ أَيَّامِهِ وَيَجْعَلَهُ فِيمَا دَعَى التَّلَاثِينَ  
فِي الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ وَالثَّلَاثِ فِي الْأَيْسَرِ وَالْقِبْلَةُ عِنْدَ ذَلِكَ هَذَا هُوَ  
الْمُخْتَارُ عَلَى مَا فِي الْخِلَافَةِ وَأَمَّا قِبْلَةُ خَائِفِ اسْتِقْبَالِ الْجِهَةِ  
فَدَرَّهَا فَيَصِلُ إِلَى أَيِّ جِهَةٍ قَدَرُ وَكَذَا الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ  
يَحْوِلُ جِهَةً إِلَى الْكُعْبَةِ أَوْ يَجْنِبُ التَّخْوِيلَ وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْقِبْلَةَ  
أَيُّ طَرَفٍ

أَيُّ طَرَفٍ وَلَيْسَ مَنْ يَعْلَمُ لَهُ تَحَرِّيٌّ فَيَصِلُ إِلَى جِهَةِ الْكُعْبَةِ وَهُوَ  
بِذَلِكَ الْمَجْهُودُ لِيَسْتَقْبِلَ الْمَقْصُودَ عَلَى قَدَرِ وَسَعَةِ قُوَّتِهِ فَلَوْ صَلَّى  
بِمَجْدِدِ الظَّنِّ يَدُونِ الْحَدِّ لَا يَجُوزُ وَلَوْ تَحَرَّى وَصَلَّى ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ  
اخْطَأَ لَا يُعِيدُ الصَّلَاةَ كَيْفَ مَا كَانَ وَلَوْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ إِلَى طَرَفٍ  
جِهَةٍ تَحْتَوِيهِ السَّابِقُ حَالُ كَوْنِهِ مُصَلِّيًّا اسْتَدَارَ فِي الصَّلَاةِ إِلَى  
مَا تَحَوَّلَ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا **وَالسَّابِعُ النِّيَّةُ** وَبِهَا أَرَادَ أَنْ  
الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ وَلَيْسَ يَشْرُطُ أَنْ يَعْلَمَ الْمَصْلِيُّ بِقَلْبِهِ أَيْةَ صَلَاةٍ  
وَأَدْنَاهَا مَا لَوْ سُئِلَ أَنْ يَجْعَلَ عَلَى يَدَيْهِ جِهَةً وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ رَأَى بِحَيْثُ  
بِالتَّامِلِ لَمْ يَجْزِ صَلَاتُهُ وَالْإِصْحَاقُ أَنْ يَجْعَلَ الْعِلْمَ لَا يَكْفِي لِأَنَّ النِّيَّةَ  
غَيْرُ الْعِلْمِ وَالنِّيَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ عَلَى التَّكْبِيرِ كَالْقَائِمِ عِنْدَهُ إِذَا لَمْ يَوْجِدْ  
يَتِمُّ مَا عَمِلَ لَا يَلِيْقُ بِالصَّلَاةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَنْ تَوَضَّأَ  
بِرِيْدٍ بِهِ الصَّلَاةَ الْوَقْتُ وَغَابَ عَنْهُ النِّيَّةُ عِنْدَ الشُّرُوعِ  
جَانِبَتْ صَلَاتُهُ وَلَا تَعْتَبَرُ النِّيَّةُ الْمُسَاخَرَةُ عَنْ التَّكْبِيرِ فِي ظَاهِرِ  
الرُّوَايَةِ وَقَالَ الْأَكْثَرُ يَصِحُّ مَا دَامَ فِي الشَّوْكِ وَقِيلَ يَصِحُّ إِذَا اتَّقَى  
عَلَى الرُّكُوعِ وَقِيلَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَلَا يَجْعَلَ لِلذِّكْرِ  
بِاللِّسَانِ حَتَّى لَوْ قَصَدَ إِذَا الظَّهْرَ وَجَرَى عَلَى السَّائِلِ الْعَصْرُ مَثَلًا لَوْ  
سَاءَ مَا فِي الظَّهْرِ وَفِي صَلَاةِ الْبَقَايَا النِّيَّةُ عَمَلُ الْقَلْبِ وَهُوَ الْعَصْرُ



الى الشئ وباللسان **سنة** الا ان لا يمكنه اقامتها في القلب لا باجرها  
على اللسان بحقيقة سباح وقال **شهر** لامة الحلو التي رحمة الله تعالى  
السنة الانتصار على سنة القلب فان عبر بلسانه جاز كذا في القينة  
ولي شرح الطحاوي لا فضل ان يستقل قلبه بالنية ولسانه  
بالذكر ويدع بالرفع عند الامام المشافعي رحمه الله لا بد من الذكر  
باللسان كما في فاضل خان **وي** كفي لغیر الغرض والواجب من النوا  
والسنن والارواح **سنة** مطلوبة الصلوة والغرض والواجب  
يعتبر التيقين بحيث لا يحتمل الغياب ان ينوي ظهر هذا اليوم  
مثلا او ظهر الوقت اما اذا نوي الظهر او الغدا او غيرها ولم ينو  
ظهر الوقت فمنهم من يقول لا يجزیه ومنهم من يقول يجزیه  
وهذا اذا كان يصلي في الوقت وان كان يصلي بعد ما خرج الوقت  
وهو لا يعلم بخروجه فنوي فرض الوقت لا يجوز كذا في الفخرية  
واختلفوا في ان في الوقت هل يجوز نية القضا المختار انه يجوز  
القضا بنية الاداء كذا في المحملي ولها لا يشترط تعدد الركعات  
لانه لما نوي الظهر مثلا فقد نوي عدد الركعات فلو نوي ظهر  
خمسا وسلم على ذلك اس الاربع ركعات جاز ظهره ولغت نيته  
كذا في الفخرية **و** **الثامن** **التكبير** **الاولي** ويسمونها بالتحرمة

والتقديم

والتقديم جعل الشئ محرما والتا للنقل من المصدرية الى الاستمعية  
وخصت التكبير الاول بها لانها تحرر الاستيا المباحة قبل  
الشرع بخلاف سائر التكبيرات **اعلم** انه يجوز الشرع بكل  
ما دل على التقدير عند الحقيقة ومحمد الا ان محمدا شرط كونه ذكرا  
ثامنا نحو قوله الله اكبر والله اجل والله اعظم ولا اله الا الله  
وابا حليفة جوزه محمد اسمها نفاسوا كان من الاسماء المحضنة  
او المشتركة علم ما ذكره الكرخي نحو يا الله يا رحمن سبحان الله  
وغير ذلك وبه افتى الامام المرجباني لا فرق عند ما بين ان يحسن  
التكبير او غيره وهل يكره المحسن قال الامام الشافعي **الصلوة** انه  
لا يكره وقال ابو يوسف رحمه الله ان لم يحسن التكبير جاز بغيره  
والا فلا الا بالله اكبر او كبير منكربين او معروفين في المنكرات  
فهو الصحيح كذا في بعض شروح المختصر **واما** **الفرائض الداخلية**  
**فسبعة** **الاول** **القيام** وهو قد ربا يودي فيه فرض القراءة وهو  
ليس بفرض في النوافل ولو سنة الفجر وقيل لا فيها وصلاة  
المريض والصلاة على الدابة واما في صلاة النذر المطلقة اي التي  
ليربعين فيها القيام ولا القعود فقيل بخبر وقيل لا يصلي قائما  
ذكره في الخلاصة **والاوي** في القيام ان يكون القدمان بنهما

2



الاخر فلوقام على عقيبها او اطراف اصابعه او رافعا احدي  
 رجليه عن الارض بحزبه ويكره بعينه عذرا كذا في الفقيه والثاني  
**الفقرة** اي قراءة اية طويلة او قصيرة فلو كانت ثلاثا  
 او كلمتين يجوز على قول ابي حنيفة ولو كانت كلمة نحو من هاتين  
 او حرفين نحو **ق** ون فانهما ايات عند بعض الفقهاء <sup>فيه</sup> **الاختلاف**  
 كذا في الكافي ولو قد اضعفت اية مرتين او كره كلمة من ارا  
 حتى بلغت اية لا يجوز ولو قد ابططويلة في الركعتين بدون  
 الفاتحة نحو اية الكرسي واية المداينة قال بعض المشايخ  
 لا يجوز وهو الصحيح على ما في بعض الكتب وفي الكافي انه يجوز  
 وهو الاصح وهو في كل ركعة من ركعتي الفرض ثمانية او ثلثة  
 او رباعية لا على النعمان بمعنى القراءة فرض في ركعتين منه  
 اما في الاوليين او الاخيرين او احدي الاوليين او احدي  
 الاخيرين وفي كل ركعة من الوتر والمقل اما الوتر فلا احتيا  
 يشبهه السنية فيه واما المقل فلان كل شقة منه صلاة  
 ولهذا لا يجب بالحرمة الاربعين في المشهور عن اصحابنا والمكفي  
 باية واحدة فصد من غير عذر مسمى اذ قراءة الفاتحة واية  
 طويلة او ثلاثة قصار واجبة والكل عند ما عند القدر

اية طويلة

اية طويلة او ثلاث قصار وبه يفتي كذا في الدقايق وغيره ولو خيرا  
 اية قصير ثلاث مرات فيه واثنتان **والثالث الركوع** وهو  
 في اللغة الانحناء فيتحقق مما يطلق عليه اسم الانحناء ولو ادناه  
 وقيل ان كان الحال القيام اقرب لا يجوز وان كان الى حال الركوع  
 اقرب يجوز ذكره في الخزانة **والرابع السجود** اي بالجهة والالاف  
 فقط لا بالجهد والالاف جميعا فلو وضع احد هما ان كان من عذر  
 لا يكره وان كان من غير عذر ان وضع جميعته دون اية حازوكم  
 وان كان بالعكس فكذلك عند وقال لا يجوز كذا ذكر الخلا  
 في الهداية والثاني في الخلاصة والمصنف غير هاتين الكتب المشهورتين بالجملة  
 لا يوجد في الكتب المشهورة ان وضع الالاف عند وضع الجهة فرض  
 كما يفهم من عبارة المختصر ولعل صدر الشريعة اطالع على هذه  
 الرواية والمراد بوضع الجهة وضع اليدها كما صرح به في النهاية  
 وفي الزاوي لو اقتصرت على اقلها جاز لكن الاول هو الاحوط  
 ثم ان وضع القدمين في السجدة فرض كما في الهداية وغيرها  
 ولو وضع احدهما اختلف المشايخ وفي المصنوعات لو وضع الرأس  
 والقدمين ولا يضع اليدين والركبتين جاز وعليه الفتوى وفي الهداية  
 ان وضعهن سنة عندنا وفي الظهيرية المختار عند الفقيه **والسجدة**



ان وضع الركبتين فرض وفي احد قولي الشافعي رحمه الله ان وضع  
 اليد بر والركبتين الفديتين جميعا فرض وفي بعض الشذو  
 الاول ان يقول والتسجدتان وفيه نظر لان الغرض تعداد  
 جس فر ايض الصلاة ولهذا اذكر القيام والركوع منفردا في  
 الفرض منهما في كل صلاة الكبر من واحد **والخامس العقد الاخير**  
 اي التي في اخر الصلاة فعلى هذا التفسير لا يلزم ان يكون لها  
 اخرى فتسأل عدة الشاء بنية كذا في بعض الشذو وفيه تمام  
 في الخلاصة العقد بعد سجود السهو ليست بفرض ولهذا الوسجدة  
 السهو وقام وذهب ولم يقعد لا لنفسه صلاة وهي قدر الشاهد  
 من قوله الخيات لله الى قوله لمعبد رسول له اذ الشاهد عند الخلا  
 ينصرف اليه وقيل قدر الشاهد ينزل وعلم انه صرح في التريكة بان  
 العقد الاخير كالتكبير الاول من شرائط الصلاة ونقله في كتاب  
 المنثور وهو المفهوم من كلام الكافي حيث قال ان تكبيرة الافتتاح  
 ليست من الصلاة ولهذا لا يتكرر **كثرة** الاركان لو كان  
 لتكرر كسائر الاركان **والسادس الترتيب فيما اخذت اي**  
 رعاية الترتيب فيما بين الفروض التي لا تتكرر **شرعية** اي مشروعة  
 كل واحد من هذه الفروض والاولى ترك قوله شرعية **في كل ركعة**  
 وذلك كالتقديم

العقد بعد  
 السهو ليست  
 بفرض

العقد الاخير

وذلك كالتقديم القيام على الركوع والركوع على السجود فرض  
 لكن جعله صورا الشريعة واجبا كما في النجعة وهو المفهوم  
 من كلام الكافي في باب سجود السهو يجب بتقديم ولكن بان  
 ركع قبل ان يقرأ او سجد قبل ان يركع فان مراعات الترتيب  
 واجبة عندنا خلافا لغيره فانها فرض عندنا ولعل الاوامر  
 على من ذهب رفر فعلى هذا انه فع ما قيل ان بين كلام الكافي شيء  
 من الشافعي فامل واحذر بقيد الاختار عن ما ذكر في كل ركعة  
 كالسجدة فان شرعية وفرضية على سبيل التكرار فلو اختلفت  
 احدي السجديتين عن قيام الركعة الثانية مثلاً بان سجد في الركعة  
 الثانية ثلاث سجرات لا لنفسه صلواته لان فيه ترك الواجب  
 بخلاف تقديم الركوع على القراءة فلو خالف بعد الركوع ولم يأت  
 بركوع آخر لنفسه صلواته **فان قلت** في تقديم قيام  
 الركعة الثانية من الا على السجدة الثانية كالركعة الاولى قد  
 تحقق عدم الترتيب فيما اخذت شرعية لا اختار شرعية القيام  
 في كل ركعة كالركوع فيلزم ان يكون هو ايضا مقسدا فكيف يجوز  
 عند **قلت** يمكن ان يجاب عنه بان يحيل الاختار في كل  
 من الامر من اللذين بينهما الترتيب بتقديم والتأخير دون الاكتفا

اي قول الكافي بان الترتيب فرض  
 بيني على من ذهب  
 رفر رحمه الله



باتحاد احد ما فخرج ذلك عما نحن فيه **تأمل** او اخذت شريعة  
**في جميع الصلاة** كالقعدة الاخيرة فيقدم جميع الاركان عليها واما  
 ذكر من رعاية الترتيب بين الافعال المتتالية في كل ركعة يجدي  
 من رعاية  
 ههنا ايضا وقد مثل في بعض الفروج بتكبيره الافتتاح وفيه  
 نظر لان رعاية الترتيب بين تكبيره الافتتاح وغيره خارج عما  
 نحن فيه لان كلامنا في الفرائض الداخلة وهي في الخارجية كما  
 عرفت وفيه تأمل **و السابعة الخروج عن الصلاة بفعل المصلي**  
 الاظهر في العبارة ان يقول خروج المصلي بفعله فعلا حرما عليه  
 في حالة الصلاة او مطلقا بان يتبين على صلواته صلاة او يضحك عمدا  
 او يحدث كذا لك او يتكلم او يذهب ويسلم وهذا عندنا اما عند  
 اذا فقد قدر الشاهد بلا عمل تمت صلواته ويبرر على قوله  
 ان بعض هذه الاشياء معصية فكيف يكون فرضا وسيجي زيادة  
 تفصيل في باب المفسادات وفي النهاية فان قلت لا فائدة في  
 تقييد الخروج بفعل المصلي فانه اذا حاذت المرأة الرجل  
 في هذه الحالة ينتم صلواته بالاتفاق ولا يصنع من جانب الرجل  
 ههنا قلت المحاذاة تفعل من جهته كذا في المبسوط قلت  
 للمعاونة تقتضي الفعل من الجانبين فكان الفعل موجودا من  
 الرجل

٤٣  
 الرجل كوجوده من جانب المرأة وان لم يكن للرجل فيه  
 اختيار وايضا ويؤخذ الصنيع المفسد من غير المصلي اذا  
 كان عن ذي اختيار وقد اتصل ذلك الفعل بالمصلي بجعل  
 كانه وجد ذلك الفعل من المصلي وان لم يكن له فيه اختيار  
 الا ترى ان المرأة اذا كانت تضيئ فليسهار زوجها بشهوة  
 او قبلها كذا لك المفسد صلاتها وان لم يوجد من جانب المرأة  
 فعل واختيار لوجود الصنيع من غيرهما باختيار وقد اتصل  
 ذلك الفعل لهما فلهذا لك في المحاذاة والله تعالى اعلم  
**الباب الثاني من الابواب**  
**الشمسية في بيان الواجبات** والمواد منها ما ذكر في التمهيد  
 هو الافعال والاقوال التي تجوز الصلاة بدونها وتحت  
 السهو عند تركه سهوا سواء كانت اصلية او عامرية وتسمى  
 بالاصلية ما يجب بحجب التكرمة وبالعامرية ما لا يجب  
 به لك بل بامر عامر له كالسجدة للسهو وفي بعض المصنفين  
 فسّر الواجبات بالمفسدات للصلاة وفساده اظهر  
 من ان يخفى وهي اي الواجبات كلها **احد عشر منها**  
 اي بعضها ما لم يعم جميع المصلين سواء كان رجلا او صبيا او خنثى او امرأة



مَعْنَى اَوْشَا فَرَامْتَدَّ اَوْعِيَّةً وَجَمِيعَ الصَّلَاةِ سَوَا كَانَ  
 قَرَضًا اَوْ عِيَّةً وَالْمَنَاقِشَةُ هِيَ مَا عَلِي مَا ذَكَرَهَا بَعْضُ الْقَضَا  
 فِي مَشْرَحِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَا نَه لَوْ اِقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ قَوْلِهِ جَمِيعِ  
 الْمُضَلِّينَ اَوْ قَوْلِهِ جَمِيعِ الصَّلَاةِ وَتَرَكَ الْآخَرَ لَكُنِيَ فِي بَيَانِ  
 الْعُمُومِ مَا لَا يَحْتَاجُ عُمُومَ قِسَادِهِ كَمَا سَتَعْرِفُ **وَيَا اَيُّ الْوَلِيَّاتِ**  
**الْعَامَةِ سَبْعَةٌ وَمِنْهَا اَيُّ بَعْضِهَا مَا يَحْتَضِرُ بَعْضُ الْمُضَلِّينَ**  
**وَبَعْضُ الصَّلَاةِ** وَقَدْ عَرَفْتَ مَعْنَى الْخُصُوصِ مِنْ تَقْرِيرِ مَعْنَى  
 الْعُمُومِ **وَيَا اَيُّ الْوَلِيَّاتِ الْخَاصَةِ اَرْبَعَةٌ عَشْرًا**  
**الْوَالِجِبُ الْعَامُ فِي الْاَوَّلِ لَفْظُ التَّكْبِيرِ** الَّذِي يَكُونُ **لِلْعُمُومِ**  
 اَيُّ اَنْتَهُ الْكَرْبُ بِخُصُوصِهِ اَنْ كَانَ الْفَرْضُ يُؤَدَّى وَيَحْصُلُ كَمَا تَلَدُّ  
 عَلَى الْعَظِيمِ كَمَا مَرَّ وَذَلِكَ يَنْبَغِي اَنْ يَقُولَ بَعْضُ الْمُهْرَمِ وَالْبَاءُ  
 فِي الْكَافِ **اَحَدِي** **الْمُهْرَمِ** يَنْقَسِدُ الصَّلَاةُ وَلَوْ تَعَدَّ يَدَهُ هُنَّ اَنْتَهُ  
 يَكْفُرُ فِي الْحَيْطِ مَدَّ الْمُهْرَمِ مِنْ لَفْظِ **اللَّهِ** خَطَا لَا يَفْسِدُ الصَّلَاةُ  
 اِنْ خَلَفَ مَدَّ هُنَّ الْكَرْبَانَهُ لَفْسَادُهَا وَفِي مَشْرَحِ الْاَوَّلِ اِنْ تَوَلَّاهُ  
 اَللَّهُ اَكْبَرُ اَيُّ الْكَرْبِ اَنْ يَنْتَازِلَ بِالْحَوَاسِ وَيَذُرَّ جَلَالَهُ وَعَظَمَتَهُ  
 بِالْعَقْلِ وَالْقِيَاسِ **وَالثَّانِي الْقَعْدَةُ الْاُولَى** قَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ  
 لِهَذِهِ الرِّسَالَةِ فِيهِ حَيْثُ لَانَّ الْقَعْدَةَ الْاُولَى مَا يَخْتَصِرُ بَعْضَ الثَّانِيَةِ

يَنْبَغِي

فَيَنْبَغِي اَنْ يَتَوَهَّجَ مِنَ الْوَلِيَّاتِ الْخَاصَةِ كَتَقْيِينَ الْاَوَّلِيَّاتِ  
 اِنْ لَا تَرَفَّقُ بَيْنَهُمَا اَنْتَهُ اَقُولُ **الْمُرَادُ بِالْعَامِ مَا لَا يَخْتَصِرُ بَعْضُ**  
**مِنْ الْوَلِيَّاتِ الصَّلَاةِ وَالْمُضَلِّينَ الْقَعْدَةُ الْاُولَى** كَذَلِكَ ذِكْرِي تَوْجِدِ  
 فِي **جَمِيعِ** اَتَوَلَّيْتُهَا قَرَضًا اَوْ وَلَجِيًا اَوْ تَقْلًا كَمَا عَرَفْتَ اِنْ قَامَ مِنْ  
 تَقْدِيرِي نَا وَلَوْ تَعَدَّ مَخْصُوصًا بِغَيْرِ الثَّانِيَةِ لَا يَفْدَحُ فِي عُمُومِهِ  
 بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ وَحَيْثُ يَنْظُرُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا وَيَسْتَعِينُ الْاَوَّلِيَّاتِ  
 اِنْ هُوَ مَا يَخْتَصِرُ بِالْفَرَائِضِ شَمَّ اَنْهَ ذَكَرَ فِي الظَّاهِرِ بِهِيَ الْهَاسِئَةِ  
 تَمَّ قَالَ **الْاَوَّلَى** اَوْ اَنْجَبَةٍ حَتَّى لَوْ تَرَكَهَا الْمُضَلِّ سَاهِيًا يَلْزَمُهُ سَجُودُ  
 قَرَضًا كَانَتْ الصَّلَاةُ اَوْ تَقْلًا لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْخَصْرِ وَشَرَحَ الْكَمَرُ اَنْ  
 الْقَعْدَةُ الْاُولَى فِي الْمَوَاقِلِ فَرْضُ عَمَدٍ حَمْدٍ وَزَفَرُ رَحْمَتِهِمَا اَللَّهُ تَعَالَى  
 وَهُوَ الْقِيَاسُ لَانَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْ صَلَاةٍ عَلَى حِدَةٍ وَلِهَذَا اَقِيلَ يَنْبَغِي  
 اَنْ يَصْلِيَ بِهَا وَاِنْ اَقَامَ اِلَى الثَّالِثَةِ لَيْسَتْ تَفْتَحُ وَاَمَّا فِي سُنَّةِ الظَّهْرِ  
 وَالْاَرْبَعِ قَبْلَ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا فَلَا يَصِلُ وَلَا يَسْتَفْتَحُ وَقِيلَ يَصِلُ  
 وَلَا يَسْتَفْتَحُ مطلقًا لِمَا مَرَّ كَذَا فِي هَذَا اَيْدٍ وَقِيلَ لَا يَصِلُ وَلَا يَسْتَفْتَحُ  
 مطلقًا وَهُوَ الْاَصَحُّ كَمَا فِي الْقَبِيَّةِ **وَالثَّالِثُ الشَّهَادَةُ** اَيُّ تَشْهَدُ  
 اَيْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اَللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ قَوْلُهُ اَللَّهُمَّ اِنِّ اَعُوْذُ بِكَ مِنَ الْغَلَاظِ وَالصَّلَوَاتِ  
 قَوْلُهُ عَمْدٍ وَرَسُولُهُ اَللَّهُ تَعَالَى بِرَضِي اَللَّهُ عَنْهُمَا وَذَلِكَ اَوْجِبُ



آيَةُ سُورَةٍ يَقْرَأُ مَكَتَ مَقْدَارَ مَا يُؤَدِّي فِيهِ رُكْعًا فَعَلَيْهِ سَجْدَةٌ  
 السَّهْوُ لَيْسَ بِتَأْخِيرٍ الْوَاجِبِ **وَالسَّابِعُ الْخُرُوجُ** أَيُ خُرُوجُ الْمُصَلِّي  
 عَنِ الصَّلَاةِ **بِلَفْظِ السَّلَامِ** وَهُوَ السَّلَامُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي سُنَّةٌ أَمَّا أَصْلُ  
 الْخُرُوجِ لِفَعْلِهِ فَرَضَ كَمَا مَرَّ فِي الْمُسْتَصْفَى الْمُصَلِّي إِذَا سَمِعَ فِي الصَّلَاةِ  
 غَابَ عَنِ الدُّنْيَا وَاهْلَاكَ إِلَى الْمَشَاهِدَةِ وَالْمُنَاجَاةِ مَعَ الرَّبِّ تَعَالَى  
 فَلَمَّا جَرَمَ فَكَانَ يَقُولُ لَمْ تَزِدْ عَنِّي وَلَا تَكَلُّوْا بِي وَلَا تَخَالُطُوْا بِي  
 وَإِذَا سَمِعَ فَكَانَ يَقُولُ إِنِّي صِرْتُ كَوَاحِدٍ مِنْكُمْ فِي أَسْوَاقِ الدُّنْيَا  
 فَكَلِّمُوْنِي وَخَالِطُوْنِي ثُمَّ أَنَّهُ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ لَوْ سَمِعَ الْمُقْتَدِي  
 مَعَ الْإِمَامِ جَازَكَ التَّكْبِيرَ لَحَنَهُ أَنَّهُ لَا يَسْمَعُ إِلَّا بَعْدَ إِمَامِهِ لَكِنْ لَوْ كَانَتْ  
 قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ لَا تَقْتَضِي صَلَاتَهُ **أَمَّا الْوَلَدُ الْخَاصُّ فِي الْأَوَّلِ**  
**لِخَمْسِينَ** الرُّكْعَيْنِ **الْأَوَّلَيْنِ** مِنْ الْفَرَائِضِ الثَّلَاثِيَّةِ وَالرُّبْعِيَّةِ  
**لِلْقِرَاءَةِ** وَهَذِهِ الْعِيَانَةُ لَا تَلْزِمُ عَلَى أَنْ تَرَكَ الْقِرَاءَةَ وَلَيْسَ فِيهَا  
 عَدَا الْأَوَّلَيْنِ كَمَا تَوْسَمُ فَإِذَا قَرَأَ فِي الْآخِرَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ  
 قَرَأَ فِي الْآخِرَيْنِ **الْفَاحَةَ** وَالسُّورَةَ سَاهِيًا أَوْ قَرَأَ السُّورَةَ دُونَ الْفَاحَةِ فَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ  
 مِنْ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ سَاهِيًا وَهُوَ الْمُخْتَارُ فِي النَّضَابِ وَعَلَيْهِ الْعَنْتَوِي **وَالثَّانِي تَقْيِينُ سُورَةِ**  
**الْفَاحَةِ لَهَا** أَيِ الرُّكْعَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الْفَرَائِضِ حَتَّى تَكُونُ يَفْرَأُ  
 الْفَاحَةَ فِيهَا وَقَرَأَ السُّورَةَ أَوْ بِالْعَكْسِ سَاهِيًا تَحْتَ الشَّجَرِ  
 وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ

مُطْلَقًا  
 قَرَأَ فِي الْآخِرَيْنِ  
 مِنَ الظُّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ  
 سَاهِيًا

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ فَمَا لَكَ فِي رَوَايَةٍ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنْ قَرَأَ الْفَاحَةَ عَلَى الْإِمَامِ  
 وَالْمَأْمُورُ فَرَضَ وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ قَرَأَ الْفَاحَةَ وَأَنَّ  
 فِي خَمْسِ رُكْعَاتِ الْعَرَضِ **وَالثَّلَاثُ أَقْصَارُهَا** أَيِ أَقْصَارُهَا لَهَا  
 عَلَى مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ فِي رُكْعَةٍ حَتَّى تَكُونَ أَمْرَيْنِ تَحْتَ الشَّجَرِ هَكَذَا  
 الْمَلْفَةُ فِي الْحَمْدِ وَغَيْرِهِ وَفِي الظُّهْرِ إِذَا قَرَأَ فِي الْأَوَّلَيْنِ أَوْ فِي  
 أَحَدِهِمَا الْفَاحَةَ مَرَّتَيْنِ عَلَى الْوَلَدِ لَمْ يَكُنْ سَجُودَ السَّهْوِ أَمَّا الْوَقْرُ  
 الْفَاحَةُ ثُمَّ السُّورَةُ ثُمَّ الْفَاحَةُ فَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ يَمْتَرِلُهُ  
 مَا لَوْ قَرَأَ سُورَةً طَوِيلَةً وَقَدْ قَبِلَ بوجوب السَّهْوِ عَلَى كُلِّ حَالٍ  
 وَكَذَا إِذَا قَرَأَ الْفَاحَةَ ثُمَّ أَعَادَهَا سَاهِيًا هُوَ يَمْتَرِلُهُ مَا لَوْ  
 قَرَأَ مَرَّتَيْنِ وَفِي الْخُلَاصَةِ لَوْ كَرَّرَ الْفَاحَةَ فِي الْآخِرَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ  
 وَذَكَرَ فِي الْعَتَابِيَّةِ وَمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ أَنْ تَكُونَ الْفَاحَةُ فِي الْقَطْعِ  
 لَا يَكُونُ مُطْلَقًا وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ لِلصَّنْفِ أَيْضًا فِي بَيَانِ الْمُبَاحَاتِ  
**وَالرَّابِعُ ضَمُّ سُورَةٍ** مَعْرُوفَةٌ أَوْ ضَمُّ ثَلَاثِ لَيَاتٍ قَصِيرَةٍ  
 وَلَوْ أَقْصَرَ مِنْ سُورَةٍ مَعْرُوفَةٍ غَوْثًا لَهُ تَعَالَى قَبْلَ كَيْفَ قَدَرْتُ نَظَرَ  
 ثُمَّ عَكْسًا وَكَبَّرَ أَوْ ضَمُّ آيَةٍ طَوِيلَةٍ مَعَهَا أَيِ ضَمُّ الْفَاحَةِ مُعَادِلُهُ  
 لَا أَقْصَرَ مِنْهُ نَحْوُ مَنْ يَعْمَلُ سُورَةً أَوْ لَيْسَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ يَكْفِي  
 عَقْرًا رَجَمًا أَوْ طَوْلَ خَوَاتِيمِ الْأَرْسِيِّ وَآيَةُ الْمَدَائِنِ وَفِي الْخُلَاصَةِ



المصلي اذا ركع ولم يقدر السورة ورفع راسه وقرأ السورة  
وعاد الى الركوع عليه سجود السهو على الصحيح واعلم ان ضم السورة  
وان لم يكن فرضا بعد ما تلى الفاتحة لكنه اذا ضمها مع الفاتحة  
تفقد عن الغرض كذا في شرح تلخيص الجامع وذكر في الروضة انه اذا  
قرأ الفاتحة صارت للسورة واجبة والفاتحة فريضة وان لم  
يقر الفاتحة فقد راية او ثلاث ايات فريضة والخامس **تقديم**  
**الفاتحة على اي سورة** او على ما يقوم مقامها في الواجبات  
توحي الفاتحة في الاول في الثانية وتبدأ بالسورة فلما قرأ  
من السورة ذكر انه لم يقدر الفاتحة يجب ان يقرأ الفاتحة  
ثم السورة وعليه السهو سواء قرأ من السورة حرفا او اكثر لان السهو  
انما وجب لترك قراءة الفاتحة في موضعها لا لقراءة السورة وفي  
الخلاصة وكذا لو تذكر بعد الفريضة من السورة وفي الركوع ايضا  
ثم اشار المصنف الى خصوصيتها بقوله **وهذه** اي ما ذكرنا  
من الواجبات الخمس **عليه السلام** يجب عليه القراءة كالامام والمنفرد  
الغير الامي لا على من ليس عليه لفزاة كالمأموم والاممي والسادس  
**العتوت** في الغريب لعتوت الطاعة والقيام والدعاء هو  
فالاضافة في قولهم دعاء العتوت ببيانها وذلك يكون في صلاة  
الوتر

الوتر قبل ركوع الثالثة راقعا يديه مكبرا في تمام السنة  
عند الساجدة رجه الله في المصنف الاجم من رمضان فقط  
في الوتر بعد رفع الرأس من الركوع وعند مالك في جميع شهر رمضان  
ولا يفتن في غيره وعند الشافعي يفتن في الفجر بعد ركوع الثانية  
والحمد وذكر في الحق ان العتوت قدر سورة  
البروج وفي بعض الروايات قدر سورة البروج والعتوت  
والاول هو الصحيح فان المروي عنه هذا **اللهم انا نستعينك**  
**ولستغفرك اللهم اهنا فيم هديت** وكلاهما قدرهما  
وفي بعض الفتاوى عن حسن بن علي رضي الله عنهما انه قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم العتوت وقال قل اللهم انا نستعينك  
ولستغفرك وتؤمن بك وتتوكل عليك وتنتهي عليك الخير تشدرك  
ولا تنفرك وتخلع وتترك من يعجزك اللهم اياك نعبد ولك نضلي  
ونسجد واليك نسعي ونخفد وترجو ارحمتك ونخشي عذابك  
ان عذابك بالحق والمحق اللهم اهنا فيم هديت لما كنا فيم  
عافيت وتولانا فيم توليت وبارك لنا فيما اعطيت وقتنا  
ربنا سرما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك لانه لا يدرك من البيت  
ولا يعز من عاديته تبارك ربنا ونعاليست عما يقول الظالمون

والعتوت والبرع  
اي احدي السورتين



عَلُوا لَيْسَ بَابُ الْجَلَالِ الْاَكْرَامُ هَذَا اَوْ لَوْ كَانَ مُتَّفَقًا قَالَ  
 اللَّهُمَّ اهْدِنِي الْاِخْرَ بِنُوحٍ صِدِّ الضَّمِيرِ كَذَلِكَ فِي الضَّمِيرِ وَتَرَى لَهُ  
 يَعْلَمُ الْقَنُوتَ يَقُولُ بَارِبِ ثَلَاثًا اَوْ اَكْثَرَ ثُمَّ يَرْكَعُ وَفِي شَرْحِ  
 اَنْطَاوِي يَقُولُ اللَّهُمَّ اَعْقِرْ لِي ثَلَاثًا اَوْ اَكْثَرَ وَهَذَا اخْتِيَارُ  
 الْعَقِيهِ اَبِي النَّبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَاخْتَارَ مُشَابِحَتَا اَنْ يَقُولَا رَبَّنَا  
 اِنْتَا فِي لَدُنَّا حَسَنَةٌ وَفِي الْاُخْرَى حَسَنَةٌ وَفِي تَاغِيبِ النَّارِ  
 كَذَلِكَ اِنْ الْوَاقِعَاتِ وَهَذَا الْاِنْشَاءُ الْوَاجِبُ هُوَ قِرَاءَةُ اَصْلِ الدُّعَاءِ  
 وَالْقَنُوتِ الْمَشْهُورِ سُنَّةٌ اَدْنَى فِي صِفَتِهِ الْوَاجِبُ فِي قِرَاءَةِ  
 غَيْرِ الدُّعَاءِ الْمَشْهُورِ يَكُونُ السُّنَّةُ مَثْرُوكًا اَمَّا اِذَا قَرَأَ الْمَشْهُورَ  
 فَقَدْ اَدَّى الْوَاجِبَ وَالسُّنَّةَ جَمِيعًا وَاَمَّا فِي اَنْ الْاِمَامَ يَجْهَرُ  
 بِالْقَنُوتِ اَمْ لَا خِلَافَ فِي الْهُدَايَةِ الْمُخْتَارَةِ لِمَنْ لَاحِقًا وَفِي  
 الظَّاهِرِ عَنْ اَبِي يُوْسُفَ اَنْ الْمَوْتَمَّ لَا يَقْرَأُ اَبْلَ يَوْمَئِذٍ فَحَدَّثَهُ اَنَّهُ  
 مَخْبِرٌ بَيْنَ السُّكُوتِ وَالْقِرَاءَةِ وَالنَّاجِيْنَ ثُمَّ اَنَّهُ رَوَى اَنَّهُ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ فِي الْوُكُوفِ تَسْمِعَ سَوْرَةَ الْاُولَى اِنَّا اَنْزَلْنَاهَا  
 وَاِذَا اَنْزَلْنَاهَا وَاهَا كَرُوْا فِي الْمَا بِلَةِ وَالْعَصْرِ وَاِنَّا لَنُطْبِقُنَاكَ  
 اِذَا جَاوَزْتَهُ وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّلَاثَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ اَحَدٌ وَفِي الْكَلَامِ  
 الصَّغِيرِ عَنْهُ رَوَى اَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي الْاُولَى سَجْدَةً اَسْمَ رَبِّكَ  
 وَفِي الثَّلَاثَةِ

وَفِي الثَّلَاثَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ وَفِي الثَّلَاثَةِ قُلْ هُوَ اللَّهُ اَحَدٌ  
 وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ فِي الثَّلَاثَةِ الْاِخْلَاصُ وَالْمَعُوذَتَيْنِ وَالسَّابِعُ  
**الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي مَوْضِعِهِ** يَوْضِعُ الْجَهْرِ **جَمَاعَةٌ** وَهُوَ الْقَجْدُ  
 وَاُولَى الْمَعْرِفَةِ الْعِشَاءُ اِذَا وَقَفَ اَوْ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ  
 فِي الْخِلَاصَةِ لَوْ جَهَرَ فِيهَا بِجَانِبَاتِهَا وَطَافَتْ فِيهَا بِجَهْرٍ وَهُوَ اِمَامٌ  
 فَعَلَيْهِ السَّلَامُ قُلْ لَكَ اَوْ كَرُوْا عَلَيْهِ عِنَادُ الْاِمَامِ الْحَلَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 وَاَدْنَى مَرَاتِبِ الْجَهْرِ اِسْمَاعِيلُ غَيْرُهُ وَفِي الْخِلَاصَةِ عَنْ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ  
 اَنْ الْاِمَامَ اِذَا قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْمَخَافَةِ يَجِبُ تَسْمِعُ رَجُلٍ  
 اَوْ رَجُلَانِ لَا يَكُونُ جَهْرًا وَالْجَهْرُ اَنْ يَسْمَعَ الْكُلُّ وَفِي كِتَابِ الْاَصُولِ  
 اَنْ الْاِمَامَ اِذَا جَهَرَ فَوْقَ حَاجَةِ الْمُقْتَدِرِينَ فَقَدْ اَسَاءَ كَمَا اِذَا اَمَّ  
 جَهْرًا الْمُقْتَدِرُ وَالْمُنْفَرِدُ بِالْاِذْكَارِ وَفِي صَلَاةِ الْمَسْعُودِ يَجْهَرُ  
 اِسْمَاعِيلُ الصَّفِّ الْاَوَّلُ **وَالثَّامِنُ الْمَخَافَةُ بِالْقِرَاءَةِ كَذَلِكَ** اِي فِي  
 مَوْضِعِ الْمَخَافَةِ جَمَاعَةٌ وَهُوَ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ وَاَدْنَى مَرَاتِبِ الْمَخَافَةِ  
 اِسْمَاعِيلُ لِنَفْسِهِ وَفِي اَدْنَى مَرَاتِبِ الْجَهْرِ اِسْمَاعِيلُ لِنَفْسِهِ وَاَدْنَى الْمَخَافَةِ  
 تَسْمِعُ الْحُرُوفِ بِحَيْثُ لَمْ يَسْمَعْ لِنَفْسِهِ اَيْضًا وَهُوَ الْمُرُودِي عَنْ مُحَمَّدٍ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ لَانَّ الْقِرَاءَةَ فَعْلُ اللِّسَانِ وَاَمَّا السَّمْعُ فَعَمَلُ الْاِذَانِ  
 وَهُوَ يَحْصُلُ مِنَ السَّمْعِ وَلَسْنَا اِنْ الْكَلَامَ اِسْمَ لِمَسْمُوعٍ مَقْنُومٍ وَمَجْدُودٍ

مطلق  
 الامام اذا جهر فوق حاجة  
 المقتدر من فقد اساء

مطلق  
 ادنى مراتب الجهر  
 والاسرار



حركة اللسان بدون الصوت لا يسمى قراءة عرفا وقال  
الامام الخلواني الاصح ان القراءة لا تجزئ ما لم يسمع اذناه  
وليسمع من يقرئه كذا في الكافي في التراويح والوتر ايضا  
واجب حتى لو كانت ساهيا **لزمه سجدة الشهود** ذكره  
في الفقيه وعند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله يجهر في الكسوف  
والاستسقاء ايضا وعند مالك يجهر في ظهر غزلة بعرفات  
تسقيها له بالجمعة **واعا قيد المصنف الجهر والمخافة** <sup>في جامع غيره</sup>  
يقول له جماعة اذ المنقر **دخير بين الجهر والمخافة** في الصلاة  
الجهرية اذا صلاها اذ لكن الجهر افضل ليكون الاداء على  
هيئة الجماعة كذا في الكافي في المداينة واذا صلاها قريبا  
خافت وجوبا والمخافة المنقر **انها واجبة فيما خاف**  
كما دل عليه شارات الكتب لكونه في الخلاصة انه لا يهرق  
المنقر اذا خافت فيما يجهر فيه وبالعكس وهذا يدل على ان  
المخافة لا تختص بصلاته هذه اكله في الفرائض اما في النوافل  
فان كان في النهار خافت وفي الليل يجهر ان شاء والاقتل  
ان يكون الحالة الوسط بين الجهر والمخافة لما روي ان  
ابا بكر رضي الله عنه اذا صلى جهر فاجبر النبي صلى الله عليه وسلم

به ذلك  
وكان اذا صلى بالليل خافت  
وكان اذا صلى بالنهار كان

به ذلك فدعاها فقال يا ابا بكر مالك تخافت بصلاتك  
فقال لا ابي اناجي فقال لعمر ما لك يجهر بصلاتك فقال ابي  
او قط الوستان والهرد الشيطان وارضي الرحمن فامر النبي  
صلى الله عليه وسلم ابا بكر ان يرفع قليلا وامر عمر ان يخفض قليلا  
كذا في التقاسير في قوله تعالى ولا يجهر بصلتك ولا تخافت بها  
وابتغ بين ذلك سبيلا **والتاسع انصاف المقتدي وقت قراءة**  
**الامام** يقال انصت اي سكت للاستماع ولا ينبغي وقيل بين  
عند توقف الامام في الايات ليكون عملا بالواحدة والستة  
كلاهما وظاهر العبارة ايضا يدل على ذلك وقال مالك لا يقرأ  
في السرية دون الجهرية وقال الشافعي رحمه الله يقرأ الفاتحة  
في الكل وعمر الامام ابي حفص الكبير البخاري انه لا يكره **والاصح**  
قراءة المقتدي في الصلاة السرية وقيل على قول احمد لا يكره  
وعلى قولهما يكره وهو الاصح وقال سمس الامية الشافعي  
تقسد صلته في قول عدل من الصحابة وفي الكافي ان منعه  
من القراءة ما يؤثر عن ثمانية نفر من كبار الصحابة رضي الله عنهم  
وكذا يجب انصاف المقتدي وقت سماع الخطبة سواء كان  
نزيها من الخطيئة بعيدا او في الحزب انه هذا هو الاول وقال



بعضهم الأفضل للبعيد ان يشتغل بقراءة القرآن واجمعوا  
 انه لا يتكلم بكلام الناس وقيل اذا شئخ الخطيب في مدح  
 الظلمة فلا بأس بالكلام حينئذ وعند أبي يوسف لا بأس  
 بالكلام بين الخطيبين عند فقهاء الامام اما اذا قرأ الخطيب  
 قول الله يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فيصلي ويسلم  
 السامع ليسانه حقة وهذا هو مختار الطحاوي على ما في المحيط  
 وذكر في الخزانة وقاضي خان قال من اجتناب الصلاة لم يسمع  
 وليستدرك لان الاستماع فرض والصلاة ممكنة بعده هذه  
 الحالة وانما خصصنا بالسامع لان الصلاة جهرا بعد قراءة هذه  
 الآية لازمة على الخطيب كما نقرر **والعاشرة متبعة امام**  
 اي موافقة المقتدي امام فهو من قبيل اصابة المصدر الى  
 المفعول **على اي حال وجب** اي وجد المقتدي امامه سواء كان  
 في حال القيام او الركوع او السجود او غيرها **وان لم يكن ذلك**  
 الحال **محسوبة من صلاة المقتدي** كما اذا ادرك الامام  
 بعد الركوع اما اذا ادركه في الركوع او قبله فقد ادرك تلك  
 الركعة وكانت محسوبة من صلاته وفي هذا المقام بحث من  
 وجوه ذكرناه في شرح آخر هذه الرسالة **والحادية عشر حجة**

غير المؤلف لشرح آخر  
 على هذه الرسالة

تحت السبب

تحت السبب **التي لا** وتبين تكبير نبي الله صلى الله عليه وآله  
 وثانيهما عند الارتفاع بالرفع يديه وتشهد وسلام مع رعاية  
 الشروط الصلاة من جهة التوبة المكان واستقبال  
 القبلة وغيرها الا ان وقتها وسبغ حتى لو ابي لها في اي وقت  
 كان اذا الاقصاد كره في الظهيرة وفي المائتة يجوز  
 تأخيرها وان طال المدة ولا ثم عليه ونفسه السجدة بما  
 تقصد به الصلاة من الكلام والصحة وغيرها الا انها لا تقصد  
 بمخاداة المرأة وما في حكمها كذا في صلاة الجارية في المحيط  
 اذا اقتصد في السجدة لا وضوء عليه ويقول في هذه السجدة سجدة  
 السجود وهو الصحيح على ما في قاضي خان في الكافي والكفاية المصحح  
 وفي الخلاصة لا ينقص شيئا من الثلاث كما في المكتوبة لكن ذكر  
 في المحيط ان لم يذكر فيها شيئا اجزاه لانهما لا تكونان اولى من  
 السجدة الصلاة فمن كان جازي يردونه فمينا اولى واستحسن  
 بعض المتأخرين ان يقال سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لنا  
 وفي الظهيرة والمضمر اذا اراد ان يسجد للتلاوة فالمستحب  
 ان يقوم ثم يسجد واذا رفع راسه يقوم ثم يقعد وتبين على  
 الامام والمقرء بل على كل من يلي ممن تحت عليه الصلاة اية تامة

مطهر  
 ما لا يفسد بالمحاذاة





أو أركانها مع كل السجدة سواء أتلى بالعبادة أو لا فإنهم معناها  
 أو لا وإن قصر الحرف الذي فيه السجدة وحده لم يسجد  
 وإن قرا هذا الحرف وقرا قبله أو بعده أكثر من نصف الآية  
 بحسب السجدة والإقلا كما في الظهيرة وكذا إذا سمعها ولو ن  
 امرأة بخلاف المالك إذا سمع من قود منكم أو من الطهر لا يجب  
 المختار ولو سمع من النائم لم يجب عليه السجدة ولو قرأ عند نائمه  
 أو أغم أو مشغول بحيث لم يسمع لا يجب عليه وإن كان مسمع  
 لولا العارض في المضمرات هو الأصح وكذا لا يجب على الأصم  
 والابكم إذا رأى قوما سجدا والتمتلاوة على الأصح ولو لم يناد  
 آية واحدة أو سمعها من غير في مجلس واحد أو في صلاة كفي سجدة  
 وكذا لو سمعها شذلتها لما يعوم من قاصي خان ولا فرق  
 بين أن يسجد لها للتمتلاوة الأولى ثم يكر أو لا يسجد للأولى  
 حتى كرر آية بحزبه سجدة واحدة على ما يفهم من الخلاصة فيها  
 ويعتبر السامع بمجلسه لا بمجلس التالي فلو تبدل مجلس التالي  
 دون السامع تحت عليه سجدة ثان على التالي واحدة وبالعكس  
 في العكس في الكفاية والمضمرات عليه الفتوى وفي صلاة  
 الجلاء في المسجد كله في حكم المجلس الواحد فلو قرا وسجد في موضع  
 ثم قام وجلس

ثم قام وجلس في موضع آخر منه فأعادها اجزائة سجدة  
 وهذا في المساجد المعتادة أما إذا كان كثيرا ظهر جاعا للمعاد  
 كجامع المنصور ببيداد والمسجد الحرام والافقي فختلف حكم  
 المساجد فيها وفي الخلاصة في كل موضع يصح الإقراء فيه يجزئكم  
 واحد ويكفيه سجدة واحدة وفيها أيضا لا يجب على كثير من  
**أما مواضع السجدة** فاربعة عشر في قول أصحابنا رحمهم الله  
 في وسط تسع سور وهي الرعد والتخل ومنهم وللأول الح والفرقان  
 والتخل والسجدة وصر وحم السجدة وفي آخر ثلاث سور وهي  
 الاعراف والشم والفرار وفي خاتمة سورتين وبما بين أسرار  
 والنشفت وفي السابعة إذا كانت السجدة في وسط السورة  
 فالأفضل أن يسجد ثم يعوم ويختم السورة ويركع ولو لم يسجد  
 وركع ونوى بالسجدة تجزئه قياسا وبه تأخذ ولو لم يركع  
 ولم يسجد حتى أتم السورة ثم ركع ونوى بالسجدة لا تسقط عنه  
 الركوع وعليه قصاؤها ما دام في الصلاة وإن كانت خاتمة  
 السورة وبعد ها آيات أو ثلاث آيات فهو بالخيار أن يشأ  
 ركع لها وإن شأ سجدا فإذا أراد أن يركع لها جاز له أن يختم  
 السورة ويركع ولو سجد ثم قام فإنه يختم ويركع ولكنه إن صل



اليها شيئاً آخر من سورة احدي هو افضل وعند ابي يوسف  
 رحمه الله اذا قرأ بعد آية السجدة بعد ما يجزى به الصلاة  
 ثلاث ايات فصاعدا لم يجز الركوع بها واذا كانت في آخر  
 السورة فالأفضل ان يركع بها ولو سجد ولم يركع فلا بد ان  
 يقرأ من السورة الاخرى بعد ما رفع راسه من السجدة ولو رفع  
 راسه ولم يقرأ شيئا وركع جازت سجدة ثم انه ذكر في  
 الخلاصة ان مشايخنا قالوا السبيل في زماننا ان لا يسجدوا  
 للعلامة في صلاة الجمعة والعيد من كل في سجدة السهو و  
**الثاني عشر تكبيرات الصلاة الواجبة على المختار في القدر**  
 عيد الفطر وهو اليوم الاول من سؤال عيد الاضحى وهو  
 اليوم العاشر من ذي الحجة والمراد بالتكبيرات الزائدة وهي  
 ستة في الركعتين ثلاثاً منها في الركعة الاولى بعد الشا  
 واثناً بعده كل مرة وعند ابي يوسف انه لا يرفع ويحد بعض  
 فكل الشا في الكافي انه لم يثبت بين كل تكبيرتين ثلاث  
 تسميات وثلاثاً منها في الركعة الثانية بعد القراءة  
 كالاولي هذا هو ظاهر الرواية وهو مروي عن بن مسعود  
 وكثير من الصحابة رضي الله عنهم وهو المشهور والمعول به على  
 ما في الظاهر

٢٢  
 ما في الظاهر من وجهها **والثالث عشر تكبير ركوعها** أي تكبير  
 الركوع في صلاة العيد من خلاف تكبير الركوع في سائر  
 الصلوات فعلى هذا يوافق عبارة المستصفى من ان تكبير  
 الركوع مطلقاً في صلاة العيد من الواجبات حتى يجب سجود السهو  
 بتركها وهذا الخلق في التحقيق يتبادر منه وجوب التكبير  
 في الركوعين لكل الصلوات وقد صرح به في تجريد المحب  
 فذكر في الغنية خمس تكبيرات الركوع الثاني من كل من الصلوات  
 فانما تقوى بتكبيرات العيد للتعجبه والظاهر من عبارة  
 المصنف هو الاول **والرابع عشر سجود السهو** أي يجب على كل  
 سجدتان بعد سلام واحد على ما هو الصواب عليه الجمهور  
 مع الشاهد والصلاة عليه عليه الصلاة والسلام بسبب وقوع  
 السهو في الصلاة ولو مراراً على ما صرح به في شرح التهذيب وغيره  
 وقال الطحاوي ياتي بالصلاة في العديتين قبل السجود  
 وهو الاحوط على ما في قاضي خان لكر قال الكرخي ياتي بها  
 في الاجرة فقط في الكافي والهداية والمضمرات هو الصحيح  
 وفي الخلاصة هو المختار عند المحققين بحمد الشافعي ياتي  
 بهذه السجدة قبل السلام وعند مالك ان سجدة المنقضاء



فقبله وان سجد للزيادة فبعد **مختصة** الى يوسف يا مشهور  
 في الهداية والكافي ان خلافتهم السابغى انما هو في الاول **حيث**  
 لو سجد قبل السلام جاز في ظاهر الرواية وفي صلاة الجازي انه  
 اذا استوي في سجود السهو لم يسجد لانه لو سجد لتكرر السجود  
 في الصلاة الواحدة وفي المضرات وحكمه وجوب سجدة الشهو  
 رغم الشيطان وجبر النقصان ورضا الرحمن والاول هو  
 المختار وهي **ما يجب على الامام والمنذر** بالاصالة سواء كان  
 مؤديا او قاضيا اما على المقتدي فبالسبعية اذا سجد الامام  
 للشهو ولا يجب له هو المقتدي لانه لا عليه ولا على امامه لزوم  
 المخالفة وانقلاب لاصل تبعاتامل وقوله **ترك واجب**  
 منقول بقوله لا يجب اي انما يجب عليها بسبب تركها واجبا  
 من الواجبات غير السلام فلو قد قد والنشهد وتكرار ناسيا  
 فقد خرج ولم يلزمه شيء كما في بعض سروج مختصر الوقاية  
 والمراد بالترك ما هو على سبيل الشهو والغفلة اما اذا تركه  
 غمدا واختيارا فالسجدة لا تصلح بل الواجب عليه جديدا  
 ان ليسنا نفي اعاد لكن لو لم يستأنف جازت صلاته مع  
 النقصان ويأثم **في التماسية الاولى من القسم الحخير** الذي هو  
 الخاص

الخاص وبني قيسين الاولين لا قراءة وتعيين الفاتحة بنمايتها  
 لهما واقتصارها على مرة وصم سورة معها وتقديم الفاتحة  
 عليها والقنوت والجهر والمخافة في موضعها **وكذا يجب**  
 السهو عليها بترك واجب **في جميع الصور من القسم الاول** الذي  
 هو العام **الا الطائفة في الركوع والسجود قالها** اي الطائفة  
**واجبة للغير** اي من جهة الغير الذي هو الركوع والسجود  
 ما يفهم من الخلاصة في تركها فلو كان الواجب اجبا لنفسه فسجود  
 الشهو يتركه لاصالة وتوحيده ولما كانت الطائفة واجبة  
 شرعت لتكميل الركوع وهذه علامة السنية فاسميت **السنية**  
 لهذا الوجه فلا يجب السجدة بتركها كما لا يجب ترك السنية  
 ولم يفرق في اكثر الكتب بين الطائفة وبين الواجب اخر في لزوم **السنية**  
 بتركها وفي الترغيب الصحيح ان الطائفة واجبة بتركها سهوا  
 يجب سجود السهو وتكرار الكافي ان الطائفة لما كانت  
 واجبة عند الكرخ فيجب بتركها سجود السهو وعنده غير هذا كانت  
 سنية فلا يجب السجدة بتركها سهوا والاول اصح واما جعل الطائفة  
 من الواجبات مع القول بعدم وجوب السجدة بتركها على ما ذهب  
 اليه المصنف فلا يحلوا عن شيء تامل ولقد احسن المصنف



حَيْثُ عُبِّرَ عَنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ الْمَوْجِبَةِ لِلتَّحْقِيقِ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ  
لَا نَمَا قَالَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَنْفَاسِ سِتَّةِ أَشْيَاءَ كَمَا فِي الْمَحِيطِ  
وَالدُّخَانِ وَالْخَزَانَةِ فَمِنْهَا أَوْ حَمْسَةُ أَشْيَاءَ كَمَا فِي الْوَقَائِدِ  
أَوْ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ أَوْ اثْنَانِ كَمَا فِي التَّخْفَةِ وَبَعْضُ  
شُرُوحِ الْوَقَائِدِ كُلِّ ذَلِكَ صَحِيحٌ وَيُؤَدُّ إِلَى تَرْكِ الْوَلَدِ عَلَى  
مَا صَرَّحَ بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَهَكَذَا ذَكَرَهُ الْأَمَامُ أَبُو الْيَسِيرِ  
وَأَشْهَدُ صَادِقُ الْمَحِيطِ وَغَيْرُهُ وَوَجْهٌ ذَلِكَ مَذْكُورٌ فِي مَوْضِعِهِ  
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْهَدَايَةِ مِنْ مَوْجِبَاتِ التَّحْقِيقِ تَرْكَ السَّنَنِ  
الْمُضَافَةِ إِلَى جَمِيعِ الصَّلَاةِ كَتَرْكِ الشَّهَادَةِ فِي الْقَعْدَةِ الْأُولَى  
فَإِنَّ سُنَّةَ عَمَدٍ بَعْضُ الْمُسَاحِقِ وَبِضَائِفٍ إِلَى جَمِيعِ الصَّلَاةِ فَقَدْ  
تَشْهَدُ الصَّلَاةَ كَمَا يُقَالُ فِتْنَتُ الْوُتْرِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّ تَرْكَ السَّنَنِ  
عِنْدَنَا لَا يُوجِبُ السُّهُوَّ أَمَّا التَّشْهَدُ فَوَاجِبٌ عَلَى الْأَمَامِ وَقَالَ الشَّيْخُ  
أَبُو الْقَاضِي الْقُرْمَانِيُّ بِحَيْثُ يَتْرَكَ التَّسْمِيَةَ وَأَنَّهُ تَقَى اعْلَمْ  
**الْبَابُ الثَّالِثُ** فِي بَيَانِ السَّنَنِ وَحَرَكَاتِ السَّنَنِ جَمْعُ السَّنَنِ  
سِوَاكَانَتِ مِنَ السَّنَنِ الْهَدْيِ وَالرَّوَابِدِ فَيَكِلُ الْمُرَادُ هُوَ الْأَوَّلُ  
فَإِنَّ الْأَكْثَرَ مِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِتَرْكِهَا أَوْ كَرَاهَتِهَا أَوْ إِسَاءَةٍ وَبَعْضًا  
قَلِيلًا

مطلوب  
يجب نحو السهو  
ترك التسمية

قَلِيلًا لَا يَأْسُ كَذَا فِي بَعْضِ الشُّرُوحِ تَامِلْ **وَفِي** أَيُّ ذَلِكَ السَّنَنِ  
**سَبْعَةٌ عَشْرُونَ** بَعْضُهَا عَامٌ وَبَعْضُهَا خَاصٌّ **أَقَامَ الْعَامُ** مِنْهَا  
**سَبْعَةٌ عَشْرًا** لِأَنَّهُ ظَهَرَ فَسَبْعَةٌ عَشْرًا **أَوَّلُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي إِدَاءَةِ**  
**تَكْبِيرِ التَّحْرِيمِ** الظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الرُّفْعَ خَالِ التَّكْبِيرِ  
وَهُوَ الْمُخْتَارُ كَمَا فِي الْخِلَاصَةِ وَفِي الْكُفَايَةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ أَوَّلًا  
فَإِذَا اسْتَقَرَّتَا فِي مَحَاذِ الْأُذُنِ كَبَّرَ عَلَيْهِ كَثْرَتًا يَحْتَسِبُهَا  
عَلَيْهَا فِي الْهَدَايَةِ وَهُوَ الْأَمَامُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ **وَالثَّانِي رَفْعُ الْيَدَيْنِ**  
**فِي إِدَاءَةِ تَكْبِيرِ الْقَنُوتِ** **الثَّالِثُ رَفْعُ الْيَدَيْنِ فِي إِدَاءَةِ تَكْبِيرَاتِ**  
**الْعِيدَيْنِ** أَيُّ التَّكْبِيرَاتِ الرَّابِعَةُ الْمُحْصُوصَةُ لَهَا كَمَا عُرِفَتْ  
**وَالرَّابِعُ كَشْرُ الْأَصَابِعِ** أَيُّ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ بِحَيْثُ لَا يَفْتَحُ  
كُلَّ التَّفْرِجِ وَلَا يَضْمُهَا كُلَّ الضَّمِّ بَلْ يَتْرُكُهَا عَلَى مَا عَلَيْهِ أَصَابِعُهُ  
بَيْنَ الضَّمِّ وَالتَّفْرِجِ كَمَا ذَكَرَهُ الْعَقِيدَةُ أَبُو جَعْفَرٍ وَغَيْرُهُمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ  
**ثُمَّ بِالْفَتْحِ بِأَلْفَا عَلَى مَا حَقَّقَهُ أَمَامُ الْحَاذِ سَيِّدُيْهِ** أَيُّ عِنْدَ  
الرُّفْعِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ **الثَّلَاثُ** كَمَا ذَكَرَهُ قَاضِي طَارُوقِ صَلَاتِهِ  
الْحَالِي أَنَّ سُنَّةَ رَفْعِ الْيَدَيْنِ ثَلَاثٌ أَحَدُهَا اسْتِقْبَالُ الْعِبْلَةِ  
بِبَاطِنِ الْكَفَّيْنِ وَثَانِيهَا مَحَاذِهَا **إِنَّمَا مَبْنِي شُجْمَتِي أَدْنِيهِ وَثَانِي**  
**لَشُرُّهَا** **وَالْخَامِسُ الشَّامِلُ** بَعْدَ التَّحْرِيمِ وَنَسِيَ أَنْ يَقُولَ شَيْئًا نَالَهُمُ

مطلوب  
ثم بالفتح يلاها



الي لحن وقسره هكذا استجاءتك اللهم اي سبحتك بجميع الاكابر  
وتعاليات يا الله والواو في قوله وحرك زائدة يؤيد  
ما في الظهيرة انه لو قال حرك بترك الواو فهو جائز  
والبا على هذا الملا بسند او بمعنى مع اي اسبحك تسبيحا مالا يسا  
بحرك او مقارنا مع حرك ويحتمل ان يكون للوطف اي السجدة  
واستدي بحرك وتبارك اسماء في ثبت ودام او تعظم  
او تقدس وتعالى وقيل من البركة اي البركة والخير الكثير  
الدائم في اسمك فيما يذكر عليه اسمك وتعالى حرك اي علا عظمتك  
من ان يدركه فهم ويحيط به وهم ولا اله موجود غيرك  
**والسادس وضع اليمين على الشمال** الاولي تقديمه على الشا  
لان السابغ الوضع واختلفوا في كيفية وما استحسنه  
الكثير المشايخ هو ان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه  
اليسرى ويحلق بالخنصر والابهام على الرض تحت شريطة  
هكذا في التناوي الظهيرة في غيره وسيجي ما يتعلق بهذا  
المقام **والسابع تكبيرات الانتقال** لا اي اذا اراد  
ان ينتقل من عمل الى عمل من الفرائض والواجبات وغيرها  
من الاعمال الصلابة بغير علم ما ذكر في الجامع الصغير من انه

روى عنه

روى عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يكبر مع كل خفض ورفع  
ليكون كل فعل معذونا بالذكر ولا يخفى ان المعنوم من العبارات  
ان التكبير عند رفع الرأس من الركوع ايضا سنة انه هو محل الانتقال  
وقد صرح في متن المحيط بذلك وتدل عليه حديث البخاري رضي الله  
في شرح الاشارة ان الاوقات المروية للتكبير في كل خفض ورفع  
قد تواتر العمل بذلك في عهد صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا  
لا ينكره منكر ولا يدفعه دافع لكن في عامة الكتب المتأولة  
ان ليس في هذا الانتقال تكبير وانما صرح بقوله **حتى القنوت**  
مع ظهور ان فيه ايضا انتقال من القنوت الى الدعاء لا مكان القنوت  
لقلة وقوعه باليسرة الى سائر الاستغالات وليلا يتوهم  
ان المراد من الانتقال الانتقال من ركع الى ركع كما توهمتم  
بعض السارحين **والثامن تسبيح المصلي في الركوع والجمود** اي بقوله  
سبحان رب العظم ثلاث مرات وقيل تسبيحات الركوع والسجود  
واجب وقيل الثلاث في تسبيح الركوع والسجود فرض وفي الخلاصة  
لورن التسبيح او اني به مرة يجوز ويكره ولورن ادعى الثلاث  
فهو افضل واحسن لا اذا كان اماما كما سيحي وفي الكبرى الامام  
اذا ركع راسه من الركوع قبل ان يتم المقدي التسبيحات الثلاث



تكلوا فيه فمنهم من قال بينهما ثلاثا لان من العلماء من قال لا يجوز  
الصلاة بالاقبل من الثلاث ومنهم من قال يتابع الامام وهو الصحيح  
لان التسيجات سنة ومتابعة الامام فرض فكان الاشتغال  
بمتابعة الامام اولى كذا في السراجية وفي التآخير خاتمة لوقال  
سبحان ربي العظيم باصا دلوا لاذ ان كان يجهد بالليل  
والنهار في تصحيحه ولا يقدر عليه فصلااته جائرة لانه عاجز وان ترك  
جهده فصلاته فاسدة وفي بعض الروايات من لم يحسن ذلك  
التسبيح يقول سبحان ربي الكريم **والناسع اذ ركبت في الركوع**  
اي يضع راحتيه على ركبتيه ويضع عليهما ولا يعوجهما ولا يرفعهما  
في بعض شرح الوقاية **والعاشر تفريع الاصابع** والتفريع  
خلاف الضم كذا في كثر العباد **وفيها** في الركوع او في ذلك الاجرة  
ولا يخفى ان الاولي ناخر بيان الشيخ عن هاتين السنين في الكافي  
وعنه انه لا يجوز التفريع الا في هذه الحالة ولا الضم الا في حالة  
السجود وفيما وراء ذلك يترك على العادة وذكر في القنية  
ان تفريع الاصابع سنة الركوع لدرجانه لا لليسا **والعاشر**  
**القائمة** وهي نوع في ايام بعد ما رفع راسه من الركوع والثاني  
**الجلسة** وهو نوع جالس بعد ما رفع راسه من السجدة الاولى

والثالث

**والثالث عشر السجدة على سبعة اعضاء** اي معها وهي القدمان  
والركبتان واليدين والوجه في السراجية وضع القدمين فرض  
في السجود حتى لو سجد رافعا قدميه لا يجوز وفي المقاصد وضع  
القدمين في السجدة فرض دون الركبة وهو المختار به ليل  
انه لو كان في موضعها نجاسة لا يمنع جواز الصلاة وذكر  
الامام الميرزا في الجامع الصغير لو لم يضع القدمين والتد  
جاز سجوده **والرابع عشر تسبيح المصلي في السجود ثلاثا** اي يقول  
سبحان ربي الاعلى ثلاثا مرات والكلام فيه مثل ما مر في التسبيح  
الركوع في الروضة الحكيمة في قوله في السجود سبحان ربي الاعلى  
ان التذلل فيها اكثر واشد مما في الركوع فيقول المصلي لا يخفى  
تفريدي وتذليدي ربي عال ليس فوقه اعلى **والخامس عشر**  
**الصلاة بالنبي صلى الله عليه وسلم** عليهم الصلاة والسلام بعد قراءة  
**تشهد السلام** الاضافة لادني ملا يشهد اي التشهد الذي بعده  
السلام احتراز عن تشهد القعود الاول لانه ليس بقدر السلام  
ويمكن ان يقال المراد من السلام هو السلام الذي به يخرج المصلي  
من الصلاة بالتمام كما هو الظاهر والمنبأ عنه الاطلاق  
فلا يستكمل بالتشهد الذي بعده السلام لسجدة السهو على انه يجوز



الصلاة في هذا الشاهد ايضا في قول الطحاوي كما مر ينبغي ان يضم  
 الي الصلاة عليه لصلاة علي اله كما ينسبك عليه لان كثيرها سنة  
 كما في صلاة الجاهلي وغيرها وكيفيتها على ما في عامة الكتب اللهم  
 صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم انك حميد مجيد  
 وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل  
 ابراهيم انك حميد مجيد **قوله** محمد من قبيل عطف الجملة  
 اي وصل على اله مثل الصلاة على ابراهيم وآله وبارك على اله  
 مثل البركة على ابراهيم وآله فلا يبرأ انه يجب ان يكون المشبه  
 او يوهبنا لغير ذلك **والسادس عشر الدعاء بعدة** اي بعد  
 الصلاة على النبي واله **ليفسده** اي لاجل نفسه وينبغي ان يلقوا  
 بما يشهد القذان والحديث ويستجيب سواله من الناس نحو  
 اللهم اغفر لي وارزقني الحج وارزقني رؤيتك فلو سال عما لا يستجيب  
 سواله عنهم عادة نحو اللهم زوجني فلانة او اكسني ثوبا لنفسه  
 صلاته وفي الظهيرة اذا دعا بما جاء في القرآن والمأثور الا  
 نفسه صلاته واذا دعا بما لم يحج في شيء منها فان لم يستجيب  
 سواله من العباد ففسد صلاته وان استحال لا وكذا يعمو الجميع  
**للمسلمين والمسلمات** علي وجه العموم لا على وجه الخصوص نحو اللهم

اغفر للمؤمنين

اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات فلا يجوز  
 ان يقال اللهم اغفر لعلي وخالي او لزيد فمحمدا ولانه نفسه  
 صلاته اتفاقا على ما في الفتاوى الظهيرية **والسابع عشر**  
**السلام بعد الدعاء بمسنة** بحيث يرى بياض ظهر الايمن  
 فيقول للسلام **عليه** ورحمة الله بجزم الها على ما صرح  
 به في قوت القلوب **وكذا اليسرة** والمختار هو السلام  
 بالالف واللام كما في الظهيرية وليس في بعض النسخ قوله  
**بسم الله** **البشر والملك** المراد من البشر من كان حاضرا معه في المسجد  
 من الرجال وقيل لا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شريك له  
 في صلاته وقيل ينوي المسلمين جميعا وفي الزاهد في قول لا ينوي  
 القساق الا نزيهات يقول للسلام علينا فله عباد الله الصالحين  
 والمراد بالملك جميع من معه من الملائكة الحفظة ولا ينوي  
 عددا معينا لاختلاف الآثار في عدد دم فغن ابن عباس رضي  
 الله عنهما لكل مؤمن خمسة واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد  
 عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد  
 وراءه يدفع عنه الافات وواحد عنده ناصيته يكتب ما يصلي  
 النبي عليه الصلاة والسلام ويبلغه اليه وفي بعض الاخبار ملكان

مطلق  
 يجوز الها من ركعة  
 قوله ورحمة الله

مطلق  
 عدد للملائكة مع كل  
 انسان



وفي بعضها ستون وفي بعضها مائة وستون كذا في الكافي  
 ثم انه قدم البشر على الملك كافي الجامع الصغير وعكس في  
 المبسوط فقبل الاول بناء على قوله في حجة اخرا من تفضيل  
 مؤمني البشر على الملائكة وهو مذاهب هل السنة والجماعة  
 والثاني بناء على قوله رحمه الله اول من تفضل للملائكة  
 على البشر وهو مذاهب هل الاعتزال وفي الكافي المختار  
 ان خواص بني آدم وهم الانبياء افضل من جميع الملائكة  
 وعوام بني آدم ثم الاتقياء افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة  
 افضل من عوام بني آدم ثم ان الامام ينوي بالتسليمات  
 كالموت ولا فرق وهو الصحيح كافي الكافي لكن جهر بالتسليمات  
 بخلاف صلاة الجنائز فانه يجهز فيها بالتسليمات واحدة كذا  
 في الجواهر وفي المحيط السنة في السلام ان تكون التسليمات  
 انخفض من الاولى ثم ان الموت مع ما ينوي من البشر والملك  
 ينوي امامة ايضا في تسليمات واحدة ان كان في جانب في تسليمات  
 ان حاداه لان بصره يقع عليه فيها جميعا وعليه الفتوى وفي بعض  
 الروايات ينبغي ان ينوي اول الحظوظ ثم الامام ثم الرجال  
 ثم النساء وفي بعضها ينوي ولا الامام ثم الرجال ثم الحظوظ  
 علي ما عرفت

تفضيل خواص  
 البشر على خواص  
 الملائكة

مظهر  
 جهر الامام بالتسليمات  
 في كل صلاة الا في  
 صلاة الجنائز

علي ما عرفت وقال بعضهم ينوي في التسليمات الاولى لا الثانية  
 لانه بالاولى قد خرج من الصلاة واما المتقدم فيسوي الملك فقط  
 لانه ليس معه سواهم كذا في الهداية وفيه تأمل وقال الامام القاسم  
 انه ينبغي للمضلي ان ينوي في التسليمات جميعا اهل التوحيد حتى  
 يستغنى عن تفسير الاشياء المذكورة ويبلغ ان يسلم الموت مرة  
 الامام عندهما وعند ردايان الاصح من الروايتين انه يسلم  
 مع الامام كافي تكبير التسمية كذا في الخلاصة والمختار وعند الفقيه  
 ابي جعفر انه اذا فرغ الامام من تكبيره يسلم الموت عن يمينه واذا  
 فرغ عن يساره يسلم عن يساره ذكره قاضي خاں واما البعض  
 الخاص من السنن فهو عشرة الاول جهر الامام بالتكبير اي  
 يحشر التكبير سوا كان تحريمه اولا والثاني مقارنته تكبيرة المقتدي  
 تكبيرة الامام في السراجية الافضل للمقتدي ان يكبر مقارنا  
 مع تكبير الامام بحيث يكون بدايته عنده اثناء وختمه  
 عند ختمه هذا عند واما عند تكبير الامام وحيث  
 بعد بيته علي ما ذكره في المستصفى ان يكون بلا فصل بحيث  
 يوصل المقتدي همزة لفظ الله سيرا اكر عليه الفتوى ذكره  
 الفقيه ابو البيت في فتاواه ثم اتمام اختلافوا في انه متى يكبر



المقتدي حتى يصير مدركا لعضليها ففي الخلاصة لو ادرك  
الاسام في التأييد تكبيرة الافتتاح وفي شرح الطحاوي  
المختار انه ان ادرك الامام في الفاتحة ينال ثوابها  
وفي الحصر الصحيح ان من ادرك الركعة الاولى فقد ادرك  
فضيلة تكبيرة الافتتاح وهكذا في الحزاة ايضا  
وهو اوسع للناس وميل ايضا قال الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
رحمه الله لا تنظر الى هذه الاقاييل كلها بل انظر الى الرجل  
ان كان ممن يتأثرت على ثوابها نال فضلها وان لم يدرك  
شيئا من الجماعة وان كان ممن لا يتأثرت على ثوابها لم ينل  
فضلها وان جاء قبل الاذان ومكث حتى كبر مقارنا مع  
**والثالث مسابقة** له اي متابعة المقتدي للامام  
**في سائر افعاله** اي باقي افعال الامام او جميعها سوى تكبير  
الافتتاح ويلبغى ان يستثنى قراءة الامام ايضا على ما  
تأمل **والرابع التقود** وهو سنة باجماع السلف ويلبغى  
ان يكون واجبا لو ردد الامر به كاذهت اليه عطا القول له  
فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم  
كذا في بعض شروح المختصر وفي الكافي والخلاصة وقتا وفي  
خان المختار

٣٩  
خان المختار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبه اخذ  
ابن كثير والعمري وعاصم من القراء في الحزاة يلبغى  
ان يقول استعذ بالله من الشيطان الرجيم ليكون موافقا  
لكتاب الله وهو اختيار حمزة من القراء وصاحب طحاوية  
وفي صلاة الجالدي سنة التقود اربعة ان يكون قبل القراءة  
وان يسري به وان يكون مرة واحدة في صلاته في الركعة الاولى  
وان يختار من الفاظ التقود اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
ليكون موافقا للنقطة القراء ثم ان التقود للقراءة لا للتأني  
عملا بظاهر النص فحمد اي يوسف الامر بالعكس عملا بدلالة  
النص فان الامر بالاستغادة عند افتتاح القراءة لدفع  
الوسوسة وهو عند افتتاح الصلاة اهم كذا في الحصر  
والمختار فقولها على ما صرح به صدر السريعة وغيره وفي الخلاصة  
الاصح قول اليوسفي **والخامس الخفاوة** اي اخفاء التقود  
كامر **والسادس التسمية** وهي ان يقول لسم الله الرحمن الرحيم  
**بعد** اي بعد التقود قبل القراءة وسما في زيادة تفصيل  
فيها **والسابع الخفاؤها** اي اخفاء التسمية هكذا الحلقه  
في كثير من الكتب لكن يلبغى ان يكون في التسمية اختلاف بناء



هذا الحديث

علمنا ذكر في المحيط والدخيرة ان المساجح اختلفوا في الشبهة  
والله هم على انها اية من الفاخرة ولها نظير سبع ايات  
ففي هذه الرواية ينبغي ان يجهر بها في الجهرية كما هو عند  
المشافعي رحمه الله تامل ثم اراد المصنف رحمه الله ان يشير الى  
الخصوصية كل واحد منها كما هو دأبه فقال **وهذه الاربع**  
اي التقوى والنفاهة والشمية والنفاهة سنة **للإمام**  
**والمنفرد** والمسبوق والمقتدي والآخر والاممي **والثامن**  
**التابع سراً لها** وهو ان يقول في الصلاة السرية للجهرية  
بعد قراءة الفاخرة آمين بالمد والقصر على ما ذكره الجوهري  
والعلامة الزمخشري والبناء على الفتح فيها اسم فعل بمعنى  
استجيب او بمعنى ذلك فليكن وقيل اسم من اسم الله تعالى حذف  
منه حرف النون او اقيم المد مقامه واستجيب معذور بعد  
وتشهد يد الميم خطأ فاحش ذكره في الكافي وفي الكفاية انه  
يُستد الصلاة عندها خلافاً لإبي يوسف وفي المحيط لا تستد  
عندها ايضاً وعليه الفتوى **وكذا التابعين سراً للمقتدي كالإمام**  
**والمنفرد** لكن لا مطلقاً بل **في الصلاة الجهرية** واما في السرية فلا  
فلوسية المقتدي من الإمام ولا الصائرين قال بعضهم يؤمن  
وقال بعضهم

مطل  
تشهد يد الميم

وقال بعضهم لان هذا الجهر لقول فلا يتبع كذا في الظهيرة  
**والناسع السميع** وهو ان يقول سمع الله لمن حمده واللام بمعنى  
سمع بمعنى استمع اي استمع لمن حمده كذا في معنى اللين في  
وفي شرح النافع هذا اجاز عن الاجابة يقال سمع لا يدر  
كلام فلان اي اجابة لم يسمع اي لم يجب ان سمع حقيقة  
ومنه سمع القاضي بينة فلان اي تلقاها بالقبول واللام  
لعود المنفعة والها للحكاية لقوله تعالى واشهدوا الله  
ومعناه قبل ثامن شيء عليه واجاب وفي المضمرات ينبغي  
ان يقول يسكنون كما الضمير كما هو شأن الوقف لا يشعه  
وفي عمدة الفتاوى لو قرأ في الصلاة سمع الله لمن حمده يسكنون  
الميم نقصاً صلاته وهذا سنة **للإمام** ولكن **المقتدي** عند  
سميع الإمام **التحميد** الاظهر في العبادة ان يقول والتحميد  
المقتدي على مقتضى المسبوق وفي التحميد اربع روايات  
كلها منقولة عنه صلى الله عليه وسلم ربنا لك الحمد في الغنية  
والقنية هو الصحيح وربنا لك الحمد وفي بعض شروح البخاري  
هذا الحسن وتقدرون ربنا استجب ذلك الحمد اللهم ربنا  
لك الحمد في المحيط هو افضل اللهم ربنا ذلك الحمد في الكافي



هو أحسن الظاهر من العبارة ان للامام التسميع فقط  
 وللمفتدي التمجيد فقط وهذا عنده واما عندهما فالامام  
 ياتي بالتمجيد ايضا لكن يقول في نفسه لقول من مسعود  
 رضي الله عنه اربع يجنبهن الامام التقو ذوالستية وامين  
 وربنا لك الحمد وفي الظهيرية ان الامام الفضلي والطاوي  
 يختار قولهما وهكذا نقل عن كثير من المتأخرين **والمنفرد**  
**المجمع** وفي بعض النسخ الجمع اي التسميع والتمجيد جميعا وهذا  
 بالاتفاق على ما روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
 وقيل المنفرد بكفتي بالتمجيد عنده ويجمع بينهما عندهما  
 واما محلهما عند الجمع فيأتي بهما حالة الانتقال من الركوع  
 الى القومة وهو الصحيح كما في منية الفقهاء وقيل ياتي بالتسميع  
 حال الرفع وبالتمجيد قبل حالة الاستئذان وقيل حالة  
 الاخطاط كذا في القنية وفيها ايضا لو ترك التسميع  
 استوي قائما لا ياتي به كما لو لم يكبر حالة الاخطاط حتى  
 ركع او سجد تركه وفي مفيد المستفاد سيال يوسف بن محمد  
 عن هذه المسئلة قال لا ياتي بعد ما استوي قائما لان  
 ذكر يؤتى به في حالة الانتقال من الركوع الى القومة فلا  
 يؤتى به

مطلوب  
 لو ترك الامام  
 التسميع حتى  
 استوي قائما  
 لا ياتي به

يؤتى به في غير محله وهكذا في سائر الاذكار كما يصح  
 به المصنف ويجب ان يحفظ هذه الآن اكثر الناس كما ترى فان  
 عند قوله **في اي** الظاهر آية **صلاة** فبذلك جميع اي سواء  
 كانت فرضا او غيره وقبلة او غيرها ومن هذا ظهر ان  
 قول من اعترض على المصنف في بيان معنى العموم حيث قال  
 يكفي في معنى العموم ان يوحى في جميع الصلاة او في جميع  
 المضامين اذ ما ذكره يقتضي ان بعد التسميع والتمجيد من السجدة  
 العامة يجب ان يعتبر كلا المعنيين في العموم كما بينا ان عليه  
 والعاشرة **اشرجله** اي رجل المصلي **السري** اي بسط الكعب  
 وما تحته على الارض والسر جل من الورك الى اطراف الاصابع  
**المجروش** باليائه **عليها** اي على جلده السري **مع نصب** رجليه  
**اليمنى** بان وضع رؤس اصابعها على الارض ويسمى هيئة الاقدام  
 وانما استرنا الى ان الصمير في قوله رجليه راجع الى المصلي مطلقا  
 لا الى الرجل ليلا يلعوا قوله وهذه الهيئة **في القعدة الاولى**  
 او الثانية الصلابة او الشهوة انما هي ثابتة **للرجال**  
 فقط الا ان يقال ذكره للتاكيد والتوضيح ونوطية لبيان  
 هيئة القعدة للنساء من قوله **وللنساء التورك** وهو ان تجلس



المرأة على البتة أو على غيرها البشري مخرجة رجلا من الجاني  
 الايمن بحيث يجمع ساقيها لان العقود على تلك الصفة  
 استلها واليقحها والرجل ذكر من بني آدم بلغ حد البلوغ  
 والمسا جمع لسوق اسم جميع المرأة مؤنث من بنات آدم بلغت  
 حد البلوغ **الباب الرابع** في بيان  
**المستحبات** وهي اي تلك المستحبات **ثلاثة وعشرون** بعضها  
 عام وبعضها خاص **العام منها اربعة عشر** **الاول** ان يلتصق  
 وهو ان يلوي عنقه حتى يخرج من جهة القبلة وجهة دون سائر  
 جسده وقال لا تغيب الشفتان اذا عدل بوجهه فعلى هذا  
 الاختصار الاحسن بترك قوله **يمينا** **وشمالا** لان يقال المراد  
 به ههنا محدد النظر وهو ظاهر ويتبع ان يكون مستويا يصير  
 في القيام الى موضع سجوده لانه لما نزل قوله تعالى قد افلح  
 المومنون الذين هم في صلاتهم خاشعون قال ابو طاهر  
 ما المشويع يا رسول الله قال ان يكون مستويا يصير المصلي في  
 القيام الى موضع سجوده وفي الركوع الى ظهر قدمه وفي السجود  
 الى اربعة اقطار وفي القعود الى حجره عند التسليم الاول الى  
 كتفه الايمن ثم الثانية الى كتفه الايسر وفي فتاوى اللجنة  
 في سجوده

تقديم الخط

تقديم  
الحشوع

في سجوده الى خديه وفي قعوده الى كعبيه **والثاني**  
**تغطية العجز** اي سترها بيمينه مطلقا وقيل بيمينه في القيام  
 ويمينه في السجود وبيمينه **الثاني** **وبعض** بعد الاخذ  
 وهو الصواب والواو غلط كذا في المعزى لعل ذلك بحسب  
 التلطف والافسح الحظ يقتضي كتابة الواو مركزا للهمزة  
 كما تقرر وهو التنفس الذي يقع بين الغم لا متلا وكذا  
 الحواس كما في الغاية وصرح بالعلية او التغطية بلا عذر الغلبة  
 مكرهة كما في الخبر انه في المسئلة الادب في التثاؤب ان يكظم  
 فاه بقدر ما استطاع وان لم يستطع فلا بأس بان يضع يده  
 او كفه على فمه **والثاني** **وبعض** بالفا رسيته على ما في التاج حينها  
 كردد **والثالث دفع السعال** يضم السين وتخفيف العين  
 مقصده رفع كفه وهو حركة تدفع بها الطبيعة اذي  
 عن الرية وما يتصل بها عن نفسه وقوله بقدر ما استطاع  
 والطاقي قيد للتغطية والدفع لا للاجتناب فقط كما توهم  
**والرابع زيادة القراءة** اي اصل الريادة **على ثلاث آيات**  
 حقيقة لو حكما كما عرفت سوى الفاتحة لا الريادة على الوجه  
 المحض المروي عنه كما سيأتي **والخامس ترتيب القراءة** وهو



الوقوف إذا الحروف من محارجها ومراعات الوصل والوقف  
 والمد والتشديد والتنوين كما ورد في علم القزاة وقيل  
 التثنية ان لا يجعل في ارسال الحروف الكلمات بل يولي محركاتها  
 من الاداء بلا استعجال في وقت ضم بعضها الي بعض **السادس**  
**تسوية اليدين في الركوع** بحيث لو وضع على ظهره قدح  
 لا يستقر وفي الميسوط كيقينته ان يكون ظهره مستويا من  
 الجانبين لا يرفع عن عجزه اعلى من راسه ولا راسه اعلى من عجزه  
 وفي التختيس في الحمد رحمه الله وهو قول اصحابنا ان من صلى  
 ولم يسو ظهره في ركوعه يخاف ان لا يجزيه **السابع وضع**  
**الركبتين** اي ركبتيه اليمنى ثم اليسرى كما في الروضة **قبل وضع**  
**يديه** ووضع يديه **قبل وضع الجبهة** هذه احوال المذكور في  
 شرح الطحاوي في ركوعه وفي الخزانة بوضع الجبهة او لا ثم الانف  
 وفيها ايضا الحاصل انه اذا اراد ان يسجد وضع اولاهما كان  
 اقرب الي الارض فعلى هذا ينبغي ان يضع الانف قبل الجبهة  
 والوضع لهذا الترتيب غايته هو **للسجود** **والثامن على عكس ذلك**  
**الرفع** اي رفع الجبهة ثم الانف ثم اليدين ثم الركبتين وذلك  
 لان في الرفع يرفع اولاهما كان اقرب الي السماء بخلاف الوضع  
 والرفع لهذا

في وضع اليدين  
 في وضع الركبتين  
 في وضع الجبهة  
 في وضع الانف

والرفع لهذا الترتيب غايته هو **للقيام** **والثاسع السجود**  
**اليد** بحيث كان ايها ما سجد في سجدة الاذن كذا في الخلاصة  
 والكرمان وفي الترتيب قواعد الاسلام حتى لو سقط من الاذن  
 شيء سقط على ظهره **الارباع** **توجيه اصابع يديه**  
**وجلبه نحو القبلة** هكذا وقع في الهداية والفتاوى الظهير  
 والكافي والتحفة وغيرها ولا يخفى ان توجيه اصابع الرجل اليسرى  
 لا تجاوز عن كلفة ومسوفة خصوصا توجيه المختصر منها فلهذا  
 فيه بعضهم توجيه اصابع نحو القبلة بقدر الاستطاعة  
 وقد صرح في الميسوط وشرح الطحاوي في الخلاصة والخزانة  
 وغيرها بان توجه اصابع رجله اليمنى والمراد بتوجيه اصابع  
 اليه في اخذ الركبة وتقي وضع الاصابع بحيث ينكسر رؤسها  
 عن عين الركبة كذا في شرح الفصيحته على الوقاية وذلك  
 كله اذ المرجح توجيه الاصابع بحالة السجود واما ان  
 خص بها كما هو الظاهر والمثبتا در فلاحية الى تلك التكاليف  
 كما لا يخفى **الحارثي عشر ترك مسح الثياب والفرق** ونحوها  
 من الجبهة في الصلاة بعد فلاحية من الاعمال الصلوات والفرق  
 بفتحين وشرح الحيد **قبل السلام** كما في الخلاصة لكن بعد السلام



يُسْتَحَبُّ مَسْحُهُ كَذَا فِي الظُّهْرِ وَفِيهَا أَيْضًا أَنْ يَمْسَحَ بِجَمِيعَةِ  
 بَعْدَ الْفَرْجِ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ قَبْلَ الْمَسَامَةِ لَا بِأَسْبَغٍ وَكَذَا بَعْدَ مَا رَفَعَ  
 رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ الْآخِرَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَمَامُ الشَّرِيفُ وَكَذَا فِي خِلَالِ  
 الصَّلَاةِ إِذَا أَدَاَهُ وَقَدْ أَطْلَقَهُ فِي الْحُزْنِ أَنْفَضَتْ قَالَ الْأَبَا سُرَّانَ  
 يَمْسَحُ الْعُرْوَةَ بِجَمِيعَتِهَا فِي الصَّلَاةِ **وَالثَّانِي عَشَرَ** **الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَدَتَيْنِ**  
**فَذَرَارِعُ أَصَابِعِ الْيَدِ مَقْصُومَةٌ وَهَذَا أَقْرَبُ إِلَى الْحَشْوَةِ كَمَا فِي الْحِزَانَةِ**  
**وَالْوَأْفَاتِ وَذَلِكَ فِي حَالِ الْقِيَامِ** وَالْمُرَادُ بِالْقِيَامِ هَهُنَا  
 مَا يَشْهَلُ الرُّكُوعَ وَالْقُومَةَ أَيْضًا **وَالثَّلَاثُ عَشَرَ** **وَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى**  
**فَخَذَ يَمَسُّوْطَةً فِي الْعَدَةِ** يَعْنِي يَضَعُ الْيَمِينَ عَلَى فَخْذِهِ الْيُسْرَى  
 وَالْيُسْرَى عَلَى الْيُسْرَى كَذَلِكَ وَلَا يَأْخُذُ الرُّكْبَةَ عَلَى الْإِصْبَعِ  
 كَذَا فِي الذُّخِيرَةِ وَفِي الْقَتَنِةِ يَحْتَبِثُ تَكُونُ اطِّافُ الْأَصَابِعِ عِنْدَ  
 رُكْبَتَيْهِ وَفِي شَرْحِ الْعُدُورِيِّ وَبَسِطَ أَصَابِعَهُ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ  
 إِلَى الْمُقْطِعِ وَالتَّكْرِيمِ وَلَا يَفْرُجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ كُلِّ تَفْرِجٍ عَلَى  
 مَا فِي الْوَأْفَاتِ وَشَرْحُ الطَّحَاوِيِّ فِي الْمَسْبُوعَةِ وَغَيْرِهَا **وَالْفَخْذُ** بَقِيعَةُ  
 الْفَخَا وَكُسْرُهَا وَشَلْوُهَا مَائِئَتُ الْمَسَافِقِ وَالْوَرَكُ **وَالرَّابِعُ عَشَرَ**  
**تَحْوِيلُ وَجْهِهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عِنْدَ السَّلَامِ** أَيْ قَبْلَ التَّسْلِيمَتَيْنِ يَحْتَبِثُ  
 بِجَوْلِ وَجْهِهِ بِتَمَامِهِ مِنَ الْقِبْلَةِ أَوَّلًا ثُمَّ لِيَسْمُ **وَالْخَامِسُ مِائَتُهُ**

الاول رفع

الاول **رفع يديه** قِيلَ الْمَعْنَى رَفَعَ أَيْمَانَهُ إِلَى الْيَدَيْنِ فِيمَا أَيْ فِي مَوَاضِعَ  
**سُنَنِ** رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِيمَا كَمَا فِي التَّحْرِيمَةِ وَقَوَتْ الْوُزْنُ وَتَكْبِيرَاتِ  
 الْعِيدِ **حَذَا شَيْخُهُ لِلرَّحَالِ** أَيْ مُقَابِلَ شَيْئٍ أَدْنَاهُ فِي الْمَغْرِبِ شَجَرَةُ  
 الْأَذْنِ مَا لَا نَ مِنْ أَسْفَلِهَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْكَافِي وَغَيْرُهَا الْمَقَابِرِ  
 فِيهِ هُوَ الْمَحَادَاةُ وَأَمَّا الْمَسْرُوعُ مَا وَقَعَ فِي قَاصِي حِجَابٍ وَتَبَعَهُ صَدْرُ  
 الشَّرِيعَةِ تَلَعَّكُهُ لِمَبَالُغَةِ فِي تَحْقِيقِ الْمَحَادَاةِ لِلدَّائِمِينَ وَالْإِنْسَانِ  
 إِلَى أَنْ الْأَوَّلِي إِخْرَاجَ الْيَدَيْنِ مِنَ الْكُمْرِ وَقَدْ أَرَفَعَ كَمَا فِي الْقَتَنِةِ  
 وَفِي الْخِلَاصَةِ لَوْ تَرَكَ رَفَعَ الْيَدَيْنِ قَبْلَ يَأْثُمُ وَقِيلَ لَا وَالْمُخْتَارُ  
 أَنَّهُ أَنْ وَقَعَ أَحْيَانًا لَا يَأْثُمُ وَأَنْ تَعْنَادُهُ يَأْثُمُ **وَقَوْلُهُ حَذَا مِنْكُمَا**  
 تَقْنِيَةُ الْمُنْكَبِ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكُسْرُ الْكَافِ مُجْتَمِعٌ رَأْسُ الْكُتْفِ وَالْعَضُدُ  
 عَظْفٌ عَلَى قَوْلِهِ حَذَا شَيْخُهُ فَقَوَّيْتُ الْكَلَامَ هَكَذَا رَفَعَ يَدَيْهِ  
 فِيمَا سُرَّ حَذَا مِنْكُمَا **لِلنَّسَاءِ** وَلَا يَحْتَاجُ سَمَاجَتَهُ وَلَوْ قَالَ رَفَعَ  
 يَدَيْهِ فِيمَا سُرَّ حَذَا شَيْخَتِهِ وَرَفَعَ يَدَيْهَا حَذَا شَيْخَتَيْهَا أَوْ قَالَ رَفَعَ  
 الْيَدَيْنِ فِيمَا سُرَّ حَذَا شَيْخَتِي الْأَذْنُ لِلرَّجَالِ وَحَذَا الْمُنْكَبِ لِلنِّسَاءِ  
 لَكَانَ اسْمُ وَأَوْضَحَ لَفْظًا وَمَعْنَى الْمَسْبُوعَةِ مَذْكُورَةٌ فِي شَرْحِ  
 الطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِ وَفِي الْهَدَايَةِ هُوَ الصَّحِيحُ وَفِي الْقَتَنِةِ هَذَا فِي الْحَقِّ  
 وَأَمَّا الْأَمَةُ فَكَالْوَجَلِ لِأَنَّ كَفَهَا لَيْسَتْ بِعَوْرَةٍ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

مطلوب  
 لو ترك رفع اليدين  
 عيبه التحريم



مطلد  
الامة كالرجل في رفع  
اليدين وكالحز  
في الركوع والسجود

ان المداة مطلقا كالرجل وفي الظهيرة ان الامة كالرجل في رفع  
اليدين وكالحز في الركوع والسجود والقومة **والثاني وضع**  
**اليدين** بمينه على شاله **تحت شريته** في كل قيام شرع فيه ذكر  
رضا كان ذلك لذكر او واجب او سنة فكل قيام ليس فيه ذكر  
مشرع فالتسنة فيه الامساك وهذه عند الشيخين وعن محمد  
رحمهم الله ان وضع اليدين على الوجه المذكور سنة القراءة  
وذلك الاستحباب عام هو **للرجال** لكن وضع اليدين **على القعدة**  
**مستحب للنساء** **والثالث اخراج الكفين** من الرسغ الي  
اطراف الاصابع كما في القاموس ويؤيده ما في بعض الروايات  
اخراج اليدين من الكفين عند رفع اليدين في وقت ادائهن  
**للحرمة للرجال** لا للنساء على ما صرح به في احكامهم وغيرها  
وفي التعقيب قوله السلام عدم اخراج اليدين من الكفين  
في الحرمة للنساء سنة لانها عون مستورة فلا تخرج كفيها  
عن الكمين واما للرجال فبدعة **الرابع القراءة** في الفرائض  
**على القعدة** **المروي** عن الرسول واصحابه عليهم التحية والسلام  
**للاداء** فله ان يقرا اربعين وخمسين او ستين آية يسوي  
القائحة في ركعتي الفجر والظهر في كل ركعة عشرين آية مثلا  
وذكر في الكافي

وذكر في الكافي انه روي من اربعين الي ستين ومن ستين الي  
مائة وكل ذلك مما ورد به الاثر لا يعون للكسالي ومائة  
خمسين وستين للاوساط ومائة وستين الي المائة للراغبين  
وقيل يعتبر طوال الليل في قصرها وقيل كثرة الاشتغال وقيل  
ولي الهداية يقرا في الظهر مثل الفجر وقوله لانه وقت  
الاشتغال فينقص عنه غير اعر الملائكة عبارة المختصر كذا  
في الجرد والظهر طوال المفضل وهو من الحجرات الي الورد وفي  
العصر والعشا اوساطة وهو من الطارق الي لم يكن وفي  
المغرب فضاء وهو من زلزلت الي اخر هذه هو الموافق  
لما في القناري للظهيرية واخر انة وفي شرح الطحاوي جامع  
المحبوي ان طوال المفضل من الحجرات الي عيسى والوساط  
من كورت الي الضحى والقصار من الم بشرح الي الاخر كذا في  
الكفاية ولا يخفى ان ذلك مساهلة اذ سورة الفجر مثلا طول  
من سورة الانفا ربيع ان الاولى من الاوساط والثانية  
من الطوال وكذا اذا زلزلت طول من الم بشرح والاولى  
من القصار والثانية من الاوساط فالأدلي ما وقع في بعض  
كتب السابعة ان الطوال مثل سورة الحجرات وسورة الرحمن



والاوسا ط مثل سورة الشمس والليل والقضار مثل سورة الاحقاف  
ونبت وما ذكرنا من الاستحباب مما هو في الحضر واما في السفر  
فالمستحب في وقت التجيل او خوف العدو والفاحة مع اي سورة  
سائر العصار في جميع الصلوات بالانفاوت اذ قد صح  
ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في سفره في الفجر المعوذتين وروى عنه  
قل يا ايها الكافرون والاخلاص ووقت الاثر بجوارح  
والشقت في الفجر والظهر والعصر والعشاء دون ذلك  
وفي المغرب بالقضار جدا كما كوثروا الاخلاص ثم انه روي  
الحسن عن الجيفة رحمه الله ان المنفرد بمنزلة الامام في جميع  
ما ذكرنا من القراءة من الاستحباب بغيره سوى الجهر وهذا  
نص علي ان القراءة المسنونة ليستوي الامام والمنفرد فيها  
كذا في الفتية **والخامس زيادة الشبهات الكائنة في الركوع**  
**والسجود على عدد الثلاث** وثلاثة اشغاف في الكافي انه بان يزيد  
الثلاث بعد ان يجتم بالمحسن او السبع او التسع وذلك انما هو  
**المنفرد** لا للامام لئلا يتقل على القوم ولا للمقتدي لتبنيته  
وفي المحيط الامام لا يعمل القوم بذكر بقول ثلاثا او اربعاً وخمسا  
على قدر ثلث القوم من الثلاث **والسادس العاد الضعيف**  
بفتح الضاد

رطل  
القراءة المسنونة  
ليستوي فيها الامام  
والمنفرد

بفتح الضاد المعجزة وسكوت الباء او ضمها اي العضدين  
وقيل المراد بالضعيف وسط العضد وباطنه كذا في المغرب  
**من البطن** و **العاد البطن من الفخذ** و **العاد الفخذ من الشاق**  
وهو ما بين الكعب والركبة و **العاد الساق من الارض** في وقت  
**الركوع والسجود** وذلك **للرجال** فقط وقيل اذا كان في الصف  
لا يجا في كيا يوذ بي جارة كذا في الهداية **وبالعكس** اي اذا كان  
تلك الاعضا وانصاتها في الركوع والسجود انما هو للنساء  
لان مبني حالها على السرد دون حاله ذكره في الخلاصة فغيرها  
**والسابع قراءة الفاتحة فقط فيما بعد الاولين** ثلاثا  
او رباعيا واما قال **للمفترض** اذ في الوتر والمقل تجب القراءة  
في جميع ركعاتها كما عرفت واما قال **في المشهور** من الروايات  
احراز اعما روي الحسن عن الجيفة رحمه الله ان قراءة الفاتحة  
في الاخيرين واجبة حتى كوترها عامدا كان مسنونا وان كان  
سائيا يسجد للشهو كذا في الكافي وفي المحيط والمضمرات  
لو قرأ الفاتحة مع السورة لاسهت عليه وهو المختار وعليه  
التنوي وان سجد ثلاثا مكان الفاتحة او سكت فذكر ثلاث  
شبهات حاز كنهه متى اذا سكت غايضا والاصح انه لا يلزمه





السهو بترك القراءة فهما كذا في الخلاصة **والثامن التسمية**  
**قبل الفاتحة** وهي **فعل ركعة** علي رواية ابي يوسف  
عن ابي حنيفة رحمه الله وهو اقرب الى الاحتياط وفي فتاوى  
عليه لفتوي وقول في كل ركعة احتراز اعماروي الحسن  
عن ابي حنيفة رحمه الله انه يأتي بها في اول الصلاة لا غير  
ذكر في الخلاصة وذكر في الفتية الاحسن ان يسمى في كل ركعة  
عند اصحابنا بالاخلاق ومن رجم انه يسمى في الاول لا غير  
فقد غلط على اصحابنا وانما الخلاف في الوجوب فعندهما  
بحسب التسمية في غير الاولى كما لا ولي وهو الصحيح وفي روايتهما  
وروايته للحسن عن ابي حنيفة انها لا يجب الا عند الافتتاح  
وان قراها في غيره فحسن وهي ثابتة **لمن سجد** له التسمية  
وهو الامام والمنفرد فكل منهما يستحب التسمية قبل الفاتحة  
في كل ركعة من اية صلاة كانت **والثاسع انتظار للمسبوق**  
اي من لم يركب اول الصلاة مع الامام **فخرج الامام عن اللام**  
الاول والثاني وذلك لاحتمال ان يسجد الامام للسهو حتى  
المسبوق ايضا وفي الظهيرية ان المسبوق ينتهز مع الامام  
ويسكت الي ان يسلم الامام ثم يحركه انه يكبر الشهادة وقيل  
بصلي على

بصلي على النبي ولا يكبر الشهادة ولا ياتي بالدعوات لان موضعها  
آخر الصلاة والاصح انه ياتي بالاخرة لان الصلاة ليست موضع  
السكوت وقيل يغفر المسبوق الخيرات كلمة كلمة ووقف عند كل  
كلمة حتى اذا بلغ التشهد بلغ الامام السلام فيقوم الى قضا  
ماسية ليليل كبر الشهادة ولا يسكت ولا يجاوز قدر التشهد  
وهذا اولى الوجوه كذا في التاتارخانية وفي الظهيرية اذا قام  
المسبوق قبل السلام يكون مستبسا وقيل ان كان في الوقت  
ضيق او خاف المرور بين يديه او خاف لما سيخرج وقت المسبوق  
والمستحاضة خروج وقت الصلاة لا يكبر ولا في الخلاصة اذا  
قام وعاد الامام الى السجدة فان لم يقبل الركعة بالسجدة  
عاد ويسجد مع الامام ولو لم يتابعه لا تقصد صلته لانه  
ركب المتابعة في الواجب وان قيد بالسجدة لم يتابعه بل يسجد  
في آخر صلته وان تابعه تقصد صلته لانه اتتدي بعد  
ما استحكم القعدة وفي صلاة الجاهلي المسبوق يتابع  
الامام في سجود السهو لا في تكبير التشرع اذا فرغ  
من الفضا وفي اجماع الكبراء المسبوق فيما يقضيه في حكم  
المنفرد ولهذا تلزمه القراءة وان سجد للسهو وليس في حكم



المنفرد في صحة الانتداب فاذ اقام الى قضاء ما سبق فحجاء  
 رجل واقندي به لا يصح اقتداؤه والله سبحانه وتعالى اعلم  
**الباب الخامس** من الابواب  
 الثمانية في بيان المحرمات فذكر المحرمات والمكروهات  
 على الجراح في مقام التفصيل مع تأخيرها عنه بمقام الاجمال  
 لكون معرفتهما اهم واهل نظر انهم قد يقعون ببيان المحرمات  
 على الحلال واما وجه تقديمه في مقام الاجمال فتدعيم  
 المحرم على المكروه في المقامين بظاهر وهي المحرمات اربعة عشر  
 كلها على سبيل العموم غير مختص بغيرها ببعض المصلدين  
 الاول **الجمعة بالنسيئة** والثاني **اليوم بالناسية** وقيل سبق  
 الكلام فيما تقدم ذكره **والثالث الالتفات بميتا** وسما لا  
 بتحويل بعض الوجه اي يجب خروج بعض وجهه عن القبلة  
 لان الالتفات بميتا وليسرة اخرا فخر القبلة ببعض بدنه  
 تكره كراهة التحريم اذ لو اخرب جميع بدنه فسدت صلاته  
 كما ان العمل بالسير في الصلاة يكره وكذا في بعضه **والرابع النظر**  
 جهة السماء اي رفع العينين ولومسة وذلك لانه ترك الخشوع يخرج  
 به في الذخيرة وغيرها **الخامس الانكاس** اي الاعتناء على الاستطالة بضم  
 الهمة

الهمة والطاء بالفارسية استون من عرب **والسيدون** كالحايط  
 وغيره اذ فعله بلا عذر شرعي وذلك لما هو في العذر لا في النوافل  
 كما صرح به المصنف وقيل تكره فيها ايضا **والسادس رفع اليدين**  
**وقت التكبير في غيرهما** اي مواضع شرعية فيها رفع اليدين  
 من تكبير التحريمة وتكبيرات العبد من وتكبير القنوت كالرفع  
 عند الركوع وعند رفع الرايس من الركوع في القنوت وكالرفع  
 عند تكبيرات الجنانة غير الاولى عند الشافعي ومساخ بل  
**والسابع رفع الاصابع** من الرجل في الركوع **والسجود على الارض** اي يضع  
 الركبتين على الارض ويرفع القدمين عنها وقد يقال ان رفع القدم  
 عن الارض انما هو مستقيم في ركوع صلاة القاعدا ما في غيرها  
 فحل تأمل والكلام دال صريحا على ان رفعها حرام غير مفيد  
 وفيه تطراد وضع القدمين في الركوع والسجود فذكر كاستيق  
 وفي المحيط وغيره اذ اسجد ورفع اصابع رجله عن الارض لا يجوز  
 وفي الخلاصة ان وضع ظم القدم دون الاصابع فان كان المكان  
 ضيقا جازوا الا فلا **والثامن الجلوس على عتبة** اي يقص عتبة  
 ثم الجلوس عليها والعقب بالفتح والكسر وخر القدم الى الكعب  
**للتشهد** اي وقت قراءة الحيات لانداء اكانت الركبتان



على عقبيه فيخرج المقعد فيخرج منه شي غاليا والتاسع  
**العبث** اي اللعب وتخليط ما لا غاية فيه من الاعمال  
كذا في المقرب **ثوبه او بدنه نور الثلاث** في الهداية العبث  
خارج الصلاة حرام فما ظنك في الصلاة وفي الفجرة لو  
عبث بالحبيته او طك بعض جسده لا يفسد وهذا اذا فعل  
مرة او مرتين وكذا اذا فعل مرارا لكن بين كل مرتين فرجة  
اما اذا فعل مرارا متواليات ففسد صلاته كما لو تنف  
شعرة ثلاث مرات على الركعة **والعاشرة الاشارة بالسبابة**  
اي باصبعه المسجدة ما يلى الابهام من اليد اليمنى **كاهل**  
**الحديث** اي كما هو عادة المخدئين اي جماعه يجبرهم العلم  
بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم وكيفيتك على ما قال الامام  
الحلواني رحمه الله انه يقيم اصبغة الشبابة عند قوله  
لا اله الا الله ويضع عند قوله الا الله فيكون اللصق كاللصقي  
والوضع كاللصقات وفي معنى المستفيد حكم الفقهاء  
ابو جعفر انه يعقد المختصر والبصر ويجاق الوسطى مع  
الابهام ثم يشير بسبابة وفي المضمات ذكر شيخ الاسلام  
ان السنة في قول الحنفية ومحمد انه يشير وقال الزاهد  
التفتت

٢٩  
التفتت لروايات عن اصحابنا جميعا انها سنة وكذا عند  
الكوفيين والمدينيين وقد كثرت الاثار والاحاديث فيها فكان الغالب  
بها اولى وفي القميه ليس في الاشارة اختلاف العلماء ان يفعلها  
لكن ذكر في الخلاصة المختار انه لا يشير وفي الكبري والوافقات  
والنجاشي والمضمرات عليه لتقوى لان معنى الصلاة على النبي  
والوقار **والحادية عشر فصر السلام على جانب اليمين** وفي رواية  
عن الشافعي ان كان الامام في جهة قليل يقصر على تسليمه وان  
كثرت فثلاثين كذا في الوسيط **والثانية عشر القنوت**  
**في غير صلاة الرواية** اي لواقته في حق في الفجر بسا فغني  
وقفت في الركعة الثانية بعد الركوع لم يجز الخفي ان يقف  
فيها بل يقف قائما ساكنا وقيل يعقد وقال ابو يوسف  
يتابعه لا يجهده فيه وقال لا اله الا الله مسح والعمل بالمسح  
**خامس الثالث عشر الزيادة** اي زيادة شيء في نفس التكرار  
كقوله الكبر والعظم وكذا زيادة شيء في الشا كان يقول  
في آخره وجل ثناؤك في الظهيرية انه لم يذكره الا في الاصل  
ولا في المواضع في الشا هذا القول قد كان الشيخ الامام  
ابو حفص الكبير في البخاري رحمه الله يكره ان يقول المصلي والله



ذهب المصنف رحمه الله وقال الامام شمس الامية الحلواني رحمه الله  
 ان قاله لم يمنع عنه وان سكت عنه لم يوجب زيادة  
 شيء في نفس التشيخ **كان** يقول سبحان ربي الاعلى الوهاب  
 وكذا في التشهد **كان** يقول في التعدة الاولى بعد قوله عبدا  
 ورسوله اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد في الذخيرة انه لا يرد  
 عليه فان زاد وصلى على النبي فان كان عالما كان مكرها  
 كراهة التحريم وان كان ساهيا لم يكرهه بخود الشهوة  
 المضمرات عليه الفتوى وفي المحيط قال ابو شجاع **انما يجب**  
 اذا قال اللهم صل على محمد وهو المختار على ما في الخلاصة وقال  
 الشيخ الامام المازني **عليه السلام** اذا قال معه **عليه السلام**  
 في الذخيرة هو الاصح وقوله **على** طريقة **السنة** المعهودة  
 فيها متعلقة بالزيادة في الصور الاربع **والسابعة عشر ترك**  
**الواجب** على ما سبق في بيان الواجبات حال كون ذلك **الترك**  
**عمدا** اما اذا كان سهوا فبالحال بالشجرة الموضوعة له **كلمة**  
**واعلم ان في المحيط** والكتب **ذكر** تلك المحرمات في  
**المكروهات** وعدت من جملتها وانما قال ذلك ليدفع التناقض  
 الا ان وجه التخصيص بالمحيط ليس بظاهر ولعل النكتة  
 في المخالفة

في المخالفة التنبية على ان تلك المكروهات تحريمية لا تنافي  
**الباب السادس من ابواب الثمانية**  
**في بيان المكروهات** اعلم ان الفعل المكروه يوجب في نفس الصلاة  
 فوجب نقصانها فيها كما في الجلاهي فان كانت الكراهة تحريما  
 وجب اعادة الصلاة لانه ترك الواجب او تركها استحب  
 لانه كالتنذر كما ذكره في فتح القدير شرح الهداية ولا  
 فائدة في توصيفها بقوله **التي تركه في الصلاة** لما قد تقرر  
 في صدر الرسالة قبل اشارته الى ان هذه الافعال لا تكون  
 خارج الصلاة بل الكراهة مختصة بالصلاة وفيه نظر  
 اذ بعضها كما لا يخفى كراهة بالصلاة كما ستعرف وهي اي  
 المكروهات كلها **السعة وخمسون** بعضها عام وبعضها خاص  
 اما العام فهو **اثان واربعون** الاول **ترك التكرار** كان  
 يقول الله اكبر فانه لم يشع تكرر اذ كان في التنف  
**والثاني العدة باليد** لا يحفظ القلب **لاي** اي لايات القرآن  
 او السور وذلك لانه يسبق له عشرة سنة الاخذ والضمير في قوله  
**وتحوها** راجع الى الآي والمراد بنحوها التشبيحات مثلا **على**  
 ما صرح به في معية المستفيد وغيره حيث قال الحكم في مقصود



التبيين والايات بل هو متعد الى جميع الادكار والملازمة  
 وقيل يحتمل ان يرجع الضمير الى اليد والمداد نحوها الرجل  
 وفي الحزانة لو غمد برؤس الاصابع لا يكره وقال لا بأس  
 بذلك في القرايض والنوافل جميعا لان المصلي ربما يضطر الى  
 ذلك لمراعات سنة القراءة وما ورد في صلاة التبيين  
 وفي العون بقولها فاحذوا للاثر والحاجة وفي الحقايق وعليه  
 الفتوي وقيل كره في القرايض اجماعا والخلاف في النوافل وقيل  
 عليا لعكس وفي النهاية الصحيح ان يلبس العذ أصلا لأنه ليس  
 في الكتاب فصل بين المفطر والنفل وربما يصير العذ عملا كثيرا  
 فيوجب فساد الصلاة وأما العذ والتدبير باللسان فيفسد  
 الصلاة بالاتفاق علي ما صرح به في شرح كشف المكوم ثم ان  
 المشايخ اختلفوا في كراهة عذ التبيين من اخرج الصلاة على  
 ما في شرح الاوراد لكن ذكر في الكافي انه لا يكره مطلقا وقيل  
 هو بدعة يفوق **المشقة** تدبير لا يخصي وشرح وتخصي  
**و الثالث القحط** وهو وضع اليد على الخصر وهو وسط الانسا  
 وذلك لانه يشبه فعل اليهود **والرابع العان** كل ما هو من **اخلاق**  
**الجبابرة** اي من فعل المتجبرين والمنكرين كوضع ثوبه بين يديه  
 او من خلفه

٥١  
 او من خلفه عند السجود لئلا يترب لانه نوع تحير وتكبر  
 وهو في مقام التواضع والتخشع كذا في بعض شرح المختصر  
 وفي التحفة الجبابرة والجبارون جميع الجبار وهو المتعالي  
 عن قول الحق كما في المسفردات **والخامس التخنخ** بلا عذر بان  
 لم يكن مضطرا ابل كان لمجرد تحسين الصوت او غيره **لو كان ذلك**  
**التخنخ** **بغير حروف** اما اذا ظهر به حروف نحو اح فيفسد عذها  
 وان كان لعذر بان كان مد فوعا اليه لاحتمال البزاق في خلفه  
 لا يفسد كالوطاس فانه لا يفسد مطلقا لانه مد فوع اليه طبعاً  
 كذا في الكافي وفي التبيين الصحيح ان التخنخ لترتيب القراءة لا يفسد  
 الصلاة وفيها قال الامام طهير الدين المرجعاني اذا قام الامام  
 الى الخامسة فتحنخ المقتدي لا يفسد وقال الصدر الشهيد اذا  
 كان التخنخ **لغير سبب** كسؤنة في جلوسه او اعلانه غيره انه في  
 الصلاة لا يفسد ولا يكره وفي المبسوط التخنخ لمحسن الصوت  
 لا ينقطع لانه يفعل لإصلاح القراءة فيصير من جملة القراءة معني  
 الا ترى ان المشي للبيت لا يقطع الصلاة وان لم يكن من الصلاة  
 حقيقة لانه لإصلاح الصلاة فصارت من الصلاة معني والسادس  
**التخم** وهو القاء ماء الفم والافت على الارض قصداً في الجوامع

في الجوامع



انه يكره ان يلقح تخامته على نزار المسجد او بقا ربه فان اضطر  
الى ذلك فالقاؤه على البواري اهون لان له حكم المسجد ليس  
وذكر في شرح الارشاد جلتس في الصلوة بكرة ان يتجنه  
بمئة أوليسه والافضل في التتم الى اليسار والسابع **التسعة**  
اي اخراج الريح من الغم خال لو نه **ميسوع** اما اذا كان مستوعا  
يقطع الصلوة عندها وقال ابو يوسف لخوا لا يقطع بكل حال  
سواء اراد به التافيع لولا وحكي عنه ان كل كلام ذي حرفين  
احدهما من حروف الزوايد لا يقطع الصلوة وقد جمعوها في  
قولهم اليوم تنساة كذا في الاسرار وغيره والمسموع ما يكون  
له حروف منجاة وغير المسموع بخلافه وبعض مشايخنا لم  
يشترط احروف فقال الصلوة المسموع يفسد عندها كذا  
في القنية وفي الذخير قيل تفسير اف بف تف **والثامن**  
**امساك الدرايم في الغم ونحوها** اي نحو الدرايم كالدناير والفلوس  
واللولو في المغرب الدرايم اسم للمصروب المدور من الفضة  
كالدناير من الذهب ويمكن رجع الصير الى الغم والمداد  
بنحوها امساك الدرايم في اليد وغيره وهو ايضا مكررة  
على ما في الخلاصة ويوجد الاول قوله **يجب السمع التذاه** ولما  
اذ استنها

اذ استنها فيفسد كما في المحيط وغيره **والثاسع لعلا الراس** اي جعله  
علليا من العجز في **الركع** اذ هو يستلزم ترك التسوية وقد سبق  
الكلام في التسوية وانما خص المصنف الاعلا بالذكر مع ان التكليس ايضا  
كذلك شعارا بان كراهة الاعلا اشد من كراهة التكليس في  
التكليس من نوع تخشع او اعتقاد اعلى المقابل لظهور  
جريان الدليل وبه وفي القاموس اعلا منه اذ ترك وهو اعم  
فلذا افسر بعض الشارحين اعلا الراس بجعله عاليا او سافلا  
من الظاهر هذا والمبتاد ر هو الاول وسيا في ما يناسب هذا  
المقام **والعاشر ابتلاع ما بين الانسان** من فضلة الطعام وغيره  
وهذا **الوكان** المتلع **فكلا** اي اكل من قدر الحمصة اما اذا  
كان بقدرها فيفسد الصلوة كذا في شرح الطحاوي وقال  
الامام حواهر زادة رحمه الله ان اكل بعض اللقمة وبقي  
البعض فسرع في الصلوة فابتلعه لا يفسد صلاته ما لم  
يكن ملا الغم بعم يعزق بين الصلوة والصوم كذا في الخلاصة  
وفي البقالي الصحيح ان كل ما يفسد به الصلوة يفسد به  
الصلوة وفي اجناس الناطق اذا ابتلع ما بقي من اسنانه  
او فضلة طعام اكله او شرابه سربه قبل الصلوة فضلة تامة



كأبي البصير وعليه الفتوى **والحادى عشر ترك سنة من السنن**  
المذكورة فهو مكروه كما أن ترك كل من الواجبات حرام  
في الموازل إذا ترك السنن أن ترك بعد ركنه معدور والى  
فلا ويسأل الله تعالى يوم القيمة من تركها في بعض الفتاوى  
رجل ترك سنة من السنن لم يرها حقاً فقد كفر وأن  
رأها حقاً قال بعضهم بآثم وهو الصحيح **والثاني عشر تمام**  
**الركعة في الركوع** لأنه آخرها عن محلها الذي هو القيام كذا  
في المحيط **والثالث عشر تحصيل الركعة** وتمامها **في الاستغالات** أي  
في وقت الانشغال من عمل إلى عمل إذا السنة أن يبدأ بالف  
الله في القيام ويتم الرأى الركوع فتركه يوجب الكراهة  
ولعله أراد بالمعكروما لا يتناول العتاة والافهم من  
قوله أن تمام الركعة في الركوع تامل **والرابع عشر وضع**  
**يديه قبل وضع ركبتيه على الأرض** كذا وضع الجبهة قبل  
الانحناء **بالسجود بالاعذار** شرعي كالمصنوع والهدم **والخامس عشر**  
**رفعهما** أي رفع اليدين **بعد رفع ركبتيه** وكذا رفع اليد  
قبل الجبهة للقيام **كذلك** أي بلا عذر شرعي لمخالفة السنة  
**والسادس عشر الافتتاح** وهو نصب عقبيه وجلس عليه ما قبل  
أن يصيب

أن يصيب ركبتيه إلى الصدر ويضع يديه مفتحة أعلى  
الأرض كالكلب كذا في الظهيرية والخلاصة وفتاوى  
قاضي خان وذكر في الهداية والكا في الافتتاح أن يضع اليدين  
على الأرض ويصوب ركبتيه نصباً هو الصحيح **والسابع عشر**  
**تغطية العنق** **بلا غلبة التثاؤب** لأن ذلك من عادات الجوس  
في الخلاصة يكره في الصلاة تغطية العنق وقول عليه السلام إذا تلاوة  
أدركه فليوط فاه وليل على أنه لا يباح في غير تلك الحالة وهذا  
إذا كان حال لا يمكنه الامتناع عن التثاؤب إنما إذا تمكنه  
أن ياتى سفيته ليستد فلم يفعل وعطى فاه بيد أو ثوبه يكره  
له ذلك **والثامن عشر غمض العينين** لأنه من عادات اليهود  
والظاهر أن يقول لعماض العينين أي أطباق اجفانها إذ  
الغمض لا يتم ولا يجي متعدياً وممكن أن يجعل من قبيل قوله  
تعالى سعى نفسه فإنه يضمن لأفلاك كما في معنى التثبيت يجوز  
تفسير الغمض أيضاً بالأطباق **والثاسع عشر قلب الحصى** أي  
تسوية الأحجار الصغار كذا في القاموس لأنه نوع غبث  
كذا في الهداية **الآن** يكون حال **لا يمكنه السجود** لارتفاعها  
أو انخفاضها **فاني** عند ذلك مرة أو مرتين **هكذا** في فتاوى



قاضي خان وفي الخلاصة لا يأس بان يستوبه مرة لكن بشركة  
 احب الي والعشرون **مسح الجبهة من الزاوية العرة** ونحوها قبل  
**الفرج** من الصلاة اما بعد فلا بأس به بل يستحب كما في الظاهر  
 وقد مر بيانه والحادي والعشرون **كف الثوب** وهو القبض  
 والضم وان يرفعه من بين يديه او من خلفه اذا اراد السجود  
 لئلا يترتب وذلك لانه لو تحرك وتجهز والاولى لاكتسبه  
 بما هو من احلاق الحيابة **والثاني والعشرون التخطي** اصله التخط  
 قلبت الطاء ياء كما في النقص وهو بالغا رسيد علي ما في النج  
 بر خوليشن يازيدن **والثالث والعشرون التثاوب** وقد مر بيانه  
**والرابع والعشرون فرقة الاصابع** من اليد والرجل اي غمزها  
 ومدتها لمقصود لانه عمل قوم لوط فيكره التشبه به  
 كذا في المستصفى **والخامس والعشرون الاستراحة** اي طلب الراحة  
 بالانتقال من رجل الى رجل **والسادس والعشرون التفرج**  
**الاصابع كل التفرج في غير** خالذ الركوع علي ما مر تفصيلا **والسابع**  
**والعشرون التخييل في القراءة** بحيث يخاف ان يفوت الترتيل  
 ذكره في مفيد المستفيد تجهزه **والثامن والعشرون ترك لتوبة**  
**الرس مع الظاهر** حال كونه راكعا ولا يجزى ان ترك التسوية اغني عن  
 باعلا الداس

باعلا الداس او تنكيسها ويوين ما ذكر في النهاية ان قولهم  
 لا يرفع راسه ولا ينكسها في الركوع معناه ان لا يسوي راسه  
 بعجزه فعلى هذا يبلغو ذكر اعلا الداس من قبل وتخصيص ترك  
 التسوية بالتنكيس بقرينة ما سبق مما لا يرضى بحال طبعه  
 المستقيم والعقل السليم **والثاسع والعشرون التخطي** اي المشي  
**بلا فاضاع الاغدة** شعري اما عند العذر فلا يكره كما في  
 صلاة الخوف لانه وان كان عملا كثيرا لكن يخصصه المصلي  
 فهو كالمشي بعد احدث والاستقامين اليه والنهي كذا المشي لشد  
 لرجه الصف وذلك او كان بحيث **والف بعد كل خطوة** بضم الخاء  
 وسكون الطاء ما بين القدمين كذا في ديوان الادب اما اذا كان  
 متناجعا من غير توقف يفسد كما في المسيرة وهذا اذا لم يكن المشي  
 جانب القبلة والاقوي مفيد قل او كثر ذكره في السير الكبير  
 وقيل مراده ما اذا لم يجاوز الصفوف وفي الفخية قبل المشي اذا  
 كان مقادرا ما بين لصين ولا يستدبر القبلة لا يفسدها  
 وهذا كما قالوا في رجل كان في الصف الثاني فراحو فرجة  
 في الصف الاول فمشى اليها ففسدها لم يفسد صلاته ولو كان  
 في الصف الثالث فراح فرجة في الصف الاول فمشى اليها ففسدها



فَسَدَتْ صَلَاتُهُ وَأَنْ لَمْ يَسْتَدِيرِ الْقِتْلَةَ وَقِيلَ الْمَشْيُ إِلَى جَانِبِ  
 الْقِتْلَةِ لَمْ يَفْسِدْ قُلُوبُ الْمَشْيُ أَوْ كَثُرَ اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ  
 يَفْسِدُ إِذَا كَثُرَ **وَالثَّلَاثُونَ لِلْمَيَاتِ** إِلَى الْعَدُولِ عَنِ الْإِنصَافِ  
 وَلِئْسَ كَيْفَ بِالطَّهْرِ **عَمَّا وَشَمَّا** **وَالْحَادِي وَالْثَّلَاثُونَ قَتْلُ**  
**الْعَمَلَةِ** يَفْتَحُ الْقَافَ وَيَسْكُونُ الْمِيمَ وَاحِدَةُ الْعَمَلِ يَضُمُّ الْقَافَ  
 فِي التَّكْمِلَةِ الْعَمَلُ يَفْتَحُ الْقَافَ وَيَحْقِيقُ الْمِيمَ سُبُورُ الْعَمَلِ وَاحِدَةُ  
 وَالْعَمَلُ يَضُمُّ الْقَافَ وَيَسْتَدِيرُ الْمِيمَ بِدُونِ التَّائِيَةِ قِيلَ مَلَجَ  
 يِيَادُهُ وَفَدَا حَتْلَهُ لِبَعْضِ السَّارِحِينَ هُنَا **دُونَ الثَّلَاثِ** هَكَذَا  
 أَطْلَقَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَكْتَبِ لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْوَلَوِ الْجِيَّةِ أَنَّهُ إِذَا قَتَلَ  
 الْعَمَلُ مِرَارًا فِي صَلَاتِهِ أَنْ قَتَلَ سِتَّةَ أَرْكَانٍ حَتَّى كَثُرَ فَسَدَتْ لَهَا  
 صَلَاتُهُ وَأَنْ كَانَ بَيْنَ لِقَاتٍ فَرَجَةٌ لَا تَفْسِدُ وَكَذَا قَتَلَ  
 الْبَرْعُوثَ وَالنَّهْلَ **وَالثَّانِي وَالْثَّلَاثُونَ دَفْنُهَا** أَيِ دَفْنِ الْعَمَلَةِ  
 وَكُوهَا حَتَّى **تَحْتَ الْحَصَاةِ** وَكُوهَا قَا لِحَصِيرٍ وَغَيْرِهِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ  
 تَحْتَ الْحَصِيرِ **لَهُ لَكِ** أَيِ دُونَ الثَّلَاثِ فَمِنْ أَيْ حَتِيفَةٍ أَنَّهُ يَكُونُ قَتْلُهَا  
 لَا دَفْنُهَا وَعَمْدُهُ أَنَّهُ لَوْ قَتَلَهُ أَوْ دَفَنَهُ فَقَدْ أَسَاءَ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ قَتْلَهَا  
 أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ دَفْنِهَا وَأَيُّ ذَلِكَ لَعَلَّ فَلَا يَأْسُرُهُ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ  
 أَنَّهُ يَكُونُ كَذَلِكَ فِي الظَّهِيرَةِ **وَالثَّالِثُ وَالْثَّلَاثُونَ الْقَتْلُ الْبَرَقُ**

وهو بالضم

وَهُوَ بِالضَّمِّ لَعَابُ الْغَمِّ وَالْبَيْضَاقُ وَالْبَسَاقُ لَعْنَانٌ فِيهِ لَفْظُ  
 السَّيْرِ قَلِيلَةٌ ذَكَرَ الْأَمَامُ النُّووي رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَاشِيَةِ لَا يَبْرُكُ  
 فِي الْمَسْجِدِ لَا فَوْقَ الْبُورِي وَلَا تَحْتَ الْحَصِيرِ لَنَا أَمْرُنَا بِتَعْظِيمِ  
 الْمَسَاجِدِ وَصَوْنِهَا عَنِ الْجَاسَاتِ فَيَأْخُذُ بِثَوْبِهِ وَلَا يَلْقَاهُ  
 فِي الْمَسْجِدِ **وَالرَّابِعُ وَالْثَّلَاثُونَ نَسْجُ الْحَقِّ** وَكَذَا نَسَجَ الْعَمَلُ  
 وَالْعَمَلُ نَسْجُهُ **لَقِيلُ** صَرَحَ بِهِ الْقَدُورِيُّ سَيِّئًا فِي تَقْصِيلِهِ  
 وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَارِعِ هَهُنَا غَيْرُ الْمَاسِحِ عَلَى الْحَتَائِرِ  
 إِذَا نَسَجَ بِالْعُسْبَةِ إِلَى الْمَاسِحِ يَفْسِدُ صَلَاتُهُ وَأَنْ كَانَ يَعْمَلُ  
 قَلِيلًا كَمَا يَقْدَرُ **وَالْخَامِسُ وَالْثَّلَاثُونَ شَمُّ الطَّبِيبِ** **وَالسَّادِسُ**  
**وَالْثَّلَاثُونَ التَّرْوِجُ** لِنَفْسِهِ **بِالنَّوْبِ** أَوْ الْمَرْوَجَةِ وَالْكَرَاهَةِ  
 بَيْنَا إِذَا تَرَوَّجَ **دُونَ الثَّلَاثِ** أَوْ تَلَا تَامَتِ صَلَاتُهُ أَمَا إِذَا رَجَعَ  
 ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مَتَوَالِيَاتٍ فَسَدَتْ صَلَاتُهُ كَمَا فِي الْمُسْنَدِ وَالْحَاشِيَةِ  
 وَكَذَا آدَبُ الْغِيَابِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْجَامِعِ وَكَذَا الْإِعْتِمَادُ وَهُوَ  
 لَقَدْ لَعَنَ حَتَّى رَأْسَهُ **وَالسَّابِعُ وَالْثَّلَاثُونَ لَيْسَ السُّورَةُ**  
 سِوَى الْقَاسِمَةِ **لِلصَّلَاةِ مُعَيَّنَةٌ** مِنَ الْعَزَائِرِ وَقِيلَ فَرَضُوا أَوْ غَيْرَهُ  
**بِحَيْثُ لَا يَغْتَرُّ** إِلَى تِلْكَ لَصَلَاةٍ **يُخْرِجُهَا** أَيِ غَيْرِ هَذِهِ السُّورَةِ  
 بَلْ يَلْزَمُ عَلَيْهَا فَيُخْرِجُهَا مَعَ أَنَّهُ لَيَعْلَمُ سُورَةَ أُخْرَى لَهَا فَيُخْرِجُهَا





صَوْنٌ كَقَرَأَهُ الْمَسْجِدُ وَهَكَذَا عَلَى الْإِنْسَانِ فِي حُجْرِ الْجَمْعَةِ  
وَالْمَنَافِعُونَ فِي صَلَاتِهِمْ قَالَ الطَّاهَوِيُّ الْأَسْبِيحِيُّ هَذَا إِذَا  
رَأَاهُ حَقًّا وَاجْتِبَاحِيَّتَ لَا يَجُوزُ عِنْدَهَا أَوْ رَأَى قِرَاءَةَ غَيْرِهَا مَكْرُوهًا  
أَمَّا الْقِرَاءَةُ لِأَجْلِ التَّسْبِيحِ أَوْ التَّسْمِيعِ أَوْ تَبَرُّكًا بِقِرَاءَةِ صَلَوَاتِهِ  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ لَكِنْ يَشْرَطُ أَنْ يَقْرَأَ غَيْرَهَا حَيَاتًا  
لِيَلَا يَظُنَّ الْجَاهِلُ أَنَّ غَيْرَهَا لَا يَجُوزُ كَمَا فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ وَالْكَتَرِ  
**وَالثَّامِسُ فِي الثَّلَاثُونَ الْجَمْعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِرُكْنِ سُوْرَةٍ وَاحِدَةٍ بَيْنَهُمَا**  
أَيُّ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ وَهَذَا إِذَا كَانَ **فِي رُكْنَةٍ** وَاحِدَةٍ أَمَّا فِي الرُّكْنَيْنِ  
فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سُورَتَانِ لَا يَكُرُّ بِالْإِخْلَافِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سُوْرَةٌ  
فِي رُكْنٍ مَطْلُوقًا وَقِيلَ لَا مَطْلُوقًا وَقِيلَ أَنْ كَانَتْ السُّورَةُ الْفَاتِحَةُ  
الْمُتْرُكَةُ طَوِيلَةً لَا يَكُرُّ كَمَا إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا سُوْرَتَانِ قَصِيرَتَانِ  
كَذَا فِي الظَّاهِرِيَّةِ وَالْمَحْبُطِ وَفِي شَرْحِ التَّوْبِيلِيِّ لَكُنَّ وَلَا يَأْسُ  
بِأَنْ يَقْرَأَ سُوْرَةً فِي الْأَوَّلِ وَيُعِيدَ هَا فِي الثَّانِيَةِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى مِنَ الْمَغْرِبِ إِذَا  
زُلْزِلَتْ ثُمَّ قَامَ وَقَرَأَهَا فِي الثَّانِيَةِ **وَالْثَّاسِعُ فِي الثَّلَاثُونَ**  
**الِاسْتِقَالُ مِنَ آيَةِ إِلَى آيَةٍ** أُخْرَى مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ أَوْ سُوْرَةٍ أُخْرَى  
**وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَيُّ بَيْنَ الْبَيْنَيْنِ سُوْرَةٌ** حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا كَمَا عُرِفَتْ

سَوَاكَانَ

سَوَاكَانَ فِي رُكْعَةٍ أَوْ رُكْعَتَيْنِ كَذَا فِي الْمَحْبُطِ **وَالْأَرْبَعُونَ**  
**تَقْدِيمُ السُّورَةِ الْمُنْتَخَرَةِ عَلَى السُّورَةِ الْمُنْقَذَةِ** وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ التَّقْدِيمُ  
**فِي الرُّكْعَتَيْنِ** فِي الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ فَإِنْ وَفَّقَ  
مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَاجْتِبَاحٍ بِأَنْ قَرَأَ فِي الْأَوَّلِيِّ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ  
النَّاسِ مِثْلًا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا هَذِهِ  
السُّورَةَ وَأَمَّا إِذَا اخْتَرَهُ الْقُرْآنُ مِثْلًا فِي الْقِيَامَةِ وَقَرَأَ الْمَعُودُ  
فِي الرُّكْعَةِ الْأَوَّلِيِّ مِثْلًا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الْآخِرَةِ مِثْلًا مِنَ الْبَقَرَةِ  
كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْقِرَاءَةِ أَمَّا فِي السُّوَاقِ  
فَلَا شَيْءَ مِنْهَا يَكُرُّ ذِكْرُهُ فِي الْخِزَانَةِ وَفِي الْمَحْبُطِ هَذَا كُلُّهُ حَالَةٌ  
الِاخْتِيَارِ أَمَّا فِي حَالِ الْعَذْرِ وَالنَّسْيَانِ فَلَا يَأْسُ بِهِ وَفِي  
الْثَانِيَةِ حَالِيَّةً أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاتِهِ سُوْرَةً فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ  
سُوْرَةٌ أُخْرَى فَلَمَّا قَرَأَ مِنْهَا حَضَرَ أَرَادَ أَنْ يَتْرُكَهَا وَيَفْتَحَ السُّورَةَ  
الَّتِي أَرَادَ قَرَأَهَا لِأَيِّبِنِخْ لَعَلَّ ذَلِكَ يَلِ الْمَحْتَارُ أَنْ يَمُضِيَ عَلَى قِرَائَتِهَا  
**وَالْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ السُّورَتَيْنِ السُّورَتَيْنِ** مَطْلُوقًا خِلَافًا لِمَا  
قَدْ لَمْ يَسْمَعْ بَيْنَ لِمَا خُذَتْ وَالسُّورَةُ فِي صَلَاةِ الْحَافَةِ وَفِي الْعَنَابَةِ  
أَنَّهُ الْمَحْتَارُ وَالْعَرَفُ لَمْ يَبْنِ الْحَافَةَ وَالْجَمْعُ بِهِ أَنَّهُ لَوْ أَنَّهَا  
فِي الْجَمْعِ لَمْ يَخَافَتْهَا فَتَكُونَ كَالسَّكَنَةِ فِي وَسْطِ الْقِرَاءَةِ وَهِيَ



صَوْنٌ كَعَرَاهُ الْمَسْجِدُ وَهَكَذَا عَلَى الْإِنْسَانِ فِي نَجْرِ الْجَمْعَةِ  
وَالْمَنَافِعُونَ فِي صَلَاتِهِ قَالَ الطَّحَاوِيُّ الْأَشْيَاجُ فِي هَذَا إِذَا  
رَأَوْهُ حَقًّا وَاجْتِبَاحِيًّا لَا يَجُوزُ غَيْرُهَا أَوْ رَأَى قِرَاءَةَ غَيْرِهَا مَكْرُوهًا  
أَمَّا لَوْ قَرَأَهَا لِأَجْلِ التَّيْسِيرِ أَوْ التَّيَسُّرِ عَلَيْهِ أَوْ يَرَى كَأَنَّهَا صَلَاحٌ  
لِللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ لَكِنْ يَشْرُطُ أَنْ يَقْرَأَ غَيْرَهَا إِنْ كَانَ  
لِيَلَا يَظُنَّ الْجَاهِلُ أَنَّ غَيْرَهَا لَا يَجُوزُ كَمَا فِي شَرْحِ الْهَدَايَةِ وَالْكَرَى  
**وَالثَّامِسُ فِي الثَّلَاثُونَ الْمُجْمَعُ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ بِرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ بَيْنَهُمَا**  
أَيُّ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ وَهَذَا إِذَا كَانَ **فِي رُكْعَةٍ** وَاحِدَةٍ أَمَّا فِي الرُّكْعَتَيْنِ  
فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سُورَةٌ لَا يَكْرَهُ بِالْإِحْلَافِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سُورَةٌ  
قِيلَ يَكْرَهُ مُطْلَقًا وَقِيلَ لَا مُطْلَقًا وَقِيلَ أَنْ كَانَتْ السُّورَةُ الْفَاتِحَةُ  
الْمُتْرُوكَةُ طَوِيلَةً لَا يَكْرَهُ كَمَا إِذَا كَانَتْ بَيْنَهُمَا سُورَتَانِ قَصِيرَتَانِ  
كَذَا فِي الطَّهِيرِيَّةِ وَالْمَحْيِطِ وَفِي شَرْحِ الزَّيْلَعِيِّ لَكْرَى وَلَا يَأْسُ  
بِأَنْ يَقْرَأَ سُورَةً فِي الْأَوَّلِ وَيَعْبُدُهَا فِي الثَّانِيَةِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِنَ الْمَغْرِبِ إِذَا  
زَلَّكَتْ ثُمَّ قَامَ وَقَرَأَهَا فِي الثَّانِيَةِ **وَالثَّاسِعُ وَالْثَّلَاثُونَ**  
**الانتقال من آية إلى آية** الْخَرِي مِنْ هَذِهِ السُّورَةِ أَوْ سُورَةٍ أُخْرَى  
**وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُمَا أَيُّ بَيْنَ الْبَيْنَيْنِ سُوْرَةٌ** حَقِيقَةٌ أَوْ حَكْمًا كَأَنَّكَ

سَوَاكَانَ

سَوَاكَانَ فِي رُكْعَةٍ أَوْ رُكْعَتَيْنِ كَذَا فِي الْمَحْيِطِ **وَالْأَرْبَعُونَ**  
**تقديم الخوة المتأخرة على السورة المتقدمة** وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ التَّقْدِيمُ  
**فِي الرُّكْعَتَيْنِ** فَعَلَى الرُّكْعَةِ الْوَاحِدَةِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ فَإِنْ وَفَّقَ  
مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَاجْتِبَاحٍ بِأَنْ قَرَأَ فِي الْأَوَّلِيِّ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ  
النَّاسِ مِثْلًا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ أَيْضًا هَذِهِ  
السُّورَةَ وَأَمَّا إِذَا اخْتَصَمَ الْقُرْآنُ مِثْلًا فِي الْقِفْلَةِ وَقَرَأَ الْمُتَوَدِّعِينَ  
فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى مِثْلًا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الْآخِرَةِ شَيْئًا مِنَ الْبَقِيَّةِ  
كَذَا فِي الْخِلَاصَةِ وَهَذَا كُلُّهُ فِي التَّرَايُضِ أَمَّا فِي السُّوَاكِلِ  
فَلَا شَيْءَ مِنْهَا يَكْرَهُ ذَكَرَهُ فِي الْخِزَانَةِ وَفِي الْمَحْيِطِ هَذَا كُلُّهُ حَالَةً  
الِاخْتِيَارِ أَمَّا فِي خَالَ الْعِذْرِ وَالنِّسْيَانِ فَلَا يَأْسُ بِهِ وَفِي  
التَّائِيهِ حَاطِيَّةً أَرَادَ أَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاتِهِ سُورَةً فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ  
سُورَةٌ أُخْرَى فَلَمَّا قَرَأَ مِنْهَا حَضَرَ أَرَادَ أَنْ يَتْرُكَهَا وَيَفْتَحَ السُّورَةَ  
الَّتِي أَرَادَ قَرَأَهَا لِأَيِّبَنْغِي لَعَلَّ ذَلِكَ يَلِ الْمَحْتَارُ أَنْ يَمْضِيَ عَلَى قِرَائَتِهَا  
**وَالْحَادِي وَالْأَرْبَعُونَ السُّورَتَيْنِ السُّورَتَيْنِ** مُطْلَقًا خِلَافًا لِلْمَحْمَدِ  
فَإِنَّهُ يُسَمَّى بَيْنَ الْغَاخَةِ وَالسُّورَةِ فِي صَلَاةِ الْمَحَافَةِ وَفِي الْعَنَابَةِ  
أَنَّهُ الْمَحْتَارُ وَالْعَرَفُ لَهُ بَيْنَ الْمَحَافَةِ وَالْجَهْرَةِ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ بِهَا  
فِي الْجَهْرَةِ لَخَافَتْهَا فَتَكُونُ كَالسُّكُوتِ فِي وَسْطِ الْقِرَاءَةِ وَهِيَ



غير ما تونة تامل **والثاني** والامير **عبد** او صبيته  
عند اكل في المسية **بلا عذر** - كخوف الماء النار والسقوط  
من السطح وغير ذلك واما اذا كان بعذر فليذكر صريح  
بذلك في المحيط وفي الحاشية لو جازى وارفع من ثوبها  
وهي كارهة لذلك فنزل لئلا فسدت صلاحها وان مضى  
مصة او مصتين لم ينزل لئلا فسدت صلاحها وان مضى  
ثلاثا فسدت نزل اول **واما البعض الخامس** منها فهو  
**سبعة عشر الاول انتظار الامام** سواء كان في الصلاة  
او قبيلها وقت التحريمة كما صرح به في بعض شروح المختصر  
**لمن سمع الامام خفق** اي صوت **عليه جأئيا للصلاة**  
لاذراك الجماعة والتحريمة وقيل لو كان الجأئ سلطانا  
يجوز له المكث والاول خفته فانه صوت النعل كما في القاموس  
**والثاني تطويل الركعة الثانية على الركعة الاولى** بحسب  
القراءة مطلقا كما في الطهيري وقتاوي قاضي خان لكن في  
المختصة والحا في الحاشية انما تذكره اذا كانت بثلاث ايات  
وقد روي انه صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب للعودتين مع ان الخزي  
الحول بآية واما بقية بقوله **في الغرائب** اذ في النعل لا يترك  
بكل حال

بكل حال كما في العتابة وفي كامل الفتاوى لو سوي بينهما  
في الفجر والحول الاولى على الثانية في الصلاة كلها فقد ترك  
الافضل ولكن لا يكره بالانقار لان الكلام في الافضلية  
ثم انه يعتبر التطويل من حيث الاي اما اذا كان بين ما يقرأ  
في الاولى وبين ما يقرأ في الثانية تفاوت من حيث الاي  
اما اذا كان بين الاي تفاوت طولا وقصرا فيعتبر التفاوت  
من حيث الكلمات والحروف ويبنى ان يكون التفاوت بقدر  
الثلاث والثلاثين **الثاني** في الاولى والاخر في الثانية وهذا  
بيان الاستحباب واما بيان احكامه فالتفاوت وان كان  
فاحسنا لا بأس به لو روي الاثر كذا في الحاشية **والثالث**  
**التوقف على التعثبت عن القراءة والاستماع في آية الرحمة لسؤال**  
**الجنة او في آية العذاب** للمنفذ عن النار والكرامة انما هي **للإمام**  
**والمنفذي مطلقا** سواء كان في الغزاة او غيرها اما بالنسبة الى  
**المنفرد** فهو لا مطلقا بل **في الغرائب فقط** وذكر في النهاية  
المضلة اذ امر بآية فيها ذكر النار او ذكر الموت وتوقف  
وتعود من النار واستغفر الله تعالى او مري بآية فيها ذكر الرحمة  
او ذكر الموت وتوقف وسأل الله تعالى ففهمنا ثلاث مسائل



مسئلة في المقرد والجواب فيها انه اذا كان في التطوع فهو حسن  
 حديث حذيفة رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فامر بانه فيها ذكر الجنة الا وقف وسأل الله تعالى لحيته  
 وامر ما به فيها ذكر النار الا وقف ونعوذ بالله من النار  
 وان كان في الغرض يكره ذلك لانه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم  
 ولا عن السلف فكان محدثا وشرا لا موصوفا ومحدثا لها مسئلة  
 الامام والجواب نه لا يفعل ذلك لابي الغرض ولا في التطوع  
 لانه لم ينقل ذلك عن احد ولا يودي الي تطويل الصلاة  
 على القوم وانه مكروه ومسئلة في المقدي والجواب  
 انه يستمع ويبصت ولا يشتغل بالدعاء كما قال عز وجل  
 واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون  
 والواجب والدعاء يحل الاستماع والانصات فلا يجوز  
 كذا في المحيط **والرابع السجدة على كبر العمامة** يفتح الكافي وكسر  
 العين اي السجود على دور ما يلف على الراس وهذا اذا التزم  
 وجدان حجم الارض والاله يجوز وعند الشافعي لا يجوز مطلقا  
 كما في المحصر **والخامس الصاق البصر بالعمامة للرجال** لا  
 اذا كان في الصنيع كما مر وكذلك يكره **يسطوهم** اي يسطو الراس  
 واقتراشهم



واقتراشهم **العضد** يفتح العين وضم الصاد وكسرها وبفتين  
 ما بين المرقع الى الكف **والسادس تنزعهم القميص** او القميص يفتح  
 القاف واللام وسكون النون وضم السين هي ما يوضع على  
 الراس **لنساء** **والسابع لبسهم** القميص والعكسوة وكسرها  
 والكرامة فيها اذا لبسته يعمل لسير كما صرح به في الخاتمة  
 وفي فتاوى الحجة سئل صاحب الكتاب عن سقطت قلنسوته  
 او عمامته في الصلاة كيف يصنع فقال رفع القلنسوة يعمل  
 قليل بيده واحدة افضل من الصلاة مع كشف الراس واما العمامة  
 فان امكنه رفعها ووضعها على الراس معقودة كما كانت  
 فسار الراس والبيد واحدة وان خلت العمامة ويحتاج الي  
 تكويرها فالصلاة مع كشف الراس اولى من عقد العمامة  
 وقطع الصلاة **والثامن تطويل الامام الصلاة** قراءة وتسيبجا  
 على قدر المروي له بحيث **ينقل** بضم القاف **على النور** كذا في  
 المسنية مذكور في الخلاصة اذ طول الامام القراءة لكي يدرك  
 الناس الجماعة ان كان ذلك يسوق على الناس فالاولى ان لا  
 يفعل لانه يصير سببا لتقليل الجماعة **والتاسع تخفيفه** اي  
 تخفيفا لعمامتها اي للصلاة قراءة وتسيبجا **لعمامة** يفتح



الغير الميم أي لجملة القوم وسرعتهم اذ هو يستلزم ترك  
رعاية السنن المستحبات وغيرها في القراءة والفسح والتمتع  
عالمًا والحاصل انه لا يزيد على القدر المستوفى اذ لم يربوا  
فيه ولا ينقص عنه وان استعجوا اذ في المسنة وغيرها والعامة  
**المجاورة** أي الحياة الامام واضطر ان **القوم** المقتدين يسكوتهم  
وتكرار اية **الفتح** أي لفتح القوم على الامام وازالة  
اعلاقه وهذا اذا خسر مقدار ما يجوز به الصلاة على ما لم  
وفي الخلاصة لا ينبغي للمقتدي ان يفتح قبل الاستئذان  
ولا للامام ان يلجيه اليه بل يسرع ان قرأ ما يجوز  
به الصلاة او ينتقل الى اية اخرى فحز الإمام المترنسي  
ان قرأ المستحب برقع بعد ان **الفتح** يفسد اذ افتح المصلي  
قارئًا اذ لم يفقد رجلي القراءة متصلًا او غيره بشرط ان  
يفقد الغايح المعلوم حتى لو قصد به قراءة القرآن لا يفسد  
كذا في الحزاة وهو الصحيح كما في الكافي فلو احدث المصلي  
بفتحه فسدت صلاته ايضا ذكره في الخلاصة واشترط  
التكرار في التسوط لانه ليس من اعمال الصلاة فيعفى القليل  
منه ولم يشترط في اجماع الصغرى لان الكلام قاطع وان قل  
ذكره في الهداية

59  
ذكره في الهداية ويستثنى من ذلك فتح المقتدي لانه فاته  
غيره ففسد مطلقًا وقال بعض مشايخنا هذا اذا قرأ ما لا يجوز  
به الصلاة ولم ينتقل الى اية اخرى اما اذا اذ ذلك وانتقل  
الى اية اخرى ثم فتح عليه فسدت صلاته والاول هو الصحيح ثم  
اذا احذ الامام من الغايح بعد انتقاله الى اية اخرى  
فقال لا تقصد وقيل يفسد وهو الاصح كذا في الظهيرية واذا عثر  
**جهر القراءة في نوافل النهار** اما في نوافل الليل ان شاخت  
وان شاهر لكن الجهر افضل اعتبارا بالفرض في حق المنفرد  
لان المواقل مكملات الفدايض لقوله عليه السلام اول  
ما يحاسب به العبد الصلاة فان كتمت فقد انحر وانح  
وان نقصت تحمل بالمواقل وكانت اتباعا للفدايض فالتحقت  
بها كذا في الكافي في كفاية السجعي اما المنطوق في النهار  
فانها تجانفت فيها بالقراءة حتمًا لا من مجرد روه وان يكون  
هناك من يجتهد او يغلبه النوم فيجهر في ذلك لرفع  
النوم او لغلبته الكلام فانه يجوز ولا يوجب التقصان ان  
كان في الليل فهو محير بين الجهر والمخافة بالاخلاق فيه  
وفي شرح القندوري الافضل عند الاكثر من الحالة الوسطي



بين الجهر والمخافة ويؤيد ما في كثير من التفاسير في قوله تعالى  
ولا تحمض وجوهكم ولا تخافت لها واستغنى عن ذلك سبيلًا  
**قال** عطاء بن مسلم كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه  
إذا صلى بالليل خافت وكان عمر رضي الله عنه إذا صلى يجهر  
فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فدعاها فقال يا أبا بكر  
مالك تخافت بصلواتك قال لا من أنا حتى فقال العمر فمالك  
تجهر بصلواتك فقال آني أوقظ الوستنان والحد الشيطان  
وإرضي الرحمن فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا بكر أن يرفع قلبه  
وأمر عمران بخفض قلبه **والثاني عشر قراءة الإمام أبيه**  
على ما عرفت **فيما يخاف** من الغرابض إلا إذا وقع فيه الشبهة  
**في آخر السورة** فحينئذ لو ركع من غير توقف ينوب الركوع  
عن سجدة التلاوة والتوقف معترفة بركعة ثلاث آيات  
بعدها علم ما ذكره الإمام خواهر زادة وبأكثر منه عما قاله  
الإمام ما كلوا في رحمها الله كذا في الخلاصة وفي القسمة أن  
الركوع بعد الثلاث لا يجزئ في وسط السورة وفي آخرها  
يجزئ ثم اختلفوا في أن الركوع هل ينوب بدول السجدة أو لا  
قال الإمام خواهر زادة لا بد من السجدة ذكره في الظهيرية  
وفي شرح

وفي شرح الطحاوي لو لم توجد السجدة عند الركوع لا ينوب  
ولو نوي في الركوع فيه روايتان ثم اختلف المشايخ فيما  
إذا نوي عند الركوع في أنه ينوب عن سجدة التلاوة الركوع  
أو السجدة التي عمية وفي القسمة لو نواها الإمام في الركوع  
ولم ينوها المفتدي لا تنوب عنه ويسجد إذا سلم أمامه  
وتعيد القعدة ولو تركها يعيد صلاته وكذا يكره قراءة سورة  
فيها سجد في الجمعة والعيد من الصلاة الجهرية انتهى  
ويستغنى أن يستثنى قهنا أيضا ما إذا كان له سجدة في آخر  
السورة **والثالث عشر تكرار الآية سرورا** لما فيها من ذكر  
الرحمة والحبّة وخوبها **أو تكرارها حزنا** لما فيها من ذكر  
العذاب النار وخوبها **والسرور** ما ينكمش من العزج والحزك  
خشونة في النفس لما يحصل منه من الغم وهذا إذا وقع في  
**الغرابض بلا عذر** أي لا يستحب عذر آخر وإنما قال في  
الغرابض إذا لا يكره التكرار سرورا أو حزنا **في التواضع**  
**والسرور مطلقا** سواء كان بعذر أو بغير عذر وفي الأخير  
إذا قرأ آية واحدة في الصلاة مرارا فإن كان ملك في القراء  
فهو مكره إذا لم ينقل السماع عن واحد من السلف الله تعالى ذلك



وَإِنْ كَانَ فِي التَّطَوُّعِ فَعَيَّرَ مَكْرُوهَهُ إِذْ قَدْ شُهِتَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ  
 أَنَّهُمْ كَانُوا يُجَيِّوْنَ لَيْلَتَهُمْ بِتَكَرُّرِ آيَةِ الْعَذَابِ وَالرَّحْمَةِ  
 أَوِ الرَّجَاءِ أَوِ الْخَوْفِ وَخَوَّهَا وَفِي صَلَاةِ الْجَلَالِيِّ فِي فَضْلِ الْبَابِ  
 الْقِرَاءَةِ أَنَّهُ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً يُعْرَأُ آيَةُ  
 وَاحِدَةٌ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى أَصْبَحَ أَنْ تُعَذِّبَهُمْ فَاهْتَمُّوا بِذَلِكَ الْآيَةِ  
 وَصَلَّى ابْنُ مَسْعُودٍ مَعَهُ لَيْلَةً يُرَدُّ آيَةُ لَيْلَةٍ إِلَى الصُّبْحِ  
 يَقُولُ أَمْ حَسِبْتَ الَّذِينَ اجْتَنَبُوا الشَّيْئَاتِ الْآيَةَ وَالرَّابِعُ عَشَرَ  
**تَكَرُّرُ الصَّوْتِ فِي رُكْعَةٍ** وَاحِدَةٍ وَفِي لَوْكُنَّ مِنْ خِلَافِ الْمَشَاجِجِ وَهَذَا  
 إِذَا كَانَ فِي الْفَرَايضِ الْمَوَاقِلِ فَعَيَّرَ مَكْرُوهَهُ مُطْلَقًا كَمَا فِي الْمَنِيَّةِ  
 وَسَيَأْتِي فِي النَّصْرِ بِدَرْجَةِ الْمُصَنَّفِ **وَالْخَامِسُ عَشَرَ** **الْمَلَاةُ** حَالُ  
 كَوْنِ الْمُضْطَرِّ **رَافِعًا كَمَهُ إِلَى الْمَرْقَبِ** لِمَا قَبْلَهُ مِنْ تَرْكِ التَّوَاضُّعِ وَالْخُشُوعِ  
 وَكَذَا كُلُّ هَيْئَةٍ فِيهَا تَرْكُ الْخُشُوعِ فَيَلْزِمُ لِاحْتِاجِهِ إِلَى قَوْلِهِ **لِلرَّجَالِ**  
 لِيُظْهِرُوا أَنَّ تِلْكَ الْكَرَاهَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ وَأَمَّا صَلَاةُ النِّسَاءِ  
 بِتِلْكَ الْهَيْئَةِ فَاحْتِجُوزُكَ **وَالْتَقْيِدُ** بِذَلِكَ لِأَنَّ الْمُصَنَّفَ  
 التَّرْتِيبَ بَيَانُ كُلِّ مِنَ الْخَوَاصِ لِلْإِنْسَانِ إِلَى نَوْعِ خُصُوصِيَّتِهِ  
 لِأَنَّ مَقْشَأَ التَّقْيِيدِ بِهِ مُحَرَّدٌ لِاحْتِزَانِهِ عَلَى أَنَّ النَّصْرَ  
 مَعَ عِلْمِ ضَمَّتْ شَائِعٍ فِي كَلَامِهِمْ سَيَّمَا فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 وَالسَّادِسُ عَشَرَ

٧١  
**وَالسَّادِسُ عَشَرَ قَوْلُ الْمُقْتَدِي عَنِ** قِرَاءَةِ الْإِمَامِ **قِرَاءَةِ**  
**التَّهْنِيبِ** وَالتَّخْوِيفِ إِلَى الْجَنَّةِ مِثْلًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ الَّذِينَ  
 آمَنُوا فَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ الْغُرُورِ  
 تَرَى خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَلَايَهُ **وَعِنْدَ قِرَائَةِ آيَةِ التَّهْنِيبِ**  
 وَالتَّخْوِيفِ مِنَ النَّارِ مِثْلًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَعَذَابُ الْمُنَافِقِينَ  
 وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارِ نَارُ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ  
 وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُقِيمٌ وَمَقُولُ الْقَوْلِ قَوْلُهُ **صَدَقَ**  
**اللَّهُ** الْوَعْدُ وَالْوَعْدُ لَا يَافِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مُطَابِقًا لِمَا فِي نَفْسِ  
 الْأَمْرِ **وَبَلَّغْتَ** عَلَى صَهْوَةِ الْقَبِيحَةِ مِنَ التَّلْبِيغِ **وَسَلَّمَ**  
 بِمُتَّبِعِينَ جَمْعَ رَسُولٍ أَيْ اجْتَهَدُوا وَفِي إِصْبَالِ الْأَحْكَامِ  
 إِلَى الْخَلْقِ وَلَمْ يَقْصِرُوا فِي حُكْمِهِ مِنَ التَّلْبِيغِ فَإِنْ أَرَادَتْ  
 غَايَةَ تَفْصِيلِ الْمَرَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ فَارْجِعْ إِلَى النِّهَايَةِ  
 تَجِدُهَا كَافِيَةً وَافِيَةً فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْأَكْمَالِ وَالْإِنَّمَاءِ  
**وَالسَّابِعُ عَشَرَ** **الاعْتِمَادُ بِحَاطِطٍ** أَيْ لِإِقَامَةِ بَحْدَارٍ فَيَكُونُ  
 مِنْ قِبَلِ التَّضَمُّنِ قَائِدًا مَقْدَمًا بِنَفْسِهِ **أَوْ اسْطَوَانَهُ** أَوْ كَوْنَهَا  
 بِلَا عَدْرِ شَرْعِي كَالْمَرْصُوعِ وَالْأَعْيَارِ إِذَا الْإِتْكَافُ قِيَامٌ فَاقْصُرْ  
 فَيَكُونُ مِنْ غَيْرِ خُشُوعٍ وَذَائِعٍ وَإِنْ كَانَ لِعَدْرِ تَحْوِيزِ صَلَاتِهِ

للتقديده  
 ولا حاجة إلى تركاب  
 نوعيه تقيد



من غير كراهة بالإجماع على ما في المحيط وغيره وهذا  
**في غير النوافل** من الصلاة أما في النوافل فالكل سواء كما صرح  
 به في الحاشية وغيرها وفي مقيد المستفيد بكم في النوافل  
 أيضا وفي كامل الفتاوى كل ما ذكر أنه بكم في الصلاة فهو بالتقدير  
 ولو وقع منه من غير قصد واختيار لا يكره مطلقا والله أعلم  
**الكتاب الثاني** من الأبواب الثمانية  
**في بيان المباح** الانسب أن يقول في المباحات وهي المباحات  
 الدال عليها المباح بالام الاستغراق **أد عشر** بعضها  
 عام وبعضها خاص أما البعض العام فهو ثمانية الأول  
**نظره** أي نظر المصلي **مؤوق** يضم الميم وفيه الميم أو سكوها  
 أو قلبها أو أواخره مؤخر العبر على ما في النهاية والتكملة فالأول  
 أن يقال مؤخر عيبه ميمًا أو شمالا **بلا تحويل** وجهه عن القبلة  
 وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ الكتابة في الصلاة  
 بمؤخر عيبه فلا يكره كذا في الكافي أما إذا انظر متحولًا فقد  
 حاله **والثاني** لشبهة **موضع سجود** بقلب الحصى وتسوية ثمانية  
 مرة أو مرتين بأن لا يكره السجود **والثالث** قتل أي قتل المصلي  
 الحية المطلقة سواء كان حيا أو غير حي من أي صيغة كان سودا

أوبضا

أوبضا والحية الحية هي البيضاء التي تسكن البيوت لها ضفائر  
 تمشي مستوية وقيل لا يحل قتل الحية لقوله صلى الله عليه وسلم إياكم  
 والحية البيضاء فالها من الحزن والصبح هو الأول على ما في الهداية  
 والكافي **مطلقا** سواء أمرين يديه وخاف الأذى منها أو لا  
 لكن في الكافي قالوا أنما يباح قتلها إذا أمرين يديه وخاف  
 الأذى أن لم يخف يكره فالإطلاق الأول باعتبار النوع  
 الحيات والإطلاق الثاني باعتبار أحوال المصلي **وان**  
**احتج** قتله وفي بعض النسخ وان احتج أي احتج ذلك المصلي  
 في قتلها **إلى العالم** والمباشرة الكثير في ذكر واحد كاحد  
 العصا والنعلين والأحجار وقيل إذا احتج إلى ضربات ليست  
 الصلاة والأظهر أن الكل سواء لأنه عمل يخص فيه المصلي فهو  
 كالشيء بعد الحدث أما قتل سائر الهوام المودعة فحكمه حكم  
 الحية والعقرب كذا في الظهيرية **والرابع** الصلاة والحال  
 أن **في فمه** أي في المصلي **دراهم** أو **دنانير** والاباحة فيما إذا  
 كانت بحيث لا تمنعه أي المصلي من رعاية **سنة القراءة**  
 أما إذا امتنع عن ذلك فهو مكروه **والخامس** الصلاة والحال  
 أن **في بين** ما أي شيء **يلبغ** المصلي ذلك الشيء من رعاية **سنة**



**الاعتقاد** على الركبتين واخذها بيده كذا في بعض الشروح والاولي  
ان لا يحصى الاعتقاد بالركوع وذكر في المحيط ايمساك شيء من ثوب  
او درهم بيد يكره لانه يشغله عن الصلاة ويمتعه عن وضع اليدين  
موضع السجدة فان كان بحيث لا يشغله فلا بأس به **والسادس**  
**القرأة على التاليف** اي على ترتيب الايات والسور على ما عليه المصحف  
الآن كما يفعل بعض الحفاظ من لامة خاتما للقرآن في الصلاة  
ذكر في البرهانية لا بأس به ذلك في الصلاة لما روي عن النبي  
الله عنه ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقولون القرآن  
على التاليف فمشايخنا رحمهم الله استحسنوا قرأة المفضل  
ليسمع القوم ويتعلموا ثم انه ذكر في التمهيد السامي اجتمعت الامة  
على قرأة القرآن بالقرأة السبعة جازمة سواء كان في الصلاة  
او غيرها لانه قال عليه الصلاة والسلام نزل القرآن على سبعة  
احرف كلها كاف شاف اي على سبعة وكرات ولان القرأة  
السبعة تعلت اليها نقل متواتر من انكر واحدة منها يصير  
كافرا والعياذ بالله تعالى وفيه ايضا اما القرأة الخارجة  
عن السبعة فذلك ايضا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لانه  
لم ينقل اليها نقل متواتر روايته في حد الاحاد وكلام الله  
تعالى لا يثبت

71  
تعالى لا يثبت بحبر الواحد ومن انكر ذلك لا يصير كافرا فلو كانت  
الرواية معروفة لفسق جاحدة وان كانت شاذة لا يفسق  
وكذا قرأته في الصلاة ان كانت معروفة يجوز والا فلا  
**والسابعة** **نقض الثوب** من قبيل اصابة المصذر الى المفعول  
اي نقض المصلي الثوب في المقرب لنقض بالقاء والضا والمغني  
تحريك الشيء ليسقط ما عليه من عيار او غيره والمراد به عند  
الفقه التناثر وهذا اذا نقضه **كبلا** وفي بعض النسخ لا  
**يلتصق** ما على الثوب **جسد** اي لتنافس في حالة الركوع شرح  
به في الخاتمة وكذا في السجود واما اذا فعله ليلا يثرب  
او نحو ذلك فهو مكروه لما مر **والثامن** **قرأة الخسوة في**  
**ركعة واحدة** وقرأة **الخسوة** **اخرى** في ركعة **اخرى** على  
المذهب والقول **الصحيح** في التناثر خاتمة الافضل ان يقرأ  
في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة تامة ولو قرأ بعض  
السورة في ركعة **والسبعة** **اخرى** قال بعض مشايخنا  
انه يكره لانه خلاف ما جاء به الاثر وفي القنانية كما  
ارادوا به ذلك السورة القصيرة وفي الصحيح روي عن اصحابنا  
انه لا يكره في الظهيرة هو الصحيح وفي شرح التهذيب انه لا يكره



لكن لا ينبغي ان يفعل ولو فعل لا بأس به وفي المحيط لو قرا  
 في الركعتين من وسط سورة او من آخر سورة لا يكره ولو قرا  
 في ركعة من وسط سورة او من آخرها وقرا في ركعة اخرى كذلك  
 فلا ينبغي ان يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية لكن لو فعل  
 لا بأس به في الذخيرة قال بعضهم لا يكره وهو الاصح **وأما البعض**  
**الخاص فهو ثلاثة الأول تكرار السورة** سواء كانت فاتحة  
 او غيرها **في ركعة واحدة في صلاة التطوع** كما مر في غير هذا **والثاني**  
**الصلاة** حال كون المصلي معتمدا متبعا **حائطا واسطوانة** او نحو ذلك  
**في صلاة التطوع** ولو كان هذا الاعتماد **بلا عذر** صرح به في الخاتمة  
**والثالث لحظ الامام** اي ملاحظته ونظره في الحائطين في الصلاة  
 الجذرية المأظية لكسر شق العين الذي يلي الصدغ ولما  
 الذي يلي الانف فهو الموق والموقوف قد يستعمل الموق والموقوف

بالمعنى الاعم كما عرفت انفا **الباب الثامن**  
 من الابواب الثمانية في بيان **المفسدات** اي الاشياء التي لا يجوز  
 ان يبنى المصلح بعد ما وقع شيء منها وهي اي المفسدات كلها  
**في التحقيق** اعتمد الرجوع الى الحقيقة **محمسة** اراد انه يندرج في ذلك  
 جميع ما يكره ونه من المفسدات على ما في الكتب المبسوطة وان كان

بحسب الظاهر

في قوله **وغيره** اي غير ما ذكرناه من المفسدات  
 في قوله **وغيره** اي غير ما ذكرناه من المفسدات  
 في قوله **وغيره** اي غير ما ذكرناه من المفسدات  
 في قوله **وغيره** اي غير ما ذكرناه من المفسدات

بحسب الظاهر والتفصيل زايده عليها وكل ذلك ثابت على  
 العموم ولم يكن شيء منها مخصوصا ببعض المصلين او الصلوات  
**الأول الكلام بسلام الناس** قيل ان يقع قد والتشهد  
**مطلقا** عمدا او خطأ سهوا او نسيانا يسيرا او كثيرا ما كان  
 المصلي او يقظا ناخلاقا للشافعي في اليسير عند الخط والنسيان  
 كذلك في بعض شروح المحققين والمرداد بالكلام ما يتلفظ  
 به مطلقا لا ما هو المصطلح عند الحاجة فان كان مفهما  
 فالمرت لو احدى وما فوقه مفسد والافلاما الميتو الخرفان  
 وفي الخلاصة عند ابي يوسف في الحرير لا يفسد وفي الاربعه  
 يفسد اما في الثلث فاختلعت المساجح في قوله والاصح انه لا يفسد  
 وقوله **حقيقة** بان يحاطب الناس نحو تسميت العاطس بان  
 يقول المصلي في جواب العاطس برحمتك الله وفي الملتقط  
 ان عطس غيره فحمد الله يريد تسميته تسديت صلاته وان  
 اراد الشكر لا وفي الظاهرية ان عطس احد من المصلين  
 فقال بطل خارج الصلاة برحمتك فقال لاجمعا امين يفسد  
 صلاة العاطس لصلاة الاخر ونحو جواب الخبر السؤبالا سراجا  
 والخبر السار بالتحديد والخبر المحدث بالشديد وجواب قوله الله



مع الله بالتفليل وهذا عند مخالفا لابي يوسف وهذا فيما  
اذ لم يرد بذلك علامة انه في الصلاة والآله تقصد  
بالإجماع كذا في شرح المختصر الفخرية والكارمية وفي الخلاصة  
ان في الاسترجاع اذا اراد الجواب تقصد عند الكل **الحكم** اذا  
دعا بما يشبه كلامهم ولا يستحيل سؤاله عن غير تعاقبهم  
زوجي اللهم اليسني يؤيا كذا في بعض الشروح **والثاني**  
**الحكم** وهو ايضا نعم من ان يكون عهدا او سهوا لانه في معنى الكلام  
والضمان لا يكون مسموعا له فقط وحكمه فساد الصلاة  
لا الوضوء فلو كان مسموعا لغيره ايضا فهو الفقهية وحكمها  
افساد الوضوء ايضا ولو لم يكن مسموعا لالتفقه ولا لغيره  
بل تبين واياه استبانة بالاصوت فهو التيسيم وحكمه عدم افساد  
الصلاة وذكر في الخلاصة لو حرك في السور في الصلاة فمفقه  
لا تنقصر طهارته لكر تقصد صلاته على المختار **والثالث**  
**العمل الكثير** من الافعال المنافي للصلاة لا القليل منها وينبغي  
ان يستثنى الاكل والشرب فان القليل منها كالسكر في الفساد  
وقد اختلفوا في تشبيهه بقليل ما يحتاج الى البدن والقليل  
ما يقابله وقيل كل ما يقام بالبدن عادة فهو كثير وان فعله  
بيد واحدة

70  
بيد واحدة وما يقام بيدي واحدة عادة فهو قليل ما لم يتكرر  
ذلك وان فعل بيدين وقيل ما يستكثر المصلي في الخزانة  
هذا ان لم يمتد به في صفة رحمه الله تعالى فانه في جسد  
المسائل لا يفقد تقديره بل يقوض الى رأي المبتلي به وقيل  
ما يظن الناظر ان يمتد به غير مصل قال صدر الشريعة  
والدين ان علامة المشايخ على هذا وفي الظهيرة ان العمل  
الكثير ما لوراه السنان استيقن انه ليس في الصلاة اما  
اذا اشك وهو قليل والظاهر ان المراد بالغير ما يقابل  
الشك وفيها ايضا قال بعضهم الكثير ما اشتمل على عدد  
الثلاث واما قيد ذلك بقوله **بلا املاح** للصلاة  
بذلك العمل لانه ان عمل عملا كثيرا لا صلاح صلاته لا تقصد  
بل لا يكسر كمشي المصلي من آخر الصفوف الى اولها اذا تنفردا  
وكالمشي في صلاة الخوف وغيرها بعد ما سبقه احد كما تقدم  
**والرابع ترك فرض من الفرائض** الداخلية والخارجية واختاره  
عن الواجب وما دونه فان تركه غير مقصد **بلا عذر** والمراد  
بترك الفرض فواته لا ما هو المتبادر منه انه هو مقتضى القصد  
ويؤيد قوله **ولو طرأ** وعرض للمصلي فجاءة في الصلاة **قواته**



أي فوات الغرض **دون اختيار** وقصد نحو أن يضيق ثوب المصلي  
أو بدنة تجاسة تمنع الصلاة وكو خروج ما ينقص الوضوء  
من يده بعقل غيره وكو روثه المصلي المنيتم الماء وانقضاء مدة  
المسح على المسح ووجدان العاري ثوباً وقدره المومني على الرجوع  
والسجود وطلوع الشمس في الغمر ودخول وقت العصر في الجمعة  
ودخول وقت الزوال في قضا الغمر وسقوط الليلين عن يسر  
والقطاع عند اللعدو وتذكر العائنة وفي هذه الصور  
تفسد صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن وقع بعد  
ما فقد قدر الشاهد لأن الخروج من الصلاة يصنع المصلي  
فرض عنده إذا هو أحد حدي الصلاة فكان فرضاً كالحد  
الآخر وأما عندهما فإن كان بعد قدر الشاهد لا تفسد  
صلاته مطلقاً لأن الخروج يصنعه ليس بعرض عندها إذا  
الخروج يكون بمعصيته كاللذبة فكيف يكون فرضاً فاعترض  
هذه الأسيا في هذه الحالة كاعتراضها بعد التسليم  
ولهذا قال بعض مشايخنا أن تلك المسائل عنده ليست  
مبنية على هذا الأصل بل العسا دعه بل باعتبا أن التهمة  
بأفلة بعد فزلة من الشاهد فاعترض هذه الأسيا في هذه الحالة  
كاعتراضها

المصلي  
التي هي  
في وقت  
الصلوة  
والتي هي  
في وقت  
الصلوة  
والتي هي  
في وقت  
الصلوة

ما فقد



كاعتراضها





## فائدة

فإن قيل من أي شيء خلق الله تعالى الحيوانات أعني الضأن للعدو  
والبقرة والخيل والابل والحمار **قلت** خلق الله تعالى الضأن من مسك  
الجنة والمغز من زعفرانها والبقرة من غيرهما والخيل من ريح  
والجمال من زعفرانها والحمار من الاجار **وقد نظم بعض الفضلاء ذلك**  
**فد قيل** نقل عن المختار من مضمون عن زين العابدين عن كبريت عن نظر  
خلق لنا الضأن من مسك بجمته والمغز من زعفران بجاني الاثر  
والنشال من بقر من غير رطب والخيل من ريحها يا صاح فاعية  
ثم الجمال من الاثوار قد خلقت كذا اللحم من الاجار يا لبشر  
هكذا رايت هذه النظم مكتوباً عند بعض الطلبة غير معرووف  
فانظر ان شئت قايلاً وانظر ايضا من أي شيء خلق الله بقية الحيوان  
غيرها ذكرناه **وقد يقال** ان جميع الحيوانات التي ذكرناها وغيرها  
خلقت من المابل وغير الحيوان من المخلوقات خلقت من الماء ايضا  
بأنه ان ذلك قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء **قال** العلامة البغوي  
في تفسيره لهذا الموضع ما نصه وجعلنا من الماء كل شيء حيي ولحيينا  
بالماء الذي ينزل من السماء كل شيء حيي اي من الحيوانات فيه خلق فيه النبات والحيوان  
يعني انه سبب الحياة لكل شيء **والمفسرون** يقولون يعني ان كل شيء مخلوق  
من الماء لقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء **قال** ابو العباس يعني النطفة  
فان قيل قد خلق الله بعض ما هو حي من غير الماء قيل هذا اعلى الله ان يعني  
ان اكثر الاحياء في الارض مخلوق من الماء او بقاؤه انتهى المراد منه  
وكما ذكرناه في العلامة البيت المأوى فراجع